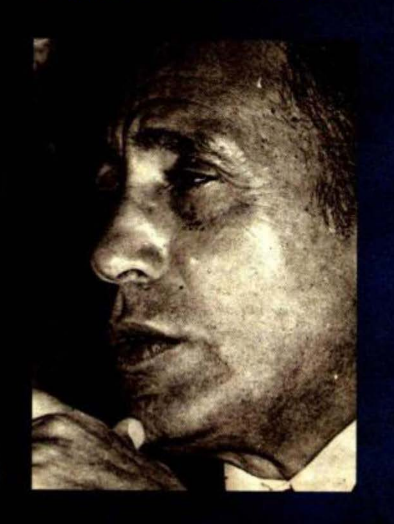
محمَّد حسنين هيْكل

السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة

رسائل إلى صديق هناك



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

السلام المستحيل
والديمقراطية الغائبة

محمد حسنين هيكل

السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة

(رسائل إلى صديق هناك)



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص. ب. ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢١/٢ (٠١)

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)

e-mail: allprint@cyberia.net.lb

الطبعة الثامنة ٢٠٠١

تصميم الغلاف: عباس مكي

ليست هذه مقالات ، وانما هي بالفعل رسائل .

هي رسائل الى صديق « هناك » !

انني لا أعرف بالضبط أين تقع « هناك » هذه التي أقصدها ، ولا ما هو عنوانها على وجه التحديد ـ لكني لا أظنها بعيدة .

« هناك » هذه التي أقصدها ـ نقطة ما على خط طويل طويل يمتد بين محيط وخليج .

« هناك » هذه ، نقطة ما على هذا الخط . وربما كانت هي كل نقطة بالذات على هذا الخط !

كان المحيط هادرا في يوم من الأيام ، وكان الخليج ثائرا ، وكانت الأحلام فوارة على امتداد الخط الطويل الطويل بينهما .

ماذا جرى للمحيط ؟ وماذا جرى للخليج ؟ وماذا جرى للأحلام الفوارة ؟

ماذا جرى لنا ؟ حتى لم يعد من خطاب بيننا غير الرسائل عن بعد ؟ !

محمد حسنين هيكل

القاهرة ـ يونيه ١٩٧٩

الجزء الأول

السلام المستحيل

لا بديل
بالنسبة لي عن القاهرة
مهما كان أو يكون

(. . . . . .)

لقد وعدتك أن أكتب اليك فور عودتي الى القاهرة . وها أنذا أفعل !

كانت الأسابيع الثلاثة التي قضيتها في لندن مهمة بالنسبة لي ، فقد كان لديّ الكثير أفعله ، وكان لديّ الكثير أفكر فيه .

ماذا فعلت ؟

شغلتني كما تعرف مجموعة حلقات تسجيلية للتلفزيون عن التاريخ الحديث للشرق الاوسط . طلب اليّ أولا أن أكتب اطارها . ثم طلب اليّ ثانيا أن أظهر وأتكلم فيها . وتحمست لمحاولة لم تكن لي فيها سابق خبرة . كانت تجربة مرهقة تحت الأضواء وأمام العدسات ، لكني تركت نفسي بالكامل لها . ساعات بعد ساعات كل يوم . وأيام بعد أيام لمدة أسبوع حتى تمت الحلقات واكتملت . . .

كان عليّ بعد ذلك أن أستعد لمحاضرة وافقت على القائها بدعوة من مجلس أمناء جامعة « أوكسفورد » ، وهذه هي المحاضرة السياسية السنوية في الجامعة العتيدة ضمن برنامج « سيريل فوستر » المشهور الذي رصده صاحبه لخدمة قضايا السلام . كان مجلس أمناء جامعة « أوكسفورد » قد حدد لي عنوان المحاضرة : « مشاكل السلام » . وقبلت دون تردد لأكثر من سبب . اعتقدت أن منبر جامعة « أوكسفورد » موقع ملائم أبدي منه رأيي في معاهدة السلام بين مصر واسرائيل لأول مرة ، وأختبر هذا الرأي أمام جمهور يمثل صفوة الصفوة في العالم . والى جانب ذلك فقد كانت تلك أول مرة يدعى فيها ضمن هذا البرنامج محاضر من العالم الثالث . ولم أجد من حقي أن أتردد .

لم يكن ذلك كل ما فعلته في لندن خلال ثلاثة أسابيع .

بين الحلقات التسجيلية للتليفزيون عن التاريخ الحديث للشرق الأوسط ، وبين

المحاضرة في جامعة « أوكسفورد » بدعوة من مجلس أمنائها عن « مشاكل السلام » - رحت أتابع قضايا تستهويني بصفة خاصة متابعتها :

تابعت حملة الانتخابات البرلمانية في بريطانيا كتجربة في ممارسة الديمقراطية الحقيقية ، حية وعلى الطبيعة .

وتابعت مشكلة التطوير في الصحافة كما تعكسها أزمة جريدة « التيمس » ، وهي لا تزال منذ تشرين الثاني الماضي محجوبة عن الظهور بسبب خلافات بين الادارة والعمال حول ضرورات ونتائج استخدام التكنولوجيا الحديثة .

هكذا وجدتني أتحرك بقرب أفلاك النجوم . . . نجوم السياسة ونجوم الصحافة في العاصمة البريطانية طرفا في مناقشات لها أول وليس لها آخر .

مضافا الى ذلك فقد كنت رتبت مجموعة لقاءات مع عدد من الشخصيات التي ساهمت على نحو أو آخر في صنع فصل من أخطر فصول التاريخ العربي المعاصر واشدها اثارة . وكانت لندن هي المكان والموعد لبعض هذه اللقاءات التي وجدتها ضرورية لكتابات وكتب أقوم الآن بالتحضير لها . . .

■

قلت لك أنه لديّ الكثير أفعله ، وكان لديّ الكثير أفكر فيه .

البعد في حد ذاته - وفي بعض الأحيان - تحرر من أحمال ثقيلة . تحرر من ضغط لحظة بعينها . من عبء حدث بالذات . من حصار جو بأكمله !

هذا التحرر لا يؤثر على المشاعر فحسب ، ولكنه يؤثر على الرؤية أيضا . . .

هكذا يتسع الأفق ، وتتضح الصور ، ويتوازن ما هو واقع في علاقته بحركة التاريخ الكبرى ، ولا تعود الشجرة التي نصطدم بها قادرة على أن تعمينا عن الغابة الممتدة وراءها !

بعيدا في لندن لم يكن هناك قيد ولا ضغط ولا حصار . وفكرت كثيرا ، والتفكير حوار متصل مع الذات أو مع الحوادث أو مع آخرين .

واظن أن عملية الحوار بدأت مع لحظة وصولي الى لندن ، وربما قبل الوصول . في الطريق من مطار « هيثرو » الى فندق « كلاريدج » كنت قد حددت في

ذهني يوم العودة الى مصر . وعندما تقدمت من مكتب الاستقبال في الفندق لكي أسجل وأتسلم مفتاح غرفتي فانني سلمت موظف الاستقبال تذكرة سفري راجيا حجز مقعد على الطائرة الى القاهرة بعد ثلاثة أسابيع باليوم والساعة تقريبا !

اذن فقد كنت طوال الرحلة الى لندن في حوار مع الذات ، في عملية تفكير وصلت بي الى أن أؤكد من جديد قرارا سابقا ـ وثابتا ـ بأنه لا بديل بالنسبة لي عن القاهرة مهما كان أو يكون .

ولم تكد تمضي غير أيام قليلة حتى وجدتني بعد التفكير ـ بالحوار مع الذات ـ أفكر مرة أخرى بالحوار مع الحادث .

فتحت صحيفة الـ « ديلي تلجراف » التي جاءتني في الصباح الباكر على مائدة الافطار، واذا خبر فيها عني يقول أنني مشغول في مصر بالمشاركة في تكوين حزب سياسي جديد يحمل اسم جمال عبد الناصر . ووجدتني أمد يدي الى التليفون لأدير قرصه برقم بيت مدير تحرير الـ « تلجراف » ، ثم أتوقف في منتصف الرقم لأنظر الى ساعتي فأجد أنها ما زالت عند السابعة والربع صباحا . وأضع سماعة التليفون في مكانها وانتظر موعدا أكثر تحضرا أستطيع فيه أن أقتحم وقت الناس بشواغلي .

بالكاد أنتظر حتى التاسعة ثم أدير الرقم عارفا أنني سوف أوقظ الرجل من نوم عميق ، لكني أعتمد على صداقة وثيقة ربطتنا من زمن بعيد . وأسمع صوته يرد كأنه يجيء من أعماق بئر سحيق ، ثم يتعرف على صوتي ويقول بسرعة وقد دب التنبه في نبراته :

ـ بحق السماء ما الذي أيقظك في هذه الساعة ؟

وأقول له « انني ما زلت مضبوطا على توقيت القاهرة » ولكنه كان يجب ان يسألني عما حدا بي الى ايقاظه هو في هذه الساعة ، وليس عما أيقظني أنا فيها . ثم استطردت اقول له :

ـ أنت المسؤول . . . هل قرأت عدد التلجراف اليوم ؟

ويرد بأنه قرأه بالأمس قبل أن ينام ، ولكنه لم يفهم بعد حكمة سؤالي . وافصل له الموضوع :

أن الخبر المنشور عني في الـ « التلجراف » اليوم غير صحيح . . . وهو يعرف ، وأصدقاؤنا في العالم كله يعرفون ان تأسيسي حزب سياسي او المشاركة في تأسيس حزب سياسي هو أمر خارج عن نطاق ما أفكر فيه .

انه يعرف ، وأصدقاؤنا في العالم كله يعرفون أن هناك شيئا واحدا أريده ، وهو أن أظل ـ كما كنت دائما ـ صحفيا .

ان الصحفي قد يكتب في السياسة ، ولكن كتابته فيها لا تعني احترافه لها .

ان الصحفي قد يكتب في شؤون المال ، أو الفن ، أو الحرب ـ ولكن ذلك لا يجعله مضاربا في البورصة ، أو ممثلا على الشاشة ، أو جنرالا في ميدان قتال !

والصحفي الذي يكتب في السياسة قد يتخذ لنفسه موقفا ، ولكنه في ذلك يختلف عن السياسي المحترف . فالصحفي السياسي يعتبر الموقف والدفاع عنه غاية ، بينما السياسي المحترف يعتبر أن الغاية هي السلطة لتنفيذ ما يعتقد فيه .

هل أنا في حاجة الى أن أشرح لك أنت هذا كله ؟

أنت تعرف قدر جمال عبد الناصر عندي ، وتعرف أنني لا اعتبر تجربته مجرد فعل ماض في العالم العربي ، ولكني أعتقد أن مبادئه ـ بصرف النظر عن الماضي ـ هي المستقبل في العالم العربي ، غير أن ذلك لا يدعونني الى تأسيس او المشاركة في تأسيس حزب يحمل اسم جمال عبد الناصر .

انني أعتقد أن الجيل الذي سيحمل راية جمال عبد الناصر ليس هو مجموعة الرجال الذين عاشوا بقربه أو عرفوه في حياته . هذه المسؤولية أكبر من اكتاف هؤلاء الذين تقدمت بهم السنون أو الذين ساقتهم المطامع أو المطامح . . . الأحلام أو الاوهام ، فتفرقوا في كل واد .

هكذا ترى أن « التلجراف » اليوم تجنت على الواقع وتجنت على التاريخ .

ورد « جوردون بروك شبرد » وقد طار النعاس تماما من صوته :

ـ يا الهي . . هذا كله في هذه اللحظة من الصباح الباكر . . حسنا قل لي ماذا يتعين علينا أن نفعل الآن . . . ان الخبر جاءنا في برقية من القاهرة ، وكان يجب أن أسألك فيه ولكني خشيت احراجك بالسؤال . . المهم الآن ماذا نفعل ؟

واتفقنا على أن أبعث برسالة تصحيح تنشرها التلجراف في اليوم التالي .

وحدث .

وهكذا وجدتني أفكر - بالحوار - مع الحوادث .

■

لم يتوقف تفكيري بالحوار مع الناس في لندن .

لقد جاءني صديق يحمل اليّ نشرة استماع صادرة عن هيئة الاذاعة البريطانية ناولها لي وهو يقول :

- لقد بدأ الهجوم عليك مرة أخرى في صحف القاهرة ؟

وناولني نشرة الاستماع وهو يقول :

- ينسبون اليك الآن - وبالتلميح الصريح تقريبا - أنك كنت مصدر المعلومات في مقالات كتبها صحفي بريطاني في جريدة الجارديان سنة ١٩٧٢ وفيها كلام عن « فساد في مصر » .

وأمسكت بنشرة الاستماع مستغربا . . . لم أستغرب الهجوم ولكني استغربت التهمة .

ومشيت بنظري على سطور ما يخصني في النشرة ، ثم وضعتها على مائدة أمامنا وأنا أهز رأسي آسفا . .

وقلت له ، أو لعلي قلت لنفسي :

- انني أتذكر هذه المجموعة من المقالات في الـ « جارديان » . . كتبها « دافيد هيرست » وهو مراسل الجريدة في الشرق الاوسط .

انه كتب هذه المقالات - فيما أذكر - سنة ١٩٧٢ ، وأنا لم أقابله في حياتي الا سنة ١٩٧٥ .

وفي حياتي كلها قابلته مرتين ، وكان قد طلب لقائي ليعرف رأيي في اتفاقية فض الاشتباك الثانية في صيف ١٩٧٥ ، وقد نشر رأيي منسوبا اليّ في ذلك الوقت .

قبل هذا لم أقابله . . . بعد هذا لم أقابله لا بموعد ولا صدفة !

هذه وقائع لا مجال للمناقشة فيها، فان « دافيد هيرست » كان تحت الرقابة . . .

وكذلك كنت أنا !

وقبل ذلك كله وبعده فلست الصحفي الذي يذهب اليه مراسل أجنبي ليحصل منه على معلومات . . .

انني أقابل صحفيين بغير عدد ، ولكنهم يجيئون في طلب رأيي منسوبا الى صاحبه .

ولست أريد أن أعطي نفسي أكثر مما أستحق ، وفي نفس الوقت فأنا أعرف مكاني وأحرص عليه .

وأعترف على استحياء شديد أنني سعدت بعبارة قالها « أنتوني ناتنج » وزير الدولة السابق للشؤون الخارجية في وزارة « ايدن » ـ ضمن برنامج عني أخرجته هيئة الاذاعة البريطانية ووضعته على موجاتها يوم ١٤ ديسمبر الماضي ـ ١٩٧٨ في سلسلة « صور شخصية » ، ففي هذا البرنامج سئل « أنتوني ناتنج » عن تقييمه لي فترة اقترابي من القمة في مصر وفترة ابتعادي عنها، وقال «ناتنج»:

« عندما كان قرب القمة كان الكل يهتمون بما يعرفه . . . وعندما ابتعد عن القمة تحول اهتمام الكل الى ما يفكر فيه » . .

وفي الحقيقة فانني اعجز احيانا عن معرفة السبب الذي يدعو الى اتهامي بما لم أفعله .

ان أسباب ابتعادي في أعقاب حرب أكتوبر معروفة .

ثم ان آرائي في كل القضايا الراهنة موجودة . . . منشورة ، وهي على خلاف ظاهر وواضح في كثير من المجالات القومية والوطنية والاجتماعية والسياسية . ولست أدعي أن رأيي وحدي هو الصواب ورأي سواي هو الخطأ ، فتلك عصمة لا يملكها بشر ، وانما يتحمل كل بشر بقدر ما يطيق وعليه مسؤوليته ومنها حسابه ، وقد رضيت دائما بالحساب عن آرائي حتى في أكثر الظروف عنتا وتعسفا ، لكن تلك مسألة والادعاء عليّ بما لم أفعله مسألة أخرى على النقيض منها تماما !

■

ويستمر التفكير ـ بالحوار ـ ويتصل . . .

حين نشرت الـ « تلجراف » رسالة تصحيح واقعة قيامي أو اشتراكي في تأسيس حزب سياسي في مصر جاءني من يتساءلون :

ـ ولم لا ؟ . . ولماذا تقطع بهذا الحسم احتمالا قد يكون واردا ان لم يكن اليوم فغدا ؟

واروح أقول :

ـ كل ميسر لما خلق له ، وأنا اعرف حدودي وألزمها .

ان الكاتب الصحفي بالطبيعة لا يستطيع غير أن يكون مستقلا ، والاستقلال لا يعني التحرر من الالتزام ، لكن الالتزام مع الاستقلال يكون التزاما بفكرة وليس التزاما بفرد او التزاما بتنظيم .

ان الالتزام بفرد نوع من العبودية ، والالتزام بتنظيم نوع من الاسر ـ بالذات فيما يتعلق بالكاتب الصحفي .

وكانت علاقتي بجمال عبد الناصر ـ على سبيل المثال ـ علاقة حوار . وقد كان اعجابي به ـ ولا يزال ـ كبيرا ، لكن الحوار لم ينقطع بيننا طوال ثمانية عشر عاما . لا هو ضاق به ولا أنا مللته !

هذا هو الجانب الشخصي في القضية .

هناك جانب عام ـ بعده ـ وذلك أنني أظن أن الأحزاب في العالم الثالث ـ وفي مرحلة الانتقال التي يعيشها هذا العالم الثالث ـ مجرد أشكال .

حزب الأغلبية هو حزب السلطة دائما . . . أي أن السلطة هي التي تصنع الأغلبية، وليست الاغلبية التي تصنع السلطة.

ان تجربة مصر الحديثة شاهد ، فقد كان رجال هيئة التحرير هم رجال الاتحاد القومي هم رجال الاتحاد الاشتراكي هم رجال حزب مصر . . . وهكذا . . . نفس الرجال ، أو نفس نوع الرجال .

هم الذين قالوا بالقومية وهم الذين قالوا بالفرعونية

وهم الذين أيدوا الاشتراكية وهم الذين تسابقوا الى الانفتاح

هم الذين صرخوا بأعلى صوت بأن لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع اسرائيل ، وهم الذين صرخوا بأعلى صوت بالتفاوض والاعتراف والصلح مع اسرائيل

هل تغيروا ؟ . . لا ، ولكن تغيرت السلطة

هل تبدل فكرهم ؟ . . لا ، ولكن تبدل فكر السلطة

طبيعة السلطة اذن حددت طبيعة الأغلبية ، وليس العكس .

تبقى مسألة أحزاب الأقلية . . وجودها مسموح به بمقدار ما يقل تأثيرها ، فهي في هذه الحالة مجرد « زخارف ديمقراطية » على حافة واجهة الحكم - فاذا ازداد تأثيرها فانها تصبح خطرا لا يسمح به لأن « الزخارف » في هذه الحالة تصبح ترفا لا تطاق تكاليفه .

السلطة لا تكون مستعدة للتكاليف لأن حزب أقلية نشيطا - مهما كان على الحافة - يكون قادرا على ازعاجها واصابتها بالأرق على الأقل .

وبعض أحزاب الأقلية - خصوصا اذا كان سندها الأساسي مجرد موقف فكري - تؤثر أن تفض سامرها ، فهي أعقل من أن ترضى لنفسها دور « الزخارف » ، وفي نفس الوقت أضعف من أن تقاوم .

وفي الواقع فانه يتبقى في الساحة من أحزاب الأقلية تلك التي تستند الى قواعد عقائدية أو الى رواسٍ دينية، وغالبا ما تكون لهذه الأحزاب امتدادات نشاط تحت الأرض يكون هو نفسه خط مقاومتها الحقيقية.

هذه صورة الواقع ، وهي صورة متغيرة .

فهي مرحلة من التطور تأخذ وقتها وتعيش تفاعلاتها وتقلصاتها، وهي حتما سائرة - أو صائرة - الى شيء آخر، هذا اذا كنا نؤمن بقوانين للحركة التاريخية، وأنا من هؤلاء المؤمنين.

■

ويستمر التفكير - بالحوار - ويتصل .

يقال لي :

ـ اذا كان الأمر كتابة وحرية في الكتابة فلماذا لا تظل هنا ؟

وأجدني أقول :

ـ هناك على شطآن النيل بلادي ، وهنا على شطآن « التيمز » بلاد ناس آخرين .

وأنا أريد أن أعثر على الخط الفاصل بين الحرية وبين الهرب . . . الحرية ليست هربا والهرب ليس الحرية .

ان الكلمة الحرة تستمد قيمتها من استعداد لتحمل مسؤ ولياتها ، وحين لا تكون هناك مسؤ ولية لا تعود هناك قيمة للحرية . . .

هكذا فان الكلمة في مأمن ـ رخيصة ، والكلمة تحت الخطر ـ غالية .

هناك جانب آخر في هذا الموضوع ، ولست أعرف كيف ألمسه دون أن أدوس على أقدام آخرين دفعتهم قناعاتهم الى ايثار الخروج من مصر يبدون آراءهم من بعيد أو يقومون بنشاط سياسي في «المهجر» .

ان الظروف الراهنة في العالم العربي غريبة ، وأحيانا غليظة !

انقسامات شخصية ، وثارات قبلية ، تختلط وتمتزج بأفكار في الضباب وخطط لا ملامح لها .

وهذا الضياع كله مسلح ، وأبسط سلاحه المال .

والمشكلة أن الذين يريدون ابداء آرائهم من بعيد أو القيام بنشاط سياسي في « المهجر » يحتاجون الى سند والى دعم ، وذلك للوهلة الأولى يبدو منطقيا .

ولكن صميم المشكلة هنا هو : أين الحدود ؟

أين الحدود الفاصلة بين أن يجد انسان اختار « المهجر » لنشاط فكري أو سياسي نفسه يعمل لحساب قضية . أو يعمل لحساب طرف ؟

أعترف أنني لست سعيدا ببعض ـ ولا أقول كل ـ ما أراه في « المهجر السياسي المصري » ـ اذا جاز هذا التعبير .

وفي كل الأحوال فأنا لا أريد أن أضع نفسي فيه .

بصراحة فاني أوثر أن أظل أمام الخطر خيرا من أن أكون أمام التساؤلات ـ ولا

أقول الشبهات حتى لا أظلم أحدا بالتعميم على غير أساس .

هناك جانب ثالث في هذا الموضوع ، وهو يتصل بتركيبة الشعب المصري ووجدانه وضميره .

فالشعب المصري لأسباب جغرافية وتاريخية ـ النيل الممتد والوادي المنبسط والحياة المتداخلة ـ شديد الاحساس بوحدته ، ولقد أعطته الصحارى والبحار المحيطة به شيئا معقدا من الشعور بالاكتفاء الى درجة الانعزال ،ومع أن هذه معضلة أكثر منها ميزة الا أنها تظل حقيقة قائمة لا يمكن تجاهلها ، وان كان من الممكن تذويبها بتعميق انتماء الشعب المصري الى ما حوله وهو الحقيقة الطبيعية والتاريخية الأكبر من نزعات الاكتفاء الى درجة الانعزال .

لكن التطور بالانتقال من الحقيقة المحدودة الى الحقيقة الأكبر لا يمكن أن يتم دفعة واحدة ، وانما لا بد من وقت ومن جهد .

ولا يجدينا انكار ما هو قائم في سبيل ما هو دائم .

وهكذا فان أي عمل مصري ـ سياسي أو فكري ـ من خارج مصر يصبح له في هذه الظروف مذاق غير مستساغ ، فيه لمسة من المرارة.

فاذا أضفت هذه اللمسة من المرارة الى سؤال يقول :

ـ هل الكلمة والعمل من خارج مصر لحساب قضيتها أو لحساب طرف ؟

. . . اذن فان المرارة تصبح ملء الحلوق !

هناك جانب رابع في هذا الموضوع نفسه ، وهو يتعلق ببقية الأمة العربية أكثر مما يتعلق بالشعب العربي في مصر .

ذلك انه من المهم في هذه الظروف أن تظل هناك آراء تؤمن بانتماء والتزام مصر العربي ، وأن تكون هذه الآراء صادرة من مصريين داخل مصر وليس من مصريين خارج مصر .

هذا جانب من الموضوع أكثر من رمزي ، وأكبر من شخصي . ولا أظنني في حاجة الى تفصيل اضافي !

■

ويستمر التفكير ـ بالحوار ـ ويتصل :

ـ ألا تشعر ـ وهذه هي الظروف ـ باغتراب في مصر ؟ .

وارد على الفور :

ـ اطلاقا . . !

وهذا هو سر « روح مصر » التي لا تستطيع أن تدفع أحدا يعيش على أرضها الى الاغتراب عن حياتها .

ان « روح مصر » تكوين مركب .

صبر لا نهاية له . . . قلق بغير حدود !

راضية وهي تبحث في كل اتجاه ، ساكنة وهي تتحرك طول الوقت ، صامتة ولكن صوت صمتها مسموع ليل نهار .

أتذكر كاتب فرنسا العظيم « أندريه مالرو » ونحن على غداء ذات يوم في مطعم « لاسير » في باريس يقول لي في تلخيص الروح المصرية :

ـ ان مصر هي التي اخترعت الأبدية !

لخص « مالرو » في هذه العبارة كل شيء .

هكذا فانك تستطيع أن « تعتب » في مصر ، وتستطيع ان « تغضب » في مصر ، لكنك لا تستطيع أن « تغترب » في مصر لأن الأبد لا حدود له ، وهو ليس أبدا خامدا خاملا كأنه العدم ، ولكنه أبد يبحث في كل اتجاه ، ويتحرك طول الوقت ، ويسمع صوته ليل نهار .

هل أقول ما هو أكثر تحديدا من ذلك ؟

هل أقول انني لا أشعر في مصر ان رأيي رأي أقلية ؟

انني لا أقول « ان الاختيارات السياسية المطروحة الآن للتجربة لم تعرض لمناقشة حقيقية تعرض فيها كل الآراء وكل الحقائق وبعدها يتم الاختيار، ومن ثم يصح القول بأن هناك أغلبية وهناك أقلية . . .

ليس هذا المنطق السياسي هو ما أقوله مع أنه صحيح ، ولكني أتعداه الى منطق آخر انساني (وكدت أقول حضاريا لولا أنني اوشكت أن أكره هذه الكلمة لكثرة ما

استعملت في غير موضعها في حرب الكلام الدائرة الآن في العالم العربي !) .

ان مصر بهذا المنطق الانساني تملك قدرة خارقة على الادراك والفهم والعلم تنكشف امامها كل محاولات الكهنة والمجاذيب والحواة !

ويستمر التفكير ـ بالحوار ـ ويتصل :

ـ هل معنى ذلك أنه لا يضايقك شيء في مصر ؟

وأتنهد قائلا :

ـ هل أدعيت بذلك أو حاولت ادعاءه ؟

هناك بالطبع مضايقات .

هناك مضايقات عودت نفسي عليها ، وهي تبدأ من التعريض والتحريض الى ما هو اقسى وأنكى .

هناك مضايقات لم استطع تعويد نفسي عليها بعد ، وذلك حين أشعر أنني لا أستطيع أن أقول كلمتي في وقتها ازاء طوفان من الكلمات تقطعت صلاتها بأمن ومصلحة مصر وأمتها العربية . . . لكني في صدد تعود الصبر ـ الصبر فقط ـ في هذا المجال .

هناك مضايقات لا اظنني سأتعود عليها ، وأدعو الله أن لا أتعود عليها ، وأولها رؤ ية اسرائيلي على تراب مصر .

أحيانا يخطر ببال بعضهم ـ خصوصا من الصحفيين والسياسيين ـ أن يطلبوا لقائي ، واكتفي لحظتها بأن أوصد أبوابي دونهم ولا أستجيب أو حتى أرد ـ لكنهم في أحيان أخرى أمام عيني ولا يكون في استطاعتي أن لا أرى ما هو ماثل أمامي .

حين كان « مناحم بيغين » في مصر كان موكبه أمام نافذة مكتبي يعبر جسر النيل .

لحظتها ـ ولدقائق ـ راودني احساس طاغ بأنه لم يبق أمامي غير أن أحزم حقائبي وأرحل ، لكني بعد قليل ساءلت نفسي :

ـ وهل أترك له جسر النيل ؟

وجاءني الرد من أعماقي :

ـ ولا جسر الأردن ، ولا جسر ينبوع ماء صغير على تراب أي أرض عربية .

وأحسست أنني انفعلت بأكثر مما تسمح به موازين القوة وموازين الواقع ، لكن الانفعال أراحني ولو حتى كحلم يقظة .

(. . . . . .)

ذلك ما فعلته وذلك ما فكرت فيه خلال ثلاثة أسابيع في لندن .

وهكذا تراني أكتب اليك الآن من القاهرة .

حديث عن دور الفرد في التاريخ

هل تستغرب لو قلت لك أن جمال عبد الناصر كان خاطرا يحوم حولي في الفترة الأخيرة ؟

انني أتردد كثيرا قبل أن أعرض لذكره .

من ناحية فلست أظنني من أنصار عبادة فرد أو تقديسه أو تحويله الى أسطورة ـ موقفي من ذلك واضح منذ أول يوم .

ومن ناحية ثانية فأنا في غنى عن « تهمة قميص عبد الناصر » تطارد من يرد على لسانهم اسمه وترميهم بأن حديثهم عنه لغرض ومرض في القلوب . ومع أنني لا أظن أن « تهمة القميص » تجوز علي بالذات ـ الا أن ايثار السلامة نازع ـ أو رادع ـ انساني وطبيعي !

ومن ناحية ثالثة فان ذكر جمال عبد الناصر أصبح بقعة حمراء تستفز ثيرانا كثيرة وهائجة في المنطقة ـ وأنا رجل لا خبرة لي بمصارعة الثيران ، ولست حتى من هواة مشاهدتها !

برغم ذلك كله يغلب خاطره على حذري ، فاذا أنا أذكره كثيرا هذه الأيام ، وأستذكر معه دور الفرد في التاريخ . . أو دور الفرد التاريخي اذا شئت .

ان بعض أصحاب النظريات يرون في مثل هذا الحديث عن دور الفرد في التاريخ أو دور الفرد التاريخي ـ نوعا من الهرطقة السياسية . فليست هناك في رأيهم غير حتمية تاريخية تبدأ بسيطرة الاقطاع وتنتهي بسيطرة البروليتاريا عبر صراع طبقي يتصادم فيه رأس المال والعمل حول أدوات وعلاقات الانتاج : طبيعية كانت : كالأرض الزراعية والغابات والمناجم الى آخره ـ أو صناعية : سواء كان تشغيلها

بطاقة الجهد الانساني أو بطاقة البخار أو الكهرباء أو الذرة .

في هذا الاطار الحديدي للتطور ينحصر دور الفرد في التاريخ أو دور الفرد التاريخي .

ويتطرف بعضهم - أحيانا - الى حد القول بأن هذا الدور « اختراع بورجوازي » يحاول أن يسلب قوانين التاريخ ما هو حق لها ليعطيه بغير استحقاق الى « واحد » يجوز عليه ما يجوز على كل واحد !

واظن - أقول اظن - أن مثل هذا التفسير يتعسف مع التاريخ . وأول شاهد على تعسفه أنه يوقع أصحابه في تناقض محرج . ذلك أن مجتمعات النظريات كانت بعينها المجتمعات التي استفحلت فيها ظاهرة عبادة الفرد . ولست أراني في حاجة لأن أشير الى الهالات المقدسة التي أحاطت وتحيط برجال مثل « ماركس » و « لينين » - مثل « ستالين » و « ماو » حتى آخر يوم في حياتهما - مثل « بريجنيف » و « كيم ايل سونج » حتى هذه اللحظة .

بالطبع ان عبادة الفرد قضية تختلف عن قضية دور الفرد في التاريخ أو دور الفرد التاريخي ، ولكني استطردت محاولا شرح نقطة التعسف الى مداها !

والحقيقة أن التعسف في أي موضوع - حتى من باب شدة الحرص عليه - هو الطريق المستقيم للوقوع في محظور التجني ضده .

وحين نتعسف مع التاريخ بدعوى الحرص على قوانينه ، فاننا قد نتورط في تجاهل ظواهره ، وأبرزها ظاهرة الفرد التاريخي او القائد أو البطل .

ان الأعلام الشامخة على الطريق الطويل للتاريخ تحمل ملامح رجال برزوا من وسط المجموع وتصدروا مقدمته وأثروا على مسيرته .

لا شك أن صراع المجتمعات حول أدوات وعلاقات الانتاج قانون طبيعي وصحيح .

ولا شك أن مطلب المجتمعات في المساواة والحرية قانون طبيعي وصحيح .

ولا شك أن قمة رقي المجتمعات تتمثل في قدرتها على وضع كل هذه القوانين الطبيعية الصحيحة في اطار مؤسسات تحكمها شرائع ودساتير تتجاوز كل الأفراد .

كل هذا لا شك فيه ، وقد جرى أو يجري تقنينه في كل مجتمع تبعا لمرحلة نموه .

ولكن هذا كله لا يلغي دورا للفرد التاريخي . . القائد أو البطل ، أو سمه ما تشاء .

الظاهرة موجودة ، والظاهرة متكررة عبر القرون الممتدة ، وليس لذلك كله معنى الا أنه اشارة الى قانون يحدث أثره كلما توافرت شروطه . لكن أحدا لم يصل بعد الى اكتشاف مجال حركة هذا القانون ، ولم يصل بعد - بالتالي - الى صياغة كاملة له .

هكذا يبقى دور الفرد في التاريخ مفتوحا لاجتهادات واسعة تحاول اكتشاف ظروفه وشروطه ، وتجرب صياغتها .

هناك مثلا مدرسة قديمة من « أرسطو » الى « ماكيافيللي » ترى أن دور الفرد ليس مجرد قانون ، ولكنه هو القانون ، لأن أساس الحركة التاريخية كلها هو : « رجل تاريخي وجماهير لا عاقلة تنقاد وراءه » !

وهناك على النقيض مدرسة قديمة أخرى ترى أن الرجل التاريخي هو رجل المصادفات ، لأن التاريخ كله سلسلة مصادفات !

هناك مثلا مدرسة حديثة ترى أن ظاهرة دور الفرد التاريخي تتلازم مع التخلف . . لا تبرز الا في المجتمعات التي تعيش مراحل الانتقال العسيرة ، وأما المجتمعات السابقة الى الرقي فانها لا تحتاج دور الفرد التاريخي . . أو القائد أو البطل . لا تحتاجه لأن حياتها وحركتها أصبحت ترتكز الى شرائع دستورية تتجاوز مثل هذا الدور لفرد . وربما احتاجت هذه المجتمعات السابقة الى الرقي،دور الفرد التاريخي في وقت أزمة أو محنة عارضة ، كما احتاجت بريطانيا مثلا الى دور

« ونستون تشرشل » في صراعها ضد النازية الهتلرية ، وكما احتاجت فرنسا في نفس الصراع الى دور رجل مثل « شارل ديغول » .

وهناك مدرسة حديثة أخرى ترى دور الفرد التاريخي بأوسع من حاجة المتخلفين اليه واستغناء المتقدمين عنه . ويقول انصار هذه المدرسة أن القانون الذي يحكم دور الفرد التاريخي أو الفرد القائد أو البطل الى آخر هذه الأوصاف ـ يمكن توصيفه على النحو التالي :

حين نتحدث عن « قيادة » فاننا في الواقع نتحدث عن اتجاه مشترك يجمع كثيرين يريدونه ولكنهم كانوا عاجزين أو خائفين من السير في اتجاهه ، وهنا نجد أنفسنا أمام أربعة عناصر :

- ● رجل : له خصائص وموارد انسانية وكفاءات شخصية تتيح له أن يستوعب اتجاه آخرين .
- ● مجموع : تراوده نفس الآمال مع درجات متفاوتة من الوضوح والوعي الكامل .
- ● موقف: تنشأ فيه علاقة بين الرجل والمجموع وتتولد بين الاثنين ثقة تولد بدورها طاقة جديدة.
- ● مهمة: تتأكد من خلال بلوغها وتحقيقها مجموعة أهداف مشتركة وآمال وتطلعات.

اعترف أنني أكاد أقبل هذا التوصيف كمشروع قانون ـ على الأقل ـ لدور الفرد التاريخي . . أكاد أجده جامعا ينطبق على « تشرشل » و « ديغول » في الحرب ضد النازية والفاشية ،كما ينطبق على «عبد الناصر» و « الخميني » في الثورة ضد السيطرة والاستغلال .

لكن باب الاجتهاد يبقى مفتوحا

■

وافضل أن أعود الى جمال عبد الناصر بالتخصيص والى دوره كرجل تاريخي .

كانت تلك القضية موضوع حوار ذات يوم بين الزعيم الفلسطيني البارز صلاح خلف ـ « أبو اياد » ـ وبيني قبل أكثر من عام ونصف العام حين كانت القاهرة ما زالت ـ رغم كل الظروف ـ مزارا لقادة الثورة الفلسطينية .

كنا جالسين في شرفة تتصل بمكتبي ، وطاف بنا الحديث دورة كاملة حول العالم العربي وأوضاعه وأحواله ، والواقع منها والمنتظر ، ثم ساد جلستنا صمت شرد فيه كل منا مع تأملات قادته الى قريب والى بعيد ، ثم اذا أبو اياد يقول وكأنه يحدث نفسه :

ـ هل يعقل أن يغيب رجل واحد من ساحة أمة فتختلف أمورها الى هذا الحد؟ .

وفهمت اشارته

واستطرد « أبو اياد » :

ـ لم يكن في مقدور أحد أن يقنعني أن فردا واحدا يمكن أن يكون له التأثير لولا أن الحقيقة أمامنا : قبله كنا في حال ، وفي وجوده أصبحنا في حال ، وبعده ها نحن كما ترى . . حالنا يصعب على الكافرين والله! .

عادت الي أصداء هذا الحوار من يومها مرات عديدة ، وأظنها ستعود كثيرا في مستقبل الأيام !

■

ربما كفتنا نظرة واحدة على خريطة الواقع في المنطقة قبل وأثناء وبعد دور جمال عبد الناصر ـ لكي نعرف تأثير فرد في التاريخ . .

● قبل دوره صورة واضحة : المنطقة يتحكم فيها وفي شعوبها وفي مواردها سلطان امبراطوريتين كبيرتين : بريطانيا وفرنسا ، ووراءهما الولايات المتحدة الاميركية تؤيد وتدعم وعند اللزوم تتقدم ، وفي اطار هذا التحكم الغربي العام أقيمت اسرائيل .

● أثناء دوره صورة حية : منطقة بأسرها تهب عليها رياح التغيير . . الامبراطوريات القديمة تسقط . . محاولات السيطرة الامبركية الجديدة تتعثر . . روح الاستقلال الوطني والقومي يقظى بكل ما تعنيه اليقظة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ورغم كل المصاعب خصوصا بعد صدمة سنة ١٩٦٧ الا أن تيار المقاومة العربيةغالب ،وارادته صلبة وقدرته على الحشد تعطي كل يوم مؤشرا جديدا على حجم الموارد الانسانية والاقتصادية والدولية التي يمكن وضعها في ميدان الصراع .

● بعد دوره صورة أخرى لا داعي لوصفها لأنها واقع الحال الذي نراه ولا يحتاج الى تذكير بأوضاعه أو حقائقه .

ربما استطعت أن ألخص دور جمال عبد الناصر فيما يلي :

« رجل أعطى أمته يقينا متجددا بأنها موجودة ، وأعطى لهذا اليقين المتجدد بالوجود حركته التاريخية ، وأنجز بهذه الحركة مهاما كبيرة على أرضها وحول أرضها وفي العالم » .

ان الاعتراف لأي رجل تاريخي بدوره لا يعطي هذا الرجل ـ جمال عبد الناصر أو غيره ـ أكثر مما يستحق ، ثم هو لا ينزع عنه صفته كبشر معرض للصواب والخطأ ، وللنصر والهزيمة ، لكن معيار الحكم على الرجل لا يكون بحساب مرات الصواب والخطأ ولا مرات النصر والهزيمة ، وانما يكون المعيار هو : الى أي مدى استوعب الرجل حلم الأمة ، وجسد ارادتها ، وحرك هممها . ليس معنى ذلك أن الصواب والخطأ لا قيمة لها وأن النصر والهزيمة لا حساب عليهما ، وانما معناه أن تقييم الدور التاريخي له معادلات تختلف .

والدليل على ذلك ـ أن أي دور عادي تنتهي قضيته بانتهاء عمر صاحبه .

وأما الدور التاريخي فانه يظل قضية حتى بعد انتهاء عمر صاحبه .

وفي العصر الحديث ، وفي مجال السياسة ، فان « ونستون تشرشل » ما زال

قضية ، وكذلك « ستالين » و « ديغول » و « نهرو » و « ماوتسي تونج » وجمال عبد الناصر . . رجال عصر سماه « سالزبرجر » ـ وبحق ـ « عصر العمالقة » !

■

كل واحد من هؤلاء ما زال قضية رغم انتهاء عمره ، لكن جمال عبد الناصر ما زال قضية أعقد :

ربما لأن الحركة التاريخية التي قادها كانت لا تزال في مفترق طرق حين غاب عنها .

ربما لأن الحركة التاريخية التي قادها أثرت ، ولا تزال تؤثر ، في منطقة لها حساسية خاصة بفعل الموقع والموارد .

ربما لأن الحركة التاريخية التي قادها تصادمت ، ولا تزال تتصادم ، مع أكبر القوى وأعتى القوى وأغنى القوى في هذا العصر والزمان .

وربما كانت هناك اسباب أخرى.

ومهما كان من أمر الأسباب التي عددتها ـ أو أية أسباب أخرى غيرها ـ فان قضيته ما زالت جزءا كبيرا مما يجري في المنطقة كلها حتى هذه اللحظة ، وسوف تظل كذلك الى وقت طويل .

وفي جزء من دورة كان جمال عبد الناصر حاكما عندما كان حاضرا ، وفي غيابه فان دور جمال عبد الناصر تحول الى دور الحكم ، وأتصور أن كثيرين على طول المنطقة وعرضها يقفون أمام أي حدث وأي تطور وأي طارىء ويسألون أنفسهم :

● ترى هل كان يفعل نفس الشيء أو كان فعله يختلف ؟

● ترى هل كان مثل ذلك يحدث لو أنه كان هنا ، ، أو أن ما حدث كان مستحيل الحدوث ؟

● ترى كيف كان يمكن أن يفكر ؟ كيف كان يمكن أن يقرر ؟ كيف كان يمكن أن يتحرك ؟

وهكذا فان دور الرجل التاريخي ـ اي رجل تاريخي ـ لا يجعله ـ غائبا ـ مجرد قضية في المستقبل ، ولكنه أيضا يجعله ـ غائبا ـ حكما على نواح كثيرة من هذا المستقبل .

لا تقف الأمور عند هذا الحد .

ولكن طبيعة الأمور تدفعه بعد هذا الحد خطوة أخرى ، ذلك أن أعداء اي رجل تاريخي ـ وهم في الحقيقة أعداء دوره التاريخي وليسوا أعداء شخصه ـ يحولونه أيضا الى هدف .

اذا كان لا يزال طرفا في قضية،فهم يريدونه المتهم فيها ، ومطلبهم في الحقيقة أن ينزعوا عنه صفة الحكم حتى لا تعود الحوادث والتطورات والطوارىء تحسب بالقياس الى دوره أو تقيّم منسوبة الى آرائه ومواقفه ومنجزاته .

■

لقد رأيت مثل ذلك رأي العين حينما كنت في بريطانيا آخر مرة .

فرغت من القاء محاضرة في جامعة « أوكسفورد » عن مشاكل السلام في الشرق الأوسط ، وبعد انتهاء المحاضرة وجدت نفسي وسط حلقة من الدارسين الشباب من جنسيات متعددة قادهم طلب العلم الى « أوكسفورد » فقصدوها وهم يحملون هموما ثقيلة ، ولم تمض دقائق الا وكانت الحلقة قد تحولت الى حصار أسئلة .

وكان أولها سؤال :

ـ لو أن جمال عبد الناصر كان ما زال هناك ، فهل كان يمكن أن يجري هذا الذي جرى في المنطقة ؟

ولم أعط جوابا صريحا ـ كما أفضل عادة ـ وانما آثرت هذه المرة ولأسباب عندي أن أدور حول السؤال ـ قلت :

ـ انني لست معاديا للسامية بطبيعة الحال ، وأنا واحد من الذين يعترفون

ويقدرون لكثير من اليهود اسهامات حضارية في كل مجال ، ولو أني أضع خطا فاصلا عريضا بين اليهود وبين اسرائيل .

لكنهم هنا في بريطانيا يقولون أن « اليهودي هو رجل يجيب على أي سؤال بسؤال آخر » ـ وبما أن اليهود موضة الآن في المنطقة فاني سأحاول تقليدهم ، وهكذا فاني مثلهم سوف أرد على السؤال بسؤال .

انني سئلت « لو أن جمال عبد الناصر كان ما زال هناك ، فهل كان يمكن أن يجري هذا اللي جرى في المنطقة ؟ » ـ وردي عليه كما يلي :

ـ أرجوكم أن تسألوا أنفسكم هذا السؤال . . . أرجوكم أن تسألوا التاريخ . . هذا هو ردي .

وساد الصمت لحظة ، وانطلق من وسط الحلقة سؤال آخر :

ـ هل يمكن أن يكون الشعب المصري قد ناء بأعباء شراء السلاح؟

وقلت :

ـ ان الشعب المصري تحمل أعباء كثيرة ، وثقيلة ، لكني لا أظن أن عبء شراء السلاح كان بينها .

انني لن أجيب على هذا السؤال بسؤال آخر ، وانما سوف أجيب :

ان قضية عبء شراء السلاح قضية ضمن قضايا ، وما يصدق عليها يصدق على غيرها ، ولهذا فسوف أتخذها نموذجا ولكم أن تطبقوه على غيره .

ان قضية عبء السلاح ليست جديدة ، ولقد أثيرت في دعايات الغرب من أول يوم كسر فيه عبد الناصر احتكار السلاح في المنطقة وتعامل مع الاتحاد السوفياتي .

كان حجم أول صفقة سلاح عقدها جمال عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٥٥ ثمانين مليون جنيه ، وكان تقسيطها على عشر سنوات ، أي بقسط سنوي قدره ثمانية ملايين جنيه .

في ذلك الوقت ثارت ثائرة وزير الخارجية الامريكية وقتها « جون فوستر دالاس » واتهم جمال عبد الناصر بأنه رهن قطن مصر ـ وهو محصولها الرئيسي ـ لدى الاتحاد السوفياتي في سبيل شراء السلاح ، وتكررت الدعاوى وزادت مبالغاتها . . وصلنا من رهن محصول القطن الى رهن اقتصاد مصر كله . .

كان ذلك هراء ، لكنهم لم يملوا تكراره واذاعته ونشره بكل الوسائل .

ان مصر بعد ذلك عقدت صفقات سلاح أخرى مع الاتحاد السوفياتي .

اننا تعاملنا في السلاح مع الاتحاد السوفياتي من سنة ١٩٥٥ الى سنة ١٩٧٥ ـ عشرين سنة ـ وفي هذه السنوات العشرين وصل مجموع ما اشتريناه من الاتحاد السوفياتي الى حوالي اربعة بلايين روبل . . أي أربعة بلايين دولار .

الغريب أن الولايات المتحدة كانت تبيع شاه ايران أسلحة قيمتها أربعة بلايين دولار كل سنة .

أي أن شاه ايران كان يشتري كل سنة ما يوازي كل ما اشتراه جمال عبد الناصر في عشرين سنة .

لم تقل الولايات المتحدة أن شاه ايران رهن بترول ايران في مقابل شراء السلاح .

هناك فارق ثان .

لم يكن هناك خطر محدد يهدد شاه ايران أو ايران . .

وفي نفس الوقت كان هناك خطر محدد أمام جمال عبد الناصر وأمام الأمة العربية .

أليس ذلك غريبا بالفعل ؟

أضيفوا الى ذلك شيئا آخر وهو أن مصر لم تسدد أكثر من ربع قيمة ما اشترته من

السلاح السوفياتي والباقي لم تسدده ولا أظنها سوف تسدده ، والاتحاد السوفياتي أول من يعرف .

وذلك عكس ما حدث في ايران ، لأن الشاه كان يشتري نقدا ويدفع مقدما .

ما زال هناك فارق آخر .

ان ما اشترته مصر من الاتحاد السوفياتي كان سلاحها في اربع حروب ضد اسرائيل : حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، وحرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ ، وحرب الاستنزاف ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ ، وأخيرا حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

اننا انتصرنا انتصارا كاملا سنة ١٩٥٦

ولقد احتلت بعض أراضينا دون احتلال أي شيء من ارادتنا الوطنية والقومية سنة ١٩٦٧ .

ثم اننا أرهقنا العدو ما بين سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ باشتباك لم تتوقف نيرانه لحظة .

ثم اننا حققنا انتصارا استراتيجيا سنة ١٩٧٣ .

أي أن ما حصلنا عليه من السلاح السوفياتي ـ وما دفعناه من ثمن هذا السلاح ـ كان رخيصا بالقياس الى ما استطعنا تحقيقه به .

تبقى هناك مفارقة أكثر منها فارقا .

وتلك هي أننا من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٧٨ ـ أربع سنوات دفعت فيها مصر لشراء السلاح من الغرب ما بين ستة وسبعة بلايين دولار.

أي أننا في ظل البحث عن السلام ـ أو ما يسمى بالسلام ـ من فك الارتباط الأول الى ما بعد المبادرة بزيارة اسرائيل ـ دفعنا في شراء السلاح ما تزيد قيمته مرتين عما دفعناه في ظل عشرين سنة من حالة الحرب أو الحرب الفعلية .

ولم ندفع الا الربع في حالة السلاح السوفياتي ، وقد دفعنا ـ أو أننا سوف

ندفع ـ بالكامل في حالة السلاح الغربي .

هذه هي الحقيقة .

خذوها نموذجا لكل ما يوجه الى جمال عبد الناصر ودوره في كل ناحية وفي كل مجال واعفوني من التفاصيل .

وتفرعت المناقشة وتشعبت ، ولكن اسم جمال عبد الناصر ظل اللحن الرئيسي في المعزوفة بتنويعات متعددة تذكره بوضوح أو تشير اليه من طرف قريب أو بعيد ، ثم علا سؤ ال :

ـ لماذا يفعلون ذلك به ؟

وقلت :

ـ من هم الذين يفعلون ؟ الذين يفعلون هم أعداؤ ه ، أعداء دوره أو أعداء ما يمثله فكرة وموقفا وعملا . . وهذا حقهم . على الأقل طبقا لقوانين الحرب .

ولم يقنع صاحب السؤ ال ويسكت ، وانما استطرد :

ـ والى متى ؟ .

وقلت :

ـ لا أعرف الى متى ، ولكن الطريق ما زالت له بقية . . هل تذكر تاريخ بريطانيا ؟ . . ماذا حدث لـ « كرومويل » بعد أن ضربت الثورة الانكليزية الأولى وعادت الأسرة المالكة من المنفى ؟ . . . ماذا فعلوا بـ « كرومويل » ؟

كان « كرومويل » قد مات قبلها بسنوات ، ولكن الملوك العائدين لم يقنعوا بالموت وانما أجروا محاكمة للثوري الانكليزي العظيم . .

ثم أدانوه في محكمة القرود وأصدروا عليه حكما بالاعدام وقرروا تنفيذه ، وهكذا استخرجت عظام « كرومويل » من القبر وعلق هيكله العظمى في حبل مشنقة ، واعتقدوا أنهم بلغوا منه ما يريدون .

وأين هم هؤ لاء الملوك الآن . . . وأين « كرومويل » ؟

لا يذكر تاريخ بريطانيا الا وذكر اسم « كرومويل » لأنه كان دورا تاريخيا . . كان رجلا تاريخيا .

وعاد سائلي يلح :

ـ ألا نتعلم من التاريخ؟ .

وقلت :

ـ قليلون يتعلمون ، ولذلك فان الذين لا يتعلمون من التاريخ محكوم عليهم بتكراره! .

وقال :

ـ أفكر فيه كثيرا هذه الأيام وأسأل نفسي : هل ؟ وهل ؟ وهل ؟

وأشعر أن فرصة تاريخية ضاعت علينا .

وقلت :

ـ أنا مثلك افكر فيه كثيرا ، ولكني لا أشعر أن شيئا ضاع . . لا يضيع شيء في التاريخ . . بعض سنوات التاريخ عقيمة ، ولكن السنوات العقيمة تعطي دفعا مضاعفا لسنوات الخصب والنماء .

ذلك رأيي كواحد من المؤمنين بالتطور . . بالتاريخ ، ولذلك تجدني متفائلا . . . أشعر بالحزن أحيانا ، لكن الحياة غلابة وهي أقوى من الموت ، الا اذا تصورنا أن جمال عبد الناصر أو أي رجل تاريخ غيره هو مجرد شخص . . وليس دورا .

■

ولقد أطلت عليك في حديث ذي شجون . . ولكن يبدو أن كل أحاديث هذه الأيام شجون !!

على من تقع المسؤوليات الكبرى
في كل ما حدث ؟!

(. . . . . . .)

سألتني ـ وسألني آخرون ـ لماذا تمهلت ، وأخذت وقتي ، قبل أن أبدي رأيي في المعاهدة المصرية الاسرائيلية ؟

والحقيقة أنه كانت لديّ أسبابي !

قبل أن أحدثك عما كان من هذه الأسباب ، دعني أحدد لك ما لم يكن منها لتكون المواقف والمقاصد واضحة .

لم يكن الخوف بين هذه الأسباب ـ فيما أتمنى ـ فانا أعتقد من ناحية أن الخوف فات أوانه بالنسبة لي ، ولو كان بين ما يرد من أسبابي فقد كان وقته قبل أعوام طويلة ، وليس الآن . ومن ناحية أخرى فقد اعتقدت ـ وما زلت ـ أن الخوف ترف وحيد لا أستطيع أن أسمح لنفسي به ، كما لا يستطيع ذلك أي صاحب رأي والا كان أولى به أن يقفل فمه ويسكت !

واذا طرحنا هذا الذي لم يكن من أسبابي جانبا ـ اذن فقد بقي السؤ ال : « لماذا تمهلت ، وأخذت وقتي ، قبل أن أبدي رأيي ؟ » ـ معلقا ينتظر الجواب .

جوابي على هذا السؤ ال معقد ، ولهذا فانني أطلب حلمك عليّ حتى أفرغ من شرح ما افكر فيه أمامك .

كانت لديّ أولا مجموعة أسباب جعلت لي الانتظار :

١ ـ لم يكن ما وقع مفاجئا لي ـ وربما لغيري ـ ولقد تصورته فيما كتبت حين تعرضت قبل عام ونصف العام تقريبا لحديث المبادرة . وكان رأيي أن المبادرة بالسفر الى اسرائيل سوف تؤ دي ـ اذا أدت ـ الى شيء واحد وهو اتفاق مصري اسرائيلي . وما توقعته وتوقعه غيري بصرف النظر عن التفاصيل وقع ـ واذن فما الذي بقي يقال

غير ادعاء الحكمة ، وهو ادعاء تضيق به الصدور حتى اذا كان على أساس وكان له أصل من الحقيقة !

٢ ـ انني عندما وجدت نفسي مدعوا لالقاء المحاضرة السياسية السنوية في جامعة « أوكسفورد » ، فضلت أن أنتظر برأيي حتى أطرحه لأول مرة من فوق منبر علمي لا مجال للشك في قيمته . فلم تكن هناك فائدة ـ فيما أظن ـ من تصريحات للصحف أو مقالات يساء تأويل هدفها وتذهب فيها الظنون كل مذهب . لم أكن راغبا في أن يكون رأيي ذخيرة في حرب الورق والهواء الدائرة بعنف على الأرض العربية ، وانما كنت راغبا في مناقشة هادئة وعلمية بأكثر مما هو متاح في المناخ العربي السائد .

٣ ـ انني كنت منهمكا في عملية مراجعة عميقة مع الذات . والواقع أن هذه العملية بدأت معي منذ شهور طويلة بسؤ ال طرحه عليّ المدعي الاشتراكي حينما كان يتولى التحقيق معي في آرائي السياسية ـ ! ـ في أواخر الصيف الماضي :

سألني : « لماذا أعارض على طول الخط كل تصرف وكل قرار ، وما اذا كان ذلك خطا ثابتا بصرف النظر عن الوقائع والظروف ؟ » .

كان ذلك معنى سؤ اله ، وإن لم تكن صياغته على نحو ما ذكرت . وأجبت بالنفي ، وشرحت واستفضت .

لكني لم أترك الموضوع عند هذا الحد ، حتى بعد أن انتهى تحقيق المدعي الاشتراكي معي .

لقد عدت الى السؤ ال كثيرا فيما بعد أطرحه بنفسي على نفسي أستوثق وأتيقن وأؤ كد عن هذا السبيل سلامي الداخلي .

هل أعارض فعلا على طول الخط ؟ هل أفعل ذلك عن عناد ؟ هل مرد ذلك ـ اذا كان ـ لبعدي عن الصورة ؟ ـ أو أن ذلك كله ليس صحيحا وقناعاتي وحدها ما زالت هي الحكم ، والموضوعية وحدها هي ما أتمنى ان أتمسك ـ بقدر ما أطيق انسانيا ـ به ؟

وطالت معي عملية المراجعة .

ولم أجد أنني أعارض على طول الخط . ولم أجد سببا يدعوني الى العناد ،

فالقضايا المطروحة أكبر وأخطر من أي اعتبار . ثم ان مسألة « الصورة » لم تدخل في حسابي ، فلقد كنت يوما قرب وسطها ، وكنت أنا الذي آثرت الخروج منها حتى لا أخرج من قناعاتي . ولو كان البقاء في الصورة هدفا في حد ذاته لبقيت فيها ، لكني خيرت واخترت .

■

حينما ندخل في فترة تفكير عميق فان أفكارنا لا تتوقف عند حدود قضية بعينها نطرحها ـ أو تطرحها علينا الظروف . يصبح الأفق كله مجال تفكيرنا . يكاد الكون كله أن يصبح عالمنا .

خطر لي في لحظة من اللحظات أننا جميعا مسؤ ولون عما حدث ، كلنا شاركنا فيه بنصيب ، كلنا بذلنا جهدا وعرقا على الأقل في عملية تجهيز وتحضير الأرض لمحصول العلقم الذي تكوي ألسنتنا الآن مرارته .

● ما الذي كان يمكن أن يؤ دي اليه قصورنا عن تحديد استراتيجية عربية واضحة للمرحلة . ان وضع استراتيجية لا يعني تحديد أهداف فحسب ، ولكنه يعني أيضا رصد موارد ورسم خطط وكفاءة تنفيذ تفتح الطريق الى هذه الاهداف ، والا بقيت الاهداف ضبابا أو سرابا . . أحلام نوم أو أحلام يقظة .

لم ندرك أنه في غيبة استراتيجية محددة فان الهدف القومي يصبح مجالا لمزايدات ومناقصات تودي بقيمته .

لم ندرك أنه في غيبة طريق مرسوم فان هناك احتمال الاندفاع الى اول طريق مفتوح !

● ما الذي كان يمكن أن يؤ دي اليه خطأنا القاتل في تحديد « من هو العدو » ؟ وهذه أول خطوة في أية محاولة لتحديد استراتيجية عربية واضحة .

لقد رحنا نقنع أنفسنا ـ لأسباب اجتماعية داخلية اختلطت وغطت على كل ما عداها ـ أن العدو الأساسي لنا هو الشيوعية الدولية !؟ ـ ومعنى ذلك ببساطة أن عدونا الرئيسي لم يعد اسرائيل . بل أكثر من ذلك فان معناه ان اسرائيل يمكن أن تصبح حليفا لنا ، فهي الأخرى ـ بحكم انتمائها الى معسكر دولي معين ـ تقف ضد

الشيوعية الدولية . وأعداء نفس العدو أصدقاء سواء وعوا ذلك أو فاتهم الوعي به ـ أليس كذلك ؟

● ما الذي كان يمكن أن تؤدي اليه رغبة بعضنا الملهوفة على اخراج السلاح السوفياتي من مصر ؟ كل سلاح اميركي لاسرائيل لا يمكن الا أن يكون موجها الى العرب ، وكل سلاح اميركي للعرب لا يمكن أن يكون موجها الى اسرائيل . هذه طبائع الأمور . ومعنى ذلك أن السلاح الذي نستطيع به أن نحارب اسرائيل لا بد أن يكون ـ أساسا ـ سلاحا سوفياتيا. فاذا لم يكن هناك سلاح سوفياتي فمعنى ذلك ببساطة أنه لا حرب مع اسرائيل . فاذا كانت الحرب مستحيلة فليس هناك بديل الا السلام . بل ليس هناك بديل الا اي سلام . لأن غيبة احتمال الحرب ، حتى عن مائدة المفاوضات ، لا يترك للمفاوض الأعزل بديلا عن التوقيع ، مهما حاول المراوغة أو المكابرة . فحقائق القوة وحدها وموازينها هي التي تتولى صياغة أي اتفاق .

● ما الذي كان يمكن أن تؤدي اليه كل هذه المحاولات لدفع مصر الى أحضان الولايات المتحدة ؟ لقد كانت الثورة المصرية حريصة على اقامة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة ، لكنها رفضت ـ وكان الحق معها ـ أن ترتمي في الاحضان . ولقد كانت مصر هي المطلب الأول للولايات المتحدة في العالم العربي ، وكان هذا محور الصراع في الثلاثين سنة الاخيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة .

لم تكن السعودية مثلا هي المطلب الاميركي الأول ، فحقائق القوة يصنعها البشر ولا يصنعها البترول .

ان السعودية كانت المطلب الثاني وربما الثالث . والدليل أن الولايات المتحدة بدأت تطلب مصر في حلفها للدفاع عن الشرق الأوسط ، فلما استحالت مصر عليها كان مطلبها الثاني هو العراق في حلف بغداد . ولما سقط حلف بغداد تحولت واشنطن الى الرياض .

وعندما ندفع مصر دفعا في اتجاه الولايات المتحدة فمعناه أن الولايات المتحدة حققت هدفها في المنطقة ، ولم يعد بعد ذلك يهمها شيء . . أي شيء .

ان الرئيس « جيمي كارتر » عبر بنفسه عن هذه الحقيقة في احدى جلسات المفاوضات في « كامب ديفيد » . فعندما سئل عما ستفعله الولايات المتحدة لضمان تأييد بقية العرب لاتفاقية « كامب ديفيد » ، كان قوله بالحرف :

« عندما تكون امريكا ومصر واسرائيل في حلف واحد في الشرق الأوسط فلن يكون في مقدور أحد في المنطقة كلها أن يرفع رأسه » ! (صدق كارتر !!)

● ما الذي كان يمكن أن يؤدي اليه كل هذا الهجوم الشرس على التجربة الناصرية في مصر ؟ هل يمكن في مصر غير حل اشتراكي ؟ هل يمكن لمصر غير انتماء عربي ؟ هل يمكن أن يكون لمصر دور الا دور الطليعة في حركة عالمية للتحرر والاستقلال الوطني والقومي ؟

لم تكن التجربة الناصرية اختراعا توصل اليه رجل ، لكنها كانت ضرورات أملتها طبيعة وظروف ، جغرافيا وتاريخ شعب .

كلها حلقة واحدة ، واذا ضربت أي حلقة في أي مكان لا تعود حلقة وانما تصبح ثغرة .

وعندما تضرب التجربة الاشتراكية في مصر ، فما الذي يمنع من التسلسل عبر الثغرة ، ومن التطويق والحصار ؟

● ما الذي كان يمكن أن يؤدي اليه دفع مصر الى هذه الدوامات كلها ، ثم الاتجاه نحوها بيد نصف ممدودة ، عليها أن تصارع الدوامات وحدها . . دوامات الموج ودوامات الشك في كل شيء ؟

واليد نصف الممدودة لا تساعد بالقوة الكافية . . كأنه كان مطلوبا من مصر أن لا تغرق . . وفي نفس الوقت ان لا تعوم . . . هل ذلك ممكن ؟

● غير ذلك كله وأغرب منه كثير .

ما الذي كان يمكن أن يؤدي اليه صمت الصامتين حيال المبادرة ؟ لقد كانت أول

طريق . . وكل طريق له بداية ونهاية . . ومحطة القيام سوف تؤدي الى محطة الوصول ؟

وما الذي كان يمكن أن يؤدي اليها ستار الكتمان الذي نزل حول المساعدات العربية لمصر ؟

ان هذه المساعدات لم تكن حسنة ، ولم تكن رشوة ، وانما كانت نصيبا مشروعا لمصر في رخاء عربي مشترك يوازيه أمن عربي مشترك .

وبعد فوات الأوان جرى الاعلان عن بعض المساعدات العربية لمصر . وبعد فوات الأوان كان هناك عرض عربي محدد وثابت بنصيب مصر في الرخاء العربي المشترك . . . لكن الأمن العربي المشترك كان قد اهتز عند قوائمه .

■

لقد أطلقت هواء ساخنا كان محبوسا في صدري بعد جولة حول الأفق كله .

ولم اكن أريد بذلك ان ابرر شيئا مما جرى أخيرا . التبرير ليس مهمتي . ثم أن هناك حدودا يصبح التبرير بعدها ضربا من المستحيل .

لا أنا أبرر ، ولا ما وقع قابل للتبرير .

هذا رأيي بعد كل ما قلت .

والحقيقة ـ أعترف بها حزينا ـ أنني عاجز عن فهم ما جرى .

أقلبه على كل وجه فلا أجد فيه ما يقنع ، وأسلط الضوء نحوه من كل جانب فلا أجد هناك ما يطمئن .

حتى على الوجه الاقليمي الضيق لمصر ، وحتى على ضوء الاستقلالية أو الانعزالية المصرية ـ لا أجد فيما حدث ما يخدم مصلحة مصر : الاستراتيجية أو الأمنية أو الاقتصادية .

● سوف أبدأ بمصلحة مصر الاستراتيجية :

ان معركة القصف الاعلامي المتبادل على الجانبين الآن في العالم العربي تدور حول نقطة واحدة :

خارج مصر يقولون : انهم عزلوا مصر !

وداخل مصر يقولون : نحن الذين عزلناهم !

وهكذا فانه سواء كانوا هم الذين عزلوا مصر ، أو كانت مصر هي التي عزلتهم - فان ذلك يؤدي الى معنى واحد وهو أن مصر في عزلة . . . فرضت عليها أو هي التي اختارتها يستوي الأمر .

ولست أعرف كيف يمكن أن يكون ذلك مقبولا ؟

واذا انعزلت مصر بأن ابعدها الآخرون عنهم ، أو كانت هي التي أبعدتهم عنها - فأين هو مكان مصر وأين انتماؤها وما هي هويتها ؟

ان الجغرافيا والتاريخ والمواريث الحضارية لقرون ليست لعبة أهواء هنا أو هناك ، ولا يمكن أن يقترن مصيرها بحادثة سياسية تقع في ساعة هي في عمر الزمان طرفة عين .

وأخشى أننا جميعا نتلاعب بحقائق استراتيجية ضخمة في سبيل الفوز في العاب تكتيكية لا قيمة لها .

واعترف أنني لا أضيق بشيء كما أضيق بكل هذا الذي يقال أحيانا عن فرعونية مصر . ففرعونية مصر وصلت الى طريق مسدود حتى قبل العصر اليوناني والبطلمي والروماني . بعد هذه العصور كلها استوعبها الاسلام ولفتها العروبة وتطور كل شيء فيها حتى قلبها وعقلها . ضميرها ووجدانها .

ومع ذلك فحتى مصر الفرعونية لم تكن في عزلة عما حولها . لقد أدركت منذ فجر التاريخ أن بعض حياتها في الجنوب مع منابع النيل ، ولكن الجزء الأكبر من حياتها في الشرق . في الشرق حاربت وسالمت ، وفي الشرق التقت وتفاعلت مع حضارات أخرى . ومن الشرق أخذت دينين لم تغب شموسهما عن أرضها : المسيحية والاسلام . ومع الشرق كانت تجارتها ، وفي الشرق كان أمنها . ومع الشرق وبعد الاسلام والعروبة أصبحت جزءا من كل . رافدا فياضا في نهر عظيم .

وحين خرج فراعنة مصر الكبار - « تحتمس » و « رمسيس » - الى الشام ، فانهم كانوا يدافعون عن مصر . وحين خرج مماليك مصر العظام - « قطز » و « بيبرس » - يصدون موجات التتار والصليبيين ، فانهم كانوا في النطاق الاستراتيجي لمصر . بل

انه حين حاول غزاة مصر العتاة في العصر الحديث ـ « نابليون » و « اللنبي » ـ أن يدافعوا عن مصر ، فقد كان أمن القاهرة في عكا على الأقل .

وأخيرا فلقد كان هدف قوى السيطرة الأجنبية في زماننا لاحكام القبضة على مصر هو عزلها عن طريق الشرق أو اغلاق هذا الطريق عليها بعزل الشرق عنها ، ذلك ما حاولته بريطانيا وجربته الولايات المتحدة وحلمت به اسرائيل .

هكذا : من أحكام الجغرافيا والتاريخ - بصرف النظر عن اعتبارات حيوية أخرى ـ أصبحت وكان يجب أن تصبح عقيدة مصر الاستراتيجية هي أن لا تسمح بعازل بينها وبين الشرق ، سواء كان هذا العازل مخططا سياسيا أو عسكريا ، أو تجسد هذا العازل في حاجز مادي . ولقد كان « مناحم بيغن » هو صاحب التشبيه الذي يقول أن مصر أشبه ما تكون بزجاجة قاعدتها في أسوان وعنقها في سيناء ، واسرائيل هي قطعة « الفلين » التي تنحشر في عنق الزجاجة لتقفلها وتختم عليها .

سوف أنتقل الى نقطة أخرى تلحق بنقطة مصلحة مصر الاستراتيجية .

انني لم أستوف بعد هذه النقطة الأولى ، ومع ذلك أنتقل منها الى ما بعدها لأنني أريد لنقط هذه الرسالة أن تكمل بعضها وأن تعطي في النهاية صورة متكاملة أو على الأقل مفهومة .

■

● أنتقل الى مصلحة مصر الأمنية :

وتعود بي الذاكرة رأسا الى مقر الوفد المصري الدائم لدى الأمم المتحدة . . اعني المقر القديم الذي كان في شارع « بارك آفنيو » .

في هذا المبنى ذات يوم جاء « فيدل كاسترو » زعيم الثورة الكوبية الى لقاء مع جمال عبد الناصر الذي كان يومها في نيويورك ليشارك في أعمال الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة ، تلك الدورة الشهيرة التي التقت فيها قمم العالم .

كان « عبد الناصر » هو الثوري المخضرم ، وكان « كاسترو » هو الثوري الجديد .

أحدهما كان قد اجتاز امتحانه الكبير في انتصار السويس ، والثاني كان ما زال

بعد يتظر ضربة تنقض عليه ، وقد جاءته الضربة بعد ذلك من « خليج الخنازير » وانتصر فيها ضد محاولة غزو اميركية .

وجلس « كاسترو » أمام المثل الأعلى لكل الثوريين الوطنيين وقتها ، وراح على استحياء يقدم له هدية : حقيبة جلد صغيرة . . جلد تمساح .

وقال معتذرا :

ـ انني أعرف أن لديكم تماسيح كثيرة في مصر . . ولكني لم أجد في كوبا هدية أقدمها اليك غير حقيبة من جلد تمساح .

وقال جمال عبد الناصر ضاحكا :

ـ صحيح، لدينا في مصر ستة تماسيح.

وبدت الدهشة على وجه « كاسترو » وقال :

ـ ستة؟ وكيف تعرف عددها يا سيادة الرئيس؟

وقال عبد الناصر وهو ما زال يضحك :

ـ لأنها كلها موجودة في حديقة الحيوانات في الجيزة.

وراح جمال عبد الناصر يشرح لـ « كاسترو » كيف أن حركة العمران بما في ذلك بناء الجسور والخزانات والسدود على النيل دفعت التماسيح الى أقصى الجنوب .

ومشت مسحة حمرة على وجه « كاسترو » ، لحظة حياء لم يستطع ذقنه الكثيف ان يغطيه .

ثم لم يضيع « كاسترو » وقتا بعدها ، وانما بدأ على الفور يقول :

ان انتصار مصر في السويس كان الهاما كبيرا لنا ونحن نقاتل في جبال « سييرا مايسترا » . ورحنا نقول لأنفسنا : اذا كانت مصر وحدها قد استطاعت أن تتصدى لغزو ثلاث دول ـ بريطانيا وفرنسا واسرائيل ـ فمعنى ذلك أننا نستطيع .

ان « كوبا » مهددة بالغزو يا سيادة الرئيس ، ونحن نريد أن نستفيد من خبرتكم في دحر الغزاة.

وراح الثوري المخضرم يشرح للثائر الجديد .

قال جمال عبد الناصر :

ـ ان الخطأ الذي وقع فيه الغزاة في السويس هو أنهم تصوروا مصر وحدها ، وهذا ليس صحيحا .

ان تفاعلات تاريخية وحضارية ـ بما في ذلك وحدة الدين واللغة والثقافة ـ جعلت شعب مصر واحدا من شعوب لأمة كبيرة يربطها نفس المستقبل ويجمعها نفس المصير .

وهذا هو سر انتصار مصر وسر هزيمة أعداء لها كانوا أقوى منها .

انهم وضعوا خطتهم على أساس مصر وحدها ، وحين جاءوا للغزو فقد اكتشفوا متأخرين أن مصر لم تكن وحدها .

انهم فوجئوا أن أمة بأسرها تمتد أرضها من المحيط الى الخليج قامت ضدهم .

نحن أغلقنا قناة السويس ، ولكن نسف خط أنابيب البترول عبر سوريا لم يكن في تأثيره أقل من قفل خليج السويس . . . لقد توقف مرور البترول من الشرق الأوسط الى الغرب . ومن بغداد الى الدار البيضاء أصبحت المنطقة كلها عرضة للانفجار . انا قاومنا في ميدان القتال أحد عشر يوما وحدنا ، ومع كل يوم مقاومة كانت أرصدتنا السياسية تزداد وتكبر . ذلك أدى الى هزة في العالم . ذلك هو الذي شجع الاتحاد السوفياتي على توجيه انذاره المشهور ، وذلك هو الذي أرغم « أيزنهاور » على أن يقف ضد حلفائه .

ما أريدك أن تعرفه هو أن مصر لم تكن وحدها . . . هذا هو سر انتصارنا في السويس .

أتذكر هذا الحديث كأنني شهدته وسمعته أمس .

وأتذكر معه أن حرب السويس لم تكن لقضية عربية . . لم تكن لفلسطين ـ وانما كانت لهدف مصري بحت هو الآثار الناجة عن تأميم مصر للشركة العالمية لقناة السويس .

■

● أنتقل الى مصلحة مصر الاقتصادية :

ومرة أخرى تعود بي الذاكرة الى نيويورك قبل وقت ليس ببعيد .

لم أكن شاهدا على اثنين من أكبر الثوريين في هذا العصر . وانما كان محدثي

رجلا من أقطاب الجانب الآخر غلاة الرأسماليين .

كان محدثي هو « ديفيد روكفللر » ، وكنت أزوره في مكتبه في الدور السادس والثلاثين من مبنى المقر الرئيسي لبنك « تشيزمانهاتن » الذي يرأس مجلس ادارته .

أشهد أنني أستمتع دائما بكل لقاء مع « ديفيد روكفللر » ، وهو في ظني ألمع خلفاء « جون روكفللر » الكبير .

هو وحده بين اخوته كان يعرف طريقه .

« جون الثاني » أفقدته الثروة الهائلة توازنه . و« نلسون » شدته السياسة فحاول أن يكون مرشحا للرئاسة أكثر من مرة دون أن يحالفه الحظ ، ثم قنع بعد طواف طويل بأن يكون نائب رئيس مع « فورد » بعد اضطرار « نيكسون » الى الهرب من البيت الأبيض تحت ضغط فضيحة « ووترغيت » .

وأما « ديفيد » فقد بقي طوال الوقت في العالم الذي ينتمي اليه ، عالم المال والأعمال ، وحتى حينما استهوته السياسة فقد مضى واثقا ينشىء المحفل الثلاثي المشهور الذي يهتم بالتعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ، ويعتقد أن التوازن العالمي مرهون بهذا التعاون . . . كان « كارتر » الرئيس الاميركي الحالي عضوا في هذا المحفل ، وكان « بريجينسكي » مستشاره للأمن القومي الآن مفكر هذا المحفل وفيلسوفه .

كنت في مكتب « ديفيد روكفللر » ، وهو مكتب له تصميم غريب ، فهو يمتد على جناح بمساحة برج مبنى البنك العتيد ، وكله مفتوح يطل على خلجان المحيط الذي تبدو أمواجه من بعيد تغسل شواطىء اميركا وتنتصب في وسطها صخرة ضخمة يقوم عليها تمثال الحرية المشهور .

وطاف بي « ديفيد » يومها أرجاء مكتبه ، وتأملنا من نوافذه العريضة المفتوحة منظر الخليج والأمواج وتمثال الحرية المهيب . ثم أراني مجموعته الفنية ، معظمها قطع من حفريات الصين واليابان . لمسات من الفن الافريقي . أقنعة من الخشب . حلي من ذهب وفضة كشفت عنها حفريات مولتها تبرعات أسرة روكفللر . حتى الحمام الأنيق تدلت على رخام جداره احدى روائع « بيكاسو » !

قلت لـ « ديفيد روكفللر » :

ـ لنترك هذا كله الآن . . تعال وحدثني كيف ترى مستقبل مصر الاقتصادي؟

وقال « ديفيد » :

ـ ولكني جوعان . . تعال نأكل شيئا، وأثناء الطعام أجيبك عما تريد . . . .

وصعدنا الى قمة مبنى البنك حيث قاعة طعام خصصت له . ولا يراودني شك في أنها من أهم « مطابخ السياسة » الاميركية . فأسرة « روكفللر » أبرز الدعامات في المجتمع الرأسمالي الاميركي . . والعالمي . والقرار السياسي في اميركا لا يصدر بعيدا عن مطالب الاقتصاد . لكني لم أكن لحظتها مهتما بالاقتصاد الاميركي أو العالمي . . كان اهتمامي أكثر تواضعا . أوضاع مصر الاقتصادية الى أين ؟

ولأكثر من ساعة راح « ديفيد روكفللر » يتحدث حديث من يستشعر الحقيقة على أطراف أصابعه :

ـ لا أخشى كثيرا على مصر اذا استطعنا أن نتوصل الى المعادلة الصحيحة لمستقبلها الاقتصادي .

نأخذ الصورة كما هي الآن ، وأول ما نلاحظه أن هناك مشكلة ضخمة . . المشكلة تتمثل في انخفاض مستوى الدخل القومي ، والأسباب ظاهرة .

هناك موارد محدودة ـ ليست هناك ثروات طبيعية ـ التضخم الهائل في عدد السكان مستمر .

هناك أشياء أخرى بعد ذلك : مشاكل تعليم ـ ادارة ـ تكنولوجيا الى آخره . .

السؤال الآن : ما العمل ؟

لا بد من شيئين على الفور : رأس مال للاستثمارات ، ثم خبرة .

القضية الأساسية هي قضية رأس المال اللازم للاستثمارات . هذه هي المشكلة التي يتعين حلها بالنسبة لمصر أولا وقبل أي شيء آخر .

تحتاج مصر الى استثمارات ضخمة . . ولا بد أن تكون هذه الاستثمارات سهلة ، بمعنى أن عبء فوائدها لا ينبغي أن يكون قاصما .

تصبح المشكلة بعد ذلك من أين تحصل مصر على هذه الاستثمارات الضخمة ؟
لنبحث كل المصادر المتاحة :

● هل يمكن لمصر أن تحصل على استثمارات أجنبية . . . اميركية أو أوروبية أو يابانية مثلا . . استثمارات من الغرب عموما ؟

لا أعرف .

ولكني لا أظن . . على الأقل لا أظن أن ذلك ممكن بالقدر اللازم والمطلوب .
لماذا ؟

ليست المسألة أن رأس المال الغربي لا يريد أن يساعد مصر . ليس ذلك صحيحا ، ولكن علينا أن نعرف أن رأس المال بصفة عامة يريد أن يساعد آخرين ولكن على أن يساعد نفسه أولا . . .

اذا لم تكن المشروعات مربحة وبالنسبة المجزية فعلينا أن ننسى المسألة كلها والا كنا نحلم .

لا بد أن تكون الحقائق واضحة :

أول الحقائق أن الاستثمار في البلاد المتقدمة مجز أكثر من الاستثمار في البلاد المتخلفة . . ذلك بتأثير تكنولوجيا الانتاج الحديثة وكفاءتها الضخمة .

الحقيقة الثانية أن رأس المال الغربي عندما يسافر خارج مجتمعاته فانه يتحمل أعباء اضافية ، وهذه الأعباء الاضافية لا بد من تعويضها بنسبة عالية من الربح .

هذه النسبة من الربح لا تتحقق في البلاد النامية الا في مجال الموارد الطبيعية أو المعدنية بالدرجة الأولى - البترول مثلا .

والمشكلة أن مصر ليس فيها ما يكفي من البترول ، وليس ثابتا وجود معادن مغرية غيره حتى الآن على الأقل .

سعر الفائدة العادي الآن في أي بنك في الغرب يدور حول ١٥ في المائة .

وفي حالة استثمار مشروعات تحبس رأس المال لفترات فلا بد أن تكون النسبة أكبر من ذلك .

فاذا كان هناك الى جانب ذلك سفر لرأس المال الغربي خارج مجتمعاته فمعنى ذلك أن النسبة يجب أن تكون أعلى مرة أخرى .

هناك اعتبار آخر ، وهو أن يكون السفر الى مناطق قلق سياسي ، وذلك مرة ثالثة سوف يرفع نسبة الربح المنتظر .

هكذا فان التفكير في الاستثمار عن طريق رأس المال الغربي ـ الاميركي أو الأوروبي أو الياباني ـ لا يجب الاعتماد عليه كثيرا .

حتى اذا جاء فان تكاليفه سوف تكون ـ بالنسبة لدولة نامية فقيرة في الموارد ، وفي منطقة قلق سياسي ـ باهظة بأكثر مما هو محتمل .

يمكن أن يجيئكم رأس مال غربي في مشروعات محدودة وذات عائد سريع ـ كمشروعات السياحة مثلا ـ ولكني لا أظن أن ذلك وحده ما تحتاجه مصر . . مصر تحتاج ذلك بالطبع ، ولكنها تحتاج أكثر منه . . أكثر منه جدا .

● هناك مصدر آخر محتمل من الغرب ، وهو المساعدات . وأنتم تحصلون على مساعدات ، وربما تحصلون على أكثر مما تحصلون عليه الان ولكن نطاق هذا المصدر سيظل محصورا لأنه مرهون باعتبارات سياسية كموافقة مجالس تشريعية . ثم ان الدول الغربية ليس لديها فائض كبير تقدمه لغيرها .

حتى المساعدات الاميركية سوف تنكمش في المستقبل ولا تزيد .

● يبقى مصدر آخر ، وأنا أعتقد ان اكبر آمالكم تكمن فيه ، وهو رأس المال العربي . أنتم تنتمون الى الأمة العربية . ومصر هي الدولة القائدة في هذه المجموعة من الدول العربية . وهي تملك مقدرة جذب لا تقاوم بالنسبة لها جميعا . وبالصدفة التاريخية فان المنطقة العربية الان هي أكبر مصدر لرأس المال في العالم . الكل يتسابق للحصول على موارد من هناك للاستثمارات ، وأنتم أقرب اليها من غيركم ، بل انكم جزء لا يتجزأ منها .

حتى لو ذهبتم الى أي بقعة في العالم وقلتم أنكم تبحثون عن رأس مال ، فسوف يكون أول رد عليكم هو أن يقال لكم : ان منطقتكم هي أكبر المصادر المتاحة للسيولة النقدية في العالم ، فكيف تقفزون عن الأقرب وتقصدون الى الأبعد ؟

انكم تستطيعون الحصول على مساعدات عربية ضخمة تستحقها مصر فيما أتصور لمكانتها الخاصة في العالم العربي . ثم انكم بعد هذا تستطيعون الحصول من العالم العربي على استثمارات غير محدودة ولكنها سهلة في شروطها . ولن يقول لكم أصدقاؤكم في العالم العربي أنكم تعيشون في منطقة قلق سياسي لأنهم شركاء لكم في نفس المنطقة . واستقراركم أكبر عنصر في دعم استقرارها . واذا حصلتم من العالم العربي على ما تحتاجون من الاستثمارات ، اذن فقد أصبح ممكنا أن تعثروا على المعادلة الصحيحة لحل مشكلة مصر الاقتصادية .

أكاد أقول وأقطع بالقول : ان مستقبل مصر الاقتصادي يرتهن بالمعادلة الثلاثية التالية :

رأس مال عربي + يد عاملة مصرية + تكنولوجيا اميركية .

هذا هو الحل الوحيد ، وغيره لا أجد حلا مقنعا .

أتذكر أنني قلت لحظتها لـ « ديفيد روكفللر » :

ـ اذا كان المطلوب رأس مال عربي مضافا اليه يد عاملة مصرية ـ اذن فلماذا نحصر أنفسنا في تكنولوجيا امبركية .

وقال« ديفيد روكفللر » :

ـ انكم بالطبع تستطيعون عندما تتوافر الاستثمارات لديكم أن تشتروا أي تكنولوجيا . ولكن التكنولوجيا الاميركية هي الأكثر تقدما .

هكذا مصالح مصر الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية . حتى من وجهة نظر اقليمية انعزالية .

إنني لست من أنصار وجهة النظر هذه . ومع ذلك فقد حاولت ان أناقش الآخرين على أرضيتهم .

لهذا تجدني لا أفهم ما حدث ـ حتى على أساس منطقه وشروطه .

لا أفهم ـ . .

حقيقة لا أفهم !

ما هو أهم من النصوص في اتفاقيات السلام

(. . . . . .)

نعم . . . انني بالطبع قرأت كل النصوص .

قرأت نصوص المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وملاحقها ، والخطابات المتبادلة معها ، والمذكرات المرفقة بها . أكثر من ذلك أقول أن الظروف أو المصادفات أتاحت لي الاطلاع على بعض محاضر الجلسات ، لكن ذلك كله ليس هو المهم في رأيي .

تلك كلها مجرد أشكال خارجية لأوضاع أعمق كثيرا من السطح ، ذلك لأن نصوص أية معاهدة بملاحقها وخطاباتها ومذكراتها ومحاضرها الى آخره مجرد تعبير ، أو نقل أو ترجمة لحقائق وموازين قوة بين الأطراف الجالسين من حول مائدة المفاوضات .

ان محصلة أية مفاوضات ـ قلتها وأكررها ـ ليست نتيجة نهائية لمباراة في الحجج القانونية والمنطقية والأخلاقية بين الاطراف ، وانما هي ـ أولا وأخيرا ـ محصلة لحقائق وعلاقات وموازين قوة بينهم ، ولهذا يرى كثيرون ـ وما يرونه صحيح ـ أن محصلة ونتيجة أية مفاوضات تكاد تكون محددة مقدما ، وقبل أن يتخذ أي من المتفاوضين مقعده حول المائدة المستديرة أو المستطيلة أو أيا كان شكلها !

ان المتفاوضين حول مائدة ـ أيا كان شكلها ـ لا يستطيعون خلق حقائق وعلاقات وموازين قوة جديدة ، وإنما تنحصر مهمتهم في التعبير والنقل والترجمة لما هو واقع . ذلك هو دور الصياغات والعبارات والكلمات وتلك حدود طاقتها ، وأكثر من ذلك ضرب من الخيال .

هكذا أعود فأقول لك : نعم ، قرأت النصوص !

ولكني لا أقول ذلك وأسكت ، وانما أضيف اليه في نفس اللحظة : ولكن هذه النصوص ليس لها اهمية في رأيي .

ما هو أهم من النصوص هو ما وراء النصوص : حقائق وعلاقات وموازين القوة التي جاءت هذه النصوص تعبيرا ونقلا وترجمة لها !

أريد أن أقول شيئا آخر .

ان البعض منا احيانا حين يسمعون شيئا عن حقائق وعلاقات وموازين القوة تتجه تصوراتهم الى القوة العسكرية . . . يتمثلون أعدادا متفوقة من الدبابات والطائرات والمدافع والبوارج وغيرها ، لكن مثل هذه التصورات لا تكون دقيقة .

القوة العسكرية وحدها ليست « القوة » وان كانت عنصرا من عناصرها .

ولو كانت القوة العسكرية هي وحدها « القوة » ـ اذن فلقد كان يجب أن تكون الحقائق والعلاقات والموازين جميعها لصالح شاه ايران في الصراع بينه وبين الثورة الشعبية الايرانية .

كانت معه ـ ومعه وحده ـ كل الدبابات والطائرات والمدافع والبوارج ، وكانت بامرته نيرانها . وضغط بأصابعه على كل الازرار آمرا . ونفثت الجحيم لهيبها على بشر عزل وعراة . ولم تتراجع الثورة ، ولكن الذي تهاوى هو عرش الطاووس وفوقه الشاه ، وحول الاثنين حطام قوة عسكرية أخطأ هو ـ وأخطأ غيره ـ وخلطوا بينها وبين شيء آخر أكبر منها وأبقى منها ، وأبعد واعمق .

هكذا حقائق وعلاقات وموازين القوة ليست هي القوة العسكرية ، أو لكي أكون محددا : ليست هي القوة العسكرية وحدها .

هناك شيء آخر . . . هناك أشياء أخرى .

أكثر من ذلك ، فان بعض هذه الأشياء الأخرى قد لا تكون حقائق مادية . . . أقصد حقائق محسوسة ومرئية .

في حالة الثورة الايرانية مثلا كانت الحقيقة الكبرى في موازين القوة هي رفض الشعب الايراني لحكم أسرة « بهلوي » ، واصرار الشعب الايراني على اسقاط آخر ملوكها .

و « الرفض » و « الاصرار » أشياء ليست مادية وليست مرئية .

حساباتها لا تخضع لمعادلة أن واحدا زائد واحد يساوي اثنين ، وانما حساباتها أعقد من ذلك ، وهذا لا يؤثر في صحتها ولا يقلل من قيمتها ، ونتيجة الصراع على طهران دليل أمامنا وشاهد .

هكذا فان الحقائق في موازين القوة يمكن أن تكون معنوية ، ويمكن أن تكون تاريخية ، ويمكن أن تكون نفسية ، لكن قوتها أحيانا أفعل من المادي المرئي .

أليس صحيحا أن « الرفض » و « الاصرار » ـ أشياء ليست مادية وليست مرئية استطاعت في طهران أن تضرب دبابات ملء الأفق وطائرات غطت وجه الشمس ؟

صحيح .

هذه نقطة أردت أن اضيفها بقصد التوضيح .

■

أعود الى حيث النصوص . . . وما وراء النصوص .

يعنيني هذا الذي كان وراء النصوص أكثر من النصوص ذاتها .

ما وراء النصوص هو الذي ادى الى النصوص .

وأقول بغير تردد :

ـان حقائق وعلاقات وموازين القوة في المفاوضات التي أدت الى المعاهدة المصرية الاسرائيلية وملاحقها وخطاباتها ومحاضرها الى آخره ـ لم تكن هي الموازين المثلى أو المطلوبة للوصول الى نتيجة أو محصلة مرضية للمفاوضات .

أسبابي لهذا القول كثيرة ، وأطرح الآن بعضها :

أولها ـ في ظني ـ أن الطرف المصري في هذه المفاوضات وجد نفسه محروما من قوة مصر الأساسية .

ولنسأل أنفسنا الآن ما هي قوة مصر الأساسية ؟

سوف أشرح لك تصوري آملا في صبرك عليّ حتى ان أطلت في الشرح وتشعب بي الحديث فيه :

انني اتصور بصفة عامة أن هناك ثلاثة أنواع بارزة من التأثير للدول .

● هناك دول تستمد تأثيرها من طبيعتها ـ من الجغرافيا اذا شئت ـ فهي تملك من الأرض والموارد على هذه الأرض ما يمكن لها ويعطيها أساسا لبناء قوتها .

نموذج هذه الدول : الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي ، الصين ، البرازيل ، وغيرها . كل واحدة من هذه الدول شبه قارة : أرض غير محدودة للزراعة ، وثروات معدنية في باطن الأرض ، وامكانية لبناء قاعدة صناعية متطورة ، وبالطبع حجم كاف من البشر .

● هناك بعد ذلك دول تستمد تأثيرها من دورها ـ من التاريخ اذا شئت ـ أرضها ومواردها ليست كافية ، ولكن مسار التاريخ وحركته أعطياها الفرصة لتكون قوة أكبر من مجرد خطوط حدودها . . مسار التاريخ وحركته جعلاها قوة اقليمية مؤثرة في ما حولها سواء بانتمائها اليه عضويا أو التصاقها به لسبب من الأسباب .

أعتقد أن مصر نموذج بارز لهذا النوع من الدول الذي يستمد تأثيره مما حوله بالانتماء الى ما هو أكبر من مجرد حدوده . . . ذلك هو الذي جعل مصر قوة اقليمية بعروبتها ، بل انه في لحظة من اللحظات ـ وعلى قاعدة عروبتها ـ جعل منها قوة عالمية بمكانتها في بعض حركات العصر الكبرى كحركة التحرر الوطني وحركة عدم الانحياز وحركة الوحدة الافريقية وهكذا .

ان تركيا الخلافة كانت بين هذا النوع من الدول قبل الحرب العالمية الأولى ، لكنها ـ مع ظروف هذه الحرب وبعدها ـ انكفأت الى نوع من الوطنية الطورانية الضيقة ، وقادها هذا الى ترك مكانها على رأس العالم الاسلامي الذي التصقت به ، وتحولت الى ذيل لأوروبا . وهي حتى هذه اللحظة تعاني : فقدت دورا ولم تعثر على مستقبل !

● هناك نوع ثالث من الدول يستمد تأثيره من وظيفة كلفته بها المعادلات الدولية والاقليمية ، ومن هذه الدول لبنان مثلا . كان تأثير لبنان ـ بل وبقاؤه ـ يرتبط بتراضي أطراف مختلفين في المجال الدولي وفي المجال الاقليمي مع ضرورة وظيفته في وسط المنطقة العربية ، وهكذا كان . وحين اختل تراضي الأطراف انفجر الوضع في لبنان .

هناك نماذج لهذا النوع من الدول : سويسرا مثلا ، والنمسا الى حد ما ، وهكذا .

هكذا :

دول طبيعة ، ودول دور ، ودول وظيفة .

وحين دخل المفاوض المصري الى قاعة المفاوضات ، والعالم العربي بعيد عنه - سواء لأنه عزل العرب عنه أو لأن العرب عزلوه عنهم - فمعنى ذلك بغير طول جدال أن الطرف المصري اتخذ مقعده في قاعة المفاوضات محروما من أساس قوته .

ذلك أول اختلال حقائق وعلاقات وموازين القوة .

■

أصل الى سبب ثان ، هو الآخر ليس ماديا وليس مرئيا لكن حساباته هائلة .

أتصور أن الطرف الاسرائيلي في المفاوضات دخلها معززا بـ « حلم » ، وفي مواجهته فلست واثقا أنه كان هناك « حلم » مصري .

ان « الحلم » الوطني أو القومي أو العالمي ليس مسألة ترف بالنسبة للشعوب والأمم والمجتمعات الكبيرة .

ان « الحلم » ليس قضية عابرة ، وانما هو محرك كبير لطاقة الدول .

دعنا نتصور قوة الولايات المتحدة بدون « حلم » الحضارة الغربية .

دعنا نتصور قوة فرنسا بدون « الحلم » الاوروبي .

أقرب من ذلك الينا . . . أخطر من ذلك : ما هي قوة اسرائيل بدون « الحلم » الصهيوني ؟ أليس هو محرك كل طاقة ؟ أليس هو مصدر الهام أي طموح حتى الى احتلال أرض الآخرين .

قوة « الحلم » الصهيوني هي الخطر الفعلي الذي نواجهه .

كان هناك في مقابل « الحلم » الصهيوني « حلم » مصري . . . « حلم » عربي بسبب الانتماء القومي وبسبب دور مصر في هذا الانتماء القومي .

الأخطر أن اسرائيل دخلت قاعة المفاوضات ليس فقط بحلمها ، وانما بتحقيق هذا الحلم . فقد كانت واقفة - بالاحتلال العسكري - على تراب ما تسميه - من وجهة نظرها - كامل أرض اسرائيل !

لم يكن المفاوض المصري واقفا على كامل أرضية حلمه العربي .

بل انه لم يكن واقفا على كامل أرض وطنه المصري .

ان الحلم المصري يرفض تحويل مصر الى كيان اداري . . . محافظات في سيناء ، وفي الوجه البحري ، والوجه القبلي ، والصحراء الغربية .

مصر ليست كيانا اداريا ، ولا حتى كيانا جغرافيا ، وانما مصر بالدرجة الأولى دور ، وهذا الدور له « حلم عربي » يشترك فيه بالانتماء مع شعوب أمته .

أكاد أقول أن « الحلم » الوطني أو القومي أو العالمي هو الرؤية المستقبلية لأصحابه . . . واذا ران على الرؤية ضباب غامت صورة المستقبل .

على هذا النحو فان « الحلم » ليس ترفا .

واذا كنا نقول أن التاريخ هو الذي يملي على دولة ما « دورها » ـ فان « الحلم » هو الذي يعطي لدولة ما مستقبلها . . طموحها اذا شئت !

وهكذا يستمر الخلل في حقائق وعلاقات وموازين القوة !

■

يلاقينا سبب ثالث بعد ذلك ، وقبل أن نواجهه فان علينا أن نطرح على أنفسنا سؤالا هو :

ـ ما هي مصادر قوة أي طرف من الاطراف في أي صراع ؟

وأبسط رد على هذا السؤال هو :

ـ قوته الذاتية ـ مضافا اليها قوة تحالفاته وصداقاته .

وعلى سبيل المثال ، فعندما كان الصراع في مرحلته العسكرية ، وكانت مصر تخوض غماره ، كان حساب قوتها هو :

القوة المصرية الذاتية ـ مضافا اليها قوة التحالف العربي الذي تمثله خطوط المواجهة الأخرى على الجبهة الشرقية والشمالية ـ مضافا الى ذلك الصداقة مع الاتحاد السوفياتي الذي كان مصدر السلاح لكل الجيوش العربية المقاتلة تقريبا .

أي أنه كان هناك في المعركة تحالف عسكري قام بنصيبه ـ وهذه قضية أخرى غير قضية الانتماء ، لأنه يمكن تصور أحلاف تضم أطرافا لا يجمعها انتماء واحد ، كما كان الحال بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في الحرب العالمية الأخيرة ـ كما أنه

كانت هناك في المعركة صداقة دولية قامت بنصيبها ، على الأقل في اتاحة حد ادنى من السلاح اللازم للقتال .

ان البحث عن السلام هو الوجه الآخر لصورة خوض المعركة ـ وهو الآخر يحتاج الى تحالفاته والى صداقاته .

ولقد دخل الطرف الاسرائيلي الى قاعة المفاوضات بتحالفاته وصداقاته ممثلة بالدرجة الأولى في الولايات المتحدة الاميركية . . . ولم يكن هناك لبس ولا خلط ولا ضباب يحيط بالمواقف .

كان الحليف والصديق الاميركي لاسرائيل ملتزما التزاما محددا وقاطعا بثلاث نقط مكتوبة وممهورة بالتوقيعات ومختومة :

● انه ملتزم بضمان التفوق العسكري لاسرائيل طول الوقت وتحت أي ظروف .

● ثم انه ملتزم بأن يحميها من أي ضغط دولي ـ داخل الأمم المتحدة أو خارجها ـ يكون من شأنه أن يفرض عليها غير ما تريد .

● وأخيرا فانه هو نفسه ملتزم أمامها بأن لا يتقدم ـ في محاولاته سواء كوسيط في حل الأزمة أو كشريك في المفاوضات ـ بأية اقتراحات دون عرضها مقدما على الطرف الاسرائيلي ودون موافقة هذا الطرف عليها .

ولقد شهدت مفاوضات « كامب ديفيد » على سبيل المثال نموذجا في التطبيق العملي لهذا الالتزام الأخير . فقد حدث في اليوم الرابع لمفاوضات « كامب ديفيد » الأولى أن وصلت عملية التفاوض الى حالة تعثر . وفي ذلك اليوم قام السفير الاميركي السابق في القاهرة « هيرمان آيلتس » ـ وكان عضوا في الوفد الاميركي ـ باخطار الوفد المصري أن الولايات المتحدة رغبة منها في تجاوز حالة التعثر قررت أن تتقدم بمقترحات اميركية .

وقال أحد الأعضاء البارزين في الوفد المصري للسفير الاميركي ما معناه ان مصر ترحب بالنظر في مقترحات اميركية ، وهي ترجو أن لا تكون هذه المقترحات

مجرد حل وسط بين الموقف الاسرائيلي والموقف المصري . وانما هي ترجو أن تكون هذه المقترحات تعبيرا عن السياسات الاميركية المعلنة في شأن القضايا المطروحة للبحث . وفي كل الأحوال ـ هكذا قال العضو البارز في الوفد المصري ـ فان مصر سوف تكون ممتنة اذا أتيحت لها فرصة مبكرة للاطلاع على المقترحات الاميركية ولو بصورة غير رسمية لكي يكون الطرف المصري مهيأ لمناقشتها دون تضييع وقت كبير .

ووعد السفير الاميركي « هيرمان آيلتس » بأن يبذل جهده .

وفي اليوم التالي لم تكن هناك اجتماعات مفاوضات يشترك فيها الوفد المصري . ثم عرف الوفد المصري أن الوفد الاميركي في اجتماعات مستمرة مع الطرف الاسرائيلي . . . واستغرقت الاجتماعات طوال يوم بكامله . . . ثم امتدت طوال الليل الى قرب ساعات الصباح الأولى .

ثم عقدت جلسة مشتركة ، وتقدم الوفد الاميركي بمشروع لاحظ أعضاء الوفد المصري من أول قراءة له أن كل صياغاته لا تخرج عن كونها أصداء باهتة للمواقف الاسرائيلية المتصلبة .

وبعد الجلسة كانت هناك كلمات عتاب :

ـ ليس هذا هو الموقف الاميركي الرسمي المعلن . . . وانما هذه وجهات نظر اسرائيل بحذافيرها تقريبا . . . ثم أما كان مناسبا أن يطلع الوفد المصري ولو بصورة غير رسمية على المقترحات الاميركية قبل تقديمها في جلسة مفاوضات مشتركة ؟

وكان التفسير الذي قدمه الطرف الاميركي :

ـ لقد كان ذلك فعلا في عزمنا . ولكن الجانب الاسرائيلي ابرز خطابا بتوقيع « هنري كيسنجر » عندما كان وزيرا للخارجية ينص بوضوح قاطع على أنه لا يجوز لنا أن نعرض مقترحات عليكم قبل مناقشتها واقرارها من الطرف الاسرائيلي .

كان ذلك اتفاقا ملزما للولايات المتحدة ، فعليه توقيع وزير خارجيتها في وقتها .

لهذا عرضنا مقترحاتنا عليهم وجرت مناقشتها معهم ، وبالطبع أدخلت عليها تعديلات .

هكذا كانت تحالفات الطرف الاسرائيلي وصداقاته تؤدي دورها في عملية التفاوض ، ومن قبل أن يلتئم الجمع حول مائدة المفاوضات .

وأين كانت تحالفات الطرف المصري وصداقاته ؟

كان حلفاؤه في معسكر آخر بعيد تنطلق منه نيران اعلامية كثيفة ـ على الأقل ـ موجهة الى « كامب ديفيد » والى كل من فيه حتى حلفاء الأمس القريب في ميدان القتال .

وكان أصدقاؤه قد تحولوا من الصداقة الى العداوة .

ويستمر الخلل في حقائق وعلاقات وموازين القوة !

■

ثم نلتقي بسبب رابع تتلخص قصته في أن لكل مفاوضات « جائزة » يسعى كل طرف من الاطراف الى الحصول عليها أو الحصول على أكبر قدر منها .

ومما يؤثر في المواقف التفاوضية أن تكون « الجائزة » في يد طرف منهما ، أو أقرب الى متناوله ، أو أبعد عنه . . . أو . . . ، . . . أو . . . ، الى آخره .

وفي هذه المفاوضات فلقد كانت الجائزة هي « الارض » . . . الأرض العربية المحتلة .

كانت هي الجائزة المطلوبة من كل طرف ، والمشكلة أنها كانت بالفعل تحت الاحتلال العسكري لواحد منهما .

في هذه الحالة فان الطرف الذي لا يمسك بالأرض يكون عليه ـ في مواجهة الطرف الذي يقبض على الأرض ـ أن يعزز موقفه بمبدأ أو بسند سياسي أو قانوني يوضع بوضوح ـ وبالاتفاق ـ في موضع المرجع لعملية المفاوضات .

كانت الظروف قد تكفلت بطرح هذا المبدأ والسند السياسي والقانوني ممثلا في التعبير المشهور الذي ورد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عن « عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة » .

لكن اسرائيل أصرت منذ اللحظة الأولى على استبعاد هذا المبدأ والسند السياسي والقانوني من بين مراجع المفاوضات .

كانت الأرض في قبضتها فعلا .

وكان المرجع الذي يمكن الاستناد اليه في فك قبضتها عن هذه الأراضي قد جرى استبعاده .

ليس هذا فقط . . . بل ان « مناحم بيغن » حاول ما هو أكثر من ذلك .

ففي مفاوضات الاسماعيلية في شهر كانون الاول ۱۹۷۷ ركز حديثه في جلسة المفاوضات الأولى على نقطة واحدة .

قال إن اسرائيل حاربت دائما حروبا دفاعية . . .

حرب سنة ١٩٦٧ كانت حربا دفاعية ـ هكذا ـ . . .

ثم استطرد يقول ان اسرائيل خاضتها دفاعا عن نفسها ضد قرار مصر باغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية وفي وجه حشودها المتدفقة الى سيناء .

كانت حربا دفاعية .

(لم يكن ذلك صحيحا سنة ١٩٦٧ ، ولم يكن صحيحا في أي حرب قبلها .

سنة ١٩٤٨ بدأت اسرائيل تحتل أراضي وضعها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في جانب الدولة الفلسطينية ، وجرى ذلك قبل أن تنسحب قوات الانتداب البريطاني من فلسطين وقبل أن تتدخل جيوش الدول العربية فيها .

سنة ١٩٥٦ بدأت اسرائيل بالهجوم كجزء من العدوان الثلاثي وفي مؤامرة لم يكن فيها ما يخصها ، فقد دارت بين مصر من ناحية وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى بسبب تأميم شركة قناة السويس .

سنة ١٩٦٧ كانت اسرائيل هي التي بدأت بالهجوم .)

كانت كل حروبها حروبا هجومية ، ومع ذلك راح « بيغن » يصر على القول بأنها كانت حروبا دفاعية .

وكانت النقطة التالية التي انتقل اليها بالحديث هي قوله « ان عددا من أساتذة

القانون الدولي ـ وهـذه هي كتاباتهـم ـ يجيزون الاسـتيلاء على الأراضي اذا كان احتلالها نتيجة حرب دفاعية » .

ولم يغير « بيغن » موقفه .

دخل المفاوضات والأرض تحت يده . . . ودخل الى المفاوضات وقد غاب مبدأ « عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة » . . . ثم أبرز حكاية الحرب الدفاعية وآراء أساتذة القانون الدولي الذين اختارهـم ليؤ يدوا مبـدأ جواز الاسـتيلاء على الأراضي في « الحرب الدفاعية » !

أي أنه جلس الى المائدة وفي يده اليمنى قوة الأمـر الواقـع ، وفي يده اليسـرى حجج قانونية تؤ يد استمرار هذا الامر الواقع . وفي نفس الوقـت لم يكن هنـاك مرجع مبدئي أو سياسي أو قانوني يواجه دعاويه .

الغريب أن « بيغن » حتى هذه اللحظة لم يغير رأيه حتـى بالنسبـة للأراضي المصرية .

أقول ذلك وأمامي ملخص بقرارات مؤ تمر حزب « حيروت ».الذي اجتمع في القدس في الاسبوع الأول من شهر حزيران ١٩٧٩ ، والذي أقر برنامج الحـزب الجديد . وبين مواد هذا البرنامج فقرة تقـول « ان الحـزب يطالـب الحكومـة بأن تواصل جهودها لضمان استمرار المستعمرات في ياميت » . وكانت هناك فقرة أخرى « يطالب الحزب فيها حكومته بأن تتم بسرعة عملية تهويد « اليهودية » و « السامرة » و « غزة » ـ هكذا ـ قبل انتهاء فترة الانتقال » .

وبصرف النظر عن بنود هذا البرنامج ـ وقد جاءت لاحقة للمفاوضات ـ فان الخلل في حقائـق وعلاقـات ومـوازين القـوة كان هنـاك ـ كما رأينـا ـ من قبـل المفاوضات !!

■

أخيرا يجيء سبب خامس .

كان اجماع الكل ـ باستثناء اسرائيل بالطبع ـ على أن قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الأوسط وجوهرها .

كانت اسرائيل خارج هذا الاجماع العالمي تقريبا لحقيقة واحدة وظاهرة وهي أنها المغتصب الأول لكل فلسطين .

كانت هناك مفاوضات لبها وجوهرها قضية فلسطين .

لم تكن فلسطين غائبة فقط ، ولكنها ـ فوق الغيبة ـ كانت قد قطعت صلاتها بكل ما يجري .

وكانت فلسطين غائبة . . . وكانت اسرائيل حاضرة .

هكذا كان هناك ـ حتى من قبل الجلوس الى مائدة المفاوضات ـ طرف اسرائيلي يعرف ماذا يريد من فلسطين . . . وكان هناك ـ حتى من قبل الجلوس الى مائدة المفاوضات ـ طرف عربي لا يعرف ماذا تريد فلسطين !

وهكذا جرت المفاوضات .

نعم . . . انني بالطبع قرأت كل النصوص والملاحق والخطابات والمذكرات .

لم تكن بي حاجة الى قراءتها ، مع ذلك قرأتها .

ان النصوص لا تصنع حقائق وعلاقات وموازين القوة . ولكن حقائق وعلاقات وموازين القوة هي التي تصنع النصوص .

هكذا أتصور !

أزمة الشرق الأوسط
أو أزمة جيمي كارتر ؟ !

دعنا نحاول أن نضبط عدسات رؤ يتنا على منظور سليم . ليس فقط لكي تنجلي وتظهر امامنا صورة واضحة ودقيقة للواقع ـ ولكن ايضا لكي نضمن لكلامنا اكبر قدر ممكن من الانصاف والموضوعية .

انني قلت لك في رسالة سابقة : نعم ، لقد قرأت كل نصوص المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ومرفقاتها من مذكرات وخطابات متبادلة .

ثم انني قلت لك في نفس الرسالة : ولكن النصوص لا تهمني ، فان النصوص هي مجرد ترجمة وتعبير ونقل عن حقائق وعلاقات وموازين القوة . . . هذه هي التي تصنع النصوص وليست النصوص هي التي تصنعها .

انا استعرضنا معا بعد ذلك هذه الحقائق والعلاقات والموازين ، ولم نجد فيها ـ من وجهة نظر المفاوض المصري ـ ما يشجع او يطمئن أو يريح .

أمامنا الآن سؤ ال يطرح نفسه علينا :

ـ ألم يكن ما رأيناه نحن مرئيا لغيرنا ، وبالتحديد للمفاوض المصري ، ابتداء من كامب ديفيد في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨ وانتهاء بواشنطن في مارس (اذار) ١٩٧٩؟

السؤ ال كما ترى في محله . . .

لكن المشكلة أننا لا نملك في الرد عليه اجابة وافية شافية ، لان التفاصيل ما زالت محجوبة . والذين عاشوا الوقائع يطبقون على الأسرار شفاههم والوثائق وحتى المحاضر لا تقول كل شيء ، بل تترك فجوات واسعة يلفها الغموض .

هكذا فان مهمة الباحثين عن الحقيقة صعبة . . .

صعبة ولكنها ليست مستحيلة ، لأن هناك ظواهر وشواهد ، هناك اشارات

وايماءات . وباستقرائها معا وبالربط بينها يمكن ان يبين شكل عام قريب على نحو او آخر من شكل ما حدث فعلا .

اذا قمنا بمثل هذه المحاولة للاستقراء والربط فسوف نجد امامنا تسلسلا منطقيا لمسار الوقائع والتطورات ـ يمكننا قبوله .

في البداية ، وحتى من قبل ان تبدأ عملية التفاوض في كامب ديفيد ، أتصور ان المفاوض المصري كان في وضع يسمح له بان يرى صورة الواقع فيما يتعلق بحقائق وعلاقات وموازين القوة . ان محاولات الاستكشاف المتواصلة لنوايا الطرف الاخر ـ وهي المحاولات الثلاث التي جرت في الاسماعيلية وفي القدس وفي قلعة « ليدز » ـ كانت كافية .

وعندما كان التحضير جاريا لمحاولة رابعة في كامب ديفيد ، فان المفاوض المصري كان يدرك حاجته الى عنصر اضافي يلائم ويعدل ويصحح ولو بعض الشيء . وكان الحل الذي عثر عليه هو : ضرورة دخول الولايات المتحدة كشريك كامل في عملية المفاوضات .

كان المفاوض المصري يضع في ذهنه ـ كما أظن ـ ثلاثة اعتبارات في ما يتعلق بالدور الاميركي :

١ ـ المواقف الاميركية الرسمية المعلنة في عدد من القضايا الحساسة (احتلال الاراضي بالقوة ـ القدس ـ المستعمرات) .

٢ ـ المصلحة الاميركية الاكيدة مع النظم العربية المحافظة في المنطقة ، وهي نفسها نظم النفط .

٣ ـ التأثير الاميركي المفترض على اسرائيل نتيجة للعلاقات الخاصة بين الاثنين .

قدر المفاوض المصري ان هذه الاعتبارات الثلاثة سوف تفرض نفسها على الدور الاميركي في المفاوضات اذا ما دخل كشريك كامل حول مائدتها .

هكذا نستطيع ان نفهم الالحاح على عبارة « اميركا شريك كامل في المفاوضات معنا » طوال الطريق الى كامب ديفيد . . . كانت هذه العبارة هي « المفتاح » ـ كذلك كان التقدير .

■

تتصل الوقائع بعد ذلك الى اجتماعات كامب ديفيد نفسها .

بعد عشرة ايام وراء نطاق السرية المضروب حول كامب ديفيد بدا واضحا ان عملية التفاوض وصلت الى طريق مسدود .

حقائق وعلاقات وموازين القوة عكست نفسها في تصلب المفاوض الاسرائيلي وعناده .

وفي نفس الوقت ، فان الاضافة الجديدة ـ اضافة ان اميركا شريك كامل في المفاوضات ـ لم تنتج اثرها المطلوب .

وكان السبب البسيط هو ان المفاوض الاسرائيلي ابرز التعهد الشهير الذي أعطاه « هنري كيسنجر » لاسرائيل كتابة وبتوقيعه كوزير لخارجية الولايات المتحدة ، والذي يقول « ان الولايات المتحدة تتعهد بان لا تتقدم بأية مقترحات جديدة في اية مفاوضات تجري بين الاطراف في نطاق مؤتمر جنيف او خارج هذا النطاق ـ الا بعد ان تتشاور وتتفق في أمرها مع اسرائيل » .

ان هذا التعهد المكتوب احتاط ـ كما يبدو ـ سلفا لاحتمال ان تقوم الولايات المتحدة ـ مدعوة أو بغير دعوة ـ بدور الشريك الكامل في المفاوضات .

هذا التعهد احتاط لذلك الاحتمال ، وطوق سلفا كل اثر يمكن ان ينتج عنه .

وهكذا وصلت الامور الى الطريق المسدود في اليوم العاشر من ايام كامب ديفيد .

وتتفق كل الروايات على انه في ذلك اليوم قرر الرئيس انور السادات ان يقطع المفاوضات وان يركب الهليوكوبتر الى واشنطن ليعرض اسباب فشلها على الكونغرس والرأي العام في الولايات المتحدة ، ثم يركب الطائرة من واشنطن ليعرض نفس الموضوع على مجلس الشعب والشعب في مصر .

تتصل الوقائع ونجد انفسنا امام حادث بالذات وقع يوم الجمعة ٢٢ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨ في كامب ديفيد :

اجتماع مفاجىء بين الرئيس السادات والرئيس كارتر لم تزد مدته على نصف ساعة .

وتغيرت الصورة بشكل غير متظر : الطريق المسدود انفتح . . . والفشل تحول الى نجاح .

ما هو السبب ؟ ماذا جرى ؟ وكيف كان ؟

أسئلة عويصة . ومع ذلك نبحث ونسأل :

في صباح يوم السبت ٢٣ سبتمبر (ايلول) ـ غداة يوم المفاجأة الكبرى في كامب ديفيد ـ صدرت جريدة « نيويورك تايمس » بمقال كتبه « جيمس رستون » ، وهو عميد الصحفيين الاميركيين ، عنوانه : « لعبة قمار من اجل سلام الشرق الاوسط المعقد » .

وفي اخر المقال يقول رستون وينقل حوارا مع الرئيس السادات بالنص كما يلي :

« ان الطريقة التي استطاع بها كارتر والسادات تفادي كارثة في كامب ديفيد لا تزال سرا ، كما يتضح من الحوار التالي مع الرئيس السادات أثناء مؤتمره الصحفي (بعد انتهاء كامب ديفيد مباشرة) .

سؤال : يوم الجمعة . . . عندما طلبت الهليوكوبتر وكنت على استعداد لمغادرة كامب ديفيد لا بد ان الرئيس كارتر قال لك شيئا مقنعا؟

السادات : مع الرئيس كارتر ، وسجل كلامي ، فاننا سوف نواجه المستحيل مهما كان.

سؤال: ولكن كيف استطاع ان يقنعك بتغيير فكرك؟ ماذا قال بالضبط؟

السادات : تعال . . . تعال . . . تعال . انني لا استطيع أن أفشي ما دار بين صديقين . لقد فرض علي اشياء معينة لم اكن لاقبلها لولا انه فرضها علـي؟

سؤال : ولكن ما الذي ادى الى هذا التغيير من وجهة نظرك ؟ ماذا حدث وجعلك تغير فكرك؟

السادات: لن اقول لك ابدا.

سؤال : هل كان الامر سيئا الى هذا الحد؟

السادات : نعم . لأنني كما تعرف لا افقد صبري بسهولة . ولكن كارتر اثبت ان لديه من الصبر اكثر مما لدي . »

ثم يستطرد « جيمس رستون » في مقاله ليختمه بالعبارة التالية :

« ان ذلك كله سري بشكل غامض . وهكذا فانه يعطينا الانطباع بان بيغن في كامب ديفيد أصر على نتيجة او على حل وسط كان مرفوضا من السادات . ولكن السادات قبله مترددا بعد الحاح عاجل من كارتر ، وهو الحاح لم يكشف السادات عن طبيعته ، بل قال انه لن يفعل .

« ان الرسميين هنا يقولون انه لم تكن هناك صفقة . ولم تكن هناك وعود جعلت السادات يغير رأيه . ما كان هناك هو مجرد امل باهت في ان عملية السلام يمكن انقاذها باستمرار مسيرتها . وان الكنيست والملك حسين ملك الاردن وقادة المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الاخرى سوف يعطون فرصة لاستمرار عملية السلام حتى ولو لم يكونوا موافقين على نتائج كامب ديفيد ! »

ذلك ما جاء في مقال « جيمس رستون » ، وهو كما نرى حافل بالظواهر والشواهد .

■

بعد ذلك المصدر المنشور ، اتجه الى مصدر اخر سمعته بنفسي وصدقته لأنه كان احد شهود كامب ديفيد من ناحية ، ومن ناحية اخرى لان روايته تتفق مع اشارة وايماءات عديدة .

روى ذلك المصدر ان الرئيس كارتر قال للرئيس السادات في ذلك الاجتماع الحاسم في كامب ديفيد ما مؤداه :

« انك بالتأكيد تستطيع أن تقطع المفاوضات الان وتغادر كامب ديفيد ، ولكن ذلك سوف يجعل من السهل على الجانب الاسرائيلي ان يلقي عليك مسؤولية الفشل .

« اذا وقع الفشل فانه سوف يكون من الصعب علي ان اذهب الى الكونغرس وان اطلب اعتمادات بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تحتاجها مصر .

« انك ايضا سوف تعود الى عالم عربي يبدي تجاهك شعورا بالعداء المرير .

« وهكذا فان الفشل سوف لا يعطيك ما تتوقعه من هنا ، ولن يساعدك هناك .

« اذا نجحنا هنا فمعنى ذلك ان فرص اعادة انتخابي للرئاسة سوف تكون افضل في انتخابات ١٩٨٠ . واذا نجحت في الانتخابات فمعنى ذلك انني سأكون في البيت الابيض خلال ست سنوات قادمة . وفي ست سنوات فان هناك كثيرا يمكن عمله » .

ان الرئيس « كارتر » بعد ذلك - وطبقا لرواية هذا المصدر - قطع على نفسه ثلاثة تعهدات :

- ان يقنع بيغن بان يترك موضوع مستعمرات سيناء (وكانت ما زالت عقبة في المحادثات) لرأي الكنيست الاسرائيلي .

- ان يقنع زعماء السعودية والاردن بتأييد الاتفاق ، او على الاقل عدم معارضته .

- ان يقنع الكونغرس بتقديم مساعدات اضافية لمصر تعوضها عن بعض ما يمكن ان تفقده من المساعدات العربية .

هكذا تم الاتفاق في جو مليء بالتعهدات الشخصية من جانب الرئيس الاميركي .

كانت العبارة في هذه الفترة هي « تعهدات كارتر الشخصية » .

نستطيع - اذن تلخيص المسألة على النحو التالي :

حقائق وعلاقات وموازين قوى ليس فيها - من وجهة نظر المفاوض المصري - ما يشجع او يطمئن أو يريح .

يقدر المفاوض المصري انه يحتاج الى اضافة تعدل وتصحح وتبدل ، وهكذا يصل الى فكرة « ضرورة ان تصبح الولايات المتحدة شريكا كاملا في المفاوضات » .

يتضح ان دور «الشريك الكامل في المفاوضات» ليس ممكنا، أو أنه ليس مؤثرا

بسبب تعهد امريكي بالتشلور والاتفاق المسبق مع اسرائيل ـ وهكذا يتقدم كارتر بتعهده الشخصي .

والمشكلة التي تبرز امامنا الان هي ان التعهد الشخصي لاي انسان ـ حتى ولو كان هذا الانسان هو رئيس الولايات المتحدة ـ يرتبط بشرطين .

شرط ان تكون له كفاءة وهيبة وقوة تنفيذ ما تعهد به .

ثم

شرط ان تكون فرص استمراره في منصبه مؤكدة . . . في حالة كفاءة وهيبة وقوة ـ والا فان مجرد الاستمرار لا يعني في حد ذاته شيئا !

هكذا لا نجد انفسنا امام ازمة الشرق الاوسط ذاتها ، ولكن نجد انفسنا امام ازمة « جيمي كارتر » شخصيا !!

■

لا اظنني ابالغ اذا قلت أن أزمة « جيمي كارتر » الشخصية انعكست على ازمة الشرق الاوسط ، واكاد اقول انها الحقت بها ضررا بليغا لا اعرف كيف يمكن اصلاحه .

انني لا أظن ان ازمة الشرق الاوسط كانت ضمن الأولويات المتقدمة في برنامج رئاسة « جيمي كارتر » حين دخل البيت الابيض في ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ .

قبلها ـ وهذا طبيعي ـ كانت اولويته الاولى مشاكل امريكا الداخلية : استعادة معنويات اميركا ومثلها العليا بعد فضائح « ووترغيت » ، ثم ازمات الطاقة والتضخم وغيرها .

وقبلها ـ وهذا طبيعي ـ كان بين اولوياته المتقدمة اعادة تنظيم المعسكر الغربي كله متمثلا في مجتمع وحلف الاطلنطي الذي كان يتطلع الى قيادة اميركية مستنيرة بعد نزيف السنوات الاخيرة من عهد « نيكسون » وشلل ستين من حكم « فورد » .

وقبلها ـ وهذا طبيعي ـ كان بين اولوياته السابقة عليها ان يتوصل مع الاتحاد

السوفياتي الى اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، درءا لخطر حرب نووية من ناحية ، وتجنبا لخراب سباق فادح على السلاح من ناحية اخرى .

ثم تجيء مشكلات الشرق الاوسط وافريقيا ، أيهما تفرض نفسها قبل الاخرى .

كانت هذه اولوياته ،وهي كما نرى طبيعية ومعقولة ، ومع ذلك فاننا نلحظ ظاهرة غريبة وهي ان « كارتر » تواجد بالحضور الشخصي في ازمة الشرق الاوسط اكثر مما تواجد في غيرها من شواغل السياسة الاميركية !

ولنا ان نسأل : لماذا ؟

هل لانه اكتشف ـ بعد ممارسة السلطة ـ اولوية لها لم يكن يقدرها قبل ذلك ؟

والرد بالنفي. فقضايا العمل الداخلي هي القضايا التي تصنع او تكسر أي رئيس في اي بلد ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى وفي مجال السياسة الخارجية فان « كارتر » هو نفسه الذي نشرت له كل الصحف والمجلات الاميركية خطابا مكتوبا بخط يده موقعا بامضائه صادرا عن مكتبه على هيئة توجيه رسمي منه الى كل مسؤ ول في الادارة الاميركية يقول بالحرف :

« انني اريدكم ان تعلموا جميعا انه ليست هناك قضية من القضايا التي تواجه ادارتي في المجال الدولي لها من الاهمية او الخطورة التي تمثلها قضية الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي على الحد من الاسلحة الاستراتيجية » .

واذن ماذا ؟

الرد . انه ليست هناك اسرار في ما اظن .

السر الوحيد في الامر هو ان « كارتر » تصور ـ بمقتضى ملابسات متعددة ـ ان النجاح في ازمة الشرق الاوسط اسهل وان النتائج اسرع .

وهكذا فان هذه الازمة تستطيع ان تعطيه بأكثر مما يعطيها .

بعبارة اخرى فانه لم يتقدم اليها ليخدمها ، وانما تقدم اليها لكي تخدمه وتساعده في أولوياته المتقدمة ، خصوصا وانه تعثر فيها جميعا وكاد ان ينكفىء على وجهه !

ان كارتـر لـم يـستطـع ان يـستعيد معنـويات امـيركا ومثلهـا بعـد فضائـح « ووترغيت » ، فقد احاطت بحكمه الفضائح من اول يوم ولا تزال تحيط به :

بدأت بالاتهامات الموجهة الى « برت لانس » اقرب الناس اليه بشهادته . وهي اتهامات تفجرت حول الطريقة التي ادار بها لانس عمله كرئيس لمجلس ادارة بنك جورجيا الوطني والصفقات المريبة التي عقدها .

واضطر « لانس » ان يستقيل من المنصب الوزاري الذي عينه فيه « كارتـر » وكان يعطيه سلطة الاشراف على صرف الميزانية الاميركية كلها وادارة توجيه بنودها والرقابة على تنفيذ هذه البنود .

ان الفضيحة اتسعت ، فلم تعد تمس « لانس » وحده ، وانما امتدت الى « بيللي كارتر » شقيق الرئيس « كارتر » ثم وصل رذاذها الى « جيمي كارتر » نفسه عندما ظهر أن اكبر مستفيد من عمليات « لانس » المريبة هو شركة « الفول السوداني » التي يملكها كارتر واسرته .

ان بقية اهداف « كارتر » الداخلية تعثرت هي الاخرى وسقطت على الارض .

سقط برنامجه للطاقة ، وهو البرنامج الذي قدمه الشعب الاميركي تحت شعار له رنين وهو شعار « المرادف المعنوي للحرب » ، اي ان « كارتـر » وضـع قضية التضحيات الاميركية المطلوبة لحل ازمة الطاقة في مستوى التضحيات المطلوبة للحرب .

ان الكونغرس وشركات البترول الكبرى ونمط الاستهلاك الاميركي كانت كلها عوامل انقضت على برنامج « كارتر » للطاقة ، وتمزق هذا البرنامج اربا اربا ، وماتت الاصداء في شعار « المرادف المعنوي للحرب » .

نفس الشيء تقريبا حدث لبرنامج «كارتر» للسيطرة على التضخم . . . أفلت زمام الوحش وضاع لجامه .

وفقد كارتر قدرته على قيادة المجتمع الاميركي . . . وفقد مكانته حتى في حزبه لدرجة ان الحزب راح يبحث عن بديل له يخوض معه معركة الانتخابات القادمة سنة

١٩٨٠ . وبرز « ادوارد كينيدي » يحمل معه برنامجا للتأمين الصحي الشامل استطاع به ان يثير خيال جماهير الشعب الاميركي.ولم يجد كارتر ما يفعله الا ان يحاول تقليد « كينيدي » ببرنامج اكثر تواضعا للتأمين الصحي . وكانت المحاولة فجة وبدائية الى درجة دفعت عضوا بارزا في مجلس الشيوخ وهو « باتريك موينهان » الى ان يقول كلمته المشهورة :

- اين هي الشرعية هنا ؟

وكان قصده بالطبع أن يشير الى أن « كارتر » لم يعد يقود وانما يقلد . . . لم يعد متبوعا وانما صار تابعا . وليست هذه شرعية الرئيس !

وراحت استطلاعات الرأي العام تعبر تعبيرا بليغا عن ازمة « كارتر » حين ظهر ان ٧٠ في المائة من اعضاء الحزب الديمقراطي يؤ يدون ترشيح كينيدي عن حزبهم للرئاسة ، بينما أقل من ٣٠ في المائة يؤ يدون اعادة ترشيح « كارتر » !

في الاولويات المتقدمة للسياسة الخارجية الاميركية جرى شيء مشابه .

ذلك انه حين فشل « كارتر » في تأكيد مكانته داخل الولايات المتحدة فانه عجز عن تأكيد قيادته لحلفائها . وربما كانت نفس عوامل الضعف والتخبط التي فعلت فعلها داخل أميركا نفسها صاحبة الفعل داخل مجتمع الاطلنطي .

احس مستشار المانيا الغربية « هيلموت شميدت » ان الرئيس الاميركي ليس محددا في اهدافه ووسائله . . . نفس الاحساس تولد لدى « جيسكار ديستان » الرئيس الفرنسي . . . نفس الاحساس تولد لدى « فوكودا » ثم «أوهيرا» رئيس وزراء اليابان بعد « فوكودا » ، وهؤ لاء اقطاب التحالف الغربي .

بين قادة الغرب جميعا كان « جيمس كالاهان » رئيس وزراء بريطانيا هو الوحيد الذي رأى ضرورة اعطاء «كارتر» فرصة يتعلم فيها ويثبت نفسه، لكن «كالاهان» سقط في الانتخابات قبل ان يتعلم «كارتر » وقبل ان يثبت نفسه .

واتسعت رقعة الخلافات في مجتمع الاطلنطي واليابان : اتسعت الى قضايا استراتيجية واقتصادية وسياسية وحتى نفسية .

وربما كان ابرز مؤشر على حدة الخلاف ان القائد الاميركي لقوات حلف الاطلنطي ، وهو الجنرال « الكسندر هيغ » ، اعتذر لكارتر عن تجديد مدة خدمته سنة اخرى وقرر ان يستقيل ويعود الى الولايات المتحدة ليشارك ـ اغلب الظن ـ في معركة انتخابات الرئاسة في صفوف الحزب الجمهوري . . . مرشحا للرئاسة او مرشح نائب رئيس ، حتى تستطيع الولايات المتحدة ان تجد نفسها وحلفاءها ومكانتها العالمية المهددة .

نفس الشيء ـ ايضا ـ مع الاتحاد السوفياتي .

بدأ كارتر اتصالاته بالاتحاد السوفياتي في قضية الحد من الاسلحة الاستراتيجية بداية متخبطة .

أثار ـ اولا ـ وعلى نطاق واسع قضية حقوق الانسان ، وقضية حقوق الانسان مقدسة ، ولكن المشكلة في القضايا انها لا تحتمل المساومة أو النفاق .

صحيح ان هناك ازمة حقوق انسان في الاتحاد السوفياتي . ولكن الازمة ليست قاصرة على الاتحاد السوفياتي ، وانما هي ظاهرة اعم واوسع .

بطريقة محددة ، فقد كانت هناك ازمة حقوق انسان في مناطق اقرب الى « كارتر » من الاتحاد السوفياتي . وليس مقبولا ان يثير احد مثل هذه القضية المقدسة مع خصومه ثم يتجاهلها مع اصدقائه .

اكثر تحديدا من ذلك ، فليست هناك جدوى من اتهام الاتحاد السوفياتي وفي نفس الوقت تبرئة حلفاء الولايات المتحدة كايران قبل الثورة وتايوان وجنوب افريقيا وروديسيا وثلاثة ارباع اميركا اللاتينية . . . بل وفي الشرق الاوسط نفسه .

كان المناخ الذي طرح فيه كارتر قضية الحد من الاسلحة الاستراتيجية مناخا غير ملائم لمفاوضات جدية بين اقوى قوتين في العالم .

وكان الطرح ايضا ـ كالمناخ ـ سيّىء الحظ ، فقد اراد « كارتر » ان يتخذ خطا متشددا يخرج عن الخطوط العريضة التي تم الاتفاق عليها بحضور « فورد »

و « كيسنجر » في اجتماع «فلاديفوستوك» الشهير مع « بريجنيف » . وكانت النتيجة ان المفاوضات تعثرت .

واضطر «كارتر» ان يتراجع .

نسي قضية حقوق الانسان .

ثم خفف تشدده في المطالب الاميركية من قضية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، لكن الجو العام في اميركا ـ وخصوصا في الكونغرس ـ كان قد سايره في تشدده الاول . وحين تراجع هو ، لم يكن هناك ضمان بان يتراجع الاخرون ـ خصوصا في الكونغرس .

وهكذا وقع « كارتر » مع « بريجنيف » اتفاقا في فيينا دون ان يكون هناك ضمان لموافقة الكونغرس على هذا الاتفاق !

■

في هذه الاجواء الملبدة من حوله ، جاء « كارتر » الى قضية الشرق الاوسط .

قالوا له ان الثمرة ناضجة على الشجرة .

ثم انها ثمرة مفيدة في كل مجال ، حتى في مجال السياسة الاميركية الداخلية .

لو قطفها فانه سيدخل التاريخ من الباب السهل .

ولو اكلها فان عضلاته بعدها سوف تجعله يقتحم ابواب الحزب الديمقراطي ليكون مرشحه . . . وابواب البيت الابيض مرة اخرى ليكون رئيسا لاربع سنوات جديدة .

وحلق « كارتر » في اجواء ازمة الشرق الاوسط بما يشبه مزيجا من ابطال افلام « السوبرمان » « الرجل الذي يساوي ستة ملايين دولار » و « المرأة الخارقة » !!

ثلاث مراحل في اهتمام كارتر بأزمة الشرق الأوسط

فكرت كثيرا واطلت التفكير في الطريقة التي تناول بها الرئيس « جيمي كارتر » ازمة الشرق الاوسط منذ دخل البيت الأبيض في ٢٠ يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٧٧ حتى هذا اليوم .

كلما طال تفكيري . . . كلما زاد عجبي .

سوف اعرض عليك تفكيري كما جرى . . . محتفظا باية نتائج اكون قد توصلت اليها حتى افرغ من العرض . . . اتصور اننا قد نصل الى نفس النتائج من تأمل الوقائع ودراستها . . . وربما اختلفنا ـ لا أعرف ؟! ـ لكني ارجو ان يساعدنا العرض ـ حتى اذا اختلفنا ـ على ان نحدد نقاط خلافنا .

دعنا نبدأ ، ودع بدايتنا تكون من عند البداية !

في البداية اظن ـ والشواهد قائمة ـ ان ازمة الشرق الاوسط لم تكن ضمن الأولويات المبكرة لرئاسة « جيمي كارتر » . وابرز الشواهد القائمة هو قوله ردا على سؤ ال وجه اليه في أواخر حملته الانتخابية في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٦ : « لم افكر بعد بما فيه الكفاية في ازمة الشرق الأوسط . هي ازمة معقدة ودقائقها ليست امامي . وتناولها يحتاج الى حرص وحذر . وارجو أن اعطيها الاهتمام المناسب في الوقت المناسب . انني على اي حال لن أشغل نفسي بها في المراحل الأولى من وجودي في البيت الأبيض » . . .

ثم استطرد « كارتر » قائلا بالحرف ـ طبقًا لما أذاعته وكالة « الاسوشيتد برس » من مقر قيادة الحملة الانتخابية لـ « كارتر » :

ـ ومع ذلك فان الذي فهمته هو ان الأزمة الآن في حالة سيولة . وقد تجدّ ظروف

ليست في حسابي الآن تعطينا فرصة للتقدم . ولست اريد مسبقا ان اطرح حلولا لم افكر فيها . كما اني لا أريد ان أقفل الباب أمام أية ظروف قد تجيء لنا بمواقف ملائمة للحركة !

هناك شاهد آخر ، وهو ان ملف ازمة الشرق الأوسط في مرحلة التحضير لرئاسة « كارتر » ـ اي ما بين فترة انتخابه رئيسا في بداية نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٦ ودخوله البيت الأبيض قرب نهاية يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ ـ لم تكن فيه غير مذكرة واحدة من صفحة ونصف الصفحة كتبها مستشاره المعين للأمن القومي الدكتور « زبيغنيو برجينسكي » . وكانت المذكرة ـ باعتراف كاتبها نفسه ـ سلسلة تساؤلات عن احتمالات وليس اكثر .

رغم هذه الشواهد ـ وغيرها ـ فاننا نجد ان « جيمي كارتر » ما كاد يدخل البيت الابيض حتى راح يعطي الشيء الكثير من وقته لأزمة الشرق الأوسط .

لماذا ؟

وما هو معنى هذا التناقض الواضح بين الشواهد ـ وكلها تشير الى التأجيل ـ وبين الوقائع ـ ومعظمها يشير الى التعجيل ؟!

ردي على هذا السؤال انه لم يكن هناك تناقض . وانما جدت طوارىء كان لا بد ان تدخل في الحساب . كانت هذه الطوارىء كما يلي :

١ ـ في نهاية سنة ١٩٧٦ كانت بعض العواصم العربية ـ وبينها القاهرة ـ مشغولة على الآخر بشن ما سمي في ذلك الوقت « حملة السلام » . وفي اطار هذه الحملة فان عددا من القادة العرب في اكثر من عاصمة عربية المحوا لبعض زوارهم من الأميركيين ـ خصوصا من اعضاء الكونغرس ، وبالذات اعضاء الكونغرس اليهود ، وبينهم السناتور « ريبيكوف » ـ انهم على استعداد لتسوية بشروط متهاودة . كان « ريبيكوف » بالذات هو الذي ذهب الى مقابلة « كارتر » في قريته في « بلينز » يقول له : انه احس برياح التغيير تهب على افكار عدد من القادة العرب . وان هؤلاء القادة على استعداد الآن للتعايش مع اسرائيل سلميا . وان هذه فرصة يجب انتهازها قبل ان تعود المواقف الى تصلبها . وان السيادة في العالم العربي الآن

للمعتدلين العرب على المتشددين العرب ، ولا ينبغي ان يسمح لبندول الساعة ان يتراجع الى الناحية الأخرى ، وانما يجب الامساك به حيث هو هذه اللحظة .

ان « هنري كيسنجر » وزير خارجية « فورد » ذهب وقتها الى لقاء مع الرئيس الجديد « جيمي كارتر » وقال له ضمن تقرير شفوي قدمه اليه عن احوال العالم ـ ان هناك فرصة في الشرق الاوسط الآن لتسوية سهلة . وكان « كيسنجر » يبني تقديره على اساس عاملين : « اولهما ان الفلسطينيين في وضع ضعيف بعد نزيف الدم الذي عانوا منه في لبنان ، وهذا حدد قدرتهم على التشهير باي اتفاق . ثم ان هناك وفاقا بين مصر والسعودية وسوريا ، وهذا الوفاق يمكن للعناصر المعتدلة ويساعدها .

وكان بين اهداف « كيسنجر » في ذلك الوقت ان يقنع « كارتر » بتعيينه مفوضا ساميا مكلفا بحل ازمة الشرق الاوسط ، حتى في ظل النظام الديمقراطي الجديد .

ان ذلك كله كان مغريا لـ «جيمي كارتر » ، خصوصا اذا تذكرنا ان كل رئيس اميركي في الثلاثين سنة الأخيرة راوده حلم النجاح في حل ازمة السلام في الأرض المقدسة . ان الحلم كان اكثر اغراء لرجل مثل « كارتر » . متدين . نصف مبشر . نصف قسيس !

٢ ـ في ذلك الوقت وقعت حوادث القاهرة المشهورة ـ ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ ـ وقد سببت هذه الحوادث قلقا عظيما بشأن المنطقة . ان بعض الدول العربية المعتدلة ـ وخصوصا المملكة العربية السعودية ـ زادت مخاوفها مما حدث في القاهرة ، وكانت لهذه المخاوف اصداؤ ها في واشنطن لأن السعودية وقتها كانت ركيزة الصداقات الأميركية مع المنطقة .

ان تسلسل التطورات كان متصلا بغير انقطاع .

حوادث القاهرة في ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ .

وفي اليوم التالي مباشرة ـ ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ ـ اقسم « كارتر » اليمين الدستورية وتولى سلطاته في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض .

ومع اول ايام رئاسته كانت معظم الرسائل الداخلة الى مكتبه قادمة من الشرق

الأوسط . . . من القاهرة ومن عواصم عربية اخرى استبد بها القلق .

كان ملخص هذه الرسائل ان « كارتر » لا بد ان يفعل شيئا . ولا بد ان يفعله بسرعة . والا فان المخاطر شديدة .

وكان بين ما خرج به « كارتر » في ذلك الوقت : « ان السعودية تستطيع ان تحتمل اي شيء في المنطقة الا قلاقل في القاهرة ، لأن ذلك يمكن ان تكون له عواقب وخيمة على المنطقة كلها » .

ان الالحاح على الاقتراب من الأزمة لحق بالاغراء .

٣ ـ في ذلك الوقت ـ ايضا ـ كانت اسرائيل تستعد لانتخابات برلمانية عامة يتصارع فيها تحالف احزاب العمل الليبرالي ـ بقيادة « رابين » ثم « بيريز » مع تحالف الـ « ليكود » الرجعي ـ بقيادة « بيغن » .

وكان هناك في واشنطن ـ كما في غيرها من العواصم العالمية ـ تخوف من ان يؤدي تعثر جهود حل الأزمة سلميا الى فوز الرجعيين المتشددين بقيادة « بيغن » ، وساعتها تكون فرص الحل قد ضاعت على الأقل لأربع سنوات طويلة حبلى بالاحتمالات .

كان موعد الانتخابات في اسرائيل هو بداية الصيف .

ومن يناير (كانون الثاني) الى فبراير (شباط) ١٩٧٧ ـ تصور « كارتر » ان امامه فرصة شهور ثلاثة او اربعة يقترب فيها ويلمس الأزمة ولو بأطراف اصابعه . على الأقل يعطي املا في امكانية الحل السلمي . ثم انه قد يكون من شأن هذا الأمل ان يزيد من فرص تحالف احزاب العمل ، وان يقلل من فرص تحالف الـ « ليكود » .

كان هناك الاغراء بالاقتراب من الأزمة ، ثم اضيف الالحاح الى الاغراء ، ثم جاء الاحساس بامكانية ضياع الفرصة اذا جاءت نتيجة الانتخابات الاسرائيلية ضد خط الاعتدال وفي صالح خط التشدد .

هكذا فان الطوارىء اقتحمت الساحة تطالب بالتعجيل ، ضد شواهد سابقة كانت تشير الى التأجيل .

■

ان ذلك كله لم يغير في مكان الأزمة من أولويات « كارتر » ، ولكنه اثر في عنصر التوقيت .

نحن الآن امام نقطة تحول بارزة .

ان الرئيس الأميركي الجديد قرر ان الظروف والمناخ والتوقيت ، كلها ملائمة لكي يقترب من ازمة الشرق الأوسط .

ومن هذه النقطة نستطيع ان نتابع مراحل اقترابه وكيف تطورت وخط سيره عبر هذه المراحل وكيف اتجه .

مهم جدا ان نتابع وان نماشي خطوة خطوة ما حدث .

اعتقد اننا سوف نجد امامنا ثلاث مراحل لكل منها شكلها واتجاهها . . . بل ان لكل منها رجالا مختلفين ودوافع متباينة .

ونستطيع ان نقول ـ دون تجاوز ـ ان المرحلة الاولى كانت مرحلة الدبلوماسية التقليدية .

في هذه المرحلة بدأ « كارتر » يتعرف على قادة المنطقة من اطراف الأزمة ، وقابلهم جميعا : الرئيس السادات والملك حسين والأمير فهد من العرب ، ثم رئيس الوزراء الاسرائيلي وقتها « رابين » . وقد قابلهم في واشنطن . ثم اضاف اليهم الرئيس الأسد ، وقد قابله في جنيف .

وكان « كارتر » يحتاج الى مشروع اميركي للحل ، وكان المشروع جاهزا يتمثل في التقرير الشهير لمعهد « بروكينغز » للدراسات السياسية والاستراتيجية . كان المشروع تصور حل لأزمة الشرق الأوسط ، وكان بين المشتركين في وضعه عدد من اقطاب ادارة « كارتر » الجديدة ، وبالذات « زبغنيو برجينسكي » مستشاره للأمن القومي ، و « وبليام كوانت » الذي اصبح عضو مجلس الأمن القومي الأميركي المتخصص في امور الشرق الأوسط .

وكان « كارتر » يحتاج الى مفاوض أميركي ، وكان الاختيار منطقيا : « سايروس فانس » وزير الخارجية .

بدأت الأمور تتخذ شكلا واضحا .

اهتمام متزايد . مشروع اميركي جاهز . مفاوض اميركي مسؤ ول . ولاحت علامات مشجعة .

« كارتر » يشير الى ضرورة عودة مؤ تمر جنيف للانعقاد . « كارتر » يلمح الى حق الفلسطينيين في وطن قومي . اتصالات حول الطريقة التي يمكن ان يمثل بها الفلسطينيون في مؤ تمر جنيف .

ثم جاءت صدمة نجاح « مناحم بيغين » في الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية .

بدا وقتها كأنها صدمة ، ولكن « كارتر » بدأ يعتقد ـ بعد لقائه الأول بـ « بيغين » ـ ان الصدمة لم تتحول الى كارثة . ان المحاولة اصبحت اصعب ، ولكن الطريق لم يصبح مسدودا بالكامل بعد .

فجأة انفجرت قنبلة المبادرة .

■

كان « كارتر » قبلها يحاول ان يدور حول ضرورة المفاوضات المباشرة على نحو او آخر ، ولكنه لم يكن يتوقع تلك الزيارة للقدس .

لكن الزيارة اصبحت حقيقة واقعة . هكذا بعد ساعات من التردد تصور « كارتر » ان المبادرة ـ مهما كانت مفاجأتها ـ سوف تخلق حركتها الذاتية . وقد تفتح طريقا لم يكن قبلها في الحسبان . خصوصا اذا امكن تثبيت موقف العناصر المعتدلة في المنطقة وفي مقدمتها السعودية . واذا امكن طمأنة بقية عناصر دول المواجهة العربية وفي مقدمتها سوريا .

هكذا فانه ـ حتى بعد المبادرة ـ كانت المرحلة هي نفسها لم تتغير كثيرا .

اهتمام اميركي متزايد . ما زال مشروع « بروكينغز » هو اطار الحل الشامل . ما زال وزير الخارجية « فانس » هو المفاوض المسؤ ول .

وبدأت سلسلة اللقاءات اللاحقة للمبادرة .

واشترك « فانس » ـ او اشترك رجاله « آثرتون » و « سوندرز » ـ في لقاء بعد لقاء .

لقاء عقيم في « مينا هاوس » في القاهرة حضره « آثرتون » ـ ثم لقاء في الاسماعيلية لم يحضره « فانس » او رجاله على امل ان يستطيع الأطراف المباشرون ان يتفاهموا دون وسيط ، لكن ذلك اللقاء كان كارثة ـ ثم لقاء في القدس حضره « فانس » بنفسه ـ ثم لقاء قلعة « ليدز » في بريطانيا حضره « فانس » مرة اخرى .

بين هذه اللقاءات كلها كانت هناك زيارات للمنطقة قام بها « فانس » ورجاله من وزارة الخارجية تمهيدا وتحضيرا .

لكن جهود الدبلوماسية التقليدية تعثرت . . . لم تصل الى شيء .

وانتهت هذه المرحلة . . . انتهت دون نتيجة .

■

ثم نجد انفسنا امام مرحلة جديدة بدأت في صيف ١٩٧٨ .

كانت مرحلة مختلفة . . . برجالها ودوافعها .

كان رجل هذه المرحلة هو « زبغنيو برجينسكي » مستشار « كارتر » لشؤ ون الأمن القومي . وكانت الدوافع اكبر من أزمة الشرق الأوسط .

كان الدافع الأول هو صراع القوة بين العملاقين الكبيرين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ وذلك هو مجال « برجينسكي » وتخصصه .

كان « برجينسكي » قد بدأ يتحدث عن قوس المتاعب المحيط بالخليج العربي .

من باكستان وايران وتركيا ، ثم الشرق الاوسط ، الى القرن الافريقي .

باكستان في قلق ، وايران تغلي ، وتركيا متوترة .

والشرق الاوسط ـ العالم العربي بالتحديد ـ مأخوذ بالصراع مع اسرائيل ، وقد وصل فيما يبدو الى طريق مسدود .

والقرن الافريقي احواله مضطربة بالحرب بين اثيوبيا والصومال .

والخليج ـ اكبر مصادر الطاقة في العالم ـ واقع في قلب هذا كله ومكشوف امام تفاعلاته العنيفة .

ان «برجينسكي» شخصية غريبة ومعقدة، ولا يمكن فهم هذه المرحلة الا بمحاولة فهم هذا الرجل الذي سيطر على توجيه الحركة الاميركية فيها .

الرجل من اصل بولندي ـ ذهب الى كندا ثم الولايات المتحدة في شبابه الباكر ـ كان ابوه قنصلا لبولندا في كندا ، وحين دخلت بولندا في فلك السيطرة السوفياتية بعد الحرب العالمية الثانية ، آثر القنصل أن يبقى بعيدا ، وهكذا أصبح ابنه مواطنا اميركياً ، لكن أعمق مشاعره محكومة ـ وهذا طبيعي ، بعلاقة وطنه الأول بالاتحاد السوفياتي .

من هذا الاعتبار النفسي ، ومن اعتبارات أخرى عملية ، اختار « برجينسكي » مجال تخصصه العلمي ـ في جامعة « هارفارد » ثم في جامعة « كولومبيا » ـ وهو التخصص في الشؤ ون السوفياتية .

واصبح صقرا من صقور الحرب الباردة ـ وهذا أيضا طبيعي .

وزاد زواجه من نزعة الصقور لديه ، فقد تزوج من ابنة أخ الرئيس التشيكي السابق « ادوار بنيش » الذي سقط حكمه في « براغ » ـ عاصمة « تشيوكوسلوفاكيا » ـ تحت الضغط السوفياتي المباشر .

هكذا أصبح « برجينسكي » صقر الصقور كما يقولون ـ وهذا طبيعي .

وكان « برجينسكي » ـ حتى من قبل أن يتولى منصبه في البيت الأبيض ـ داعية من دعاة التصدي النشيط للاتحاد السوفياتي .

كان تحذيره مستمرا من نمو القوة السوفياتية . وكان يرى أن الولايات المتحدة معرضة ـ اذا لم تتصد ـ لأن تصبح القوة الثانية في العالم ، في حين أن المرتبة الأولى هي حقها وواجبها بغير نزاع .

وكان « برجينسكي » طموحا ، وكان طموحه حائرا بين « هنري كيسنجر » الذي يتمنى لو استطاع أن يلمع أكثر منه ـ وبين « سايروس فانس » الذي لا يريد أن ينطفىء بسرعة كما انطفأ من قبله « ويليام روجرز » وزير الخارجية الذي لأزاحه « كيسنجر » واحتل مقعده .

وفي ربيع ١٩٧٨ كان نقد « برجينسكي » لممارسات « فانس » في السياسة الخارجية حديث واشنطن كلها . كان « فانس » في رأي « برجينسكي » رجلا

رفيقا ، ولكنه عاجز . قوس المتاعب في أقاليم الشرق الاوسط والخليج والقرن الافريقي وحولها يهدد الولايات المتحدة بأفدح الأخطار ، وهو ـ « فانس » ـ لا يستطيع أن يتحرك بالسرعة الواجبة والحيوية الواجبة .

الاتحاد السوفياتي ـ في رأيه ـ يكسب ، والولايات المتحدة ـ في تقديره ـ تتراجع ، و « سايروس فانس » يواصل دبلوماسيته التقليدية هادئا مهذبا وكأن الأمور كلها صفاء ورخاء .

كان « برجينسكي » ـ فيما أظن ـ هو « مهندس » كامب ديفيد .

كان كل شيء في هذا المؤتمر ـ من وجهة النظر الاميركية ـ يحمل طابعه ويجري وفق منطقه المشهور :

ـ على الولايات المتحدة أن تتصرف بحزم ـ وربما بقسوة أحيانا ـ لكي تفرض ما تريد ، ثم تترك للأطراف الأخرى ـ الاتحاد السوفياتي أو غيره ـ أن يلائموا أنفسهم مع الواقع الجديد أو يتحملوا المخاطر التي يمكن أن تنجم عن رفضهم له أو حتى ترددهم في قبوله .

كان « برجينسكي » هو صاحب فكرة مؤتمر سري مغلق . تظل الأطراف فيه ـ مصر واسرائيل مع الولايات المتحدة في هذه الحالة ـ داخل اطاره أو حتى اسواره الى حين يتوصلون الى اتفاق .

كان « برجينسكي » يرى أنه اذا توصلت مصر واسرائيل الى اتفاق ـ أي اتفاق ـ وأيدته الولايات المتحدة ، فان الآخرين ليس أمامهم جميعا الا أن يقبلوا .

لا يستطيع الاتحاد السوفياتي الا أن يقبل .

لا تستطيع بقية الأطراف العربية ـ خصوصا المعتدلة ـ الا أن تقبل .

لا تستطيع الأطراف العربية ـ حتى غير المعتدلة ـ الا أن تقبل ، واذا لم تقبل فليس أمامها شيء تفعله بغير مصر وبغير السعودية .

وعند هذه النقطة كان « برجينسكي » قد وقع في أكبر أخطائه .

خطأه أنه نظر الى الموقف كله في اطار قوس المتاعب المحيط بالشرق الأوسط

والخليج والقرن الافريقي . ثم أنه قاس احتمالاته كلها بمقياس واحد وهو مقياس الصراع بين العملاقين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ان قوس المتاعب ـ اذا جاز استعمال تعبير « برجينسكي » ـ لم يكن من صنع الاتحاد السوفياتي ، وانما كان نتيجة عمليات تغيير متشابكة تخلقها نزعة في بلدان هذه المنطقة كلها ـ قوس المتاعب ـ الى التحرر من السيطرة والى التغيير الاجتماعي ، والى البحث عن طريق للتقدم .

وربما كانت هذه العمليات تتيح فرصا للاتحاد السوفياتي أو لغيره ، ولكن النظرة السليمة كانت تحتم التفرقة بين الحقيقة الأصلية نفسها وبين أية محاولات من هنا أو هناك لاستغلالها .

وفي حالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي فان أية تسوية تقبل بها في النهاية مصر واسرائيل لا تكفي لكي تحل صراعا هو في حقيقة أمره قومي تخوضه الأمة العربية كلها ضد خطر داهم يحتل موقعا حساسا من أرضها ويمارس منه تهديدها وعرقلة تقدمها السياسي والاجتماعي .

كان « برجينسكي » هو صاحب الرأي بأن السعودية سوف تقبل نتائج « كامب ديفيد » ، وكذلك سوف يقبل الاردن . واذا لم تقبل سوريا فلها أن تتصرف كما تشاء . وأما منظمة التحرير الفلسطينية فلقد كان قوله لها عبارته المشهورة : « وداعا منظمة التحرير » .

وطار « فانس » الى السعودية ليطلب موافقتها أو على الأقل سكوتها . . . ثم طار « فانس » الى الأردن ليطلب موافقته أو على الأقل سكوته . وحين فشل « فانس » في الرياض وفي عمان ، فان « برجينسكي » لم يفهم ، وانما اكتفى بأن عزا الفشل الى ضعف « فانس » وقلة تأثيره . . . رجل هادىء ومؤدب ، لكنه لا يصلح لمراحل المواجهة الحاسمة .

وهكذا انتهز « برجينسكي » أول مناسبة بعد ذلك فطار بنفسه الى الرياض والى عمان ليطلب باسم الرئيس ، أو ليأمر ـ أو حتى ليهدد بخطر الثورة الايرانية

ويتوعد . ثم اكتشف - أو ربما لم يكتشف حتى الآن - أن القضايا أعمق وأعقد .

ان سياسة الحزم والحسم وفرض الأمر الواقع لم تصنع سلاما في المنطقة ، ولكنها الآن تعرض المنطقة لمخاطر لم يتنبه « برجينسكي » الى احتمالاتها .

وكانت هذه هي المرحلة الثانية في تناول « كارتر » لأزمة الشرق الأوسط .

■

تجيء مرحلة ثالثة .

كانت هي الأخرى مرحلة مختلفة . . برجالها ودوافعها .

رجالها هم حاشية الرئيس « كارتر » الأقرب اليه والألصق به : « هاملتون جوردان » مساعده ، و « جودي باول » مستشاره الصحفي ، و « جيرالد رافشون » مدير علاقاته العامة .

كانوا جميعا معه من أيام « جورجيا » حين حلم بترشيح نفسه للرئاسة . وكانوا هم الذين أداروا حملته الانتخابية وأوصلوه ووصلوا معه الى البيت الأبيض في واشنطن .

لم تكن لهذه المجموعة سابق صلة ولا سابق خبرة بازمة الشرق الأوسط - ولا بغيرها من الأزمات الدولية - ولكنهم كانوا جميعا أصحاب صلة وخبرة بالحملات الانتخابية للرئاسة ، وكيف يمكن كسبها .

ولقد لاحظوا جميعا - فيما يبدو - أن شعبية الرئيس الاميركي قفزت بعد اتفاق « كامب ديفيد » من قرابة ثلاثين في المائة الى أكثر من خمسين في المائة . واذن فهم - من وجهة نظرهم - أمام ورقة رابحة لا بد من استعمالها الى آخر الشوط .

وعندما تعثرت اتفاقيات « كامب ديفيد » ، فقد كان هؤلاء أكبر دعاة « كارتر » الى القيام بعمل استعراضي كبير . . ماذا لو طار بنفسه الى المنطقة ولم يعد منها الا والوثائق كلها موقعة ومختومة ؟

سوف يرى الرأي العام الاميركي أن رئيسه الذي عادت شعبيته الى الهبوط بعد اسابيع قليلة من « حقنة » كامب ديفيد ، يتمتع بشعبية هائلة في بلاد غريبة وبعيدة . . . في قلب قوس المتاعب . وسوف يرى الرأي العام الاميركي أن رئيسه

الذي يبدو عاجزا في واشنطن ـ أمام أزمة الطاقة والتضخم والوفاق ـ قادر على العمل والانجاز .

انني سمعت الأعاجيب نقلا عن حاشية « كارتر » المقربة عندما كانوا جميعا في القاهرة .

كانوا في دوائرهم يتحدثون عن أزمة الشرق الأوسط كما لو كانت من معارك الانتخابات الأولية .

كان همهم كله هو كيف تبدو صورة الرئيس الأميركي في أية قرية صغيرة في « وايومينغ » .

وكانت نظرتهم الى الدول العربية المختلفة كنظرتهم الى الولايات التي تجري فيها الانتخابات الأولية .

لو نجح « كارتر » في مصر ، فان نجاحه سوف يؤثر في السعودية ، واذا حدث ذلك فان الاردن سوف يسقط كالتفاحة الناضجة .

تماما بنفس المعايير كما لو أن مصر هي ولاية « نيوهامبشير» والسعودية هي « فرجينيا » الغربية ، والاردن هو « فلوريدا» .

وكان أهم شخص في الوفد الاميركي كله هو « جيرالد رافشون » مدير العلاقات العامة لـ « كارتر » .

هو الذي أشرف على تنسيق البرنامج لكي تتوافق مناسباته مع مواعيد البرامج المؤثرة في التلفزيون الأميركي .

أكثر من ذلك ، كانت حساباتهم على المدى الطويل هي :

ـ اذا نجح «كارتر» في القاهرة وتم التوقيع على اتفاق قبل أن يغادر المنطقة فان ذلك سوف يساعده في اتفاقية « سالت ٢ » للحد من الاسلحة الاستراتيجية . فأكبر معارضيه في هذا الاتفاق ـ « جاكسون » مثلا ـ هم أكبر مؤيديه في الشرق الأوسط . فاذا قدم اليهم في الشرق الأوسط فانهم قد يقدمون له في الـ « سالت ٢ » .

اذا تم اتفاق الشرق الأوسط، واذا تلاه اتفاق «سالت» باجتماع بين «كارتر»

و « بريجنيف » ـ فان « كارتر » يستطيع في الخريف أن يقوم بزيارة الصين ، وهي دائما برنامج تليفزيوني مؤثر .

قرب نهاية العام سوف يكون اتفاق الشرق الاوسط قرب نهاية المرحلة الأولى منه ، وفي أجواء اتمام هذا الاتفاق فسوف يجيء الموعد لترشيحات جائزة نوبل للسلام . . . وقد رشح « كارتر » لها فعلا . فاذا حصل عليها في نهاية العام فان ذلك سوف يتوافق مع بداية الانتخابات الأولية للرئاسة الاميركية .

بكل هذه المشاهد المتلاحقة فان « كارتر » سوف يكون بصورته ملء شاشات التليفزيون في الولايات المتحدة كلها ، من شرقها الى غربها ومن شمالها الى جنوبها . . . لن يجسر أحد على أن ينافس أو حتى ان يتصدى لمنافسته لا داخل حزبه الديمقراطي ولا من داخل الحزب الآخر الجمهوري !

ان رجال « كارتر » لم يستطيعوا العودة باتفاق من المنطقة لأن « بيغن » أثار في اللحظة الأخيرة ضرورة عرض الاتفاق قبل توقيعه على الكنيست الاسرائيلي . لكن رجال « كارتر » لم ييأسوا . ليكن التوقيع بعد أيام في واشنطن .

لكن التأثير لم يكن الى الحد الذي طلبوه ، وكان السبب كما قاله لي صحفي اميركي شهير :

ـ انهم لا يستطيعون بيع نفس القصة ثلاث مرات . . . يستطيعون بيع القصة مرة أو مرتين ، ولكن ثلاث مرات أمر مستحيل . . .

هم باعوا قصة الشرق الأوسط مرة بعد « كامب ديفيد » . . . ومرة من القاهرة والقدس . . . وأرادوا أن يبيعوها مرة ثالثة عند التوقيع في واشنطن ، وكان ذلك صعبا للغاية .

هكذا تطورت ـ أو هل أقول تراجعت ـ اهتمامات « كارتر » بأزمة الشرق الأوسط عبر ثلاث مراحل .

مرحلة اولى حاول فيها حل الأزمة ـ بظروفها وواقعها . وعلى أساس حل شامل لها ، وبواسطة « فانس » .

ومرحلة ثانية حاول فيها حل الأزمة بمنطق الصراع بين العملاقين ، وبمنطق سياسات القوة ، وبنصائح « برجينسكي » .

ومرحلة ثالثة حاول فيها حل الأزمة لصالح المعركة الانتخابية للرئاسة في الولايات المتحدة ، وباعداد واخراج ثلاثي كواليس البيت الأبيض : « جوردان » و « باول » و « رافشون » .

في حقيقة الأمر ـ وفي هذه المرحلة الثالثة ـ فان الازمة التي كان « كارتر » يسعى الى حلها في الشرق الأوسط كانت أزمة « جيمي كارتر » نفسه .

ما هو رأيك ؟ !

مصلحة الرئيس الأميركي
أبدى وأهم
من مصلحة الولايات المتحدة

(. . . . . .)

أنك تسألني ـ لطفا منك ـ عن المعنى الكامل لمقولة أن الرئيس الأميركي « جيمي كارتر » انتهى في تناوله لأزمة الشرق الأوسط الى ما يحقق مصلحته الخاصة . . الشخصية فقط .

بدأ تناوله لها ـ كما رأينا ـ من وجهة نظر الدبلوماسية التقليدية ـ « سايروس فانس » وزير الخارجية هو الذي يقود المحاولة .

ثم أنتقل الى تناولها من وجهة نظر الصراع الاميركي ـ السوفياتي « زبغنيو برجينسكي » مستشاره للأمن القومي هو الذي يقود المحاولة .

ثم أنتهى الى تناولها من وجهة نظر مصلحته الخاصة . . الشخصية ـ ثلاثي « جوردان » و « باول » و « رافشون » هو الذي يقود المحاولة .

ما هو المعنى الكامل لذلك ؟

هل هي فقط صورة الرئيس الأميركي الذي فقد شعبيته في بلده ـ يستقبل كفاتح منتصر في أرض شعوب أخرى ؟ . . وهل هي فقط صورة الرئيس الأميركي العاجز في بلده ـ يحل و يربط في قضايا دولية ؟

هل هو ذلك فقط ؟ . . أم أن هناك عوامل أخرى ؟

هناك بالتأكيد عوامل أخرى ذات أثر وذات خطر ، أهمها ـ على وجه القطع ـ يهود الولايات المتحدة: أصواتهم في الانتخابات، وأموالهم، ثم تأثيرهم الضخم في كل نواحي الحياة العامة في الولايات المتحدة .

لقد برزت أهمية العامل ـ أصوات اليهود ولأموالهم وتأثيرهم ـ في السياسة

الأميركية منذ بداية الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وكان أشهر تعبير عن أهميته تلك الواقعة التي أعيد نشرها كثيرا عن « هاري ترومان » الرئيس الأميركي الذي اعترف باسرائيل يوم ١٤ مايو (ايار) ١٩٤٨ بعد دقيقتين بالضبط من اعلان اقامتها .

تقول الواقعة ـ وأكرر نشرها لمجرد التذكير ـ أن وزارة الخارجية الأميركية ووزيرها « دين أتشيسون » وقتها عارضت الرئيس الأميركي في ميله الى فتح أبواب الهجرة بغير قيود لليهود الى فلسطين . وذكرته في ذلك الصدد بتعهدات قدمها سلفه الرئيس « فرانكلين روزفلت » الى الملك عبد العزيز آل سعود حينما التقى الاثنان فوق ظهر طراد أميركي على البحيرات المرة في مجرى قناة السويس سنة ١٩٤٥ .

ومن محاولات الاقناع ، اقترحت وزارة الخارجية على الرئيس أن يسمع بنفسه من الوزير الأميركي المفوض في جدة ليشرح له تفاصيل ما دار بين «روزفلت» وابن سعود، ثم الأثر السيىء الذي يمكن أن تتركه سياسة اميركية منحازة الى اليهود على مصالح الولايات المتحدة الطائلة في العالم العربي كله .

وتم اللقاء بين الرئيس الأميركي « ترومان » وبين وزيره المفوض في جدة الكولونيل « ايدي » .

وراح « ايدي » يشرح لـ « ترومان » . . . خمس دقائق . . . عشر دقائق ـ و« ترومان » صامت ، وان بدت في صمته مسحة من التململ . ولم يعذب « ترومان » نفسه بالتململ طويلا ، فاذا هو يقاطع وزيره المفوض قائلا له :

ـ ايدي . . . لا تضيع وقتي بلا جدوى . . . عندنا في ميسوري توجد أصوات ناخبين يهود ، وليست عندنا أصوات لناخبين عرب . . . هل تفهمني ؟ !

وانتهت المناقشة ، وسارت تفاصيلها مسرى الأمثال ، وتكررت لها نماذج مع كل رئيس اميركي من ذلك الوقت وحتى الآن . وتحول تكرار النماذج الى شبه قانون في السياسة الداخلية الأميركية يعتبر أن المنظمات الصهيونية واليهودية في الولايات المتحدة هي أقوى جماعات الضغط السياسي المنظم .

إنني بالطبع لا أنوي أن أثقل عليك بحديث طويل عن جماعات الضغط

الصهيوني واليهودي ، ودورهما في تشكيل القرار السياسي الأميركي في الشرق الأوسط ، فتلك قصة معروفة لم يعد فيها جديد يثير .

يكفينا أن نقول أن كل رئيس في الولايات المتحدة خضع للضغط ، ربما باستثناء واحد هو « دوايت أيزنهاور » الرئيس الأميركي وقت حرب السويس . ان « أيزنهاور » قاوم الضغط لفترة من الوقت أثناء تلك الأزمة المشهورة ، لكنه لم يقاوم الا لسبب واحد وهو أن أمن أكبر حلفائه في الغرب - بريطانيا وفرنسا - كان مهددا بخطر داهم ، نتيجة تدخلهما الأحمق عسكريا ضد مصر ، ونتيجة انذار سوفياتي حافل بالمخاطر وجه الى باريس ولندن .

أي أنه قاوم لأن الأمن القومي للولايات المتحدة نفسها كان مهددا . ولولا ذلك ما قاوم ولخضع ، شأنه في ذلك شأن من سبقوه وشأن من لحقوه في البيت الأبيض . والدليل على ذلك أنه ما كادت أزمة السويس تنفرج حتى كان وزير خارجيته « جون فوستر دالاس » يطرح على المنطقة « مشروع أيزنهاور للدفاع عن الشرق الأوسط » ، وهو مشروع كان يسعى الى نفس الأهداف التي سعى اليها العدوان الثلاثي ضد مصر سنة ١٩٥٦ ولكن بوسائل أخرى . بدلا من قتل الحركة القومية العربية بقنبلة مدفع - شنقها في صمت بحبل العزل والحصار .

فيما عدا هذه الحالة الوحيدة الفريدة . . خضع كل رئيس أميركي للضغط . الذي لم يخضع للأصوات خضع للمال . والذي لم يخضع للمال خضع للتأثير المتعدد الجوانب - وهكذا .

اذا كانت القصة معروفة . . . معادة ومكررة ، فلماذا أعود اليها الآن ؟ الحقيقة أن الذي يغريني بها الآن ظاهرة واحدة ملفتة للنظر تكررت من كل رئيس أميركي وصلت أزمة الشرق الأوسط في عهده الى نقطة تحول دقيقة أو حساسة أو حرجة .

ان تكرار الظاهرة ينفي عنها صفة المصادفة ويعطيها صفة القصد المقصود . لكننا - قبل أن نسأل عن القصد المقصود - مطالبون أولا بإثبات هذه الظاهرة التي قلنا أنها ملفتة للنظر .

■

نعود قليلا الى الوراء .

الى ظروف محنة سنة ١٩٦٧ . فبعد أيام يونيو (حزيران) المشؤ ومة من تلك السنة دخلت أزمة الشرق الأوسط مرحلة دقيقة وحساسة وحرجة .

من منتصف شهر يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ حتى أوائل شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من نفس السنة كانت أزمة الشرق الأوسط برمتها في ساحة الأمم المتحدة . الجمعية العامة أو مجلس الأمن . وكان العالم كله يحاول البحث عن حل ، وكانت هناك مشروعات قرارات قدمتها دول أو مجموعات دول ، ولكن هذه القرارات جميعا كانت تصطدم بالولايات المتحدة التي كانت قد قطعت لاسرائيل عهدا بأن تمنع أي قرار في الامم المتحدة بادانة عدوانها أو بمطالبتها بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها دون أن تحصل في مقابل هذا الانسحاب على كامل شروطها في السلام كما تتصوره !

كانت الأمم المتحدة هي ساحة الأزمة كما قلت .

وكان الذي يقود السياسة الأميركية في الساحة هو المندوب الاميركي الدائم في الأمم المتحدة السفير « آرثر غولدبيرغ » .

لم يكن ذلك مألوف العادة في مثل هذا النوع من الأزمات . وانما كان مألوف العادة أن يجلس على مقعد الولايات المتحدة في مجلس الأمن - أو في الجمعية العامة - وزير الخارجية الأميركي بنفسه . أي أن « دين راسك » وزير الخارجية الأميركية وقتها كان هو الذي يجب أن يشغل مقعد الولايات المتحدة . لكن ذلك لم يحدث .

في الظروف الدقيقة والحساسة والحرجة من صيف وخريف سنة ١٩٦٧ كان « آرثر غولدبيرغ » هو الذي جلس على مقعد الولايات المتحدة يخوض معركة المواجهة مع العالم كله تقريبا تنفيذا للتعهدات الأميركية المقطوعة لاسرائيل : لا سماح بقرار يدينها ولا سماح بقرار يدعوها الى الانسحاب .

وكان مسلك « غولدبيرغ » مستفزا . وحين تخلى في لحظات عن مسلك الاستفزاز فقد كان بديلا عنه هو مسلك الخداع .

وقد حدث - على سبيل المثال - حين تمت صياغة القرار المشهور الذي صدر عن مجلس الأمن تحت الرقم ٢٤٢ ، أن أبدى بعض رؤساء الوفود العرب تخوفهم من النص الوارد فيه عن ضرورة انسحاب اسرائيل من « أرض محتلة » ، وطالبوا باضافة « ال » التعريف لتكون الصياغة هي « الأرض المحتلة » . وهنا تدخل « آرثر غولدبيرغ » في اجتماع عقد خارج قاعة مجلس الأمن ليقنع رؤساء الوفود العرب المعترضين ، فقال لهم :

- لقد تمت صياغة القرار بعد عناء شديد لكي يكون متوازنا .

ان تعبير الانسحاب من «أرض محتلة» يوازنه تعبير آخر عن « عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة » ، وهذا التعبير وارد في صلب القرار .

وفهمي للقرار على هذا النحو المتوازن هو أنه يعني الانسحاب من كل الأراضي المحتلة في مقابل تعهدات السلام .

هذا هو رأيي . واذا أردتم أن تطمئنوا أكثر فاني أقترح أن يقوم بعضكم في قاعة مجلس الأمن ويسجل فهمه لهذا التعبير على أنه يعني كل الأراضي . ان تسجيل مثل هذا الفهم في محاضر مجلس الأمن ، الى جانب التوازن الدقيق في صياغة القرار - يؤدي الهدف الذي تقصدونه وزيادة.

وهكذا كان .

ومع ذلك ، كان « آرثر غولدبيرغ » بعد ذلك بنفسه هو الذي فسر قرار مجلس الأمن تفسيرا متعنتا يحصره في الانسحاب من « أراض » وليس من « كل الأراضي » .

لم يتورع عن أن يقول :

- ان النص واضح ومقصود . هو يتحدث عن « أراض » ولم يتحدث عن « الأراضي » . ولو كان قصدنا هو الانسحاب من كل الاراضي لنصصنا على ذلك صراحة .

وحين سئل « آرثر غولدبيرغ » عن التفسيرات التي سجلها رؤساء وفود عرب في

محضر الأمن بناء على تأكيدات قدمها لهم ـ كان رده :

ـ تلك كانت آرائ هم الشخصية أرادوا تسجيلها ، وهذا حقهم ، لكن هذه الآراء شيء ، والنص شيء آخر.

كانت تجربة العمل مع « آرثر غولدبيرغ » في الظروف التي أعقبت معارك سنة ١٩٦٧ محنة دبلوماسية لا تقل في آلامها عن المحنة العسكرية .

لكن « آرثر غولدبيرغ » كان اختيارا مباشرا وشخصيا من الرئيس الأميركي وقتها « ليندون جونسون » .

كان آرثر غولدبيرغ » يهوديا !

■

سنة ١٩٧٣ ، وفي أعقاب حرب أكتوبر (تشرين الاول) ، كانت أزمة الشرق الأوسط ـ مرة أخرى ـ تجتاز نقطة تحول دقيقة حساسة وحرجة .

سنة ١٩٦٧ كان هم العرب أن يحولوا دون ترجمة الهزيمة العسكرية الى نتيجة سياسية .

وسنة ١٩٧٣ كان هم العرب أن يترجموا ما حققوه في ميدان القتال وحوله من منجزات الى نتيجة سياسية .

سنة ١٩٦٧ كان هم العرب أن يفهم العالم كله أن الهزيمة ليست نهاية التاريخ ، وانما هي صدمة تتعارض مع كل حقائق التاريخ وأن استمرار المقاومة كفيل بتصحيح آثارها .

وسنة ١٩٧٣ كان هم العرب أن يفهم العالم كله أن منجزاتهم في ميادين القتال والبترول والثروة الطائلة كلها من حقائق التاريخ الذي ينبغي أن يفرض أحكامه فوق كل محاولات التلاعب أو التآمر .

باختصار :

سنة ١٩٦٧ كان هدف العرب رفض تثبيت الهزيمة عليهم .

وسنة ١٩٧٣ كان هدف العرب رفض انتزاع النصر من أيديهم .

كانت هذه هي المعركة السياسية الدبلوماسية الكبرى في أعقاب صمت المدافع على جبهات القتال .

وتقدمت الولايات المتحدة الى دور رئيسي في محاولات حل الأزمة . واختار « ريتشارد نيكسون » رئيس الولايات المتحدة في ذلك الوقت من بين كل رجاله رجلا واحدا هو « هنري كيسنجر » وزير خارجيته ومستشاره للأمن القومي .

الغريب أن « كيسنجر » نفسه كان يتحرج دائما قبل أن يقترب من أزمة الشرق الأوسط ، وكان يرد نفسه عنها باستمرار عندما كان مستشارا للأمن القومي مؤثرا أن يتركها لـ « ويليام روجرز » وزير الخارجية وقتها .

في اللحظة الدقيقة الحساسة والحرجة اذا بـ « هنري كيسنجر » يتقدم ليكون ممثل الولايات المتحدة الرئيسي في جهود حل الأزمة .

وقد كان .

ويكفي أن نتابع حركات « هنري كيسنجر » حركة بعد حركة لكي نرى أن هدفه لم يكن حل الأزمة ، وانما حل تماسك الموقف التفاوضي العربي :

● الحركة الأولى : سياسة الخطوة خطوة ، ومعناها تناول كل جبهة عربية على حدة ، ثم تناول كل جبهة عربية وحدها على اقساط .

● الحركة الثانية : الخطى البطيئة لكي يمر وقت تبرد فيه الأزمة ويتعود أطرافها على التعامل مع الولايات المتحدة وسيطا لا شريك له في محاولات الحل .

● الحركة الثالثة : انهاء حظر النفط بدعوى أن الولايات المتحدة لا تقبل - كقوة عظمى - أن تكون وسيطا في أزمة ، بينما بعض أطراف هذه الأزمة يعلقون فوق رقبتها سيفا يهددها .

وفي الحقيقة فانه كان يهدف الى ابطال مفعول أقوى الأوراق في يد العرب .

● الحركة الرابعة : اقناع أطراف عربية بأن السلاح السوفياتي لا فائدة منه غير اثارة الشكوك في صدق نواياهم السلمية ، كما أن دور الاتحاد السوفياتي نفسه لا جدوى منه غير وضع العراقيل في طريق عملية السلام .

وكان هدفه في الحقيقة جعل عملية التفاوض تجري في غيبة أية قوة ردع عربية عسكرية ، وبعيدا عن تأثير أية قوة مساندة دولية سياسية .

● الحركة الخامسة : ابعاد المجتمع الدولي كله عن جهود حل الأزمة ، وتحويل مؤتمر جنيف الى شيء مماثل لمصلحة الشهر العقاري . يتفق الأطراف خارجه على البيع والشراء ، وعلى القبض والدفع ، وعلى التسليم والتسلم ـ ثم يذهبون هناك لمجرد التوثيق . شهود لم يحضروا العملية ، ولكن توقيعهم مطلوب لاستكمال الشكل ، ثم ختم مهيب يستهدف التسجيل لا أكثر ولا أقل . وكان معنى ذلك أن يشعر المجتمع الدولي أن دوره ثانوي ، وبالتالي يفقد متابعته واهتمامه .

وبعد أن حقق « هنري كيسنجر » ما يريد ، لم تعد الأزمة ملحة عليه ولا على الوضع الدولي كله ، لدرجة أنه راح يتلاعب حتى في وقائع المفاوضات .

ذات يوم ، في آخر زيارة قام بها « كيسنجر » لسوريا ، لمراجعة الرئيس « حافظ الأسد » فيما فهمه من الرئيس « ريتشارد نيكسون » حين اجتمع معه في حضور « كيسنجر » في دمشق .

كان الرئيس «الأسد» يؤكد ما فهمه من «نيكسون» من أن الولايات المتحدة تعهدت بجلاء اسرائيلي كامل عن مرتفعات الجولان.

وقال «كيسنجر» بدهشة للرئيس «الأسد»:

ـ هو قال لك ذلك ؟

وقال الرئيس « الأسد » :

ـ نعم، وقاله في هذه البقعة من هذه الغرفة، وكان ذلك أمامك.

وتلعثم «كيسنجر» وقال:

ـ ربما قاله بصوت خافت لم أسمعه ، وعلى أي حال قاله بصفة شخصية . . . كأمنية يتطلع الى تحقيقها .

والخلاصة في دور « كيسنجر » انه اقترب من أزمة الشرق الأوسط في أعقاب حرب أكتوبر (تشرين الاول) ، وكلنا نتذكر كيف كان وقتئذ حالها .

ثم تركها بعد ذلك في نهاية سنة ١٩٧٦ ، ونحن نتذكر أيضا كيف كان وقتئذ حالها !

فارق ضخم وكبير . و « كيسنجر » له الفضل ، أوله الدور ! كان « كيسنجر » هو الآخر ـ مثل « آرثر غولدبيرغ » ـ يهوديا !

أستعيد حوارا مع وزير اميركي ، في نفس وزارة «نيكسون» التي كان «كيسنجر» عضوا فيها.

أتذكر هذا الوزير وهو يقول لي عن ولاءات « كيسنجر » ما نصه بالحرف الواحد :

ـ ان ولاء « هنري كيسنجر » الأول لـ « هنري كيسنجر » . وكذلك ولاؤه الثاني والثالث .

ولاؤه الرابع لأي سيد يستخدمه .

أتصور أن ولاءه بعد ذلك لأميركا التي أعطته الفرصة .

لكنه لا ينبغي لأحد ان ينسى ولاءه لشعبه .

وحين سألت محدثي :

ـ ما هو الفارق بين ولائه لاميركا وولائه لشعبه . . . أليس هو نفس الشيء ؟ .

قال لي :

ـ اميركا بلده ولكنها ليست شعبه . . . شعبه هو الشعب اليهودي .

■

سنة ۱۹۷۹ ، وفي أعقاب كل ما جرى منذ « المبادرة » وحتى « كامب ديفيد » والى الآن حيث تجري مفاوضات حول موضوع الحكم الذاتي ـ نقطة دقيقة حساسة وحرجة .

وهناك مندوب اميركي مفوض عن الرئيس « جيمي كارتر » . ممثل رسمي للولايات المتحدة ومسؤول أول عن دورها في المرحلة الراهنة .

المندوب المفوض المسؤول الجديد هو : « روبرت شتراوس » .

يهودي ثالث !

ان « شتراوس » ـ في اللحظات التي أكتب فيها هذه الرسالة ـ لم يصل بعد الى الشرق الأوسط ، ولكن أصداء آرائه تصل الى المنطقة وتسبق مجيئه . أبرز الأصداء حتى الآن تشير الى أن هناك خلافات بينه وبين « سايروس فانس » وزير الخارجية .

« شتراوس » يريد أن تبتعد وزارة الخارجية الأميركية بأفكارها التقليدية عن عملية المفاوضات الجارية ، ويصر على أن تكون في يده وحده كل الخيوط ، ومنه وحده واليه كل الخطوط .

عندما كان وزراء الخارجية من غير اليهود ـ كما في حالة « راسك » و « فانس » ـ انتقل من يدهم زمام المفاوضات الى مندوبين مفوضين مسؤ ولين من اليهود .

وحين تصادف مرة واحدة وكان وزير الخارجية الأميركية يهوديا ، فقد بقي في يده هو التفويض والمسؤ ولية والسلطة وكل شيء .

أليس في ذلك ما يدعونا الى التفكير ؟

الظاهرة تتكرر . . . وتتكرر في كل ظرف دقيق حساس وحرج .

كأن الرئيس الأميركي ـ « جونسون » او « نيكسون » او « كارتر » ـ في كامل خضوعه للضغط اليهودي الصهيوني يقول لاسرائيل وأصدقائها في واشنطن :

ـ لقد اخترت لتمثيلي واحدا منكم . . . فهل أستطيع أن أقدم لكم ضمانا أكثر أو أكبر ؟ .

لا بد أن أقول أنني لست معاديا للسامية .

بل انني واحد من الذين يحترمون الدين اليهودي واتباعه . ثم انني أعتبر أن الاسهام الحضاري لليهود اسهام خصب أثرى الانسانية كلها وأغناها .

وحين أستعرض الاسهام اليهودي في مجالات العلوم والفلسفة والفنون والآداب ، فاني ـ مثل كثيرين غيري ـ لا املك غير الاعجاب والتقدير . لكنني في نفس الوقت واحد من الذين يفرقون بين اليهودية كدين ، وبين الذين يحولونها بالصهيونية الى سياسة وحرب وتوسع .

أتذكر مناقشة مع السياسي الصيني العظيم «شو اين لاي» في قصر الشعب في بكين في شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٧٣ . وأتذكر «شو اين لاي» وهو يقول لي :

ـ ليس في الصين يهود . . . ليست المشكلة هي اليهود ، وانما المشكلة هي الصهيونية السياسية .

ان هناك يهودا عظاما أثروا في مسيرة البشرية .

خذ في العصر الحديث : رجال من أمثال ماركس واينشتاين وكيسنجر .

أتذكر أنني اندهشت من أنه وضع « كيسنجر » على نفس مستوى « ماركس » و « اينشتاين » ، وسألته في ذلك ، وقال لي :

ـ هو بالطبع نوع يختلف عن « ماركس » و « اينشتاين » ، ولكني تذكرت من التقيت بهم من اليهود شخصيا ، الى جانب من عرفتهم بأدوارهم الحضارية والانسانية . ومع ذلك فان كيسنجر يهودي بارز . لا نستطيع أن نحاسبه الا بمعيار ما استطاع تحقيقه من أهدافه . هنا معنا في الصين قام كيسنجر بدور كبير أداه ببراعة .

ولم تكن حرب أكتوبر (تشرين الاول) قد وقعت بعد حينما التقيت « شواين لاي » تلك المرة . وكان دور « هنري كيسنجر » في الشرق الاوسط بعد هذه الحرب ما زال في طي الغيب .

وعلى أي حال ، فقد اختلف دور « هنري كيسنجر » في الشرق الأقصى ـ الصين بالذات ـ اختلافا كاملا وجذريا عن دوره في الشرق الأوسط ـ الصراع العربي الاسرائيلي بالذات .

هناك في الشرق الأقصى ـ في الصين ـ كانت أمامه مصالح الولايات المتحدة ، ولاؤه لبلده ـ الولايات المتحدة .

وهنا في الشرق الأوسط ـ في الصراع العربي الاسرائيلي ـ كانت أمامه ووراءه مصالح الرئيس الأميركي « نيكسون » ـ شخصيا . . . ثم ولاؤه هو ـ « هنري كيسنجر » ـ نفسه لشعبه . . . الشعب اليهودي .

لم يكن ذلك أول نموذج .

لقد سبقه « آرثر غولدبيرغ » الذي حاول أن يضغط الأزمة في حال من الركود

والعنف ـ حالة اللاسلم واللاحرب ـ لا خروج منها الا على شروط اسرائيل . ولم يكسر الطوق في هذه الحالة غير حرب الاستنزاف ثم حرب أكتوبر (تشرين الاول) بعدها .

وجاء دوره ـ « كيسنجر » ـ بعد دور « آرثر غولدبيرغ » ، وأراد امتصاص كل الطاقات التي فجرتها حروب الاستنزاف والاختراق والعبور واعادتها مرة أخرى الى ركود وعنف حالة اللاسلم واللاحرب ـ لا خروج منها الا على شروط اسرائيل . وفي هذه الحالة فقد كانت الثورة الايرانية هي التي كسرت الجمود في الشرق الأوسط وأعادت الحيوية الى مفاصله .

وجاء دور « شتراوس » ـ بعد دور « كيسنجر » ، وبعد دور « غولدبيرغ » قبل « كيسنجر » ـ والمحاولات على أشدها لعزل مصر عن العالم العربي أو لعزل العالم العربي عن مصر ، ولفرض تسوية غريبة على المنطقة تكون لها قوة الأمر الواقع ضد كل شيء بما فيها الجغرافيا والتاريخ والحقائق الكبرى التي تقوم عليها حياة المنطقة ومستقبلها .

تسوية تضر يقينا بمصالح الولايات المتحدة نفسها وبضرورات امنها .

أي مصلحة للولايات المتحدة في عزل مصر وفيها نظام يطلب صداقة الولايات المتحدة ويسعى لها ؟

أي مصلحة للولايات المتحدة في وضع السعودية موضع الحرج الشديد ، وهي أهم مصدر للطاقة والسيولة النقدية في العالم ؟

أي مصلحة للولايات المتحدة في الاضرار بأصدقاء لها في المنطقة أثبتوا تمسكهم بصداقتها حتى في أحلك الظروف ؟

لكن مصلحة الرئيس الأميركي أبدى وأولى وأهم ـ كما توحي كل التصرفات ـ من مصلحة الولايات المتحدة وأمنها .

مصلحة الرئيس الأميركي : صور تليفزيونية ، وأصوات يهود وأموال يهود وتأثير يهود في الولايات المتحدة .

ومصلحة الولايات المتحدة وامنها : تسوية عادلة وشاملة في المنطقة تجد حلا لصلب وجوهر النزاع في الشرق الأوسط ، وهو قضية فلسطين .

وتتغلب مصلحة الرئيس ، ويجيء « شتراوس » لمحاولة ثالثة تلحق بمحاولة « غولدبيرغ » سنة ١٩٦٧ ، وبمحاولة « كيسنجر » سنة ١٩٧٣ - وليس هناك من يستطيع سلفا أن يتنبأ بالصورة التي سيكون عليها شكل المنطقة عندما يحاول « شتراوس » وينتهي من المحاولة .

تلك قضية أخرى .

ما يلفت نظري في الموضوع كله الآن هو تلك الظاهرة المتكررة في كل ظرف دقيق ، حساس ، وحرج ، في مسار أزمة الشرق الأوسط المعقدة .

عند كل نقطة تحول . . . عند كل منعطف طريق : يهودي أمامنا يتكلم ويتفاوض ويحل ويربط باسم رئيس الولايات المتحدة الأميركية .

« غولدبيرغ » - « كيسنجر » - « شتراوس » .

كل مرة . . . كل مرة ، بغير استثناء واحد . أليس ذلك غريبا ؟ !

الثقـــة بكارتـــر
والإلــتزام الــكلي تجاه اسرائيل

اكاد المح نبرة الشك المسبق في صوتك وانت تسألني :

ـ لماذا لا نثق فيه ؟ لماذا لا نجرب جيمي كارتر ونصدقة ولو على طريقة امش مع الكذاب الى باب الدار ؟

ان جيمي كارتر يقول لنا « وافقوا الآن على اي شيء وعلى كل شيء ، فاذا فعلتم فقد ساعدتم فرصي في انتخابات الرئاسة القادمة ، فاذا نجحت فانا معكم لست سنوات قادمة في البيت الأبيض ، وفي ست سنوات فاني استطيع ان افعل الكثير ، خصوصا ان الدستور الأميركي يمنعني بعدها من التقدم للترشيح . سوف اكون حرا ، متحررا من طلب اصوات اليهود واموالهم وتأثيرهم على الحياة العامة في الولايات المتحدة . ساعتها استطيع ان افرض . اعطوني الفرصة وجربوا !؟ » .

اليس ذلك ما يقوله لنا ؟ حسنا . . لم لا ؟

لا اظنك جادا في سؤ الك ـ كما قلت لك . ومع ذلك فسوف اجيبك عليه برأيي ولك بالطبع ان توافقني عليه او تختلف معي فيه .

بداية ، اقول لك انني لا اعتقد ان « جيمي كارتر » كذاب نمشي معه الى باب الدار حتى نكشف كذبه .

ليس كذابا ، ولكنه سياسي هدفه ـ هدف كل سياسي ـ ان يبقى في الحكم او يعود اليه ما دام ذلك ممكنا . وهو في سبيل ذلك يقطع على نفسه وعودا ربما تصور انه سيكون في يوم من الايام قادرا على تنفيذها . لكن حجته معه ـ على الأقل امام نفسه ـ اذا عجز عن التنفيذ . كل مرشح يفعل نفس الشيء يعد وهو يخلط بين القدرة والتمني . ويحلم وهو يعتقد ان الحلم مشروع .

بعد هذه الملاحظة بداية . اليك هذه المجموعة من الأسباب :

١ ـ ان « جيمي كارتر » واحد من اضعف الرؤساء في تاريخ الولايات المتحدة . فقد جاء الى الرئاسة هاويا في لحظة كان الشعب الأميركي فيها قد ضاق صدره بالمحترفين (« جونسون » وما فعله في فيتنام ـ و« نيكسون » وما تورط فيه بفضيحة « ووترغيت ») .

وكان الشعب الأميركي يدرك ان « كارتر » لا تسنده سابق تجربة . لكن الشعب الأميركي قدر انه يستطيع ان يتعلم من منصبه . ذلك لم يحدث لأسباب عديدة بينها على حد المثل الشائع انه « التعليم في الكبر يكون نقشا على الماء ـ عكس التعليم في الصغر الذي يكون نقشا على الحجر » .

وربما كان رجلا طيبا ، ولكن الطيبة ليست من الصفات الأساسية لصناع التاريخ .

٢ ـ ان التغيير الذي حدث في توازن القوى داخل الولايات المتحدة لم يترك البيت الأبيض بالسلطة التي كان عليها ايام « فرانكلين روزفلت » ورئاسته الامبراطورية . ولا حتى بالسلطة التي كان عليها ايام « ايزنهاور » و« كنيدي » .

لقد اعيد توزيع السلطة على القمة في الولايات المتحدة بعد عملية التركيز الشديدة التي فرضتها واكدتها ظروف الحرب العالمية الثانية وظروف الحرب الباردة بعدها حين كان تركيز السلطة مطلوبا .

ان اعادة توزيع السلطة اخذت كثيرا من سلطة البيت الأبيض واضافته الى سلطة الكونغرس . واخذت كثيرا من سلطة البيت الأبيض واضافته الى سلطة المحكمة العليا . بل واخذت كثيرا من سلطة البيت الأبيض واعطته لوسائل الاعلام في عهدها الجديد : التليفزيون والصحافة .

٣ ـ ان الثقة في اي انسان ـ حتى ولو كان رئيس الولايات المتحدة ـ لها شرط اساسي هو ان لا يكون من مقتضى الثقة في « جيمي كارتر » ان يكون مطلبه منا نزع سلاحنا بالكامل . سلاحنا العسكري ، وسلاحنا السياسي ، وسلاحنا النفسي .

ذلك هو مؤدى ما يطلبه منا حين يقول لنا « وافقوا الآن على اي شيء وعلى كل شيء » .

ان اي طرف يقبل بنزع سلاحه بالكامل قبل ان يحقق اهدافه - او الحد الأدنى المطلوب منها - يسيء في الحقيقة الى معنى الثقة نفسه . ينزل بها الى معنى انتظار جود الآخرين ، اذا لم اقل احسانهم . ذلك انه عندما يقبل نزع سلاحه بالكامل يتنازل في الواقع عن دوره كطرف محاور في الصراع !

هذه اسباب عامة .

هناك - بعد هذه الاسباب العامة - اسباب خاصة ، مجملها انه حين يكون الأمر متعلقا باسرائيل او ما يخصها عن قرب او بعد - فان الثقة بالرئيس الأميركي - « كارتر » او غيره - تصبح قضية تستوجب الف حساب .

لماذا ؟

لأنها : اسرائيل .

واسرائيل اصوات ناخبين ، واموال للحملات الانتخابية ، وتأثير نافذ في كل المجالات ، خصوصا على السلطات التي يتعاظم تدخلها في القرار السياسي الأميركي ، كالكونغرس ووسائل الاعلام الى آخره .

اسرائيل شيء آخر الى جانب هذا كله ، لأنها اصبحت السلاح النهائي لمطلب الهيمنة الأميركية المطلوبة على الشرق الأوسط . سلاح الردع الأخير الذي يؤمن هذه المنطقة الحساسة استراتيجيا بموقعها ، والخطيرة اقتصاديا بمواردها .

ان المنطقة - من وجهة النظر الأميركية - ليست معرضة عسكريا لاجتياح سوفياتي ، لأن الاتحاد السوفياتي اول من يعلم ان تدخلا عسكريا مباشرا منه في الشرق الأوسط يعني حربا نووية بين العملاقين .

ولكن المنطقة معرضة - من وجهة النظر الأميركية - لتفاعلات داخلية سياسية واجتماعية ، ولقلاقل وثورات ، ولمحاولات رفض وتمرد .

وهنا دور اسرائيل كرادع . وكأداة عقاب وقمع . وذلك في حقيقة الأمر هو

جوهر ما حدث في حرب الأيام الستة المشؤومة من سنة ١٩٦٧ .

لكي نتأكد فوق أي شك ، دعنا نضع أمامنا محاضر مناقشات لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في الأسبوع الأول من شهر مايو (ايار) سنة ١٩٧٨ ، عندما كان معروضا على هذه اللجنة موضوع امداد اسرائيل والسعودية ومصر بطائرات حربية أميركية .

ها هو المحضر امامنا .

اللجنة منعقدة بحضور وزير الخارجية الأميركية « سايروس فانس » ، ووزير الدفاع الأميركي « هارولد براون » ورئيس هيئة اركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأميركية الجنرال « دافيد جونز » ومع هؤلاء جميعا عدد من مستشاريهم السياسيين والعسكريين .

المحضر يقول بعد ذلك ان السناتور « كليفورد كيس » - عضو مجلس الشيوخ عن ولاية « نيو جيرسي » - يطلب الكلمة ، ويتوجه بالسؤال الى « دافيد جونز » ويسجل المحضر هذا الحوار بينهما بالنص :

السناتور « كيس » : انني اسألك كرجل عسكري ، ما هو تقديرك لأهمية اسرائيل الحيوية بالنسبة للدفاع عن مصالح الغرب . . . اين تصبح مصالحنا اذا تعرض امن اسرائيل للخطر ؟

الجنرال « جونز » : سيدي ، ان ضمان استقلال دولة اسرائيل وضمان وجودها وقوتها هي اشياء حيوية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة .

السناتور « كيس » : لم اكن اسألك عن هذا . انا اعلم ان لدينا التزاما تجاه اسرائيل ، ولكني اسألك عن دواعي هذا الالتزام ؟

الجنرال « جونز » : ان امن وقوة اسرائيل ضروريان حيويا للولايات المتحدة . لكن ما اريد ان اوضحه هو انه بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي فان هناك قوى معتدلة تبرز الآن في العالم العربي ، وتشجيع اعتدالها مهم لنا .

السناتور « كيس » : ما زلت بعيدا عن سؤالي . سؤالي هو : هل بقاء اسرائيل

واستمرار قوتها كدولة في نظام الدفاع الغربي مسألة مهمة بالنسبة للغرب . . . بالنسبة لأوروبا الغربية والولايات المتحدة ؟

الجنرال « جونز » : هذه حقيقة استراتيجية اساسية . والتزامنا بسببها تجاه اسرائيل التزام كامل .

السناتور « كيس » : شكرا لك ايها الجنرال . اردت ان اسمع وجهة نظرك لأن هناك من يتصورون ان اسرائيل تضغط على الكونغرس وان اليهود يشترون الأصوات بأموالهم ويؤثرون على القرار الاستراتيجي الأميركي .

الموضوع الأساسي هو دور اسرائيل في حماية وتأمين وصيانة مصالح الغرب .

نحن نريد مساعدة الدول العربية المعتدلة . ولو أن هذه الدول تفهم الحقائق كما ينبغي لعرفت أن قوة اسرائيل هي لصالحها .

والآن فاني أريد أن أتوجه بسؤال الى وزير الخارجية : أليست اسرائيل وأمنها وقوتها عنصرا ثابتا ودائما من عناصر السياسة الخارجية الأميركية ، ولصالح الولايات المتحدة ؟

« سايروس فانس » : تماما يا سيدي السناتور!

دعنا نزيح هذا المحضر جانبا ونتأمل قليلا بعض ما توحي به عباراته . مخيفة ايماءاتها ومفزعة .

معناها بوضوح أن اسرائيل ـ الى جانب ما تملكه من تداخل في عملية صنع القرار الأميركي عن طريق الأصوات والأموال والتأثير ـ هي في نفس الوقت ركيزة أساسية ـ بل الركيزة الأساسية في نظام الدفاع الأميركي عن الشرق الأوسط .

هي وحدها أهم من كل الدول العربية مجتمعة ، لأنها في واقع الأمر الحارس المكلف بالحماية والردع لحساب المصالح الأميركية في الدول العربية مجتمعة .

بتصوير رمزي ـ فانه اذا كان العالم العربي كنزا ، فان اسرائيل هي حارس هذا الكنز .

أليس أن اجراءات تأمين اي كنز تتناسب مع قيمته ؟

هناك دواع عملية وتطبيقية تعطي لاسرائيل هذا الوضع الفريد ، بينها :

● ان العالم العربي ارادات موزعة ، وأحيانا متنافرة ، وهي هذه اللحظة متصادمة ولكن اسرائيل ارادة واحدة .

● ان اسرائيل مجتمع اتخذ لنفسه شكلا دستوريا وقانونيا مستقرا ، في حين أن الشرعية في العالم العربي كله ما زالت تبحث ـ من خلال مراحل التطور ـ عن أساس تستند اليه . وأساس الشرعية حتى الآن فرد أو أسرة . وبالتالي فان الأوضاع كلها مؤقتة .

● ان القرار الاسرائيلي ليس معرضا لتغييرات مفاجئة تقلب اتجاهه رأسا على عقب ، في حين أن ذلك محتمل الحدوث في العالم العربي ـ ألم يحدث ذلك فعلا ؟ !

● ان اسرائيل لا خيار لها غير الاتجاه الى الولايات المتحدة ، بينما يملك العرب ـ ولو نظريا ـ خيارات أخرى متعددة .

● ان هناك لغة مشتركة بين اسرائيل والولايات المتحدة : لغة مصالح متوافقة ، ولغة فهم متبادل موصول علميا وعمليا بحقائق العصر ومفاهيمه ـ في حين أنه مع العرب ليست هناك لغة مشتركة ، لأن لغة ادارة التناقضات أو الصراعات تختلف عن فنون الشعر العربي من المديح والهجاء الى الغزل والرثاء !

لا تخطىء ـ أرجوك ـ في فهمي . فليس معنى هذا الذي قلته أنه ليس هناك أمل في ايجاد ثغرة بين الموقف الأميركي والموقف الاسرائيلي مهما كانت الظروف .

هناك ظرف يجعل مثل هذا الاحتمال ممكنا ، وهو الظرف الذي تشعر فيه الولايات المتحدة أن أمنها القومي معرض للخطر بسبب اسرائيل .

لكننا لا نقترب من مثل هذا الاحتمال ، ولا نحاوله . . .

لماذا ؟

لأننا نثق .

لأننا نعطي الثقة مقدما وعلى بياض . . . ألم يكن ذلك هو مطلب « كارتر »

منا ؟ . . . ألم نقدمه له راضين وسعداء ؟ !

المذهل حقيقة هو أن اسرائيل هي التي لا تثق .

لا تثق بوعود « كارتر » أو بوعود غيره .

برغم معرفتها الكاملة بأهمية أصوات وأموال ونفوذ اليهود في الولايات المتحدة ، وفي نجاح أو سقوط أي رئيس أميركي ـ فانها لا تثق .

وبرغم وعيها الكامل بدورها الرئيسي كرادع وحارس للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط ، فانها لا تثق .

لا تقبل وعودا لمستقبل لا تضمنه . ولا تقبل خلطا بين الأماني والقدرة ، سواء كان مصدره طيبة قلب الرئيس الأميركي ودماثة أخلاقه ، أو كان مصدره الرغبة في توسيع دائرة الحركة والمناورة امامه .

الأقدار لا تتعلق بكلمات .

والمستقبل لا يرتهن بنوايا .

والمصائر لا يضمنها مزاج لحظة بعينها .

هكذا تفكر اسرائيل ، وهكذا تتصرف . ودعنا نراجع أوراق وثائق التاريخ القريب في اطار المرحلة الراهنة من أزمة الشرق الأوسط .

■

■ كانت اسرائيل تثق ثقة كاملة بالرئيس الأميركي « ليندون جونسون » ، فقد أعطاها اشارة الضوء الأخضر ببدء عملياتها ضد مصر في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، وأصدر توجيهاته الى « ريتشارد هيلمز » مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية بأن تتعاون الوكالة مع اسرائيل في ترتيب وتخطيط وادارة العمليات ضد مصر بغير حدود .

ومع ذلك لم تقبل اسرائيل كلمة للمستقبل على بياض ، وانما أصرت على شروط مكتوبة في اتفاق يجري التوقيع عليه ملزما لكل الأطراف . وكانت شروط الاتفاق ـ كما أوردها « آبا ايبان » وغيره من زعماء اسرائيل الذين نشروا مذكراتهم عن حرب الأيام الستة ـ كما يلي :

ـ تتعهد الولايات المتحدة بأن تحتفظ لاسرائيل بتفوق عسكري كامل ازاء القوة العسكرية للدول العربية كلها .

ـ تتعهد الولايات المتحدة بأن تحول دون أي قرار في الأمم المتحدة يوجه اللوم لها بسبب العدوان ، أو يفرض عليها الانسحاب من الأراضي المحتلة قبل أن يتحقق لها السلام الكامل بالضمانات التي تطلبها .

ـ تتعهد الولايات المتحدة ـ مهما كانت الظروف ـ بأن لا تمارس أي ضغط على اسرائيل تحت الحاح أصدقائها العرب لكي تجري انسحابات ـ ولو كانت جزئية ـ قبل اعتراف الاطراف العربية المعنية بها ، وقبولهم الفعلي لانهاء حالة الحرب معها .

ان هذه الشروط الثلاثة ظلت تحكم أزمة الشرق الاوسط من حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ الى حرب أكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٣ .

■ في ظروف حرب أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣ كانت اسرائيل تثق ثقة كاملة في الرئيس الأميركي « ريتشارد نيكسون » وفي وزير خارجيته « هنري كيسنجر » . كانت دواعي الثقة مشهودة : جسر للامداد العسكري من أول يوم في المعارك حتى آخر يوم دون مراعاة لمصالح اميركا في المنطقة العربية أو لخاطر أصدقائها في تصورها . ثم انذار نووي على اتساع العالم كله لتخويف الاتحاد السوفياتي من ان يساعد العرب الا بمقدار . ومع ذلك فانه حين بدأت مفاوضات المرحلة الأولى من فك الاشتباك رفضت اسرائيل أن توقع الا بشروط مكتوبة وموقعة وملزمة بما لا يقبل الجدل أو التأويل . وكانت هذه الشروط ـ وقد تضمنتها وقتها مذكرة تفاهم بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل بتاريخ ٢٠ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٣ ـ كما يلي :

ـ تتعهد الولايات المتحدة بتعويض اسرائيل بأسلحة أكثر تطورا عن كل ما فقدته في حرب أكتوبر (تشرين الاول) .

ـ تتعهد الولايات المتحدة بأن تبحث جديا ـ وبنية الموافقة ـ في تقديم صواريخ « بيرشنغ » (القادرة على حمل رؤوس نووية) الى اسرائيل .

ـ تتعهد الولايات المتحدة بتقديم مساعدة اقتصادية لاسرائيل في حدود ثلاثة بلايين دولار .

ـ تتعهد الولايات المتحدة بأن تنسق مع اسرائيل مقدما جميع مواقفها السياسية تجاه بقية أطراف أزمة الشرق الأوسط .

■ في اغسطس (آب) سنة ١٩٧٥ ، وعندما كان « هنري كيسنجر » يوشك أن يضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية المرحلة الثانية من فك الاشتباك ـ كانت اسرائيل تثق ثقة كاملة في أول يهودي في التاريخ وصل الى منصب وزير الخارجية في الولايات المتحدة . كان قد حقق معجزات من وجهة نظرها : باعد ما بين جبهات المواجهة العربية وبعضها ـ أخرج السلاح السوفياتي من المنطقة ، والحق الشلل بأكثر مما حصلت عليه في كل تاريخها ـ ومع ذلك فانها لم تضع توقيعها على فك الاشتباك الثاني مع مصر الا بشروط مكتوبة وموقعة وملزمة .

كانت شروط اسرائيل في ثلاث وثائق شهيرة :

ـ وثيقة اولى عن «مؤتمر السلام في جنيف» تتعهد فيها الولايات المتحدة بان لا تكون هناك دعوة للمؤتمر الا في توقيت متفق عليه مع اسرائيل.

وتتعهد فيها الولايات المتحدة بعدم الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية الا اذا سبقت المنظمة واعترفت باسرائيل.

وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تجري مشاورات وافية وتنسق مواقفها واستراتيجيتها في مؤتمر السلام مع اسرائيل ، خصوصا فيما يتعلق باشتراك اي أطراف فيه .

وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تتأكد من أن جميع المفاوضات في المسائل الحيوية سوف تكون على أساس ثنائي .

وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تعارض ـ واذا دعت الضرورة بأن تصوت ضد اية مبادرة في مجلس الأمن تستهدف اجراء تغييرات على الشروط التي قام عليها مؤتمر جنيف .

وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تتأكد من أن دور الدولتين الداعيتين الى مؤتمر جنيف يكون متسقا مع ما تم عليه الاتفاق في مذكرة التفاهم بين حكومة الولايات المتحدة الأميركية وحكومة اسرائيل في ٢٠ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٣ .

ـ وثيقة ثانية عن تأكيدات من حكومة الولايات المتحدة الى اسرائيل في موضوع المساعدات العسكرية والاقتصادية ـ تتعهد فيها الولايات المتحدة علاوة على ما تضمنته مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة واسرائيل ـ بأن تواصل امداد اسرائيل بكل ما يلزم لتقوية قدراتها الدفاعية ، وبالذات عن طريق امدادها بأنواع متطورة من المعدات مثل طائرات « ف ـ ١٦ » .

وتتعهد الولايات المتحدة ايضا بعقد اجتماع مشترك لدراسة امداد اسرائيل بقذائف « بيرشنغ » .

وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تقدم سنويا الى الكونغرس الأميركي طلبا بالموافقة على مساعدات عسكرية واقتصادية لاسرائيل تلبي كافة طلباتها .

ـ وثيقة ثالثة «بمذكرة جديدة باتفاق بين حكومتي الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل » وتضمنت هذه الوثيقة تأكيدا آخر ومفصلا لتعهد الولايات المتحدة بتلبية كافة مطالب اسرائيل من السلاح .

ثم أضيفت الى ذلك قائمة تعهدات أخرى :

تعهد اميركي بضمان حصول اسرائيل على ما يلزمها من البترول مهما كانت الأحوال .

وتعهد اميركي بضمان قبول مصر بمرور كافة البضائع من والى الموانىء الاسرائيلية عبر قناة السويس .

وتعهد اميركي بقبول وجهة نظر اسرائيل بالتوقف عن الحلول الجزئية وبأن يكون أي اتفاق قادم مع مصر اتفاق سلام نهائي .

تعهد اميركي بالتشاور مع اسرائيل في أي خرق لبنود الاتفاق ، والعمل المشترك على تصحيحه .

وتعهد اميركي بالتصويت ضد أي مشروع قرار يقدم الى مجلس الامن وتجده اسرائيل - في تقديرها - مؤثرا بشكل غير ملائم .

وتتعهد اميركا برفض الانضمام ، ومنع الآخرين من الانضمام الى محاولة طرح أي مقترحات لا توافق عليها اسرائيل .

وتعهد اميركي بالوقوف الى جانب اسرائيل عمليا ، اذا أحست اسرائيل بتهديد دولي موجه اليها .

وتعهد اميركي بان التزامات مصر بمقتضى الاتفاق ، وكذلك تطبيقه وصلاحيته وسريانه ، لا تتوقف على أي تصرف أو أي تطورات تجري بين أية دولة عربية أخرى واسرائيل . أي أن الاتفاق المصري - الاسرائيلي قائم بذاته .

وتعهد اميركي بمبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار وفي مضايق باب المندب والبحر الأحمر وخليج العقبة ، وأجوائها .

وتعهد اميركي بأن الاتفاق المصري - الاسرائيلي سوف يظل ساريا حتى يحل محله اتفاق سلام كامل .

وتعهد اميركي بموافقة الكونغرس الأميركي على هذه التعهدات الأميركية كلها .

وتعهد اميركي بأن مصر أخطرت ووافقت على كل التعهدات الأميركية المقطوعة لاسرائيل .

■ في المرحلة القريبة والخطيرة التي امتدت ما بين « كامب ديفيد » في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨ وتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في واشنطن في مارس (آذار) ١٩٧٩ - كانت اسرائيل تثق في « جيمي كارتر » ، على الأقل لأنها ربطت حركته وقيدتها بالسلاسل الفولاذية للتعهدات الأميركية السابقة كلها - ولم تترك له مجالا في النهاية الا أن يطلب من الطرف العربي أن يقبل وأن يثق فيه شخصيا وأن يساعده ليتمكن من تجديد مدة رئاسته ، لعل وعسى . . .

مع ذلك لم توقع اسرائيل على الاتفاق الا عندما توصلت - قبل توقيع اتفاق « السلام » - الى تفاهم مكتوب وموقع عليه وملزم بينها وبين الولايات المتحدة .

وقد احتوى هذا التفاهم على مذكرتين ، أولهما عن ضمانات أمن اسرائيل ، والثانية عن استمرار حصول اسرائيل على البترول بضمان الولايات المتحدة لمدة خمسة عشر عاما !

كانت المذكرة الخاصة بضمانات الأمن التي قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل شيئا أفضل أن اتركه لرئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى خليل ، الذي اعترض عليها في خطاب بعث به الى وزير الخارجية الأميركية .

كان وصف رئيس الوزراء المصري لاتفاق التفاهم الأميركي - الاسرائيلي طبقا لخطابه الى « سايروس فانس » يتضمن الملاحظات التالية - بالحرف نقلا عن نص خطابه :

١ - ان المذكرة تتعارض والروح السائدة بين بلدينا ولا تسهم في تقوية العلاقات بينهما ، وأود أن أسجل أن مصر لم يتم التشاور معها حول جوهر ومحتويات المذكرة المقترحة .

٢ - ان محتويات هذه المذكرة ترتكز على ادعاء اتهامات غير قائمة والصاقها بمصر . ان مضمون هذه المذكرة المقترحة يتأسس على اتهامات لا أساس لها موجهة ضد مصر ، والتمهيد لاجراءات تتخذ ضدها في حالة افتراضية يترك تحديدها بدرجة كبيرة لاسرائيل .

٣ - وقد استمر عملنا المشترك في المرحلة الأخيرة من المفاوضات لفترة أكثر من شهر لم نخطر فيها مطلقا بنية الولايات المتحدة لأن توافق على مثل هذه المذكرة ، بل اننا أخطرنا بها للعلم وليس للتشاور . وقد سلمني اياها السفير الأميركي « هيرمان آيلتس » في الساعة الثانية بعد ظهر ٢٥ مارس ، (آذار) ، أي قبل ٢٤ ساعة بالضبط من الموعد المحدد لتوقيع المعاهدة .

٤ - ان المفروض أن تكون الولايات المتحدة شريكا في الجهد الثلاثي المشترك للوصول الى سلام ، وليس لدعم ادعاءات طرف ضد طرف آخر .

٥ - ان المذكرة المقترحة تفترض أن مصر هي الطرف الذي سيخل بالتزاماته .

٦ ـ ان المذكرة المقترحة يمكن اعتبارها تحالفا محتملا بين أمـيركا واسرائيل ضـد مصر .

٧ ـ ان هذه المذكرة تعطي الولايات المتحـدة حقوقـا معينة لم يتـم ذكرهـا أو التفاوض عليها معنا .

٨ ـ انها تعطي للولايات المتحدة قوة فرض اجراءات ، أو بكل صـراحة اتخـاذ اجراءات رادعة ، وهو امر يثير الشكوك حول مـستقبل العلاقات بصورة تزيد من احتمالات الشك يمكن أن تؤ ثر على الموقف في المنطقة .

٩ ـ المذكرة المقترحة تـستخدم تعبيرات تصـل في غموضها الى درجة الخطورة ، مثل عبارة التهديد بخرق الاتفاقية الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ اجراءات محددة ـ ونحن نعتبر ذلك أمرا له نتائج خطيرة .

١٠ ـ كما تشير المذكرة الى أن الامدادات العـسكرية والاقتصـادية هي محل تقدير الولايات المتحدة وحدها ارتباطا بهذه التهديدات المقترحة والتي يراد الصاقها بجانب واحد .

١١ ـ ان المذكرة تجعل بعض أوجه العلاقات المصرية ـ الاميركية خاضعة لعناصر خارجة عن هذه العلاقات ولتعهدات أعطيت لطرف ثالث .

١٢ ـ انهـا تعنـي تقبـل الـولايات المتحـدة لاتخـاذ اسرائيل اجـراءات ـ منهـا الاجراءات العسكرية ـ ضـد مصر على أسـاس الافتراض أو الزعم بأن هناك خرقا او تهديدا بخرق المعاهدة .

١٣ ـ انها تعطي للولايات المتحدة حق فرض وجودهـا العـسكري في المنطقـة لاسباب تتعلق باتفاق بين اسرائيل واميركا وحدهما ، وهذا أمر غير مقبـول .

١٤ ـ ان المذكرة تضفي الكثير من الشـكوك حول النـوايا الحقيقية للـولايات المتحدة ، خصوصا فيما يتعلق بعملية السـلام ، اذ أنهـا تمـكن الـولايات المتحـدة بالتعاون مع اسـرائيل من خلق ظروف معينة قد تؤدي الى وجود عسكري اميركي في

المنطقة ـ وهو أمر ستكون له بالتأكيد نتائج خطيرة ، وبصفة خاصة على الاستقرار في المنطقة كلها .

١٥ ـ انها سوف تؤدي الى نتائج عكسية في مصر تجاه الولايات المتحدة ، كما ستدفع الدول العربية الأخرى لاتخاذ موقف أكثر تشددا ضد عملية السلام .

١٦ـ انها سوف تمهد الطريق لتحالفات جديدة تتشكل في المنطقة لمواجهة ما قد ينجم عما نص عليه في المذكرة المقترحة .

ان هذه الاعتراضات من جانب رئيس الوزراء المصري على اتفاق التفاهم الاميركي ـ الأسرائيلي لم يكن لها غير أثر معنوي ، وربما اجرائي .

وفي الحقيقة فانه لم يكن ممكنا أن يكون لهذه الاعتراضات أثر عملي الا اذا اقترن الاعتراض بالامتناع عن توقيع معاهدة السلام .

لكن معاهدة السلام جرى التوقيع عليها بعد ساعات قليلة من هذا الاعتراض .

هكذا تجدني على غير استعداد لأن أثق في « كارتر » ، ولو على طريقة المشي مع « الكذاب » الى باب الدار .

وأنا لا أتهمه بالكذب ـ كما قلت لك ـ ولكني لا أعرف لماذا اثق . . . أو لماذا نثق فيه .

لدينا كل الأسباب لكي نشك في الولايات المتحدة وفي « كارتر » شخصيا ـ ومع ذلك نقبل كلمته ونثق فيها .

واسرائيل ـ على العكس منا ـ لديها كل الأسباب لتثق في الولايات المتحدة وفي « كارتر » شخصيا ـ ومع ذلك لا تقبل كلمته وانما تصر على توقيعه .

ثم أختم هذه الرسالة بواقعة من غرائب « كامب ديفيد » .

بعد التوصل الى الاتفاق ـ بالظروف التي شرحتها لك في رسالة سابقة ـ جلس بعض أعضاء الوفد المصري هناك يراجعون ويستذكرون ويتأملون ما جرى .

وقال عضو بارز في الوفد المصري :

ـ لو أن كلمة « حق تقرير المصير للفلسطينيين » وردت في أي موضع من هذا الاتفاق ، لأمكن بسهولة أن ندافع عنه.

ورد عضو بارز آخر في الوفد يقول بالحرف الواحد :

ـ ان الرئيس كارتر بنفسه قال : لا أستطيع ان اقبل كلمة « حق تقرير المصير للفلسطينيين » في هذا الاتفاق . . . لو قبلتها لكان ثمن قبولها أن أفقد مقعدي في البيت الأبيض.

وانفجر في كامب ديفيد ـ وقال : انه محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية الذي قال :

ـ من هو كارتر هذا الذي لا يستطيع ان يتحمل ذكر كلمة « حق تقرير المصير للفلسطينيين » في الاتفاق والا فقد مقعده . . .

من هو ؟ وما هي قيمته ؟ وما هو مبرر أن نثق فيه ؟

هذا رأيي . . . أتراني شرحته لك بما فيه الكفاية ، أو أنني كنت كذلك الذي قال يوما « في فمي ماء ، وهل ينطق من في فيه ماء ؟ !! » .

أين هو الخط الفاصل
بين مصلحة الرئيس
ومصلحة الدولة؟!

صدقني اذا قلت لك انني لا اجد تفسيرات مقنعة للسياسات والمواقف التي اتخذها الرئيس جيمي كارتر ازاء ازمة الشرق الأوسط في الفترة الاخيرة .

وبالتحديد منذ بداية الطريق الى « كامب ديفيد » ، وربما قبل ذلك بوقت !

انني على وجه التأكيد لا احاول البحث عن مثل هذه التفسيرات المقنعة على اساس الرؤية العربية للأزمة ، ولا على اساس لأحكام القانون الدولي فيها ، ولا حتى على اساس الحق ـ او العدل ـ الطبيعي حيالها .

ذلك كله لا أحاوله ، لأن محاولته ضرب من العبث او الوهم لا مكان له فيما تقرره القوى العظمى لنفسها على ضوء مصالحها وأمنها ـ بصرف النظر عن رؤية الآخرين وعن القانون وعن الحق والعدل .

ما احاوله هو أن اجد تفسيرات مقنعة لسياسات ومواقف « كارتر » على ضوء مصالح الولايات المتحدة . وحيرتي انني لا أجد ـ على هذا الضوء ـ ما هو مقنع او حتى مقبول .

ما أجده واقعا أمامي هو العكس ، اي ان سياسات ومواقف « كارتر » سوف تعرض للخطر وللضرر مصالح الولايات المتحدة وأمنها في المنطقة ـ وهذا يزيد من حيرتي .

ان التفسير الوحيد الذي وجدته من قبل ـ وقدمته ـ هو ان الرئيس الأميركي الآن يتناول أزمة الشرق الأوسط من وجهة مصلحته الشخصية وأمنه الشخصي ـ اي شعبيته على شاشات التليفزيون ، وضمان ترشيحه للرئاسة ـ وليس على أساس المصلحة العامة والأمن القومي للولايات المتحدة .

لكنني أتساءل :

ـ هل يمكن ان يكون ذلك معقولا ؟ . .

هل يمكن أن يتصرف رجل تصل به المقادير الى اكبر منصب في الدنيا على هذا الاساس ؟

انني على استعداد لقبول فكرة ان هدف أي حاكم في الدنيا هو أن يظل في الحكم . ذلك انساني ، ثم هو مشروع طالما ان الدساتير المعمول بها في بلاده تقره وتسمح به .

ثم انني على استعداد لقبول فكرة ان مصلحة وأمن الرئيس قد لا تتعارض بالضرورة مع مصلحة وأمن الدولة .

لكن الذي يحيرني هو أن يكون التناقض بيّن وحاد ، ومع ذلك يفتح الرئيس عينا على مصالحه وامنه ، ويغمض عينه الثانية عن مصالح وامن الولايات المتحدة .

كيف يمكن تفسير مثل ذلك الوضع ؟

هل تبلغ المطامع بالرجل مثل هذا المبلغ ؟

هل اصابتهم من الشرق عدوى اساطير الحلول . . . حين تحل روح الاله في بشر فاذا هو عصمة يجوز لها كل شيء ؟

أو هل اختلطت الأمور فتاهت الحدود ، كما حدث مرة مع رئيس مجلس ادارة شركة « جنرال موتورز » الذي اختاره الجنرال « ايزنهاور » في بداية رئاسته ليعهد اليه بمنصب وزير الدفاع .

ومثل أمام احدى لجان الكونغرس لتأكيد تعيينه في منصبه ، وسأله أحد اعضاء اللجنة :

ـ مستر ويلسون . . . ماذا تفعل اذا وجدت نفسك أمام قرار تتصادم فيه مصلحة شركة جنرال موتورز مع مصلحة الولايات المتحدة ؟

ورد « ويلسون » قائلا ببساطة :

ـ ولماذا يحدث مثل هذا التعارض يا سيدي السناتور . . . ان أي شيء في صالح جنرال موتورز هو بالتأكيد في صالح الولايات المتحدة .

وضحك اعضاء اللجنة ، وكان « ويلسون » يبدو حائرا لا يفهم ما الذي اثار ضحكهم !!

■

« هو ذلك الاعتبار تماما » !

قالها لي صديق قديم كان واصلا لتوه من واشنطن ، والتقينا مصادفة في ردهة الفندق الذي سكنته في لندن لدى زيارتي الأخيرة لها ، واتفقنا بعد ذلك على موعد غداء وحديث طويل .

وسألته عارفا بواسع خبرته ووثيق اتصالاته بدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة .

لم أطرح عليه سؤالي فقط ، وانما عرضت عليه ظنوني بعد السؤال .

ـ هل هي المطامع ؟ أو عدوى اساطير الشرق ؟ أو اختلاط الحدود كما حدث مع « ويلسون » ؟

وكان رده بسرعة :

ـ هو ذلك الاعتبار تماما .

واستطرد :

ـ انت على حق حين تقول ان الهم الأكبر لـ « جيمي كارتر » اليوم هو أن يعاد انتخابه رئيسا . وانت على حق حين تقول انه في سبيل هدفه فانه يريد ضمان اصوات وأموال ونفوذ اليهود في الولايات المتحدة ، وهذا يجعله ـ مهما كان ميله وشعوره وهواه ـ يستسلم للضغط الاسرائيلي .

انني اعرف يقينا ، وقد سمعتها منه شخصيا ، انه معجب بصديقه انور السادات . وهو يشعر احيانا بنوبات من وخز الضمير من ان الظروف قد لا تمكنه من ان يعطي لصديقه مقابل ما اخذه منه . لكن القصة لا تقف عند هذا الحد . هناك جانب آخر منها لا يتصل بمصلحة وامن « كارتر » ، وانما يتصل بمصلحة وامن الولايات المتحدة كما يتصورها « كارتر » : أو كما صوروها له !

سوف تسألني من هم هؤلاء الذين صوروها له ؟ وسوف تجدني اشير الى

« زبغنيو برجينسكي » مستشاره للأمن القومي .

ان اتفاق « كامب دافيد » وقع في الفترة التي علا فيها نجم « زبيغ » .

« زبيغ » كان يبحث لنفسه عن مجال يتحرك فيه ازاء « سايروس فانس » وزير الخارجية .

كان « فانس » يحتكر وحده ـ ومعه وزارة الخارجية ـ معالجة أزمة الشرق الأوسط . وكذلك كان ـ ومعه « هارولد براون » وزير الدفاع ـ يتصدر معالجة مفاوضات « سالت » للحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وبحث « زبيغ» من حوله فوجد مجالا يستطيع ان ينفذ فيه بسرعة وهو الصين ، وهكذا تجده في بداية هذه السنة ١٩٧٩ مشغولا بترتيب زيارة « تنغ هسياو بنغ » رجل الصين القوي الجديد ـ في تقديره وقتها ـ للولايات المتحدة .

كان « زبيغ » يريد ان يلعب ورقة الصين ضد الاتحاد السوفياتي . . . « زبيغ » ما زال واحدا من اكبر محاربي الحرب الباردة . . . ذلك تكوينه .

الصين ايضا كانت في عقله الباطن هي المجال الذي رسخ فيه « كيسنجر » اسطورته . . . « كيسنجر » هو عقدة « زبيغ » الكبيرة .

عندما كان « زبيغ » يرتب زيارة « بنغ » الى واشنطن ، حرص على ان يكون اول بند فيها هو عشاء خاص يقيمه في بيته للنائب الأول لرئيس وزراء الصين .

يومها راح يقول لكل من قابلوه :

ـ تصوروا ان الرجل الذي يحكم الف مليون صيني سيكون الليلة ضيفا على العشاء في مطبخي الصغير ؟!

اضف الى ذلك ـ لكي تفهم نفسية « برجينسكي » ـ ما قاله عندما وقف على درجات سلم سور الصين العظيم عندما كان قبلها في زيارة لبكين . . .

يومها سأل مرافقيه :

ـ الى اي درجة من درجات سلم السور صعد « هنري كيسنجر » عندما جاء الى هنا ؟

واشاروا الى درج في السور ـ واذا بـ « زبيغ » يندفع بأقصى سرعة قافزا الدرجات وهو يقول :

ـ سوف اصعد الى أعلى مما صعد اليه « هنري » !

اطلت عليك فيما يتعلق بـ « برجينسكي » ، واعود بك الى « كامب دافيد » .

قبلها كان نجم « برجينسكي » ـ بتأثير الآمال في ورقة الصين ضد الاتحاد السوفياتي ـ يصعد . كان « برجينسكي » أكبر متحمس لـ « كامب دافيد » ، ولا اظن ان « فانس » ـ ووزارة الخارجية معه ـ كانوا على نفس الدرجة من الحماسة . كان رأيهم ان الظروف الموضوعية في الشرق الأوسط لم تقرب وجهات النظر المتعارضة بين أطراف الأزمة الى درجة تسمح بوضع هيبة الرئيس الأميركي ومكانته في اجتماع من هذا النوع ، لأن مخاطر الفشل قد تؤثر على مصالح وأمن الولايات المتحدة ، وعلى مكانة وفعالية الرئيس .

كانت حاشية الرئيس ترى أن اتفاقا بين مصر واسرائيل قد يساعد فرص « كارتر » .

وهنا تقدم برجينسكي بالغطاء العام . . . بغطاء المصلحة العامة والأمن الأميركي .

انني تركت حديث صديقي القديم الواصل من واشنطن ، و« الواصل » في واشنطن ، يسترسل على هذه الصفحات التي اكتبها لك دون مقاطعة من جانبي . وأنا لا أقاطع الآن ، ولكنني فقط اريد ان اذكرك بأن سياق الحديث ما زال له ، ونحن ما زلنا معا على مائدة الغداء في مطعم يطل على حديقة « هايد بارك » الخضراء في لندن .

« ان برجينسكي خرج وقتها بمعادلة بدت معقولة امام كارتر . . . بل انها بدت جديدة وخلاقة تفضل كل المعادلات التقليدية التي كان « فانس » ومن معه من خبراء وزراء الخارجية يقدمونها له .

لك أن تقول أن مصلحة « كارتر » الشخصية كانت أكبر مغرياته على قبول معادلة « برجينسكي » .

لك ان تقول هذا ولكن ليس أكثر منه انصافا لـ « كارتر » فالرجل في النهاية ليس شريرا ، ولا هو بلئيم .

كانت مصلحته الشخصية تجذبه ، ولكنه كان يتحرج .

والآن جاءت معادلة « برجينسكي » لتعفيه من الحرج . . . تضع مصلحة الولايات المتحدة ـ او هكذا بدا امامه ـ جنبا الى جنب مع مصلحته هو بغير تناقض ـ هكذا تحمس .

ماذا كانت معادلة « برجينسكي » الشهيرة ؟

كانت معادلة « برجينسكي » ـ وقد سمعتها بنفسي منه في مكتبه ـ على النحو التالي :

ان الولايات المتحدة تواجه مأزقا خطيرا في الشرق الاوسط .

ان صميم المأزق هو :

ان الولايات المتحدة لها ارتباطات استراتيجية ـ أمن بالدرجة الأولى ـ مع اسرائيل .

ثم ان الولايات المتحدة لها مصالح استراتيجية ـ بترول بالدرجة الأولى ـ مع العرب .

ومع استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي دون حل ، فان الولايات المتحدة تجد ان ضرورات الأمن الغربي تتعارض وتتصادم مع ضرورات المصلحة الغربية .

المخرج الوحيد هو حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، لكي يزول ذلك التعارض والتصادم بين ضرورات الأمن وضرورات المصلحة .

ان الدبلوماسية التقليدية الأميركية حاولت خلال ثلاثين سنة . . . وظل المأزق على حاله . لا تستطيع الولايات المتحدة ان تتخلى عن اسرائيل ، ولا تستطيع الولايات المتحدة ان تستغني عن البترول . الآن جاء الوقت لتجربة جديدة اصبحت الآن ملحة وعاجلة ، لا تقبل الانتظار بسبب استحكام أزمة الطاقة .

أزمة الطاقة الآن هي السيف المعلق على رقبة المجتمعات الصناعية كلها ، وليس المجتمع الأميركي وحده .

لا بد من مغامرة او مخاطرة ، لأن الظروف لم تعد تسمح بالممارسات الدبلوماسية التقليدية العتيقة .

ان الثورة الايرانية - بوادرها في ذلك الوقت قبل « كامب دايفيد » - عززت حجة « برجينسكي » .

وأكمل « برجينسكي » بقية معادلته :

- هناك الآن في مصر وضع جديد تأكد بعد مبادرة نوفمبر (تشرين الثاني)١٩٧٧ . ان مصر على استعداد لأن تمشي ولو حتى وحدها وقد مشت بالفعل على هذا الطريق .

وفي اسرائيل بداية فهم لهذه الظروف واحتمالاتها .

ومن ثم فان اتفاقا بين الاثنين - مصر واسرائيل - يبدو في متناول اليد ،

ان وزارة الخارجية الأميركية بافكارها التقليدية لم تكن تؤمن بحل منفرد بين مصر واسرائيل ، ولا ترى مثل هذا الحل كافيا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

ذلك تفكير ليس تقليديا فحسب . . . وانما هو تفكير اسقطته التطورات ، واولها المبادرة .

ثم انه تفكير لا يأخذ في تقديره الابعاد الجديدة لأزمة الطاقة . ان هذه الأبعاد الجديدة تفترض - بل وتفرض ان ينتهي التناقض بين البترول العربي والقوة الاسرائيلية . . . كلاهما الآن لا بد ان يقف على نفس الخط مهما كان الثمن ، حتى ولو كان الثمن اتفاق صلح منفرد .

واذن اتفاق منفرد . . . ولم لا ؟ لم لا يكون الاتفاق منفردا ؟ أول نتيجة من نتائج الاتفاق المنفرد بين مصر واسرائيل هي أن الصراع العربي الاسرائيلي سوف يكون صراعا باردا ، لأن مصر - في الموازين الراهنة - هي التي يمكن أن تعطيه سخونته .

واذا تم اتفاق منفرد بين مصر واسرائيل ، فان تداعي النتائج لن يقف عند مجرد تبريد الصراع ، وانما سوف تتصل هذه النتائج وتتتابع .

بقدر يسير من الضغط فان المملكة العربية السعودية وبقية الدول المحافظة المنتجة للبترول ، والأردن ـ سوف تجد نفسها ـ حتى لو تمنعت لبعض الوقت ـ في موقف تفرض عليها قوانين حركته أن تلحق بمصر .

اذا وجدت هذه الدول أن الولايات المتحدة واسرائيل ومصر تمشي في اتجاه معين ، فانها لا تستطيع أن تخالفه . سوف تتغلب مخاوفها الاجتماعية والسياسية ، وما عداها من الاعتبارات القومية أو حتى الدينية . وسوف يفزعها أن تجد نفسها ـ أرادت أو لم ترد ـ في خط واحد مع المتشددين العرب .

اذا لم تستطع هذه النظم أن تؤيد الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ، فانها على الأقل تستطيع أن لا تعارضه .

ومع مرور الأيام فان أي تردد يساورها الآن سوف يذوب .

ان هذه النظم جميعا ـ ومن وقت مبكر ـ وجدت الخطر الأكبر عليها من الشيوعية الدولية وليس من اسرائيل . وهي على أي حال لم تعارض محاولات « السلام » ، وأبرزها المبادرة .

هناك قوى أخرى في المنطقة لا أمل فيها ولا فائدة ، وأفضل السبل لمواجهتها هو تركها وشأنها . . . تخبط راسها ـ اذا أرادت ـ في جدار الواقع الجديد . . . تظل تخبطه حتى تفقد رشدها أو تعود اليه .

لكن الولايات المتحدة لا ينبغي لها أن تشغل نفسها بهذه القوى ، وأولها منظمة تحرير فلسطين وغيرها .

ان الأمر يتطلب الآن خطوة جريئة تتغير بها موازين المنطقة وتتبدل معها كل التناقضات السابقة .

ومصر على استعداد لهذه الخطوة الجريئة . والولايات المتحدة تضع كل ثقلها في المحاولة . ولا بد أن ينتظم الآخرون في الخط . وفي كل الأحوال فان الذين

يتطلعون الى الولايات المتحدة كي تحميهم ليس لهامهم أن يعارضوا خططها . »

هكذا !

ما زال الحديث لصديقي الواصل من واشنطن ، و « الواصل » في واشنطن ، وما زلنا بعد حيث كنا ، وأمامنا خضرة « هايد بارك » تنسكب عليها قطرات من المطر وخيوط من أشعة الشمس في نفس الوقت :

ـ كان « كارتر » على استعداد لأن يصدق . كل الوساوس الداخلية التي كانت تنفر بين وقت وآخر في وجدانه العميق بدأت تقترب وتأتلف مع صور عقلانية تنسق فيها مصالح الولايات المتحدة وأمنها مع مصلحته الشخصية هو ولمنه هو . . . رئاسته واستمرار رئاسته .

فعلا : ان لا بد من انهاء التناقض بين اسرائيل وبين البترول .

فعلا : ان أزمة الطاقة هي أخطر ما يواجه اميركا في الثمانينات ولا بد من تأمين مصادرها وعزلها عن أية مؤثرات اضافية .

فعلا : ان مأزق الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كان هو هذا المأزق بين اسرائيل والبترول ، وقد احتملته الولايات المتحدة لأن أعباءه كانت مما يحتمل ، أما الآن وقد تغير الوضع بالأبعاد الطارئة لأزمة الطاقة فان الاحتمال بات مستحيلا .

فعلا : ان التطورات الخطيرة التي تلوح بوادرها في ايران ، والمضاعفات الممكنة المحتملة لها لا تترك لأحد وقتا ، وانما لا بد من سرعة وحسم .

فعلا : ربما لم يكن الاتفاق المنفرد حلا شاملا . لكن الحل المنفرد يمكن أن يكون خطوة أولى تستتبعها خطوات .

انني أظن أن « سايروس فانس » ـ متأثرا بآراء بعض خبراء وزارة الخارجية ـ ابدى بعض الشكوك ، ولكن « برجينسكي » تكفل بنسفها من الأساس باعتبارها رواسب متخلفة من ظروف سابقة على الأوضاع الجديدة التي طرأت نتيجة للمبادرة ، وبسبب الأبعاد الطارئة لأزمة الطاقة ، وكأثر للمضاعفات الداهمة لأحداث ايران .

ان الجلسات الداخلية التي عقدها الوفد الاميركي في « كامب ديفيد » شهدت مناقشات واختلاف آراء لم تحسمها غير سلطة الرئيس . والسلطة في مثل هذه الأحوال لا تقدم جوابا على سؤ ال مطروح بقدر ما تأمر بالسكوت ، خصوصا اذا قال الرئيس أنه على استعداد لتحمل المسؤ ولية .

وقد قال « كارتر » ذلك فعلا .

عندما أثيرت شكوك حول السعودية والأردن ، وهل يكون في مقدورهما تأييد اتفاق منفرد أو السكوت عليه ـ قال الرئيس « كارتر » : أنه واثق من موقف فهد ومن موقف حسين ، وسوف يبعث اليهما فورا .

وعندما أثيرت شكوك حول امكانية استمرار الدول النفطية في تقديم الدعم الاقتصادي لمصر ـ قال « كارتر » : ان المساعدات لمصر سوف تستمر ، واذا تأثر حجمها فسوف يذهب الى الكونغرس بطلب اعتمادات اضافية اميركية .

كان « كارتر » يتحرك بسرعة لم تكن معهودة فيه من قبل .

كانت لحظة توافقت فيها مصالح الولايات المتحدة وأمنها ـ هكذا أرى ـ مع مصالحه هو وأمنه هو ـ كذلك كان يعرف في صميم قلبه .

اذا أردت أن تجد تفسيرا لذلك فاظن أن قصة « ويلسون » أمام لجنة الكونغرس ـ التي ذكرتها أنت في بداية حديثنا ـ هي التفسير المعقول .

« لماذا يا سيدي السناتور ؟ . . ان أي شيء في صالح جنرال موتورز هو بالتأكيد في صالح الولايات المتحدة » .

أصداء هذا الحوار سنة ١٩٥٣ في الكونغرس ـ تعود فتتردد سنة ١٩٧٨ ـ بعد ربع قرن تماما ـ في « كامب ديفيد » .

نعم ، ان أي شيء في صالح جيمي كارتر هو بالتأكيد في صالح الولايات المتحدة .

■

سألني ذلك الصديق ، وقد لاحظ انني التزمت طوال حديثه بصمت عميق :

ـ هكذا فكروا هناك . فما هو تعليقك أنت ؟ هل تراهم على حق ؟ لا تراهم على حق؟ أو ماذا؟ .

لم أكن على استعداد لأن أعلق .

كانت التعليقات على طرف لساني .

كنت أستطيع أن أعد أمامه سببا بعد سبب ، كل واحد منها بمفرده ـ فيما أظن ـ يكفي للرد على هذا التفكير الاميركي ودفعه .

كنت أستطيع أن اقول له أن الولايات المتحدة سحبت العالم العربي كله الى حافة بركان يفور . . . فوهته يتسرب منها دخان محبوس ويشع منها وهج لهب ما زال مكبوتا تحت الصخور النارية .

كنت استطيع أن أسوق له مجموعة أسباب :

● مثلا : ما الذي تستفيده الولايات المتحدة ـ مصالحها وأمنها ـ من عزل مصر عن العالم العربي . في وقت من الأوقات كان عزل مصر عن العالم العربي مطلبا اميركيا ، ولكن ذلك المطلب في ذلك الوقت كانت تفرضه مقاومة مصرية عنيدة لمخططات الولايات المتحدة . أما الآن ، والاتجاه الرسمي صداقة للولايات المتحدة ـ فأي فائدة لها في عزل مصر ؟

هل يستطيع أحد أن يتصور أثر الشعور بالعزلة في مصر ؟ انني لا أتحدث عن المقاطعة اقتصاديا وسياسيا ، ولكني أتحدث عما هو أكبر وأعمق من ذلك . أثر العزلة على هوية مصر . . . أثر العزلة على عملية صنع القرار المصري . . . أثر العزلة على نفسية صناع القرار في مصر ؟

● مثلا : ما الذي تستفيده الولايات المتحدة من هذا الوضع القلق الذي تعيشه السعودية وغيرها من دول البترول المحافظة ؟ خلافها مع مصر محنة ، وموافقتها لمصر استحالة . ان السعودية وغيرها ليست مجرد دول منتجة للبترول ومحافظة ، وانما هي الى جانب ذلك نظم تستمد شرعيتها من التزامات قومية . . . شبه دينية ، لا تستطيع أن تتنازل عنها ، والا كانت تطرح أساس شرعيتها ذاته لتساؤلات عاصفة .

● مثلا : ما الذي تستفيده الولايات المتحدة من تعريض العرش الاردني ـ

الذي اعتبرته لسنوات طويلة عصر استقرار في المنطقة ـ لمخاطر لا شك فيها . ليس في كل ما أسفر عنه « كامب ديفيد » دور للعرش الأردني . الدور الوحيد الذي ترك له هو أن يتحول من عرش عربي الى مركز بوليس صغير مكلف بحماية التوسع الاسرائيلي .

● مثلا : ما الذي تستفيده الولايات المتحدة من حل مفروض على هذا النحو في منطقة مزدحمة بأسباب التناقض الاجتماعي بين الفقر والغنى ، وبين التخلف والترف . ان كل ما سوف يحدث هو أن الصراعات الاجتماعية الكامنة سوف تختلط بالأهداف القومية الضائعة ، وسوف تكون من الاثنين معا شحنة مخيفة معبأة بدواعي الثورة الاجتماعية السياسية . امكانية ثورة شاملة للتحرر الاجتماعي والقومي ليس في مقدور أحد أن يتحسب لاحتمالاتها أو يتخيل قدرتها على التفجير .

● مثلا : ما الذي تستفيده الولايات المتحدة من تشجيع التطرف الاسرائيلي ، وهو نتيجة محققة لما كوفىء به عنادها وتصلبها دون ثمن تدفعه .

اذا كانت مخاطر الحرب قد انزاحت عن آفاق المنطقة بخروج الاتحاد السوفياتي من المعادلة السياسية ، وبخروج السلاح السوفياتي من المعادلة العسكرية ، وبخروج مصر من حلبة الصراع العربي الاسرائيلي ـ فما الذي بقي ليقنع اسرائيل أن مواصلة العناد والتصلب ليس خير الوسائل لتحقيق كامل الحلم الصهيوني .

● مثلا : ما الذي تستفيده الولايات المتحدة من تحويل عمق الشرق الأوسط ـ العالم العربي ـ الى منطقة توتر وقلق ، في نفس الوقت الذي يتحول فيه النطاق الخارجي لهذا العمق الى منطقة زلازل عنيفة . . . زلازل في ايران وفي أفغانستان وفي القرن الافريقي . . . وربما في تركيا وفي باكستان .

ذلك كله ـ حتى من وجهة نظر المصلحة الاميركية والأمن الاميركي ـ اذا كان ذلك مما يعني « جيمي كارتر » . . . واذا لم يكن قصده ـ وبصرف النظر عن دعاواه ـ هو مصلحته الشخصية وأمنه الشخصي فقط وفوق أي اعتبار ؟ !

كان ذلك كله على طرف لساني ـ لكني لم أقله .

تنهدت ـ بعد الصمت العميق ـ ملء رئتي هواء ، ثم تمتمت بعد تردد :

ـ تسألني ما هو تعليقي ؟

ردى : انني لا أعرف .

ومع ذلك ، فلماذا تتعجل؟ . . دعنا ننتظر التعليق من حكمة التاريخ .

هل تحتمل سؤالا قبل أن نفترق؟ .

كان ينظر اليّ في دهشة وفضول . لم يكن صمتي مألوفا لديه ، وربما لم يكن يتوقعه . وهز رأسه موافقا ، وسألته :

ـ قل لي . . . مع هذا كله ، هل تظن أن كارتر سوف يحقق ما يتصور مصلحته وأمنه . . . هل تتزايد شعبيته ؟ . . . هل يستطيع الحصول على ترشيح حزبه له في انتخابات الرئاسة القادمة ؟ وهل ينجح في هذه الانتخابات ويعود لاربع سنوات أخرى الى البيت الأبيض؟ .

وجاء دوره مع الصمت العميق .

وجاء دوره يتنهد ملء رئتيه هواء .

وجاء دوره ليتمتم :

ـ لا أعرف . . . شعبيته الآن في الحضيض . . . وحزبه لم يعد يثق فيه . . . وفرصه في الانتخابات القادمة للرئاسة تحفها شكوك داكنة .

وحتى اذا نجح ، فاني لا أجد سببا يجعل رئاسته الثانية مختلفة عن رئاسته الأولى .

بيته الأبيض المقبل ـ مثل بيته الأبيض الحالي ـ قارب بلا دفة وبلا شراع !!

الصورة الضائعة

انني أراجع نفسي في تشبيه صورت به الوضع العربي العام عندما تحدثت عنه أخيرا أمام جمهور من الصفوة في جامعة « أوكسفورد » .

قلت وقتها أن العالم العربي الآن أشبه ما يكون بمسبحة انفرط عقدها وتناثرت حباتها وتبعثرت وتدحرجت كل منها الى ناحية .

لست واثقا الآن أن هذا التشبيه دقيق . وأقرب منه الى الدقة أن نقول أن العالم العربي كان أشبه بلوحة مصنوعة من الزجاج المعشق الملون ترسم صورة مشهد ضخم مليء بعشرات التفاصيل المتشابكة . وكانت الصورة تبدو جليلة مهيبة عندما تنعكس عليها في بعض الظروف أضواء أمل عربي عام - كما حدث أيام السويس ١٩٥٦ ، وأيام حرب أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣ - وفي ظروف أخرى كانت الصورة تبدو نصف غائمة عندما يقل مصدر الضوء وتتبعثر خيوطه .

لكن الصورة في كل الأحوال كانت هناك ، تراها العيون رغم أية غيوم ، ولم تنعدم حتى في اصعب الظروف ،لمسة ضوء على بقعة منها تثير خيالا أو تبعث أملا .

ثم جاءت عاصفة الظروف الأخيرة !

ان اللوحة لم تستطع ان تصمد . انخلعت من مكانها . تساقطت منها مساحات . انفك التماسك بين مساحات . . . ضاعت تفاصيل ومشاهد . اختل تناسق وتوازن . بعض القطع الملونة على الأرض . بينها ما هو سليم ، وبينها ما أصابه شرخ ، وبينها ما انكسر الى شظايا (لبنان مثلا !) .

هل تراني شططت في الخيال ؟ هل تراني جنحت الى التشاؤم ؟ لا اعرف !
ومع ذلك ، دعنا نطل على أصل اللوحة . وعلى الطبيعة التي كانت تلك

اللوحة ـ بتماسكها وتناسقها وتوازنها ـ تصويرا لها وتعبيرا عنها .

دعنا نطل على المنطقة ، وعلى عناصر التماسك والتناسق والتوازن ، التي كانت تعطيها قيمتها واهميتها . سوف نجد امامنا على الفور ثلاثة عناصر رئيسية :

أولها ـ حركة عامة ، تيار عام اذا أردت ـ يحاول أن يملأ المنطقة بنظام عربي توفرت له في الواقع كل المقومات الضرورية لنشأة نظام : اتصال جغرافي وتاريخي ، وحدة لغة وثقافة ، رباط مصلحة وأمن .

قل ما شئت عن الجامعة العربية ، كل ما يمكن أن تقوله وارد ، ولكن الجامعة العربية كانت ـ قبل أي شيء وبعد أي شيء ـ مجرد اطار للمشروع الأول لهذا النظام العربي ، كان يمكن لهذه الجامعة أن تتحول الى اتحاد كونفيدرالي ، أو اتحاد فيدرالي ، في يوم من الأيام . ان ذلك تعطل لأسباب سياسية أو اجتماعية تتصل بالمرحلة الراهنة من التطور العربي ، ولكن التحول كان مستمرا ، بطء ولكنه مستمر ، خصوصا في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

قلت ان الجامعة كانت مشروع نظام عربي ، ولم أقل أكثر .

كانت المشروع الذي يستطيع ان يملأ المنطقة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ـ وبعد ضعف الامبراطوريات الغربية ـ بريطانيا وفرنسا ـ بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم انهيارها تماما بعد حرب السويس .

دعني بالمناسبة أقول لك إنني دهشت من دعوة خرج بها أخيرا أحد الرؤساء العرب مؤداها ان جامعة الدول العربية لم تنجح ، واذن فلا بد من اقامة منظمة اخرى تحل محلها . لعلي لم افهم مقصده لأنني لم أستطع أن أرى حكمة اقتراحه . ان أي منظمة دولية ـ اقليمية أو عالمية ـ ليست الا تعبيرا سياسيا عن ارادة جماعية لأعضائها. وضعف هذه المنظمات الاقليمية او العالمية أو قوتها مرهون بحجم ما يضعه الأطراف من اراداتهم في اطارها. كل منظمة أداة. . . مجرد أداة قوتها بما وراءها من ارادات تعبر عن أمان أو رغبات أو مطالب الى آخره.

مؤتمرات السوق الأوروبية المشتركة ـ على سبيل المثال ـ ليست هي القصور

والقاعات والموائد والأمانات التي ترتب مراسم الاجتماعات . وانما هي الرؤساء ووزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد وغيرهم من الذين يجلسون في القصور والقاعات وحول الموائد ـ يتكلمون ويناقشون ويقررون بمقتضى تفويضات لديهم من ارادات عواصمهم .

عندما تتعثر حركة العمل الأوروبي المشترك فانهم لا يلقون باللوم على القصر والقاعة والمائدة والأمانة التي رتبت مراسم الاجتماعات .

نفس الشيء ـ على سبيل المثال ـ في الأمم المتحدة . عندما تصل الأمم المتحدة الى مأزق ، فليس معنى ذلك أن « تريجفي لي » و « همرشولد » و « يوثانت » و « فالدهايم » فشلوا وفشل معهم نظام الأمم المتحدة العالمي ، وانما معناه أن الارادات الكبرى للدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن عجزت عن الوصول في لحظة من اللحظات الى قاسم مشترك يمكن مشروع النظام العالمي من مواصلة حركته .

لا يستطيع أحد أن يلقي اللوم على مقر السوق الأوروبية في بروكسل . ولا يستطيع أحد أن يلقي اللوم على مقر الأمم المتحدة في نيويورك .

المشكلة ليست في الاطار التنظيمي ، وانما المشكلة في الارادة السياسية التي تنصب داخل هذا الاطار . بل ان الارادة السياسية تملك سلطة تعويض اي نقص في الاطار التنظيمي ، في حين ان الاطار التنظيمي لا يستطيع أن يخترع إرادة سياسية لم يصبها فيه أعضاؤه .

ذلك استطراد كان يمكن الاستغناء عنه ، لكنه تداعى مع الحديث .

حديثي كان الهدف منه أن الجامعة العربية كانت اطارا لمشروع نظام عربي .

« كان » و « كانت » من أفعال الماضي ، ذلك لأن الجامعة العربية الآن ليست في مكانها . هي مهاجرة أو لاجئة أو هاربة ، لا أعرف ـ لكنها بالقطع ليست حيث كنا نراها على اللوحة الكبيرة الضخمة من الزجاج المعتق الملون ، التي كانت متماسكة متناسقة متوازنة .

ثانيها ـ ثاني عناصر التماسك والتناسق والتوازن كان هو الدور الخاص لمصر في النظام العربي . وأبسط ما يمكن ان يقال في هذا الدور أنه الأن في حالة غياب .

الاطار العام ـ الجامعة العربية ـ لمشروع النظام العربي ليس في مكانه .

والارادة الأساسية بين الارادات العربية ـ مصر ـ ليست هي الأخرى في مكانها .

انني لست في حاجة الى أن اعدد من جديد تلك الأسباب التي تعطي دور مصر الخاص في النظام العربي وطبيعته وحيويته . . . تلك الأسباب معروفة مشهورة .

لكن هناك نقطة واحدة أريد أن أشرحها لكي لا يكون هناك لبس حولها .

ان دور مصر لم يكن دور رئاسة . . . وانما كان دور قيادة .

ما هو الفارق بين الاثنين ؟ بين الرئاسة والقيادة ؟

الرئاسة سلطة قانونية . الرئيس يستمد صلاحياته من دساتير وقوانين تعطيه حقوقا في اتخاذ قرارات ، وترتب عقوبات على من يخالف هذه القرارات .

القيادة سلطة سياسية . الصلاحيات لا تستمد من دساتير وقوانين ، ولكن من اعتبارات معنوية تجعل من القائد تعبيرا وتجسيدا لآمال مشتركة ولقدرات مجربة في تحقيق هذه الآمال المشتركة .

ان الرئاسة سلطة تفرض قانونيا .

والقيادة سلطة تقبل سياسيا .

الفرض القانوني يختلف عن القبول السياسي .

ان مصر لم تفرض ، ولم يكن في استطاعتها أن تفرض قيادتها على الأمة العربية ـ وانما الأمة العربية هي التي قبلت ، لأوضاع طبيعية وتاريخية ونتيجة تجارب وممارسات ، بقيادة مصر .

أي أن ما صنع قيادة مصر هو القبول العربي العام لدورها الذي لا بديل له في العالم العربي .

والمشكلة الآن ـ في هذه اللحظة ـ وبصرف النظر مؤقتا عمن اصاب ومن اخطأ ـ ان مصر انتهجت خطا وحدها لم يلاق حتى هذه اللحظة قبولا عربيا عاما .

وهذا الوضع أثر على دورها .

وكان دورها عنصرا اساسيا في التماسك والتناسق والتوازن الذي يملأ اللوحة الكبيرة الهائلة من الزجاج المعشق الملون .

ثالثها ـ ثالث عناصر التماسك والتناسق والتوازن هو القيمة الكبيرة للموارد العربية ، وبالذات موارد الطاقة .

كان هناك ، كما قلت ـ مشروع نظام عربي : الجامعة العربية ـ ليست الآن في مكانها .

وكانت هناك ـ كما قلت ـ دولة ذات دور خاص : مصر ـ هي الآن ولو مؤقتا وفي حالة غياب عن القبول العربي العام الذي يعطيها حق القيادة .

نصل الى قيمة الموارد العربية . . . هذه القيمة الآن في وضع غريب .

ان الدول التي تملك البترول العربي تحكمها نظم محافظة تربطها علاقات وثيقة بالغرب عموما ، وبالولايات المتحدة بالذات . وهذا امر شبه منطقي لأسباب اجتماعية ولأسباب اقتصادية ، منها ان الغرب عموما ، والولايات المتحدة بالذات ، أكبر مستهلك للبترول العربي .

ومن الناحية السياسية فان هذه النظم كانت دائما تتوقع ـ بل وحتى تبشر ـ بدور أميركي بناء في حل ازمة الشرق الأوسط .

لكن الدور الأميركي حتى الآن لم يكن بناء ، وهكذا وجدت هذه النظم نفسها في وضع حرج وقلق .

هناك قواعد تقليدية وشبه دينية لشرعية هذه النظم . والحل الذي جرى اخيرا يهز من القواعد شرعية هذه النظم اذا هي قبلت به او سايرته بمجرد سكوتها .

ان هذه النظم فيما اظن تعرضت لخديعة اميركية مؤلمة .

ان هذه الخديعة فيما أتصور لم تكن الخديعة الاولى . . . سبقتها خديعة أخرى أكبر واخطر أثرا .

لقد خدعت هذه النظم في مصدر قوتها .

كان لها مصدران للقوة : ما تنتجه من البترول ـ ثم ، وهذا هو المصدر الثاني ، ما حصلت عليه من اموال وفوائض ونتيجة بيع انتاجها من البترول .

لقد حدث خلط مقصود بين المصدرين .

قيل لهذه النظم ان مصدر قوتها هو المرصود لحسابها في البنوك من اموال . وليس هو الكامن تحت اراضيها من البترول .

قيل انها الآن اغنى بقاع الارض . ولذا عملاق الثروة .

قيل لهم : لا نستطيع أن نطمئن الا اذا كانت ودائعكم مروضة ومستأنسة لانها تستطيع ان تقلب النظام المالي في العالم كله رأسا على عقب .

قيل لهم : إن لديكم ما هو أكثر من الكفاية ، فاصرفوا على سلع استهلاكية بما فيها السلاح ، والا انهارت اقتصادياتنا كلها وتأثرتم بانهيارها .

وقيل لهم : ساعدوا هنا وهناك وقدموا بغير حساب ، والا فان غول الشيوعية سوف ينقض عليكم بشرا واموالا ثم لا ينفض عنكم الا وقد أتى على كل شيء .

وصدقوا وخدعوا !

الحقيقة أنهم لم يكونوا أغنياء .

في النشرة الاقتصادية لمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة « أوكسفورد » وجدت أمامي الأرقام التالية

وهي تستحق ان نعرفها وان نفكر فيها ونطيل التفكير :

● الناتج القومي لاثنتين وعشرين دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية ـ أي من المملكة العربية السعودية الى جيبوتي ـ هو ما بين ١٦٠ الى ١٧٠ بليون دولار .

الناتج القومي لدولة أوروبية واحدة متوسطة ، هي ايطاليا ، يدخل في نفس

الحدود ـ أي ما بين ١٦٠ الى ١٧٠ بليون دولار !!

● الناتج القومي لمجموعة الدول البترولية العربية ذات الفائض في ميزان المدفوعات ـ أي بالتحديد السعودية والامارات العربية وقطر والكويت وليبيا ـ هو ما بين ٨٠ الى ٩٠ بليون دولار .

الناتج القومي لدولة اوروبية صغيرة ـ ليست كبيرة وليست متوسطة ـ وهي هولندا ، يدخل في نفس الحدود ـ ٨٠ الى ٩٠ بليون دولار !!

أي : ان كل العالم العربي بثراء ايطاليا

أي : ان كل منتجي البترول العرب الكبار بثراء هولندا !

ومع ذلك قيل لنا إننا أثرياء . . . ثروتنا فادحة . . . ثروتنا فاضحة . . . كانت فوائضنا في حجم ١٨٠ بليون دولار ـ هكذا ! وليخففوا عنا بعض أسباب الفضيحة ! أخذوا نصف فوائضنا وجمدوها في سندات اميركية بالدرجة الأولى لسنوات طويلة الأجل وبفوائد ثابتة .

لم يكن ما لدى النظم العربية المحافظة من المال هو مصدر قوتها ، كما قالوا ـ ولكن انتاجها من البترول هو مصدر القوة الحقيقي الذي حاولوا أن يخدعوها فيه .

في بعض المرات قالوا لها أن السوق فيها فائض من البترول فلا ترفعوا الأسعار وحاذروا .

وفي بعض المرات قالوا لها أن هناك مصادر للطاقة بديلة . . . سهلة ومتاحة ـ فلا تتصوروا أنفسكم في موضع من يملك قوة الاحتكار .

حين بدأ التنبه للخديعة ، وحين بدأت النظم المحافظة تحس بأن البترول ـ وليس المال ـ هو مصدر قوتها ، بدأت على الفور محاولات التهديد بالقوة اذا لزم الأمر ، واحتلال منابع البترول اذا لاحت نذر تهديد .

وهكذا ذهبت حاملة الطائرات « كونستليشين » تتسكع في مياه الخليج .

وهكذا أعلن عن إنشاء الأسطول الأميركي الخامس في بحر العرب .

وهكذا وضع مشروع قوة تدخل عسكري مستعدة في أي وقت .

هذا كله في الوقت الذي تجد فيه هذه النظم المحافظة أنها أمام حل لازمة الشرق الاوسط يمس ـ كما قلت ـ قواعد شرعيتها عند الاساس .

هذه هي العناصر الرئيسية التي اثرت على تماسك وتناسق وتوازن الصورة .

اطار مشروع النظام العربي ليس في مكانه .

الدور القائد المعترف به في المنطقة في حالة غياب ، ولو مؤقتا .

قيمة الموارد العربية التي كانت تسند مشروع النظام وتدعم قيادته ـ هي الأخرى في حالة ضياع وقلق وخوف !

ليس ذلك فقط هو ما حدث لعناصر الصورة من الزجاج المعشق الملون وتماسكها وتناسقها وتوازنها ، وانما حدث ما هو أكثر :

● كان هناك حوار دائر في المنطقة بين التقليد والتجديد يثري فكرها ويساعد تطورها . . . فقد كان هناك في المنطقة فريق يتمسك بافكار محافظة ، وفريق يطرح فكرا تقدميا عصريا .

كانت السعودية تتزعم فريق التقليد . . . المحافظة .

وكانت مصر تتزعم فريق التقدم والتحديث .

ودار هذا الحوار لينا في بعض الأحيان ، عنيفا في أحيان اخرى .

ولكنه كان حوارا تاريخيا بالغ الأهمية . . . ضروري ربما في عملية الاختيار . . في « ضرورة الاختيار » على حد تعبير « هنري كيسنجر » .

ان الظروف الأخيرة دفعت الفرقاء جميعا خارج منطقة الحوار فما حدث لم يكن اجتهادا من حول هدف ، ولكنه كان تغيرا جذريا في الأهداف .

وانقطع الحوار .

● يتصل بذلك ان المنطقة كان فيها توازن دولي يعطيها قوة اضافية . ففريق المحافظة والتقليد كان يوثق علاقاته بالرأسمالية العالمية . وفريق التقدمية والتحديث كان يبني جسورا مع حركة الثورة والتحرر العالمية .

ان اوراق لعبة التوازن الدولي اختلطت بالتطورات الأخيرة في المنطقة .

وكان من نتيجة هذا الخلط ان العلاقات العربية بالرأسمالية العالمية في حالة توتر ، ثم ان الجسور التي اقيمت مع حركة الثورة والتحرر في العالم نسفت قوائمها .

على المساحة الكبيرة للصورة الضخمة من الزجاج المعشق الملون كانت هذه العناصر كلها تؤثر على التماسك والتناسق والتوازن .

جزئيات الصورة . . . تفصيلاتها . . . قطع الزجاج التي كانت تجد مكانها وتعبر عن نفسها بالاتصال بغيرها عن طريق زوايا ومثلثات واقواس ونتوءات بارزة او فراغات غائرة ـ ضاع منها موقعها حتى في خريطة الجغرافيا السياسية للمنطقة .

مثلا :

● كانت السعودية تمارس دورها على اساس توازن اقليمي يعطيها مجالا للحركة بين مصر عبر البحر الأحمر وبين سوريا والعراق في شمال شبه الجزيرة العربية . وعندما تعطلت خطوط المواصلات بين القاهرة والرياض ، فان السعودية لا تشعر بارتياح كامل لاضطرارها لقصر تعاونها الاقليمي مع نظم حكم يوجهها حزب البعث في عاصمة الأمويين او عاصمة العباسيين ـ كل هذا والثقل السكاني الضخم في شبه الجزيرة العربية كلها مكدس في الجنوب ـ في اليمن شماله وجنوبه ، والاوضاع المعقدة في اليمن الذي لم يعد سعيدا .

● كانت الكويت تمارس دورها على اساس توازن اقليمي يعطيها مجالا للحركة بين السعودية الملاصقة لها في شبه الجزيرة العربية وبين مصر التي لها القيادة في العالم العربي . وكان ثقل الاثنين معها يوازن اي ضغط محتمل ، سواء من ايران او من العراق .

● كانت سوريا تمارس دورها على اساس توازن اقليمي يعطيها مجالا للحركة بين القاهرة وبغداد .

● كان لبنان يمارس دوره ، بل وحياته ، على اساس توازن اقليمي تشترك في

المحافظة عليه كل منها لأسبابها : مصر والسعودية وسوريا ، الى جانب رغبات دولية متعددة .

● كان الاردن يمارس دوره على اساس التوازن العام الذي تصنعه حركة الصراع العربي الاسرائيلي عموما .

● بل ان الثورة الفلسطينية نفسها - رغم وطنها المحتل - كانت تمارس دورها على اساس توازن واسع بين مصر والسعودية وسوريا والأردن .

مصر هي الحليف الطبيعي الدائم لها ، لأن مصر لا تملك - وربما لا تريد - تقييد حركتها لأي سبب امني او سياسي .

والسعودية - ودول البترول عموما - هي مصدر تمويلها المضمون .

مع سوريا هناك مشاكل لها اسبابها ، ومع الاردن نفس الشيء ولو بسبب الرواسب من تجارب سابقة .

وازاء الضغط العنيف المركز على الثورة الفلسطينية ، فقد كان توازن مصر والسعودية ضروريا للمقاومة الفلسطينية ، ليس في مواجهة اسرائيل فحسب ، ولكن ايضا في مواجهة ضغوط عربية محتملة .

كل هذه الأوضاع دخلت عليها تغييرات داهمة وخطرة .

انفك تماسك ، وضاع تناسق ، واختل توازن . . . وسقطت قطع من الصورة . . . بعضها - كما قلت - سليم على الارض ، وبعضها مشروخ ، وبعضها مكسور . . . وكلها بهتت الوانها وشحب بريقها .

اكثر من ذلك .

بكل هذا الذي حدث للصورة ، فان الاطار المحيط بها - حتى جغرافيا - اصابته هو الآخر شقوق وشروخ .

مثلا :

● ما هي علاقاتنا الآن - علاقاتنا العربية اقصد - مع الثورة الايرانية ؟
في البداية كان انحيازنا واضحا للشاه .

بعد البداية كان تحفظنا ظاهرا تجاه الثورة الايرانية .

والآن نوشك ان ندخل من جديد في تناقض عربي - ايراني . تناقض لا اعرف له اسبابا حقيقية من المصلحة والأمن العربي ، ومع ذلك فمقدماته امامنا ، ومحاذير التورط فيه تزداد كل يوم .

● ما هو موقفنا من افغانستان - موقفنا العربي اقصد ؟

هناك دول عربية تساعد عناصر معادية لنظام الحكم في افغانستان . اعترف انني لا اعرف كثيرا عن النظام الحاكم في افغانستان . وما يصل الى علمي عن احواله لا يساعدني اكثر على فهمه ، ولكني اتصور ان الدول في وضع افضل من وضع افراد ليس امامهم غير المتابعة من بعيد والرصد ومحاولة التحليل .

هكذا لا افهم ما يجري في افغانستان . . . ولا اجد موقفا عربيا واضحا في افغانستان . . .

● ما هو موقفنا من القرن الافريقي ؟

اين نحن من « منغستو هيلا ماريام » في اديس ابابا ؟ بادرناه - فيما اظن - بعداء !

اين نحن من « سياد بري » في مقديشو ؟ شجعناه - فيما اظن - ضد « منغستو هيلاماريام » ، ثم تركناه في منتصف الطريق معلقا في الهواء .

هكذا بعض ما حدث للصورة .

هكذا بعض ما يحدث حتى حول اطار الصورة .

المشكلة : انه لم تعد هناك صورة . . . على الاقل لم تعد هناك صورة في الموضع الذي كانت فيه .

لم تكن مسبحة انفرط عقدها ونستطيع البحث عن حباتها المبعثرة ثم نعيدها مرة اخرى الى تماسك خيط واحد .

كانت صورة كبيرة - جميلة احيانا - من الزجاج المعشق الملون . . . وانفك تماسكها وتناسقها وتوازنها . . . لم تعد هناك قطعة في مكانها . . . بعض القطع على الارض . . . بعض القطع مشروخة . . . بعض القطع شظايا .

هل تراني متشائما باكثر مما تقتضيه الحقائق ؟ !

من المستفيد
من كل ما جرى حتى الآن
في المنطقة ؟!

أنت تعلم أن آرائي تثير من حولي خلافات كثيرة ، بعضها مأمون العواقب آخره كلام ، وبعضها الآن محفوف بمخاطر قد يكون آخرها الصمت !

وأنت تشهد أنني لم أحاول ان احمي نفسي بما يلجأ اليه بعض الناس عادة في حماية أنفسهم :

يلوذون بسطوة أمير تمنع عنهم غضبة أمير آخر .

أو يهربون الى طمأنينة القطيع .

في حالتي لا أمير ولا قطيع ، وانما كاتب يقف وحده ، ويحاول أن يقول كلمته بقدر ما يجد في ضميره من صدق مع النفس وايمان بأن المستقبل للعقل .

وأتحاور مرات كثيرة مع الذات : أهي «دون كيشوتية» جديدة بعد قرون من اليوم الذي كتب فيه ذلك الأديب الأسباني الخالد - « سيرفانتيس » - رائعته الباقية مع الزمن ؟ ثم أتمنى أن لا يكون الأمر على هذا النحو .

لا أمير ولا قطيع . . وكذلك لا « دون كيشوتية » جديدة !

■

ماذا أريد أن أقول لك في هذه الرسالة ؟

أحسب أن ما سوف أقوله لك هذه المرة سوف يكون كلاما لا يحتمل أي خلاف . لا تختلف فيه معي - فيما ارجو - ولا يختلف معنا فيه احد - كما آمل .

هل تختلف معي ؟ أو هل يختلف معنا احد - اذا قلت وقلنا معا إن اسرائيل هي أكبر مستفيد مما جرى حتى الآن في الشرق الأوسط .

احسب أن هذه حقيقة لا يمكن ان تثير خلافا ، ولا حتى حوارا ، لأن تقديرها يكاد ان يكون بدهية من البدهيات .

لكي لا يكون الكلام مضغوما بشبهة شك ـ دعنا نحدد على وجه اليقين ما كانت تطلبه اسرائيل من أول يوم بدأت فيه « محاولات البحث عن حل سلمي » الى آخر يوم جرى فيه توقيع هذا « الحل السلمي » .

دعنا نتفق على التواريخ حتى لا نتوه في زحام الأيام .

كانت البداية محاولات الدكتور « هنري كيسنجر » حين جاء الى المنطقة لأول مرة في أوائل شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٣ ـ في أعقاب حرب أكتوبر (تشرين الاول) .

وبالطبع فان آخر يوم كان هو ٢٦ مارس (آذار) حين وقع وأبرم في واشنطن ذلك الاتفاق الذي كان قد تم التوصل اليه في « كامب ديفيد » .

■■■ منذ البداية ، وحين بدأت اسرائيل تفصح عن فكرها ، كانت مطالبها التي التقت عندها كل الاحزاب الاسرائيلية كما يلي :

١ ـ لا جلاء عن الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ .

٢ ـ لا دولة فلسطينية في أي بقعة بين النهر والبحر . . . نهر الاردن والبحر الأبيض .

٣ ـ لا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

كانت هذه هي المبادىء العامة ، وبعدها كانت هناك خطوط ثابتة :

١ ـ لا تفاوض مع جبهة عربية موحدة ، وانما مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية على حدة .

٢ ـ التفاوض مع مصر بالذات هو الأفضلية التي لا تعدلها أفضلية أخرى ـ اذا كان ذلك ممكنا .

٣ ـ التفاوض يجب ان يصل الى اتفاقيات سلام كاملة بكل ما يعنيه السلام الكامل من علاقات طبيعية بين الأطراف .

■■■ بالنسبة للخط الخاص بمصر ، كان الموقف الاسرائيلي يتضمن الخطوات التالية :

١ ـ تستطيع اسرائيل أن تنسحب الى خط العريش ـ رأس محمد في مقابل انهاء حالة الحرب بالمعنى الايجابي ـ انشاء حالة سلم ـ وليس بالمعنى السلبي ـ أي مجرد التعهد بالامتناع عن الحرب .

٢ ـ تستطيع اسرائيل أن تسمح بعودة السيادة المصرية الى خط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب قبل ١٤ مايو (ايار) ١٩٤٨ ـ في ظل ترتيبات أمن معينة وفي مقابل التطبيع الكامل للعلاقات (علاقات كتلك التي تقوم بين بريطانيا وفرنسا مثلا ـ نص تعبير اسرائيلي ـ أو تطبيع يسمح لغولدا مائير أن تجيء الى القاهرة وتتسوق من خان الخليلي ـ نص تعبير لغولدا مائير) .

٣ ـ لا تستطيع اسرائيل أن تسمح لمصر ـ سواء كان لديها تفويض أو كانت بدون تفويض ـ أن تتحدث تفصيلا في مشكلة فلسطين ، وانما يمكن معها ـ اذا كانت الظروف ملائمة في أجواء التطبيع ـ أن تناقش بعض المبادىء العامة في حدود المخطط الاسرائيلي لـ « غزة واليهودية والسامرة » كما تسميها اسرائيل .

■■■ بالنسبة للخط الخاص بالمشكلة الفلسطينية ، فقد كانت هناك ظلال في المواقف الاسرائيلية بين القوتين اللتين تتبادلان الحكم ـ وهما كتلة احزاب العمل برئاسة غولدا مائير ثم اسحق رابين بعدها ثم شيمون بيريز الآن ، وكتلة ليكود برئاسة مناحم بيغن .

ملخص المواقف ـ بظلالها المختلفة ـ كما يلي :

١ ـ اجماع بين الكتلتين على رفض قيام دولة فلسطينية ، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير .

٢ ـ اجماع بين الكتلتين على أن القدس الموحدة هي العاصمة التاريخية لاسرائيل ، والى الأبد .

٣ ـ بالنسبة للانسحاب ، كانت كتلة أحزاب العمل تقدم مشروع « اللون »

الـذي يفتـرض اعـادة بعض أراضي الضفـة الغـربية الى الأردن ، وضـم الباقي لاسرائيل ، مع الاحتفاظ بنطاق أمن على نهر الأردن ، حتى مع عودة الادارة الأردنية الى بعض المناطق .

وكان موقف كتلة ليكود هو الضم الكامل لليهودية والسامرة وغزة ، والسماح بنوع من الحكم الاداري الذاتي للسكان ، لا ينسحب على الأراضي لأنها جزء لا يتجزأ من « ارض اسرائيل التاريخية » .

هذا هو التصور الاسرائيلي حاولت أن أضعه في أبسط عبارة وأن أجرده من أية اضافات انشائية أو تعليقات تحمل مظنة ابداء رأي .

ويستطيع أي انسان أن يقارن بين هذا التصور الأسرائيلي وبين الصورة التي أسفرت عنها التطورات الاخيرة ، ثم يسأل ما يحلوله من سؤ ال ، ويجيب على نفسه بنفسه .

■

بالنسبة لي ، فأنا لا أستطيع الا ان أخرج بلجابة واحدة على هذا السؤ ال ، وملخصها ان اسرائيل هي أكبر مستفيد من كل ما جرى حتى الآن .

بالنسبة لي فان اسرائيل لم تحقق مطالبها ومواقفها وما قدرته من خطواتها مسبقا فحسب ، وانما أضافت اسرائيل الى ذلك كله ـ من خلال ممارسة عملية الحل وملابساتها وأجوائها ـ أهدافا أخرى بعضها يتصل بصميم الاستراتيجية العليا للدولة الصهيونية :

١ ـ ان أول هدف هو عزل مصر عن العالم العربي ، سواء كانت مصر هي التي عزلت الآخرين ، أو كان الآخرون هم الذين عزلوا مصر ـ فان النتيجة واحدة وهي أن هناك عزلة بين مصر وبقية العالم العربي .

أتذكر انني في يوم من الأيام سألت حكيم مصر الوقور ـ الدكتور محمود فوزي ـ عن أهم ثلاثة أهداف لاسرائيل في رأيه ، وكان جوابه عن تجربة طويلة وعميقة كما يلي :

أولا : عزل مصر عن العالم العربي .

ثانيا : عزل مصر عن العالم العربي .

ثالثا : عزل مصر عن العالم العربي .

٢ ـ بعد ذلك تحقق لاسرائيل أن تزيح ـ ولو لسنوات ـ احتمال الحرب من معادلة أزمة الشرق الأوسط . وأنا أسمع بعض ما يقال في عواصم المشرق والمغرب العربي خارج القاهرة ، ومع كل احترامي لأصحابه فاني لا أتصور أن هناك في السنوات العشر المقبلة ـ على الأقل ـ فرصة لحرب ضد اسرائيل في غياب مصر .

يبقى القول المأثور صحيحاً تسنده وتؤكده حقائق الواقع :

لا تستطيع مصر وحدها أن تصنع سلاما ، ولا يستطيع بقية العرب ـ بغير مصر ـ أن يصنعوا حربا .

٣ ـ ان ما حدث اخيرا أزاح لسنوات طويلة من المستقبل أي أمل في الحلم المصري ـ الحلم المصري العربي الذي يطمح الى اقامة نظام عربي واحد ، يضم أمة واحدة ، لها نفس المصلحة ولها نفس الأمن . حلم النظام العربي المستقل والقادر على ملء فراغ اختفاء الامبراطورية العثمانية ، وعلى ملء فراغ انسحاب الامبراطوريات الغربية الكبرى ـ هذا الحلم لم يعد أمامنا غير أن نسلمه لمستقبل لا نراه ، ولمجهول لا نستطيع الآن أن نحيط بكنهه .

حتى الحلم المصري التاريخي ، وبمعناه التقليدي القديم ، بات عليه أن يحد طموحه ، فطموحه لا يستطيع أن يتجاوز اطار السيادة الرسمية للدولة المصرية . العريش الآن ، ورفح على اقصى تقدير .

٤ ـ لقد تحقق اعتراف أكبر دولة عربية باسرائيل ، كانت طموحات اسرائيل في مراحل سابقة تتركز في اعتراف أصغر دولة عربية بها ـ وحاولت ولم تنجح مع الأردن مثلا . وكان من منجزات الوفود الاسرائيلية البارزة في المؤتمرات الدولية أن يتبادل مندوب عربي كلمة ـ ولو بالاحراج ـ مع مندوب اسرائيلي .

كانت عزلة اسرائيل موحشة . وكان الرفض العربي حولها من أمضى الأسلحة

ضدها . ولكن ثغرة ضخمة انفتحت الآن في سور الرفض .

وليست تهمني الدعاوى التي تبرر الاعتراف باسرائيل ، سواء كانت دعاوى الحضارة ، أو دعاوى الأمر الواقع ـ وان كان يثير استغرابي أن اسرائيل لا تراعي دعاوى الحضارة أو دعاوى الأمر الواقع في رفضها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وفي رفضها الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

٥ ـ ان اسرائيل تجري بسرعة مذهلة في شوط تطبيع العلاقات مع مصر ، وكان هذا المطلب حتى وقت قريب بعيدا وراء النجوم ، وحتى عندما عرفت السيدة « غولدا مائير » عملية التطبيع بقولها المأثور :

« ان تطبيع العلاقات يعني أن يكون في مقدوري بغير عوائق من أي نوع ان أذهب لأتسوق من خان الخليلي » .

حين قالت «غولدا مائير» ذلك ، بدا للدنيا كلها نوعا من المبالغة الدرامية التي تصل بأصحابها الى طلب المستحيل لكي يشرحوا بالرمز ما لا يستطيعون الافصاح عنه تفصيلا .

ان الأجل لم يمتد بـ « غولدا مائير » لتحقق هذا المستحيل ، ولكن صديقها اللدود القديم الجنرال « موشي ديان » كان يتسوق في خان الخليلي يوم ٥ يونيو (حزيران) ١٩٧٩ ـ بعد اثني عشر عاما بالضبط من ذكرى اول يوم من الأيام الستة المشؤومة سنة ١٩٦٧ .

(اشترى «ديان» آنية من الفضة، واشترت قرينته كحل عيون!)

٥ـ وفي حمى التطبيع نسيت اشياء كثيرة ، بينها الجغرافيا .

أتذكر أن سفيرا غربيا كبيرا كان يتحدث معي عن عملية فتح الحدود بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من العريش .

وقلت للسفير الغربي :

ـ أية حدود هذه التي ستفتحها عند العريش ؟

وقال السفير الغربي :

ـ الحدود الاسرائيلية ـ المصرية .

وقلت له :

ـ لا شأن لي بما يمكن أن تسميه حدود اسرائيل ـ ولكني أعرف أن الحدود المصرية تقع وراء رفح ـ ما زال أمامنا قرابة ثلاثين كيلومترا حتى نصل الى حدود مصر ـ فأية حدود اذن سنفتحها ؟

برغم ما تقول به الجغرافيا فقد أعلن عن فتح حدود !

٦ـ ان اسرائيل ـ بالمعاهدة الاخيرة مع مصر ـ وضعت « النموذج الذي لا بديل له » في التعامل مع جبهات أخرى من خط المواجهة - اذا سنحت ظروف « نموذج اصلي » لا يستطيع أحد ان يتجاوزه ، فقد أصبح القالب الأساسي المعتمد الذي لا تستطيع أية اتفاقية مقبلة أن تخرج عليه .

لا يستطيع طرف عربي أن يقول بأن الاعتراف والتطبيع كلاهما مستحيل مع استمرار احتلال الأراضي .

نفس الشيء بالنسبة لقضايا اخرى شائكة كالتفاوض في مستقبل الفلسطينيين دون اشتراكهم ، وكتحديد هدف الحكم الذاتي للسكان باعتباره مطلب المفاوضات . . . وغير ذلك كثير .

٧ ـ ان اسرائيل لا تجد قيدا يحد من حريتها في اقامة مستعمرات جديدة في الضفة الغربية ـ في « اليهودية والسامرة » كما يقول بيغن .

ان « بيغن » لم يترك لأحد فرصة شك أو تأويل ، ولقد بدأ منذ وقت مبكر في « كامب دافيد » ومن قبل يضع امام « كارتر » نفسه حقيقة نواياه ، وعندما نشرت جريدة « نيويورك تايمز » افتتاحية تحذر فيها من خطر المضي الآن في اقامة المستعمرات الجديدة على عملية السلام ، بادر « بيغن » فأصدر اعلانا مكتوبا وموقعا منه نصه بالحرف كما يلي :

« ان هناك تشويها مقصودا ـ بسوء النية أو بالجهل ـ لسياسة اسرائيل في بناء مستعمرات جديدة في أرض اسرائيل التاريخية ، انني لم أقدم أي وعد للرئيس

« كارتر » في كامب ديفيد بشأن وقف بناء مستعمرات جديدة ، انني قدمت له تعهدا واحدا في هذا الصدد وهو انه خلال الشهور الثلاثة التالية لكامب ديفيد ، والتي كانت مقررة لاستكمال التفاوض حول بقية تفاصيل المشاكل المعلقة بيننا وبين مصر - فاننا سوف نمتنع طواعية عن بناء مستعمرات جديدة حتى لا يؤثر ذلك على سير المفاوضات .

ان هذه الشهور الثلاثة انتهت بالضبط يوم ١٧ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٨ ».

وحين قرأ « بيغن » تصريحا منسوبا لـ « برجينسكي » مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي يقول فيه أن المظاهرات التي قامت في اسرائيل ضد انشاء مستعمرة جديدة قرب نابلس باسم « ايلون موريه » هي ظاهرة مشجعة - بادر « بيغن » الى اصدار تصريح آخر نصه :

« ان القرارات في بلد ديمقراطي تتخذها الأغلبية وليست الأقلية ، ان الشرعية الوحيدة هي الشرعية التي تمثلها حكومة منتخبة ، وليست الشرعية هي ما تمثله جماعات من المتظاهرين » .

ان موقف « بيغن » كان تشجيعا للمستعمرين في « ايلون موريه » الى حد - نعهم - كما ينقل الصحفي البارز « اريك سيلفر » في رسالة له من القدس نشرتها « الأوبزرفر » البريطانية في العاشر من شهر يونيو (حزيران) ١٩٧٩ - الى تعليق خريطة كبيرة في وسط مستعمرتهم كتبوا عليها نقلا عن التوراة ما نصه :

« لنسلك يا ابراهيم أعطيت هذه الأرض من نهر مصر الى النهر الكبير . . . نهر الفرات » .

٨ - ان اسرائيل أصبح من حقها الآن أن تمد بصرها الى افريقيا . ان اسرائيل فقدت ما كان لها في القارة السوداء بحجة أساسية واحدة نجحت الدول العربية في تقديمها الى مؤتمرات القمة الأفريقية واحدا بعد الآخر . وكانت هذه الحجة الأساسية هي أن هناك عدوانا من اسرائيل على أرض افريقية هي مصر .

٩- ان المعاهدة المصرية الاسرائيلية أسقطت أساس الحجة العربية التي قطعت ما بين اسرائيل وافريقيا ، والأن تستعد اسرائيل لمد الجسور مرة أخرى .

أعترف انني دهشت لخبر قرأته ذات صباح عن اقتراح تشكيل قوة طوارىء افريقية على الخطوط بين مصر واسرائيل اذا استحال تجديد عمل قوة الطوارىء الدولية التابعة للامم المتحدة - معنى ذلك الاقتراح بوضوح هو أن اوسع الأبواب ينفتح لاسرائيل . . . الى قلب افريقيا مباشرة !

■

لا تدع ذلك كله يقلقك بالنسبة للمستقبل . . . لا أتحدث عن المستقبل البعيد ولا عن المستقبل القريب ، ولكني اتحدث عن المستقبل المتوسط .

ان كل ما حدث - وبصرف النظر عن كل ما أعطاه لاسرائيل - يحمل لها مخاطر لا أعرف كيف يواجهونها هناك . ربما قالوا أنهم حققوا السلام . ولكني أظن أن السلام الذي حققوه بالطريقة التي حققوه بها يحمل لهم بدوره مشاكل .

لا تتصور أنني أقصد ما يقال عن انقسامات في القيادة الاسرائيلية ، وبالذات بين « بيغن » - من ناحية - ومن ناحية اخرى - وعلى درجات - مع « وايزمان » وزير دفاعه ، و « ديان » وزير خارجيته ، و « يادين » نائبه في رئاسة الوزارة .

بينه وبين هؤلاء جميعا خلافات ، لكنها خلافات شكل لا خلافات موضوع ، وهي على التكتيك وليست على الاستراتيجية .

هم - على سبيل المثال - غير متحمسين الآن لسياسة الاسراع في انشاء مستعمرات ، يتصورون أن ذلك سوف يخلق ضغوطا عربية لا مبرر لها على المفاوض المصري . انهم يرون افساح المجال الآن الى الآخر لعملية التطبيع مع مصر ، فهذا هو الهدف الأساسي لهذه المرحلة ، كما يتصورون . لكنهم في الأهداف الأساسية ، وفي بقية المراحل ، لا يختلفون كثيرا مع « بيغن » .

واذا كان ذلك ، فما هي المخاطر التي يحملها السلام الذي يقولون انهم حققوه في اسرائيل ؟

خذ عندك هذه القائمة من الأخطار :

١ ـ ان اسرائيل حصلت على سلام سهل . لأسباب عديدة لا أريد أن اخوض في تفصيلاتها ـ فان اسرائيل حصلت على أكثر مما تستحق ، وعلى اكثر مما كانت تتوقع .

ان ذلك الوضع سوف يحدث أثره النفسي ليس فقط في المفاوض الاسرائيلي وانما لدى الشعب الاسرائيلي ، أو على الأقل قطاعات عريضة منه .

سوف يصبح المتشددون أكثر تشددا ، وسوف يخلط المعتدلون ـ او الذين يظهرون الاعتدال ـ بين جوهر الاعتدال وفنون المناورة .

المتشددون ـ من « مناحم بيغن » الى جماعة « غوش امونيم » ـ سوف يعتقدون أنه لم يعد هناك ما يصدهم عن حلم أرض اسرائيل . والمعتدلون ـ او الذين يظهرون الأعتدال ـ سوف يتصورون أن المسألة بالنسبة لهم تخدير أعصاب لكسب وقت ، أو محاولات طلاء الواجهات بألوان بهيجة .

كان « مناحم بيغن » على سبيل المثال يريد اعلان تصوره الكامل للحكم الذاتي في « اليهودية والسامرة » قبل توقيع الاتفاق المصري الاسرائيلي . واختلف معه زعيم المعتدلين « عيزر وايزمان » ولم يكن الخلاف في الموضوع ، ولكن كان الخلاف في التوقيت . من وجهة نظر « وايزمان » وايده « دايان » أن اعلان المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي سوف يجعل المفاوض المصري في وضع لا يستطيع فيه أن يوقع . بينما لو اتبع « بيغن » موقفاً أكثر مرونة في الشكل ، في التوقيت ، ولم يفصح عن كل ما عنده مرة واحدة مقدما ، فان التوقيع سوف يكون ممكنا ، وعملية التطبيع بعده سوف تكون ميسرة ، وكلاهما سوف يخلق حقائق سياسية ونفسية لا يمكن الرجوع عنها ، وفي هذا الوقت يمكن ان تطرح الخطوط الكاملة للمشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي على مائدة المفاوضات . ساعتها لن تكون هذه الخطوط صدمة ، وحتى اذا كانت صدمة ، فان مصالح كثيرة سوف تتعاون على تحديد حجم الانفجار .

معنى ذلك كله ـ بمقدمة السلام السهل الذي حصلت عليه اسرائيل ـ ان المراحل المقبلة سوف تكون أصعب .

لست واثقا تماما أن محادثات الحكم الذاتي سوف تصل الى نتيجة يستطيع المفاوض المصري - حتى في الظروف الراهنة - قبولها . مجرد اختيار وزير الداخلية « يوسف بورغ » لرئاسة وفد المفاوضات الاسرائيلي معناه بوضوح أن اسرائيل تعتبر مفاوضات الحكم الذاتي قضية تنظيمات داخلية .

مؤدى ذلك أن الاتفاقيات الأخيرة نفسها معرضة لنكسات سببها سهولة ما حصلت عليه اسرائيل ، واغراء هذه السهولة على دفع مطالبها الى الحد الأقصى . ولن يدهشني - وارجو أن أكون مخطئا - اذا عادت اسرائيل فأثارت مرة اخرى قضية المستعمرات في سيناء . ان كل الأخبار من المنطقة الواقعة شرقي خط العريش/رأس محمد تشير الى استمرار تعزيز المستعمرات في منطقة « ياميت » في الشمال ، وفي منطقة « شرم الشيخ» في الجنوب . انني بالطبع لا أستبعد انسحاب اسرائيل في النهاية من هذه المناطق ، ولكن العملية سوف تكون صعبة تحت دعوة ضمانات الأمن والتعايش والتطبيع في الأوضاع الجديدة . ثم أنها أيضا سوف ترتبط بمقدار ما تجد اسرائيل انها توغلت في القاهرة ، وان ما حصلت عليه في العاصمة اهم بكثير مما يمكن أن تحصل عليه من البقاء في أطراف الحدود . وهذا على أي حال سوف يخلق حساسيات متزايدة ، وهي حساسيات بادية فعلا ، وان كان صخب المهرجان الدائر حتى الآن يغطي عليها !

٢ - ان سياسة اسرائيل - وما حققته في الظروف الأخيرة - دفعت الى اليأس الكامل بكل الفلسطينيين تحت الاحتلال - عملية الاستمرار في بناء المستعمرات الجديدة كان لها أثرها الكبير .

تذكر أن الفلسطينيين تحت الاحتلال الآن قرابة مليون ونصف مليون ، بمن فيهم بالطبع هؤلاء العرب الذين بقوا تحت احتلال ١٩٤٨ .

تذكر أن هؤلاء الفلسطينيين - طبقا لأدق التقديرات والاحصائيات - سوف يصبحون ثلاثة ملايين في ظرف عشر سنوات . سوف يصبح تعدادهم في ذلك الوقت مقاربا لتعداد اليهود في اسرائيل . وربما تلاحظ ان تيار هجرة اليهود الجدد من الاتحاد السوفياتي لا يتجه الى اسرائيل ، ولكن يتجه معظمه الى الولايات المتحدة .

كيف تواجه اسرائيل المأزق ، خصوصا اذا استطاعت منظمة التحرير ان تحافظ على وجودها وعلى شرعيتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني .

هل يفرض نصف السكان في اسرائيل حكم الحديد والنار على نصف السكان الآخر ؟

ان التناقضات العنصرية تفجرت عنيفة من الآن نتيجة لكل ما جاءت به الظروف الأخيرة . وكان هناك أخيراً تقرير من الحاكم العسكري الاسرائيلي في شمال اسرائيل يقول فيه أنه لاحظ فجأة ظهوراً خطراً للروح القومية لدى عرب اسرائيل - عرب سنة ١٩٤٨ .

هل تعيش تجربة الديمقراطية في ظل اسرائيل بحكم الحديد والنار ؟

أقرب الاحتمالات الى الوقوع وقتها هو حرب أهلية فوق « ارض اسرائيل » - على حد تعبير بيغن - وهي حرب لا يصلح لها التفوق العسكري التقليدي ، ولكنها حرب من نوع آخر لا أظن اسرائيل تحتمله لزمن طويل .

واذن ما هو العمل ؟

٣ - ان الحديث عن السلام ، وأحلام مجيء السلام سوف يؤدي بغير شك الى ظهور تناقضات طبقية حادة في اسرائيل بين سكانها اليهود أنفسهم ، اضافة الى تناقض عنصري بين العرب واليهود سبقت لي الاشارة الى احتمالاته .

في اسرائيل أقل من مليون يهودي من أصل أوروبي - بالذات من اوروبا الشرقية - وفي اسرائيل - في نفس الوقت - قرابة مليوني يهودي من أصول غير اوروبية شرقية . . . عربية - من المغرب الى اليمن .

بين اليهود الاشكناز - الأوروبيين - وبين اليهود السفارديم - الشرقيين - فوارق هائلة في مستويات التعليم والدخول والفرص المتاحة خصوصا في مواقع السلطة .

ان كل واحدة من الطائفتين تضم بدورها أشتاتا من أصول وجنسيات متباعدة ، وكان خطر الحرب وحده هو الذي يجمع ويوحد .

قلت مرة - واظن أن القول ما زال صحيحا - أن مصر في هذه المنطقة تملك

مقومات الأمة الدولة . ومع استثناءات قليلة ، فمعظم المنطقة بعد ذلك قبائل لها اعلام بما في ذلك اسرائيل .

أكاد أقول أن اسرائيل في الحقيقة مجموعة قبائل ، عشرات القبائل لها عشرات اللغات ولها عشرات بؤر التجمع ، ولها عشرات مجموعات القيم الثقافية والحضارية ، وكان ضغط الخطر يساعد عملية الانصهار ولكن هذا الضغط سوف تخف آثاره من الآن .

ولقد بدأت مراكز الدراسات في اسرائيل تجري بسرعة لمحاولة استكشاف « عواقب السلام » وأظن أن الاشارات الأولى الصادرة من هذه المراكز الآن تشير الى أن عواقب السلام قد لا تكون أقل خطورة داخل اسرائيل من عواقب الحرب التي كانت قائمة على خطوطها الخارجية !!

٤ ـ ان خطط السلام قد تثبت انها أدق واعقد من خطط الحرب .

في خطط الحرب كان الهدف واضحا ، وكانت الوسائل مجربة ، وكانت الادوات تعرف ما هو مطلوب منها من الألف الى الياء .

يهود العالم كانوا يعرفون الهدف والوسائل والمطلوب ، وكذلك كان يهود اميركا ، وهم الاحتياطي الاستراتيجي الحيوي للدولة الصهيونية .

مؤسسات الهجرة كانت تعرف ،حركة الهجرة كانت تعرف ، الهستدروت كان يعرف .

كانت الأحزاب كلها ـ من حزب العمل الى حزب حيروت الى الحزب القومي الديني الى كل شيعة وفرقة في اسرائيل ـ جميعا يعرفون .

كان الجهاز الحكومي يعرف ، وكان الجيش يعرف ، وكانت الموساد ـ مخابرات اسرائيل ـ تعرف .

فجأة تغيرت الأوضاع . . .

ماذا يعرف هؤلاء جميعا الآن ؟

احيانا كنت اتصور أن « مناحم بيغن » يجر أقدامه في خطوات صنع السلام مع مصر ، لأنه في حيرة من أمره .

أظنه نشأ وتربى وتجمد عند وضع كان يثق فيه أن السلام الدائم تاريخيا مع مصر مستحيل - لا أظنه كان على خطأ ، ومع ذلك فان المستحيل انقض فجأة من قلب المجهول . وكان على « بيغن » أن يتحرك ، ولكن في أي اتجاه ؟

كل القوى الأخرى،كل العناصر ، كل الفرق والشيع - عليها الآن أن تتحرك ، ولكن في اي اتجاه والى أي مدى ؟

هناك مطلوبات محددة وواضحة بالطبع ، كالاعتراف وتطبيع العلاقات مع مصر ، ولكن الأفق أوسع من ذلك ، وتخوم الأفق لم يستكشفها أحد من قبل .

ربما كان ذلك هو بعض سبب الخلافات - حتى وان كانت سطحية - بين « بيغن » وبعض مساعديه الأقربين . وربما كان ذلك هو السبب في ان « بيَغن » يؤثر في هذه المرحلة ان يركز كل السلطة في مكتبه ، حتى في أصغر قرار . وربما كان ذلك هو السبب في ان كل التحركات داخل اسرائيل الآن - حتى حركة الجيش نفسه - لا تبدو وكأنها خاضعة لايقاع واحد .

ان ذلك كله سوف يفجر نفسه في معركة الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية المقبلة .

موعدها في سنة ١٩٨١ ، واظنها سوف تحل في مناخ غريب من التجربة النفسية لاسرائيل ، واظن أن وقائعها قد تكون أغرب بكثير من مناخها .

أعتقد أن هذه المعركة سوف تهز اسرائيل بأكثر مما هزتها أية تجربة سياسية سابقة .

ربما لو سألتني عن الحسنة الوحيدة لكل ما جرى حتى الآن لأجيبك على الفور :

- هناك حسنة واحدة . . . هي ذلك الصدام بين « معروف » الحرب ، و « مجهول » السلام في تفكير اسرائيل . . . في خططها . . . في أهدافها . . . في وسائلها . . . في ادواتها . . . في أعماق أعماق الوجدان .

قلت هذا لكي أكون منصفا . أتراني أنصفت ؟

لكن الثمن بالنسبة لنا فادح . . . أتراني تجاوزت ؟

"سيناريو"
لشكل التطورات القادمة!

هل تتذكر القول القديم ، « كل الطرق تؤدي الى روما » ؟

هل تستطيع أن تقول نفس الشيء عن السلام في المنطقة ؟

هل تستطيع أن تقول أن كل الطرق في الشرق الأوسط تؤدي الى السلام ؟

هل تستطيع أن تقول ان هناك ولو طريقا واحدا سالكا الى السلام؟

كان بودي أن أقول : نعم . ولكني أخدع نفسي لو قلتها . . .

ان السلام الذي أتحدث عنه وأعنيه هو السلام الحقيقي . ليس سلام الوهم . ولا سلام اليأس . ولا سلام الميكروفونات والعدسات وبراميل الحبر الأسود ـ او الأحمر ـ المهدور .

انني أقترح عليك أن نمشي معا خطوة بخطوة ، ونحاول استكشاف الطرق ، ونتعرف معا الى أين تقود ؟ ماذا لو جربنا معا بناء « سيناريو » لشكل الحوادث المحتملة والتطورات الممكنة لتداعيها . ذلك أسلوب يلجأ اليه بعض المهتمين بالسياسة أحيانا . يضعون فرضياتهم في شبه معمل اختبار سياسي . اسلوب كثيرا ما يصيب .

■

في هذه المحاولة لا بد ان نبدأ بالطبع من الواقع كما هو ، فهو وحده نقطة البداية الصحيحة لأي استكشاف بعده أو تجريب أو اختبار .

الواقع كما هو الآن في المنطقة نعرفه جميعا . لسنا في حاجة الى تكراره ولا الى اعادة تذكير بحقائقه .

ابرز ما فيه أن هناك معاهدة مصرية اسرائيلية جرى توقيعها بتدخل اميركي تمنينا

أن يضغط على اسرائيل ، فاذا اسرائيل هي الضاغطة عليه . وكان انقسام كبير في العالم العربي : مصر في ناحية ، والباقون جميعا ـ تقريباً ـ في ناحية أخرى .

ثم ماذا ؟

هذا هو السؤال .

دعنا نفكر فيه بهدوء . بأعصاب باردة . لا تجمح بها عواطف . ولا تستثيرها استفزازات مهما كان سببها وأيا كان مصدرها !

دعنا نحاول خطوة خطوة :

■ الخطوة الاولى : نحن أمام اتفاق اشترك في صنعه ثلاثة أطراف . طرف منها ، وهو اسرائيل ، يعتقد ـ ولديه اسبابه ـ أن ما حصل عليه في هذه المرحلة يكفيه وزيادة ويناسب مصالحه تماما أن يكون ما حدث حتى الآن عتبة وصول الى الهدف في ما يتعلق به : وقع معاهدة صلح مع أكبر دولة عربية ، وكسر سور الحصار والرفض العربي من حوله بالاعتراف والتطبيع مع مصر ، ثم تحقق له عزل مصر عن بقية الأمة العربية او عزل بقية الأمة العربية عن مصر . ثم ان الاتفاق يحقق له أمنه الكامل على الجبهة الجنوبية ، ويطلق له حرية التصرف الكاملة على الجبهات الشرقية والشمالية حيث لا توجد قوى تستطيع وحدها تحدي هذه الحرية في التصرف بطريقة مؤثرة .

هذا طرف واحد من ثلاثة اطراف .

يبقى هناك طرفان :

طرف مصري يعتبر ان ما حدث حتى الآن ليس كافيا في حد ذاته ، وانما هو يحتاج في أقل القليل الى غطاء عربي يعطيه ما هو أكثر من شرعية الصلح المنفرد ، لأن عري الصلح المنفرد تترتب عليه محاذير ومخاطر .

والغطاء العربي المطلوب ـ من وجهة نظر الطرف المصري ـ له مصدران :

● مصدر فلسطيني من أي نوع : من منظمة التحرير اذا امكن . من شخصيات الضفة والقطاع اذا أمكن . من أية هوية فلسطينية مهما كان حجمها أو قيمتها ـ المهم بطاقة فلسطينية .

● مصدر عربي من نوع معين : والنوع المنشود هو بالذات تلك النظم القادرة على الدعم الاقتصادي ، وذات الاتجاه المحافظ الذي يطمئنه تزايد الاهتمام الاميركي ـ ولا أقول النفوذ الاميركي تأدبا ـ ويقلقه في نفس الوقت تزايد احتمالات التوتر ـ ولا أقول الثورة تحاذراً .

بتعبير أوضح فان المصدر المطلوب للغطاء العربي المنشود هو : المملكة العربية السعودية ، ومعها اكبر عدد ممكن من دول الخليج المنتجة للبترول والمحافظة .

ان الطرف الباقي هو الطرف الأميركي الذي يجد نفسه الآن في مأزق حرج تتصادم فيه ضرورات عن أهم مصالحة في المنطقة ـ وكان يتصور أنه بقرب موقف تتسق فيه ضرورات هذه المصالح ولا تتصادم .

أهم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة اثنتان :

« امن اسرائيل »

« ثم امن البترول » .

كان ظن الولايات المتحدة ان تسوية في المنطقة بصلح بين العرب واسرائيل تنهي التناقض الذي عانت منه طوال السنوات الثلاثين الماضية ، وهو التناقض بين « امن اسرائيل » و « أمن البترول » .

لكن التسوية على النحو الذي جرت فيه حتى الآن عمقت التناقض بدلا من حله ، لأن التسوية كما جرت حتى الآن دفعت البترول الى الناحية الأخرى بدلاً من أن تجذبه الى هذه الناحية . . . ناحية التسوية .

في نفس الوقت فقد كانت هناك دائما منطقة خلاف بين اسرائيل والولايات المتحدة في ما يتعلق بالتوازنات الداخلية في الشرق الأوسط :

كان هدف اسرائيل الأول : عزل مصر عن العالم العربي بصرف النظر عن نوع النظام الحاكم فيها .

وكان هدف الولايات المتحدة : عزل البترول العربي عن قضية فلسطين ـ اما بالنسبة لمصر فعزلها عن العالم العربي مطلوب اذا كان النظام الحاكم فيها مناوئا ،

ولكن وصلها بالعالم العربي يصبح هو المطلوب اذا كان النظام الحاكم فيها مسالما .

هكذا فان التسوية كما حدثت أضافت هما جديدا الى هم قديم .

البترول أصبح الآن أشد التصاقا بقضية فلسطين .

ثم

أن مصر المسالمة أشد ما تكون الآن بعدا عن العالم العربي .

وهكذا فان التسوية كما هي الآن لم تعد كافية بالنسبة للولايات المتحدة . اي أن الطرف الاميركي في النهاية يجد نفسه في موقف قريب من موقف الطرف المصري .

هو الآن ـ بدوره ـ يريد لها غطاء من مصدرين :

● المصدر البترولي أولا : لكي ينتهي التناقض بين أمن البترول ولمن اسرائيل .

● ثم مصدر شبه فلسطيني ، لأن الطرف الاميركي لا تخطر بباله فكرة دولة مستقلة للفلسطينيين ـ وهكذا فان محور تفكيره شبه الفلسطيني هو المصدر الأردني .

■

■■■ الخطوة الثانية : لقد وجدنا ان الطرف المصري والطرف الأميركي كلاهما يبحث عن غطاء عربي ـ بترولي ـ فلسطيني ـ أردني ، لكي تستطيع الاتفاقيات التي تم التوصل اليها ان تقف على قدمين ، ولو كانا من الفخار .

والوسيلة الوحيدة المتاحة لاقناع مثل هذا الغطاء ـ مع تنوع أقمشته ـ بأن يؤدي دوره هي : محادثات الحكم الذاتي الجارية الآن .

اذا أمكن تحسين صورتها واذا أمكن تجميل نتائجها ، فقد تجيء المعجزة .

الطرف المصري سوف يحاول خلال المفاوضات الجارية الآن عبر المنحنى الشرقي الكبير للبحر الأبيض ، ما بين مصيف « هرتزيليا » في شمال تل أبيب ومصيف الاسكندرية في شمال مصر .

لكن مواقف الطرف الاسرائيلي واضحة ، وهو لا يخفيها ، فما هو مستعد لاعطائه لا يزيد عن نوع من الحكم الذاتي الاداري لسكان الضفة والقطاع ، وهو

حكم ذاتي في اطار حديدي لا يتجاوزه ، الى درجة ان « مناحم بيغن » لم يتردد أثناء المؤتمر الأخير لحزب « حيروت » في مطلع شهر يونيو (حزيران) الأخير ان يقول للمندوبين :

ـ اذا فكر اعضاء مجلس الحكم الاداري الفلسطيني في تجاوز صلاحياتهم خطوة واحدة ، فسوف اصدر امرا بالقبض عليهم جميعا ووضعهم في السجون .

والطرف المصري لا يستطيع ان يقبل مثل هذا الموقف ، لأن الأمر في النهاية لا يخصه .

كان هذا الطرف حرا في قبول ما يشاء بالنسبة للأراضي المصرية الواقعة تحت الاحتلال ، ولكنه في ما يتعلق بغير الأرض المصرية لا يملك اية سلطة مادية أو أدبية . ومن وجهة نظره ـ وبالمناخ السائد الآن في العالم العربي ـ فان هذا الطرف ـ الطرف المصري ـ لا يستطيع ان يتنازل بعد حد معين .

واذن فاننا نستطيع ان نتصور أن محادثات الحكم الذاتي الدائرة الآن بين مصر واسرائيل سوف تصل الى طريق مسدود . هذا مع العلم ان الطرف المصري والطرف الاسرائيلي ايضا لا مصلحة لهما الآن في تعجل الوصول الى هذا الطريق المسدود ، حتى وان عرف كلاهما مبكرا ان السد هناك على بعد امتار قليلة من حيث يقفان الآن . والسبب واضح .

الطرف المصري يريد ان يكسب وقتا لاتمام انسحاب المرحلة الأولى في شهر ديسمبر (كانون الاول) المقبل يكون قد استعاد آبار البترول في الطور ، ويكون قد استعاد كل الأراضي على الغرب من خط العريش/ رأس محمد .

والطرف الاسرائيلي ـ بدوره ـ يريد ان يكسب وقتا تتشابك فيه العلاقات المصرية الاسرائيلية بالتطبيع ـ خصوصا عند مرحلة تبادل التمثيل السياسي على مستوى السفراء ـ وتترتب على ذلك حقائق يصعب التراجع عنها او انكارها ـ والا بدت مصر او امكن تصويرها في موضع من تراجع عن التزام أكيد تعهدت به . . .

لكن الطرفين معا سوف يقفان وجها لوجه امام السد الأصم في لحظة حقيقة على الطريق .

وعندها فان الطرف المصري سوف يجد ان سبيله الوحيد هو الرجوع الى الولايات المتحدة الاميركية ليطلب تكثيف ضغطها على اسرائيل .

وهذا احتمال تتحسب له اسرائيل من الآن . وبسببه فقد كان الحاحها منذ بدأت محادثات الحكم الذاتي على تحديد وتحجيم الدور الاميركي في المفاوضات .

■

■■■ الخطوة الثالثة : وسوف تصل الأمور اليها في مراحل لاحقة من مفاوضات الحكم الذاتي سوف تجيء حين لا يتبقى غير الاحتكام الى الدور الأميركي وقدرته على الضغط على اسرائيل .

ان الدور الأميركي ـ اغلب الظن ـ لن يستطيع في المستقبل القريب ان يصنع ما عجز عنه في الماضي القريب . لم يستطع ان يضغط على اسرائيل في « كامب ديفيد » ومارس ضغطه على غيرها .

ثم ان رئيس الولايات المتحدة الحالي هو « جيمي كارتر » الذي وصفه « هارولد ماكميلان » عجوز السياسة البريطانية بقوله : « اننا الآن امام اضعف رئيس تستطيع الذاكرة ان تعثر عليه في التاريخ الاميركي كله » .

وحتى اذا لم يكن الرئيس الاميركي الحالي على هذه الدرجة من الضعف فان انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة سوف تكون على اشدها في نهاية هذا العام وطوال العام المقبل ١٩٨٠ .

وفوق ذلك كله فلست اجدني قادرا على الثقة في حياد رئيس الوفد الأميركي في محادثات الحكم الذاتي ، وهو « روبرت شتراوس » .

رجل اختير كما اختير من قبل مفوضون اميركيون في ظروف حاسمة ، هو ثالث ثلاثة تحدثت عنهم من قبل ، ظهروا امامنا في اللحظات الحاسمة : « آرثر غولدبيرغ » ـ و « هنري كيسنجر » ـ واخيرا « روبرت شتراوس » . والثلاثة من

اليهود ، كأن اختيارهم كان اشارة طمأنينة نهائية لاسرائيل تقول لها : ماذا تريدون أكثر . . . واحد منكم هو اللذي يمثل دور الولايات المتحدة ونفوذها .

والآن يقف الكل في النهاية أمام الطريق المسدود في مفاوضات الحكم الذاتي .

■

■■■ الخطوة الرابعة : ماذا يحدث عند الطريق المسدود ؟

كيف يتصرف الطرف المصري ؟

وكيف يتصرف الطرف الاميركي ؟

لم أسأل كيف تتصرف اسرائيل ، لأن تصرفها يمكن تصوره . سوف تتمسك بموقفها مطمئنة الى عجز الولايات المتحدة من ناحية ، ومن ناحية اخرى فانها تأمل ان تكون علاقاتها مع مصر وقتها قد وصلت الى نقطة اللاعودة .

نعود الى الطرف المصري والطرف الاميركي وكيف يتصرف كل منهما ؟

● الطرف المصري : قد يجد في مقدوره لحظتها ـ خصوصا اذا كانت المرحلة الأولى من الانسحاب قد تمت ، والمرحلة الثانية ما زال باقيا عليها اكثر من ستين ـ ان يعلن موقفه وان يقطع المفاوضات وان يثير حملة سياسية ودعائية صاخبة .

لديه اسبابه اذا قرر اتخاذ هذا السبيل .

من ناحية لأن هناك حدودا لما يستطيع ان يدعيه سياسيا وأدبيا في موضوع يخص طرفا ثالثا ، هو الطرف الفلسطيني .

ومن ناحية اخرى فان موقفا بادي التشدد والتصلب وقتها قد يكون جسرا الى صلات متجددة مع الغطاء العربي ـ المحافظ والتقليدي والبترولي ـ ومع الغطاء الفلسطيني ـ منظمة التحرير او اية عناصر اخرى في الأرض المحتلة .

حجته وقتها ظاهرة :

ماذا تريدون مني اكثر من ذلك . تمسكت وقطعت المفاوضات ودخلت في مواجهة حادة ظواهرها ملء عيونكم وضجيجها يصك اسماعكم .

لقد تشككتم منذ البداية ، وبادرتم بسوء النية ظالمين . والآن بدلا من التجني تعالوا الى بداية جديدة !

ومن ناحية ثالثة فان المفاوض المصري يرى انه بعد اتمام المرحلة الأولى من الانسحاب فلن يكون امامه ـ ولمدة عامين كاملين ـ ما يأخذه من اسرائيل . فالمرحلة النهائية منه ـ والى خط الحدود الدولية ـ موعدها سنة ١٩٨٢ . واذن فهناك ستان على الأقل من الفراغ الذي يمكن ملؤه ، بل ويجب ملؤه بكل انواع التحركات .

اذا تذكرنا هنا ان هناك انتخابات برلمانية عامة في اسرائيل يحل موعدها سنة ١٩٨١ ـ اي قبل اتمام المرحلة النهائية من الانسحاب ـــ اذن فان هناك فرصة لمعارك دعائية عالية الصوت والرنين . وربما فكر البعض في ان « بيغن » يمكن ان يسقط من قيادة كتلة « ليكود » وربما فكر البعض في ان كتلة « ليكود » كلها قد تخسر الانتخابات . . . وربما . . . وربما .

لكن هناك عقبة على طريق هذا المشهد من السيناريو المحتمل للأحداث ، وهذه العقبة تتمثل في التطبيع ، وابرز علاماته أن تبادل السفراء لا بد ان يتم بين مصر واسرائيل قبل نهاية هذا العام .

واذا جاء سفير اسرائيلي الى القاهرة ، فمعنى ذلك ان موقف التشدد البادي والتصلب يكون فرقع نفسه من اللحظة الأولى في محاولة مد الجسر الى صلات متجددة مع الغطاء العربي .

واذا أدى موقف التشدد البادي والتصلب الى تعقيدات تؤخر قدوم سفير اسرائيلي الى القاهرة ، فمعنى ذلك أن الطرف الاسرائيلي سوف يكون بوسعه الادعاء امام الطرف الأميركي على الأقل ان مصر فرقعت اتفاقية السلام !!

● والطرف الاميركي كيف يكون تصرفه ؟

أغلب الظن ـ والسنة القادمة ستكون سنة انتخابات رئاسة ـ انه سوف يكون له رأي واحد ـ لا اجد بديلا له ـ يعبر عن نفسه على النحو التالي :

ـ طولو بالكم، فليست هذه نهاية الكون او نهاية الدنيا.

ان طريقا جربناه لم يصل بنا الى نهاية . . . وصل الى شيء - بين مصر واسرائيل - ولم يصل الى اشياء في بقية عناصر ازمة الشرق الأوسط .

ان الطريق الذي جربناه ليس هو الطريق الوحيد أمامنا . . .

عندنا طرق اخرى .

لماذا لا نعود مثلا الى جنيف ؟ وبحضور كل الأطراف بما فيها الاتحاد السوفياتي .

ثم . . .

من الذي يستبعد ان يتوجه « سايروس فانس » وزير الخارجية الاميركي ذات صباح من واشنطن الى نيويورك ويقابل « كورت فالدهايم » السكرتير العام للأمم المتحدة ويطلب منه - نظرا للتعقيدات الطارئة على أزمة الشرق الأوسط - ان يجدد الدعوة للأطراف في مؤتمر جنيف للعودة مرة أخرى الى هناك .

■

■■■ الخطوة الخامسة : واظنها سوف تشهد استحالة تجديد نشاط مؤتمر جنيف .

لقد مات هذا المؤتمر ودفن - في ما أظن - تحت احدى الربى الخضراء في « كامب ديفيد » ، ولم يعد هناك حتى من يريد ان يتذكره ، حتى الأقربون اليه والذين ظلوا الى وقت قريب يتشوقون اليه .

لا أظن السكرتير العام للأمم المتحدة « كورت فالدهايم » يريده الآن ، فهو يعتقد ان الأمم المتحدة عوملت بطريقة قاسية ومهينة في كل المحاولات الأخيرة في الشرق الأوسط .

ولا اظن أن الاتحاد السوفياتي يهمه الآن أمر جنيف كثيرا .

ان دور الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط نقطة في هذا السياق تستحق وقفة - ولو كانت قصيرة - .

ان الاتحاد السوفياتي في ما يتعلق بالشرق الأوسط - يكتفي الآن بالمراقبة عن

بعد ، ورصد التيارات والاتجاهات ، ثم الانتظار بعد ذلك كأنها حالة اهمال مقصود !

ان تجربة الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة تركت مرارة حادة في حلوق كثيرة في موسكو .

كان الشرق الأوسط هو اتجاه الاندفاع الرئيسي في السياسة السوفياتية الخارجية بعد عصر « ستالين » وفيه وضع الاتحاد السوفياتي اكبر استثماراته الاقتصادية والاستراتيجية وبسببه وقف على حافة مواجهات خطرة مع الولايات المتحدة في أزمات مشهودة سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٣ .

وفي هذا الاندفاع لم يكن الاتحاد السوفياتي مجردا من الطموحات الطبيعية لقوة عظمى ، ولا كان ذاهبا الى مغامرة رومانتيكية في الصحاري والواحات والأسواق في العالم العربي ـ لكنه تصور بحق في منتصف الخمسينات ان منطقة شديدة القرب من تخومه تعيش حالة يقظة ثورية وطنية واجتماعية ، هي في هذه الحالة صديق محتمل ، ربما حليف محتمل ، وربما اكثر ـ يتوقف على مسار الظروف .

ان الاتحاد السوفياتي وجد نفسه ـ لاسباب لم تكن مفهومة لديه ـ يتراجع في الوقت الذي تصور انه على وشك ان يصل الى الحد الاقصى مما اراده .

تراجع مما هو اكثر من صديق وحليف ، ثم تراجع من مرتبة حليف وصديق ، ثم تمنى ان يتوقف تراجعه وان يحتفظ بموقع الصديق وكفى في أجواء حرب اكتوبر (تشرين الاول) لكنه لم يستطع . واكثر من ذلك وجد نفسه يدفع الى موقع العدو . . . ليس مجرد عدو فقط ، ولكن العدو الرئيسي !

ان تلك المحصلة لعشرين سنة من الاقتراب العربي ـ السوفياتي كان يصعب فهمها في الاتحاد السوفياتي ، وكان كل جهد من الجهود المتكررة لتفسيرها يصل الى نتيجة اسوأ في كل مرة .

ان اضخم الاستثمارات السوفياتية السياسية والاستراتيجية وصلت الى هذه النتيجة المرة في وقت أزمة عميقة في الاتحاد السوفياتي .

● شعور بأن الاتحاد السوفياتي استنزف كثيرا من موارده في مساندة حركات وطنية واجتماعية (بالذات في الشرق الأقصى والشرق الأوسط) وكانت التكاليف فادحة .

● شعور بان التعاون ـ عن طريق ضبط الصراعات ـ مع المتقدمين يمكن ان تكون له قوانين علمية تستند اليها حركته وتحسب على اساسها بدقة تفاعلاته ـ ولكنه مع العالم النامي فليست هناك قوانين ولا حركة يمكن حسابها ولا تفاعلات يسهل ضبطها .

● ان ذلك ظهر في الفترة التي بلغت فيها اعباء التسليح الاستراتيجي النووي حدودا باهظة . وكان سباق التسلح بين العملاقين يكاد يؤدي الى خراب . ومعظم ميادين المواجهة التي كانت تسبب الاحتكاك او احتماله هي هناك في هذه المناطق التي تستعصي على القوانين والحساب والضبط .

● ان ذلك ايضا جاء في وقت تناقصت فيه معدلات النمو في الاتحاد السوفياتي بسبب الاستنزاف الخارجي وسباق السلاح . وادى التناقص في معدلات النمو الى بروز مشاكل كان الظن انها وجدت حلها ، فاذا هي تعود لتطل برأسها كمشاكل تباين مراحل النمو في الجمهوريات السوفياتية ومشاكل القوميات ، وغيرها .

● ان ذلك تصادف مع ظروف انتقال في سلطة القيادة العليا في الاتحاد السوفياتي ، فمعظمها الآن في مرحلة ما بعد الشيخوخة . وكل مرحلة انتقال صعبة ، وكل مرحلة شيخوخة متعثرة وفي كل الاحوال فهي مراحل مراجعة ومراحل تردد .

هكذا تدنت اولوية الشرق الأوسط في قائمة المهام العاجلة امام صانع القرار السوفياتي ، واصبح ميله الظاهر الى الانتظار والامتناع عن الحركة .

ان احد الخبراء قال لي في لندن اخيرا ان الأجهزة المتخصصة في السياسة الخارجية في اللجنة المركزية كانت تعطي ربع وقتها على الاقل للصراع العربي/ الاسرائيلي ، والآن لا يأخذ الصراع العربي / الاسرائيلي تقريبا شيئا من الوقت ، وتحول الاهتمام

الشرق اوسطي لصناع القرار السوفياتي من الصراع العربي/ الاسرائيلي الى الحزام الشمالي الملاصق للاتحاد السوفياتي مباشرة : أفغانستان ـ ايران ـ تركيا ـ باكستان ، ثم قفزة فوق منطقة الصراع العربي/ الاسرائيلي راسا الى المحيط الهندي والخليج والقرن الافريقي .

لكي لا اطيل في هذه النقطة ـ وقد أعود اليها بتفصيل أكبر في ما بعد ـ فاني لا اظن الاتحاد السوفياتي حريصا ـ ولا راغبا ـ الآن في دور ايجابي في الصراع العربي/الاسرائيلي، سواء في اطار مؤتمر جنيف او خارجه. . . هو كما قلت في موقف مراقبة للتيارات والاتجاهات. . . ثم انتظار.

هناك اعتبار آخر . . .

اذا أرادت الولايات المتحدة وارادت مصر عودة الى جنيف واذا وافقت سكرتيرية الامم المتحدة ، واذا طرأت مفاجأة على موقف الاتحاد السوفياتي ـ فلست أظن ان الطرف الاسرائيلي على استعداد لرحلة جنيف :

لماذا تذهب ؟ ماذا تامل في الحصول عليه هناك ؟

انها تريد ان تقفل ملفات قديمة . . . وليست في حاجة الى فتح ملفات جديدة .

وهكذا : لا جنيف على ارجح الاحتمالات .

■

■■■ الخطوة السادسة : هي ماذا تفعل بقية الدول العربية ـ بالذات بقية دول المواجهة ؟

اعترف أنني لا أحسدها لأن مجال الحركة امامها محصور، ولهذا فاني ـ على حرج ـ استطيع ان أفهم مزاجها العصبي ودواعي قلقها وانفعالها الشديد .

هي تحاول ـ بكل ما تستطيع وباية وسيلة وفي اي وضع ـ استعادة قوة مصر الى النظام العربي الذي اصبح وكانه برج « بيزا » المائل الشهير .

ثم هي تعرف انها ـ لا هي ولا النظم التقليدية المحافظة المساندة لها الآن ـ تستطيع الانتظار حتى تصل محادثات الحكم الذاتي الى الطريق المسدود ، وتأمل في

عودة مصر الى موقعها . ذلك ان هناك موانع تجعل العودة شبه مستحيلة الا بضرائب فادحة خصوصا على الكبرياء . اول هذه الموانع واخطرها : الاعتراف والتطبيع .

والحرب المسلحة لاعادة بناء موقف تفاوضي مستقل على الجبهة الشرقية والشمالية ـ صعبة لسنوات على الاقل .

وبناء موقف تفاوضي يعتمد على الجهد الدبلوماسي وحده لا يحقق كثيرا ، خصوصا وان بقايا النظام العربي كله في حالة خلل ، فدور مصر في قلبه لم يكن مجرد ضرس يعالج بالخلع ، وانما دور مصر فيه فلك كامل .

هكذا فالحديث عن جنيف بالنسبة لهذه الأطراف العربية كلها ليس واقعيا .

ثم انني لا اعرف الى اي مدى يكون واقعيا ان تحاول هذه الاطراف العربية اعادة طرح ازمة الشرق الأوسط على الأمم المتحدة لانتزاع قرار جديد . فالمشكلة ليست في القرارات ، وانما المشكلة في القوة المعززة للقرارات .

الى جانب ذلك كله ، فبعض هذه الأطراف العربية تقف على حافة مساقط خطرة .

وضع سوريا في لبنان ، مثلا . وضع الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان كمثال آخر .حتى وضع الاردن يدعو الى الحذر ، فهو الآن يتصدى لقوى تعتبره حليفا تخلى عنها في الدقيقة الحاسمة !

ان هذه الأطراف العربية كلها على خط المواجهة الأخر تحتاج في أقل القليل الى تفكير استراتيجي جديد . ولا اقول ان ذلك التفكير مهما حاولوا عقيم . ولكنني اقول فقط انه لا يظهر حتى الآن دليل على ان هذا الجديد قد اخضر له عود .

وما لم تظهر بوادر مثل هذا التفكير الجديد في وقت قريب ، فان المخاطر على الجبهة الشرقية والشمالية سوف تكون داهمة . . .

لن تعود الأزمة فقط أزمة الصراع العربي/ الاسرائيلي المستمر والمستحكم .

وانما ستكون الأزمة ايضا أزمة عجز . . . بكل ما يترتب على العجز من ركود وعطن .

■ ■ ■

هكذا ترى ان الخطوات بعد الخطوات لن تجيء بحلول للأزمات ، وانما ستجيء بمضاعفات قد يكون بعضها مزعجا فوق ما يخطر ببالنا .

اول هذه المضاعفات ان النظام العربي الذي ضاع منه هدفه الرئيسي ، واختلت موازينه الداخلية ـ سوف ينقلب على نفسه .

في غيبة حركة مركزية في قلب النظام العربي ، فسوف يتفتت تماسك النظام الى وحدات شبه جغرافية :

● منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج سوف تتحرك وحدها وسط خضم ازمة الشرق الأوسط وخضم ازمة الطاقة.

● منطقة الهلال الخصيب (سوريا والأردن والعراق وفلسطين) سوف تتحرك وحدها على خط مواجهة قابل للاشتعال في اي وقت وازاء استفزازات يصعب احتمالها .

● منطقة المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) سوف تتحرك وحدها على طرف منعزل من قلب العالم العربي لا تستطيع ان تصل اليه ولا تستطيع ان تقطع نفسها عنه .

● منطقة وادي النيل (مصر والسودان) سوف تتحرك وحدها في ظروف عزلة عربية ، ومصاعب اقتصادية واجتماعية ، الى آخره .

والمزعج ان هذه المناطق المهددة بتفكك النظام حافلة من الداخل بتناقضات ساخنة ؛ كانت وحدة النظام العربي واتجاه واتساق حركته تسبق هذه التناقضات وتزيحها جانبا ـ ولو الى اجل ـ ولكن الطرق المسدودة والعجز والركود والعطن سوف تفجر هذه التناقضات ، فاذا نحن امام صراعات داخلية عربية . . . معارك حربية على حدود ، ومعارك ذات طابع عنصرية وطائفية ودينية وطبقية .

■■■

لا اعرف لماذا تعود اليّ كثيرا وتطرق ذاكرتي دو ما آخر كلمة سمعتها من الزعيم الصيني الكبير « شواين لاي » حينما قابلته آخر مرة في بكين .

كنت قد سألته : « كيف يرى المستقبل ؟ »

وقال الصيني الحكيم ، صاحب التجربة المعتقة في كهوف ومعابد وقصور الصين :

- اتوقع حقبة جيشان عنيف . تحالفات قديمة تسقط وتحالفات جديدة تقوم . وفوضى في كل مكان .

الآن ، وما يحدث في الشرق الأوسط امامي - ادرك الى اي مدى كان « شو اين لاي » نافذ البصر والبصيرة . كأن صورة المستقبل كانت امام عينيه صفحة كتاب مفتوح !

وكان الله في عوننا الا اذا حدثت معجزة .

لكني برغم ذلك كله متفائل .

أليس صحيحا أن هناك فجرا بعد كل ليل مهما طال ؟!

الجــزء الثـاني

الديموقراطية الغائبة

السلطة الرابعة ...
ما هي ؟
طبيعتها ؟ واتجاه حركتها ؟

(. . . . .)

هل يضايقك لو ابتعدنا ـ ولو حتى الى حين ـ عن قضايا الشرق الاوسط ، وكل ما يتصل بها ؟

ماذا لو تركنا «الأزمة المعقدة»، و «المعاهدة المشكلة »، و«السلام المستحيل»ـ كلها في حالها، وانصرفنا عنها الى غيرها؟

تلك القضايا ما زالت بالقطع في موقعها المركزي من دائرة الحوار النشيط في عالمنا العربي الآن (قلت « النشيط » ، ولم أستعمل تعبيرا آخر في وصف هذا الحوار ، لأن « النشاط » ليس مرادفا للفاعلية)ـ لكن اطراف الدائرة ، بعيدا عن المركز ، ليست كما ترى في حالة سكون ، هي الأخرى في حالة نشاط . تشغلها محاورات حول قضايا ربما قلنا انها هامشية ، لكننا لا نستطيع القول بعدم استحقاقها لأي اهتمام .

أعترف لك أن بعض هذه المحاورات الهامشية على أطراف دائرة الحوار النشيط تغريني بالاشتراك فيها . بعضها تشدني اليه صلة قرب فكرية ، أو فلنقل طبيعية ـ على سبيل المثال مسألة « السلطة الرابعة » التي يقال أن الصحافة المصرية ستتحول اليها ـ هكذا ـ كما تتحول دودة القز الى شرنقة ، والشرنقة الى فراشة ، والفراشة الى بيض يفقس دودا مرة أخرى !

لعلي أذكرك أنني منذ تركت مكاني القديم في الصحافة المصرية لم اقترب ابدا من احوالها واوضاعها لأسباب كثيرة فيها الخاص وفيها العام .

لا احتمل مثلا ان يتصور احد ان كلاما اقوله قد يشوبه غرض ـ هذا مجمل الخاص .

ولا أحتمل مثلا ان يتصور احد ان كلاما اقوله قد يكون فيه مساس بالمهنة ذاتها - هذا مجمل العام .

ما زال ذلك موقفي لم أغيره . هكذا سوف تلاحظ أنني - في هذه الرسالة التي اكتبها اليك مشاركة في حوار نشيط - سوف اقتصر على رأس الموضوع ذاته ، دون دخول في تفصيلات الظروف أو في أجواء التطبيق .

يكاد ما سوف اقوله ان يكون حديثا مفتوحا في موضوع « الصحافة كسلطة رابعة » ، لا ينصب بالضرورة على ما يحدث للصحافة المصرية ، ولا على ما يجري من حولها الآن .

صحيح أن الموضوع مطروح بشدة - ونشاط - في مصر هذه الايام ، لكن الموضوع في حد ذاته له جوانب أوسع وأبعد - وهذا ما أقصر حديثي عليه الآن معك .

هكذا تجدني لا أتناوله من زوايا ما يثار أو ما يمكن أن يثار تقليديا حوله ، وانما اتجاوز ذلك - أو احاول تجاوزه - الى الأوسع والأبعد .

■ مثلا ، لا ادخل في جدل دستوري عن أن الصحافة لا يمكن ان تكون سلطة رابعة ، لأن الفقه الدستوري في الدنيا كلها لا يعرف غير سلطات ثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية .

ان السلطات لا تخترع من الهواء ، وانما هي وليدة تطورات تاريخية واجتماعية وسياسية مشهودة ومؤكدة .

ان كل مجتمع انساني - وأرجو أن لا يكون التبسيط مخلا - هو مجتمع منتجين ، لكن هذا المجتمع يحتاج الى منظمين يتولون ادارة وتنسيق جهوده ، ثم هو يحتاج الى قانون يحكم العلاقات المتشابكة بين الجميع .

في العصور القديمة كان الفرعون او الامبراطور او الملك هو كل شيء . هو المنتج والمنظم والقانون (الثلاثة في واحد) .

ثم كان - باختصار - نضال انساني طويل انتهى بأن اصبح الشعب - مجتمع

المتجين ـ مصدرا لكل السلطات ، بدلا من الفرعون او الامبراطور او الملك .

لأن الثلاثة لم يعودوا في واحد ، فلقد اصبح من الضروري ايجاد نظام اساسي للحكم في المجتمع يتم بمقتضاه توزيع السلطات واقامة توازن بينها تستقيم به الامور وتتضح الحدود .

هذا هو الدستور . نظام اساسي للحكم .

مجتمع يحتفظ لنفسه بكل حقوق السيادة ، ولكنه يوزع السلطات ويفوض بها ممثلين مباشرين له يتولون سلطة التشريع بما يحقق ويؤمن المصالح المشتركة للمجموع وحرياتهم العامة وحقوقهم حتى كأفراد ـ هذه هي السلطة التشريعية .

تجيء بعدها سلطة ثانية تقوم على ادارة وتنسيق المصالح المشتركة للمجموع ، وتكون مسؤولة عن حرياتهم وحقوقهم في الممارسة العملية ، وهي تفعل ذلك تحت رقابة وبثقة ممثلي الشعب المباشرين ـ وهذه هي السلطة التنفيذية .

وتجيء ثالثا السلطة القضائية ، وهي الحارس المؤتمن على تطبيق القانون .

سلطات ثلاث لم يتمضن دستور في الدنيا كلها اضافة عليها لأنها تعبير عن تجربة انسانية هائلة فرضت ـ في نهاية نضال طويل ـ حقائقها الاساسية الراسخة :

مجتمع متجين له ممثلوه المباشرون يتولون باسمه سلطة التشريع . وسلطة تنفيذ تتولى ادارة المصالح والموارد . ثم سلطة قضاء تحمل في يدها سيف القانون وميزانه . ثلاث سلطات دستورية . . ولا مجال لاضافة رابعة .

لكني لا ادخل في مثل هذا الجدل الدستوري . . رغم ان قوة الحقيقة واضحة في كل تفصيل من تفصيلاته .

■ ومثلا ، لا أدخل في تساؤلات عملية . . حتى وان كانت لها قوة الواقع .

لا اتساءل كيف يمكن ان تكون اي صحافة في العالم سلطة دستورية رابعة اذا كانت مملوكة لجهاز تعينه السلطة التنفيذية . ثم اذا كانت هذه السلطة التنفيذية تمارس رقابة ـ ظاهرة او مستترة ـ على أقدار ومصائر العاملين في هذه الصحافة ؟

كذلك لا أتساءل كيف يمكن أن تكون الصحافة سلطة رابعة في اي بلد من

بلدان العالم الثالث كله ، وهذه البلدان ـ باستثناءات قليلة ـ لا تعرف غير سلطة فعلية واحدة . سلطة اولى واحدة ، كأننا ما زلنا في بداية التجربة الانسانية الهائلة (حين كان الثلاثة في واحد هو نفسه المنتج وهو المنظم وهو القانون) ـ ذلك واقع مر ، حتى اذا رحنا نغطي ظاهره بكساء رقيق من السكر معللين النفس بأنها مرحلة في التطور سائرة حتما الى ما بعدها .

واذا كان موضع شك أن تكون هناك ـ بعد السلطة الواحدة الاولى ـ سلطة ثانية وثالثة ، فكيف يكون هناك مجال لسلطة رابعة ؟

■ وأخيرا ـ في هذه السلسلة من التساؤلات التي لا اجد داعيا حتى لطرحها: اليس غريبا ان الصحافة الاميركية ليس لها وضع السلطة الرابعة في الدستور الاميركي ، مع انها استطاعت أن تخرج رئيسا اميركيا ـ بالطرد ـ من البيت الأبيض ؟ !!

هذا كله أجد الحديث فيه عقيما :

الجدل الدستوري ـ حتى وان كان حول اوضاع لها قوة الحقيقة ـ لا ادخل فيه .

والتساؤل ـ حتى وان كان حول أمور عملية لها قوة الواقع ـ أيضا لا أدخل فيه .

هذ كله مما يمكن ان اقول به أو اتساءل عنه ليس هو ما يعنيني الآن ، وانما تعنيني كما قلت جوانب اوسع وأبعد ـ أقصر عليها رسالتي اليك هذه .

■

مشكلة عالمنا الثالث كله أنه في محاولته لعبور تخلفه يقع كثيرا في محظور النقل عن السابقين الى التقدم بغير استيعاب عميق ، وهكذا يلهيه « مظهر » التقدم عن « جوهر » التقدم .

لكن المشكلة تتحول الى أزمة حين يصير النقل خطفا . . . خطف أشكال وواجهات . . خطف تعبيرات ، واحيانا عبارات !

في حالة النقل بغير استيعاب يكون المحظور هو الخلط .

وفي حالة الخطف فان المحظور يكون شيئا اسوأ وارداً من مجرد الخلط !

وأظن ـ وليس كل الظن اثما ، وانما بعضه فقط ـ أن شيئا من ذلك حدث في العالم الثالث كله مع عبارة أن « الصحافة سلطة رابعة » .

عبارة بدت للبعض في هذا العالم الثالث براقة ، وامتدت ايد اليها بسرعة فالتقطتها ، لكن أحدا لم يتوقف لكي يسأل : ما هو معنى ذلك ؟ ما هو أصله ؟ ما هو المقصود منه ؟ كيف تطور هذا المقصود من يومها الى الآن ؟ ثم هل يتوافق ذلك كله او ينسجم أو يصلح لهؤلاء الذين مدوا ايديهم الى التعبير الذائع عن « السلطة الرابعة » فالتقطوه ؟ !

لا أريد أن اثقل عليك بحكايات طويلة تعرف من تفاصيلها مثل ما أعرف ، لكني أرى ضرورات ملحة تفرض علينا أن نتذكر معا بعض العلامات حتى يكون تحسبنا بعدها على أصل وأساس .

تتذكر أن تعبير « السلطة الرابعة » شاع وذاع في أواخر القرن الثامن عشر ، في انكلترا وفرنسا بالذات . كان ذلك عصر فوران وثورة .

كانت انكلترا في اعقاب سلسلة من الثورات تبحث عن نظام جديد ، وكانت فرنسا تعيش بالفعل حالة ثورة عارمة تسقط نظاما قديما دون ان تعرف ماذا بعده ؟ !

كانت السلطات في ذلك الوقت ثلاثا ـ ثلاث أيضا وليست اربع ! ـ الملك والكنيسة والبرلمان .

الملك ما زال يقول انه الثلاثة في واحد ، والكنيسة تعتبر نفسها مكلفة من السماء بالقانون ، والبرلمان ـ وكان فكرة وليدة في التطور التاريخي الهائل ـ يحاول أن يؤكد لنفسه ولغيره انه الممثل المباشر للمجموع ومصالحهم وحرياتهم وحقوقهم .

وكانت الجماهير ـ الغوغاء أو الرعاع كما كانوا يسمونها في ذلك الزمان ـ موجودة معظم الوقت في الشوارع تفجر مشاعرها الثورية في كل اتجاه .

كانت ضد الملك ، وضد الكنيسة ، وأحيانا ضد البرلمان .

وقطعت في تلك الأيام رؤوس ملوك ونبلاء ، واشتعلت النيران في كاتيدرائيات

وكناتس ، وسالت دماء قادة وزعماء لم يقدروا طويلا على تقدم الصفوف الهائجة المائجة .

هكذا لأول مرة ظهرت عبارة « السلطة الرابعة » .

ليست السلطات هي الملك والكنيسة والبرلمان ، فقط ، وانما هناك أيضا سلطة الجماهير ـ الرعاع أو الغوغاء ـ التي تستطيع أن تفرض على الملك والكنيسة والبرلمان . تفرض بقوة الشعور العام . تفرض بقوة الغضب العام .

كانت تلك ـ كما تتذكر ـ بداية ظهور عبارة « السلطة الرابعة » .

تيار جارف ، من خارج السلطات الثلاث التقليدية ، لكنه يستطيع في احوال معينة وفي ظروف معينة ان يفرض عليها جميعا مشيئته حتى ولو لم تكن هذه المشيئة واضحة او محددة !

■

حتى هذه اللحظة لم تكن لهذه العبارة صلة بالصحافة ، ثم كان الكاتب والمفكر السياسي الانكليزي « ويليام هازليت » هو الذي وصلها بالصحافة ذات يوم في أواخر القرن الثامن عشر .

كان « ويليام هازليت » في البرلمان الانكليزي يوما يتابع المناقشات ، والتفت فلمح مندوب جريدة ، وكانت الجرائد يومها اوراق رأي ، وفي نظر السلطات الثلاث التقليدية ـ الملك والكنيسة والبرلمان ـ اوراق تهييج واثارة .

والتفت « ويليام هازليت » الى صديق يجلس الى جواره ، وقال مشيرا الى مندوب الجريدة : « هذا هو ممثل السلطة الرابعة » .

وكان « ويليام هازليت » يقصد بالطبع تأثير ما تكتبه جرائد الرأي ـ او « التهييج » و « الاثارة » ـ على حركة الجماهير ـ « الرعاع » أو « الغوغاء » .

ان ذلك الوصف للصحافة شاع في القرن التاسع عشر عندما تكرر في كتابات « ادموند بيرك » و « توماس كارليل » .

لكنه كان ما زال يعني نفس الشيء :

يعني الوسيلة القادرة على تحريك الجماهير - « الغوغاء » او « الرعاع » - وعلى اثارتهم وتهييجهم وتحويل طاقتهم الى قوة ضغط من الخارج - من الشارع - على السلطات التقليدية الثلاث .

أي أن حركة الجماهير هي السلطة الرابعة الحقيقية، وصلة الصحافة بها انها الوسيلة الوحيدة في ذلك الوقت « للاثارة » و « التهييج » .

منذ ذلك الوقت حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية عميقة ، وبالتالي تغييرات سياسية ودستورية معبرة عنها :

رأس الدولة لم يعد ملكا يحكم بالسلطة المطلقة (يجمع الثلاثة في واحد) وانما اصبح ملكا دستوريا او رئيسا يجلس على قمة السلطة التنفيذية لفترة محددة .

ثم أن القوانين التي تحكم حياة الناس اصبحت قوانين وضعية لا تختص بها الكنيسة .

وكذلك اتسعت حقوق البرلمان وامتدت سلطته من التشريع الى الرقابة على التنفيذ .

السلطات الدستورية ما زالت ثلاثا . . . لقد استقرت الحدود بينها واتضحت المعالم ، لكن طبيعتها لم تتغير : مجلس ممثلين لمجتمع المتجين ، وجهاز منفذين ، ثم قاض مؤتمن على القانون .

كل ذلك على أساس توزيع للسلطات ، وفصل بينها ، وتوازن في حركتها - تتمكن به كل سلطة دستورية من اعتراض تجاوز سلطة اخرى ، وهكذا تقابلت وتوازنت الحقوق ، من حل برلمان بقرار من ملك أو رئيس ، الى سحب الثقة من حكومة ملك أو رئيس ، الى حكم بعدم دستورية قانون أصدره برلمان ووقع عليه ملك أو رئيس - وهكذا .

■

ان التطورات الاقتصادية الاجتماعية ، وما ترتب عليها من تغييرات سياسية دستورية تعبر عنها - أثرت ايضا وفي نفس الوقت على التطورات السابقة عن « السلطة الرابعة » .

كانت هذه السلطة في ما مضى - على عهد « هازليت » و « بيرك » و « كارليل » - هي حركة الجماهير - « الغوغاء » او « الرعاع » - في الشارع بالتهييج والاثارة - بوسيلة الجرائد - الصحافة - التي لم تكن هناك وسيلة غيرها للانتشار الواسع والتأثير البعيد .

وتحولت هذه السلطة في ما بعد الى شيء آخر أصبحنا نسميه « الرأي العام » . هو أيضا في جوهره حركة جماهير . حركة في فكرها ، وفي وعيها ، وفي مزاجها النفسي .

هو أيضا سلطة بمعنى مجازي ، قيمته أنه يستطيع توجيه ضغط غير منظور في غالب الأحيان ، ليس ضروريا أن يحرك في الشارع أو يهيج او يثير (غوغاء أو رعاع !) - ولكنه قادر على الضغط ، يوجه هذا الضغط الى السلطات الدستورية الثلاث ، حينما يجد أن حركة هذه السلطات تتجه بعيدا عن فكره ووعيه ومزاجه ، وربما تتصادم معها جميعا .

نحتاج الآن ان نلخص بسرعة لكي ننتقل الى نقطة اخرى اساسية - في ما ارى - وحيوية .

نلخص كالتالي :

١ - السلطة الرابعة (بالمعنى المجازي وليس الدستوري) ، هي القوة المباشرة للرأي العام الذي يدرك في وعيه الداخلي انه اقرب الى التعبير عن نفسه عند الضرورة من كل الذين انابهم عنه واناط بهم مسؤولية السلطات الدستورية لنظام الدولة .

٢ - هذه السلطة تمارس دورها بالدرجة الاولى في حالة تباعد او تناقض او تصادم ما بين حركة السلطات الدستورية ، وما بين فكر ومشاعر ومزاج الرأي العام .

٣ - هذه السلطة معقدة في تكوينها ، فهي ليست مؤسسة ظاهرة ، وانما هي خاثر يبدأ اختلاجها ونبضها دون ان يشعر احد او يكاد ، ثم تتزايد وتتصاعد تفاعلاتها وشحناتها فاذا هي تتحول الى تيار قوي له طاقات ضاغطة .

٤ ـ ان عملية التخمر والاختلاج والنبض لها محركات ، أو على الاقل عوامل مساعدة ، وكانت الجرائد طوال حقبة من الزمن هي هذا المحرك او العامل المساعد ، فهي التي كانت تعبر عن الرأي العام او تحركه .

نحن اذن امام نتائج واضحة لا مجال فيها للبس او اجتهاد او اختراع .

« السلطة الرابعة » بالمعنى الذي اراده كل الذين استعملوا هذا الوصف عن فهم واستيعاب هي : حركة الرأي العام الذي يستطيع ان يفرض عند الضرورة على كل السلطات الدستورية (اذا لم تنشأ الضرورة فليس هناك ما يدعو للفرض) .

والتصاق هذا الوصف في فترة من الزمن بالجرائد ـ بالصحافة ـ جاء من حقيقة انها كانت وحدها القادرة على ان تلعب في حركته دور المحرك او العامل المساعد على الاقل .

وهكذا ـ وفي صدد الموضوع المحدد الذي نتعرض له الآن ـ فان سؤ الا واحدا ومحددا يطرح نفسه علينا :

ـ هل ما زالت الجرائد ـ الصحافة ـ هي وحدها القادرة على ان تلعب دور المحرك او العامل المساعد في التأثير او في التعبير عن الرأي العام ؟ !

والرد على هذا السؤال لا يحتاج الى جهد جهيد ، لأن الحقائق فيه ظاهرة كضوء النهار .

الرد انه في العصر الحديث لم يعد هذا الدور للصحافة وحدها ، واقصى ما يمكن قوله عن دورها فيه انها اصبحت وسيلة ضمن وسائل . . . اداة ضمن ادوات .

لعلي اقول انها لم تعد اكبر او اهم هذه الادوات .

التليفزيون سبقها في هذا الدور على سبيل المثال ، فلقد اتسع تأثيره ولم يعد قاصرا على الكلمة المكتوبة فحسب ، وانما امتد ليشمل الصورة والصوت واللون ايضا (دعني اذكرك ان التليفزيون ـ قبل أية وسيلة أخرى ـ لعب الدور الاساسي في تهيئة الرأي العام المصري لقبول التطورات السياسية الاخيرة في مصر ـ من المبادرة

الى كامب دايفيد - ذلك لأن الصورة على الهواء جعلت الناس يعيشون الحدث ، ولأنهم عاشوه فقد اصبحوا شركاء فيه - نفسيا على الأقل - ولو لفترة معينة).

الاذاعة - خصوصا في عهد « الترانزيستور » - تسبق الصحافة أيضا في هذا الدور ، فهناك كثيرون - خصوصا في العالم الثالث - لا تصلهم الكلمة المكتوبة ، ولكن الكلمة المسموعة تملأ آذانهم .

(« آية الله الخميني » قاد ثورته ضد اعتى النظم الديكتاتورية من منفاه البعيد بواسطة شرائط التسجيل تنقل دعوته بصوته مهربة الى ايران حيث يعاد تسجيلها بالمئات والألوف وتسمع في المساجد) .

هناك وسائل اخرى للتعبير والتأثير في الرأي العام جاء بها العصر الحديث : السينما والمسرح والجامعة والكتاب .

هناك بؤر تعبير وتأثير اخرى يمكن ان تدور فيها مناقشات واسعة حول القضايا العامة : الأحزاب والجمعيات والنوادي والنقابات .

بل ان هناك مجالات اخرى يمكن ان تصل منها جرعات تأثير في الرأي العام : السياحة الواسعة في العالم . . . الاذاعات الخارجية الموجهة من اراض بعيدة ، وغير ذلك وغيره .

مرة اخرى دعني اذكرك بـ « صوت العرب » - سواء اتفقنا مع ما كان يقوله او اختلفنا معه - فان ذلك الـ« صوت » - لسنوات طويلة - من قرب بداية الخمسينات الى قرب نهاية الستينات - كان يمكن اعتباره جزءا من السلطة الرابعة في كل بلد عربي .

دعني ايضا اذكرك ان اذاعات موجهة الى العالم العربي الآن من قارات بعيدة تكاد ان تكون ايضا - وبدون اللجؤ الى تهييج او اثارة - عنصرا من عناصر تشكيل الرأي العام العربي الذي فقد ثقته في اذاعاته الوطنية التي تخنقها القبضة الغليظة للسلطة التنفيذية ، وتكاد تحبس نسمات الهواء من رئتيها ! .

تلك ادوات تعبير وتأثير في الرأي العام : « السلطة الرابعة » .

تلك كلها هي ادوات « السلطة الرابعة » ، وليست ادوات « السلطة الرابعة » وسيلة واحدة من وسائلها هي الصحافة ، حتى على فرض ان الظروف المحيطة بها تمكنها من ممارسة هذه المسؤولية .

ونحن نقول احيانا وبحق انه « لا مسؤولية بدون سلطة » ، وهذا يقابله بالتأكيد ان نقول انه «لا سلطة بدون مساءلة».

واذا قلنا ان الصحافة وحدها هي اداة « السلطة الرابعة » ـ مع ان ذلك كما رأينا موضع شك كبير ـ فما هي حدود المساءلة ؟

ان اول الحقوق الضرورية لضمان حرية الحوار العام ـ الذي هو اساس قيام الرأي العام ـ هو حق الخطأ .

واذا كان ذلك ، فكيف تقع المساءلة ؟ وكيف يجيء الحساب ؟ ومن الذي يحاسب ؟ وما هي المعايير في مناخ غريب يسود العالم العربي ويكاد يعم في العالم الثالث كله ـ وهو مناخ يعود ببلدان هذا العالم الى ان ايام أساطير الحلول ـ كأن روح الوطن حلت في سلطة الحكم فأسبغت عليها نوعا من الحق المقدس ـ او هل اقول الالهي ـ تتلاشى فيه بالذوبان كل السلطات الاخرى ، حتى تلك التي تقوم عليها الدساتير الحديثة ؟ !

■

أطلت عليك ، ولكن تبقى ملاحظة اخيرة .

الرأي العام ـ « السلطة الرابعة » الفعلية ـ هو في الواقع تيار غير منظور وان كان محسوسا ، وهو في الواقع قوة ضغط معنوي، يصعب تجميدها ، وبالتالي فهو لا يمكن ان يحل في جماعة او هيئة تستطيع ان تتقمص هذه السلطة او يملك احد ان يسبغ عليها مثل هذه السلطة ، وتلك هي القيمة الحقيقية لهذا التيار المحسوس وغير المنظور .

هل تراني كنت واضحا في ما اردت أن أعرضه عليك ؟ !

هــذه نــمــاذج

لحــركــة السلطة الرابعة في التطبيق ...

فهــل بيـــننا من يستطيع تحملها ؟ !



(... ...)

ما هو رأيك لو حاولنا الآن دراسة بعض التطبيقات العملية الشهيرة لحركة « السلطة الرابعة » كما عرفها الذين استعملوا هذا التعبير عن فهم واستيعاب .

استعملوه وهم يعرفون ما يقصدون .

يقصدون قوة الرأي العام : التأثير فيه والتعبير عنه .

التأثير فيه : بهدف اقناعه بمصلحة عامة غطت عليها اسباب أو أهواء أو ظروف او قوى تخدم التغطية على الحقائق أغراضها .

أو التعبير عنه : بهدف خلق مطالبة عامة وفعالة قادرة على اسماع صوتها وتوجيه الأمور الى ما يحقق امان وتطلعات وقيم الى آخره .

الهدف في الحالتين : حالة التأثير في الرأي العام أو التعبير عن الرأي العام - هو خلق قوة ضغط على السلطات الدستورية لكي تفتح عينيها على مصالح لم تكن تراها أو كانت تتجاهلها لأسباب أو أهواء أو ظروف ، أو لكي تنسجم سياسات هذه السلطات مع الأحاسيس العامة والمشاعر العامة والمزاج العام للجماهير .

هذه هي « السلطة الرابعة » : الرأي العام !

هل تعرف ؟

احيانا أكاد أقول أن هناك سلطة خامسة - كما أن هناك سلطة رابعة .

أحيانا أكاد اقول أن « سلطة الثورة » هي السلطة الخامسة - بمقدار ما أن سلطة الرأي العام هي السلطة الرابعة .

هناك السلطات الدستورية الثلاث التي تقوم عليها كل الدساتير : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وهناك السلطة الرابعة : سلطة الرأي العام - توجه وتضغط على هذه السلطات لكي تتنبه او لكي تنسجم .

دعنا نسأل انفسنا سؤ الا هنا :

- ماذا اذا عجزت السلطات الدستورية عن التنبه او الانسجام أمام قوة ضغط رأي عام تكشفت امامه مصلحة واقتنع بها ، أو تحركت وتركزت قواه لمطالب اكثر انسجاما مع أحاسيسه ومشاعره ومزاجه ؟

ماذا يحدث ازاء هذا العجز عن التنبه أو الانسجام ؟

أليس مثل هذا العجز - اذا وقع - هو الذي يعطي الثورة شرعيتها ؟

اليس معنى الثورة الحقيقي هو أن مجموع الناس في بلد من البلدان يجدون أن النظام الحاكم فيهم فقد وعيه بمصالح وطنية ، وضيع صلته بمشاعر جماهيرية ، ومن ثم فقد سقطت شرعيته المستمدة من ارادتهم وسيادتهم ؟

اذا كان ذلك هو المعنى ، فهل نستطيع - فعلا - ان نقول أن السلطة الرابعة هي درجة وسيطة بين السلطات الدستورية الثلاث المقررة في الدساتير - وبين السلطة الخامسة : « سلطة الثورة » ؟

هل نستطيع ان نتصور تصاعد حركة الفعل بين كل هذه السلطات على نحو قريب من السلم التالي :

● تحس الجماهير أن سياسة نظام ما قد ضيعت حساسيتها بالتنبه لمصالح أو بالانسجام مع احاسيس ومشاعر ومزاج .

● وتبرز السلطة الرابعة - بالتأثير أو التعبير - تمثل حركة رأي عام يحاول اقناع النظام بان يتنبه وينسجم .

اذا حدث التنبه والانسجام فكل شيء امان وسلام . . . واذا لم يحدث ؟!

● اذا لم يحدث ، تحولت العلاقة بين الجماهير والنظام الى علاقة تناقض رئيسي وصدام ، لأنه ما دام النظام قد عجز عن تغيير سياساته فان اصحاب الحق الأصلي يتولون بانفسهم تغييره هو .

هل نستطيع أن نقول ان ذلك السلم في التصاعد صحيح ؟

رأي عام يقنع بالتغيير : سلطة رابعة ـ سلطة سياسية وليست دستورية .

فاذا فشلت عملية الاقناع ، وجدنا أمامنا : حركة جماهير تفرض التغيير : سلطة خامسة ـ سلطة سياسية هي الأخرى وليست دستورية .

اعترف لك انني لا استطيع أن أقطع برأي في هذه التصورات كلها ، لكنها قضايا جديرة ـ في رأيي ـ بالبحث ، خصوصا اذا لاحظنا ظواهر تتلازم دائما مع نظم الحكم المطلق . . . اقصد بالذات ظاهرتين :

الظاهرة الأولى : ان كل نظام حكم مطلق يحرص أول ما يحرص على احكام سيطرته على أدوات ووسائل التأثير في الرأي العام أو التعبير عنه : التليفزيون ، الاذاعة ، الصحافة ، الى آخره ـ تحوط ضد حركة السلطة الرابعة .

والظاهرة الثانية : ان كل نظام حكم مطلق يحرص أول ما يحرص على احكام سيطرته على اجهزة « القوة » في الدولة : القوات المسلحة ، والبوليس ، والمخابرات ، والمباحث ، الى آخره ـ تحوط ضد حركة السلطة الخامسة ؟!

ما هو رأيك في كل هذا الذي قلته لك ؟ . . . هل ترى فيه قضايا جديرة بالبحث ؟

قل لي رأيك اذا وجدت فرصة مناسبة .

■

ومع ذلك ، ما علينا من هذا كله الآن ، ولنعد الى موضوعنا الأصلي وهو محاولة دراسة بعض التطبيقات العملية الشهيرة لحركة السلطة الرابعة .

اننا بالطبع سوف نذهب الى العوالم المتقدمة التي تفهم عن استيعاب معنى ما تقول ، لكي نبحث عن النماذج العملية في التطبيق لحركة السلطة الرابعة : الرأي العام والتأثير فيه أو التعبير عنه .

وأقترح ان نبحث عن نموذجين : نموذج في التأثير على الرأي العام ، ونموذج آخر في التعبير عنه .

ويخطر ببالي أولا ـ في نموذج التأثير على الرأي العام ـ نموذج « ونستون تشرشل » في بريطانيا في الثلاثينات من هذا القرن العشرين .

في بداية الثلاثينات كان « ونستون تشرشل » ـ وعمره وقتها فوق الستين ـ ينظر بقلق الى ما يجري في القارة الاوروبية .

كان نجم « ادولف هتلر » يعلو فوق القارة ، وكانت ألمانيا النازية ـ الرايخ الثالث ـ تحت قيادته تنمو بسرعة وتتزايد قوتها . وفي نفس الوقت فقد كانت فرنسا ـ الحليف الطبيعي لبريطانيا في القارة ـ تبدو غافلة لاهية .

وفي نظر « ونستون تشرشل » فقد كانت خطط « أدولف هتلر » وأحلامه ظاهرة واضحة ، وهي السيطرة على القارة ، والسيادة على العالم من قاعدتها . وكان ذلك في رأي « تشرشل » خطرا واضحا على بريطانيا وعلى أمنها ومصالحها الحيوية . وراح تشرشل يدق أجراس الخطر في بريطانيا . لكن أحدا لم يكن على استعداد لأن يسمع صوته .

كانت تجربة الحرب العالمية الأولى ، ومذابح حرب الخنادق ، ما زالت في الأذهان ، وكان السلام ـ حتى وان كان زائفا ـ سحابات دخان مخدر استسلمت له كل القوى والأحزاب في بريطانيا ، حتى حزب المحافظين الذي كان تشرشل احد اقطابه .

وحاول « ونستون تشرشل » ان يلفت انظار زملائه في الحزب وفي الوزارة دون جدوى . وذهب بنفسه يقابل رؤساء الوزارات في حزبه ، « ستانلي بلدوين » و « نيفل تشمبرلين » بعده . واستمع اليه كلاهما بنفاد صبر ، وقال له كلاهما : ان الرأي العام في بريطانيا لا يريد ان يسمع شيئا عن خطر حرب محتمل ، وكذلك فان مجلس العموم البريطاني ليس على استعداد لأية زيادة في اعتمادات التسليح ، بل هو على العكس يرى خفضها باستمرار .

وجرب « تشرشل » بكل وسيلة ولكن الأبواب بدت كلها مغلقة ، وكذلك الآذان .

ووجد « تشرشل » انه لا يستطيع الاعتماد على السلطات الدستورية . لا على حزب الأغلبية ـ المحافظين وقتها ـ ولا على وزارة هذا الحزب التي آلت رئاستها الى « نيفل تشمبرلين » ، كما ان حزب العمال ـ حزب المعارضة ـ تحت زعامة « كليمنت آتلي » لم يكن اكثر يقظة او حيوية . ولم تكن الصورة افضل في الصحافة التي

كانت في معظمها ميالة الى تأييد الخط الرسمي للحكومة لأسباب مختلفة ، بينها الالتزام الحزبي ، وبينها تصور عزوف الرأي العام البريطاني عن الرغبة في اي شيء يذكره بخطر الحرب ، وبينها - كما في حالة جريدة « التيمس » - نظرة اعجاب واضح بالـ « فوهرر » النازي من تأثير صداقات « ليدي استور » التي كانت أسرتها من ملاك « التيمس » في ذلك الوقت .

وجد « ونستون تشرشل » نفسه وحيدا ضد كل السلطات تقريبا وضد معظم القوى التقليدية في المجتمع البريطاني ، وهكذا قرر ان يلجأ الى الرأي العام - الى السلطة الرابعة - وكان يعرف مقدما انه أمام مهمة صعبة لأن هذا الرأي العام لم يكن على استعداد لسماع آرائه والاستجابة لها ، وانما كان مهيأ أكثر لرفض هذه الآراء والتحزب ضدها باعتبارها حديث شؤم لا لزوم له في عالم يبحث عن السلام ويظن نفسه قريبا منه .

لكن « تشرشل » لم ييأس :

راح في كل صحيفة فتحت له أعمدتها وفي كل محفل فتح له ابوابه - يكتب ويتكلم .

ينبه الى خطر « هتلر » في القارة . وينبه الى خطر الغفلة العامة في بريطانيا . وينبه الى التدهور في قواتها المسلحة - خصوصا في الطيران - مما سيجعلها عاجزة عن التصرف والتصدي حتى اذا جاءت لحظة تنبهت فيها الى الخطر المحيق .

ولم يجد « تشرشل » غير قلة من الأنصار : جماعات من المثقفين ، وقلة من الدبلوماسيين ، وحفنة من العسكريين - رأوا جميعا رأيه وحاولوا قدر ما استطاعوا مساعدته في دق أجراس الخطر في بريطانيا .

بعض الكتاب رددوا أصداء ما كان يقوله على استحياء . وبعض الدبلوماسيين نقلوا اليه معلومات من « برلين » و « باريس » و « روما » تؤيد ما كان يحذر منه ، وبعض العسكريين - خصوصا في الطيران - راحوا يزودونه بتقارير سرية عن سوء حالة انتاج الطائرات في بريطانيا وعن القفزة الضخمة في انتاج الطائرات في المانيا النازية .

وذهب الى مجلس العموم اكثر من مرة ـ وكان عضوا فيه ـ و وقف يحاول ان يعزز رأيه بمعلومات وأرقام ، وقامت عليه القيامة ورمي بمختلف التهم : انه داعية حرب . انه مغامر فقد صوابه في آخر العمر . انه ممرور لأن حزبه رفض ان يعطيه مقعدا في الوزارة . انه بما يقول يسيء الى بريطانيا والى سياستها ودبلوماسيتها .

وبدأ بعض ما توقعه « تشرشل » يقع فعلا :

دخلت القوات الألمانية منطقة « السار » .

زحفت جيوش هتلر على النمسا لضمها . باعتبارها جزءا من الرايخ التاريخي .

ثم بدأ التحرش بتشيكوسلوفاكيا تمهيدا لاحتلال مناطق فيها ، هي مناطق « السوديت » ، بدعوى انها مناطق تسكنها اغلبية المانية وانها هي الأخرى جزء من الرايخ التاريخي .

وتصور « تشرشل » ان التجربة العملية لا بد قادرة على تنبيه بريطانيا : كل مؤسساتها ـ باكثر مما استطاعت كتاباته وكلماته وخطبه الرنانة في مجلس العموم .

كانت هناك بالفعل بوادر تحول في الرأي العام ، ولكنه لم يكن كافيا .

وفجأة قرر « نيفل تشمبرلين » رئيس الوزراء البريطاني ان يشترك في مؤتمر رباعي في ميونيخ مع « هتلر » ـ مستشار الرايخ ـ ومع « دالاديه » ـ رئيس الوزاره الفرنسية ـ ومع « موسوليني » الدوتشي الايطالي .

كان اجتماع « ميونيخ » اجتماعا من اجل السلام ـ او هكذا قيل .

لكن الذي حدث فعلا هو ان « تشمبرلين » خلط بين السلام والاستسلام . ففي « ميونيخ » لم يفعل سوى انه استجاب لكامل طلبات هتلر على وعد من الـ « فوهرر » بأن مطالبه في تشيكوسلوفاكيا هي آخر مطالبه الاقليمية في اوروبا .

وعاد « تشمبرلين » الى بريطانيا يقول : « ان السلام تحقق في زماننا» .

كان يوم عودة « تشمبرلين » الى لندن من ميونيخ يوما لم تشهد له بريطانيا مثيلا في تاريخها الحديث . كان لكلمة « السلام » مفعول السحر .

خرجت جموع الشعب البريطاني تقابل العائد بغصن الزيتون من ميونيخ كأنه

بطل اسطوري استطاع ان يستوعب احلام الانسانية كلها في كيانه النحيل .

رجال بريطانيا ـ شيوخا وشبانا ـ يهتفون باسمه : لن يعودوا بعد الآن الى حرب خنادق في القارة ، ولن يكون منهم مشوهون وعجزة وبقايا حطام انساني .

نساء بريطانيا ـ العجائز والشابات ـ يصلين من أجله ويذرفن الدموع تأثرا لاخلاص رجل استطاع ان يقيهن غوائل الترمل وبلاء ان يتحملن عبء ولية ايتام .

في ساعات قليلة اصبح « نيفل تشمبرلين » بطلا للسلام ، حتى ان « المظلة » التي كان يحملها لتحميه من أمطار « بافاريا » اصبحت في حد ذاتها رمزا للسلام .

وفي وسط هذه العاصفة السلامية الجارفة لم ييأس « ونستون تشرشل » وانما وقف يقول : حذار ان تنام بريطانيا والخطر مستيقظ .

وراح يكتب ويتكلم وينتهز كل فرصة من على منبر مجلس العموم ليرفع صوته ـ يحاول بكل وسيلة ان يصل الى التأثير في الرأي العام .

وفي هذه المرة لم يكن وحده ، وانما راحت تنضم اليه كوكبة بعد كوكبة من المفكرين والساسة والخبراء الذين وجدوا في اصداء صوته نبرة تنسجم مع ما يرونه بعيونهم على ارض القارة الاوروبية .

ومضت ايام . . ومضت اسابيع . . ومضت شهور .

الرأي العام في بريطانيا يفيق . . . يتنبه . . . يرى . . . يفكر . . . يتململ .

كان « تشرشل » قد استطاع بعد وحدة مخيفة ، وبعد جهد يفوق طاقة البشر ، وبعد عناء رهيب ، ان يحرك الرأي العام في بريطانيا ـ ان يحرك السلطة الرابعة .

في صيف سنة ١٩٣٩ ، وأمام الأزمة التي اثارها « هتلر » بسبب مطامعه في بولندا ، كان الرأي العام في بريطانيا قد تحول مائة وثمانين درجة .

كان « نيفل تشمبرلين » ـ زعيم الأغلبية ورئيس الوزراء ـ يقود السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

لكن « ونستون تشرشل » كان يقود السلطة الرابعة . . . سلطة الرأي العام .

وفي ٣ سبتمبر (ايلول) ١٩٣٩ اضطر « نيفل تشمبرلين » ـ تحت ضغط سياسي

لا يقاوم - ان يعلن الحرب على المانيا .

وأكدت السلطة الرابعة فعلها وقدرتها .

وتنبهت بريطانيا وحاربت وانتصرت .

نموذج حي للتأثير في الرأي العام بهدف اقناعه بمصلحة عامة غطت عليها أسباب أو أهواء أو ظروف أو قوى تخدم التغطية على الحقائق أغراضها .

• • •

تعال نخطو الى الناحية الأخرى الثانية . نموذج التعبير عن الرأي العام بهدف خلق مطالبة عامة وفعالة ، قادرة على اسماع صوتها وتوجيه الأمور الى ما يحقق أماني وتطلعات وقيماً الى آخره .

النموذج الذي أوشك على الاقتراب منه ليس نموذجا بعيدا وانما هو قريب ، وليس من بريطانيا وانما هو من الناحية الأخرى من المحيط - من الولايات المتحدة الاميركية .

نموذج حرب فيتنام .

تتذكر التورط الأميركي في فيتنام . منذ سنة ١٩٦١ بدأ هذا التورط بالفعل على شكل مجموعة من الخبراء لجيش فيتنام الجنوبية التي كانت موالية في ذلك الوقت للولايات المتحدة ، والتي كانت تقوم على الحكم فيها نظم لا تستند الى شيء سوى قوة الدبابات الأميركية .

بدأ ذهاب « الخبراء الأميركيين » الى فيتنام الجنوبية في عصر « جون كنيدي ». وحين قتل كنيدي في « دالاس » كان عددهم قد وصل الى سبعة عشر الف عسكري ، وكان « جون كنيدي » - قبل ان تودي بحياته رصاصات « لي اوزوالد » - يعتبر وجود هؤلاء في فيتنام مشكلة . . . وكان جاهدا في البحث عن حل لها لكن المقادير لم تمهله . وتولى الرياسة بدلا منه نائبه « ليندون جونسون » ، وبحماقة القوة واوهامها بلغ التورط العسكري الاميركي حده بتواجد اكثر من نصف مليون جندي اميركي على الأرض الفيتنامية .

ولم يكن هناك من يستطيع ان يفتح فمه بكلمة معارضة مؤثرة لأن دعاوي

الوطنية والحماسة وشرف العلم الأميركي كانت جميعا في الميزان . لا يكاد احد يفتح فمه باعتراض حتى تلطمه تهمة خيانة الدم الأميركي الذي يراق في فيتنام ، وتهمة تشكيك المقاتل الأميركي في عدالة ما يحارب من أجله ، وهكذا . . وهكذا .

كان ذلك في بداية عهد « جونسون » هو الشعور السائد الجارف في الولايات المتحدة على السطح ، ولكن ما تحت السطح كان شيئا آخر لكنه غير محدد وغير مبلور .

كانت هناك ثورة شباب لا يرون للحرب في فيتنام معنى ، ولا يعتبرون ان خدمتهم تحت العلم الاميركي هناك شرف لهذا العلم .

وكانت هناك عناصر كثيرة في الجامعات ترى ان حرب فيتنام مغامرة استعمارية عقيمة لا تتصل بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة من قريب او بعيد .

وكانت هناك آراء استراتيجية لعدد من الخبراء ابرزهم الصحفي الأشهر « والتر ليبمان » .

وبدأ « والتر ليبمان » يطرح آراءه علنا .

كانت وجهة نظره :

« ان الولايات المتحدة في اي دور آسيوي لها لا يمكن الا ان تكون قوة بحرية فحسب ، وهي هناك لا تستطيع ان تكون قوة برية . ووجود قوات لها على الشواطىء الأسيوية مخاطرة كبيرة ، كل ما سوف تؤدي اليه هو ان تجعل اي قوات برية للولايات المتحدة على الشواطىء الآسيوية ـ مجرد رهائن تحت رحمة القوى البرية الآسيوية الأصلية ، كالصين مثلا» .

وهكذا كان رأيه ان تمارس الولايات المتحدة اي نفوذ لها في آسيا من البحر وبالقوة البحرية .

وكان رأيه بعد ذلك ضرورة ان تنسحب الولايات المتحدة بقواتها البرية من الشواطىء الآسيوية في فيتنام مهما كان الثمن .

ان التمسك بالكرامة او بالهيبة او باي اعتبار آخر من هذا النوع لن يؤدي بالولايات المتحدة الى شيء . . . « الا الى حرب استنزاف طويلة تنتهي بهزيمة لا شك فيها» .

كان هناك آخرون يرون هذا الرأي او شيئا قريبا منه ، وبينهم الجنرال الذائع الصيت « دوغلاس ماك آرثر » الذي كان قائدا عاما لقوات الحلفاء في المحيط الهادي ، والذي تولى محاصرة وتحطيم امبراطورية اليابان في الشرق الأقصى .

لكن « ماك آرثر » فضل ان يقول رأيه بالهمس ، وقاله على فراش الموت للرئيس الأميركي بنفسه ، وكان « جونسون » قد ذهب لعيادته آخر مرة .

قال « ماك ارثر » وهو على الجسر بين الحياة والموت لـ « ليندون جونسون » :

- سيدي الرئيس . . ان التواجد العسكري على الأرض الآسيوية ليس ضروريا لأمن الولايات المتحدة . ان نطاق الأمن الأميركي في آسيا يجب ان يرتكز فقط على الجزر الاستراتيجية المهمة في مواجهة الشاطىء الآسيوي . . . تكفينا اليابان والفلبين . . . ابعد من ذلك لا يلزمنا شيء . . ابعد من ذلك خطر .

ولم يسمع « جونسون » .

كانت اغلبية الكونغرس معه . . . وكانت معظم الصحف معه . . . وكانت هناك قوى تقليدية وراسخة في المجتمع الأميركي معه .

وفي هذا الجو قرر السناتور « وليام فولبرايت » - وكان رئيسا للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ - ان يلجأ الى السلطة الرابعة .

كان مقتنعا بنظرية « ليبمان » كما كتبها ، وكما همس بها « ماك آرثر » .

وكان في نفس الوقت يستشعر ان هناك قوى كثيرة في المجتمع الأميركي تعارض حرب فيتنام ، لكنها جميعا قوى مبعثرة في الشتات ، خائفة من أن تتهم .

وكان الى جانب ذلك يرى ان المؤسسات التي تعبر عن السلطات الدستورية في الدولة الاميركية على غير استعداد لمراجعة موقفها من الحرب . . . هي حرب الى النهاية لأن الولايات المتحدة لم تخسر معركة في حياتها ، ولا تستطيع الآن ان تخسر معركة ، خصوصا اذا كانت الخسارة امام شعب نصف عار نصف جائع نصف اعزل في فيتنام .

وذات يوم اعلن السناتور « فولبرايت » انه سيستعمل حقه كرئيس للجنة

الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي ، ويبدأ جلسات استماع عام عن الحرب في فيتنام .

ودهش كثيرون حتى من المتعاطفين مع « فولبرايت » . . . ماذا يريد هذا الشيخ ان يفعل ؟ ما هي الفائدة التي يمكن ان يحققها بتحويل قاعة اجتماعات لجنته الى مسرح حوار عام؟

وبدأت جلسات الاستماع العام .

وجاءت العدسات والميكروفونات وجاء الصحفيون ، وجاء ممثلون كثيرون لهيئات وجهات مهتمة بقضايا السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، خصوصا في فيتنام .

ودعا « فولبرايت » كل مسؤول اميركي اعتقد ان لديه علما بما يجري في فيتنام للشهادة امام اللجنة .

جاء الدبلوماسيون من كل العهود . وجاء الجنرالات من كل الاسلحة . وجاء شهود العيان على كل واقعة .

وراح «فولبرايت» يوجه اسئلته بحنكة ملاح مقتدر قادر على توجيه شراعه في بحر عاصف .

راح يسأل عن اهداف الحرب في فيتنام . عن قرار الحرب في فيتنام . عن مراحل التصاعد في فيتنام . عن مصالح الولايات المتحدة في فيتنام . عن علاقة هذا كله بامن الولايات المتحدة . عن تأثير هذا كله على سمعتها العالمية وعلى دورها في قيادة العالم الحر .

وراح الشهود يتعاقبون على المسرح واحدا بعد واحد .

وراحت الأجوبة تستكمل رسم صورة للحقيقة تفصيلا بعد تفصيل .

واستغرقت جلسات الاستماع ستة شهور كاملة ، ولم تعد الأمور بعدها الى ما كانت عليه قبلها .

انقلب كل شيء رأسا على عقب .

لم تعد حرب فيتنام دعوى وطنية ، وانما تورط استعماري .

ولم يعد شرف العلم الأميركي معلقا بالذين يحاربون تحته في فيتنام ، وانما بالذين يسحبونه من فوق التراب الفيتنامي .

في ستة شهور من الاطلال على الحقيقة تحولت الأغلبية الظاهرة المؤيدة لحرب فيتنام في الولايات المتحدة الى اقلية ، واكتشف الذين كانوا يحسبون انفسهم اقلية انهم في واقع الأمر اغلبية صحيحة .

مارست السلطة الرابعة ـ بمساعدة التليفزيون بالدرجة الأولى ـ دورها الى النهاية ، وسقط « ليندون جونسون » واضطر ـ وهو في أقوى منصب في العالم ـ ان يعلن انه ينسحب من ترشيح نفسه للرئاسة مرة اخرى رغم ان الدستور كان يعطيه هذا الحق .

ثم اصبح الانسحاب من فيتنام هو سياسة الولايات المتحدة ، بديلا عن التورط في فيتنام .

وانتصرت السلطة الرابعة ـ سلطة الرأي العام ـ بحسن وصدق التعبير عنه ـ انتصارا مدويا لا مثيل له في التاريخ .

حرب فقدت مشروعيتها في الوطن الذي يشنها بقوة الرأي العام فيه .

وجيش قوامه اكثر من نصف مليون مقاتل يضطر الى الانسحاب من ارض غريبة لأن حربه فقدت مشروعيتها هناك في الوطن الأصلي !

ودولة عظمى ، بل اكبر الدول العظمى ، تنسحب امام اتصاف العراة انصاف الجياع انصاف العزل لأن « السلطة الرابعة » لجماهيرها تحركت وضغطت وفرضت . . .

يلح عليّ السؤال قبل أن اختم رسالتي هذه اليك :

ـ اذا كانت تلك نماذج حركة « السلطة الرابعة » بالتأثير في الرأي العام ، واذا كانت تلك نماذج السلطة الرابعة بالتعبير عن الرأي العام ـ فهل تظن أمانة ان نظاما واحدا من النظم الحاكمة في العالم الثالث كله يستطيع ان يتحمل تجربة « السلطة الرابعة » ؟

قل لي : اي هذه النظم . . . ايها يستطيع ان يتحمل ؟

نحن جميعا ننقل ، نخطف ـ ونحن جميعا لا نفهـم ولا نـستوعـب . . . لكنـه بالنـسبة الينا جميعا : كلام . . . كلام . . . كلام !!

مشكلة الديمقراطية في بلادنا ...
الكل يتحدث عن « الديمقراطية »
والكل بعيد عن الموضوع !

أترانا أضعنا الوقت عبثا في هذا الحديث الطويل عن « السلطة الرابعة » ؟

أخشى أن ذلك صحيح . ذلك ما فعلناه تماما !

تركنا أنفسنا لنوع من الترف الفكري تغري به ايام الصيف على رمال الشاطىء ، حين تتسابق الأحلام كما تتسابق الأمواج ناسية أنها في النهاية واصلة الى صخور تكسر رؤوسها وتردها مرة أخرى على أعقابها .

إذا كنا نقول أننا في العالم الثالث كله ، باستثناءات معدودة ، لا نكاد نعرف غير سلطة واحدة ، سلطة أولى واحدة - فكيف يجوز لنا أن نقفز السدود والحدود والقيود لكي نتحدث عن « سلطة رابعة » : سلطة الرأي العام وأصلها وفصلها ثم حركتها في التطبيق العملي ؟

أليس ذلك فعلا من الترف الفكري ؟ أكاد أقول انه شيء أسوأ من الترف الفكري لأنه اقرب الى أن يكون نوعا من الهرب ، الهرب الفكري اذا أصررت على التوصيف !

لماذا ؟

لأننا ونحن بعد في بداية طريق نطلق العنان لخيالنا يطير بأجنحة مستعارة الى نهاية هذا الطريق . نريد ان نصل الى « السلطة الرابعة » في حين أننا ما زلنا بعد في اطار - أو اسار - السلطة الأولى ، السلطة الأولى الواحدة .

هذه هي « مشكلة » الديمقراطية في عالمنا الثالث . لا أقول « أزمة » الديمقراطية في عالمنا الثالث .

■

أريد ان أكون منصفا معك ، ومع الواقع ، ومع الحقيقة ـ لهذا أشرت الى « مشكلة » الديمقراطية في بلادنا وليس الى « ازمة » الديمقراطية في بلادنا .

« مشكلة » وليست « أزمة » . حالها كحال مشكلة الفقر مثلا ، ومشكلة الجهل ، ومشكلة التفاوت الطبقي الفادح ـ وكلها من قضايا التطور العام ومراحله .

قضايا لا نستطيع القول ـ منصفين ـ أن حاكما بالذات يتحمل كل المسؤولية عنها ، لأن الحقيقة التاريخية أكبر من عمر أي حاكم .

ما نستطيع أن نقوله عن أي حاكم هو واحد من اثنين :

● اما أنه ساعد على فتح الطريق امام حركة التطور واستجاب لداعي التاريخ .

● واما أنه اعترض طريق التطور وعطل حركته ، لأنه لم يسمع أو سد اذنيه عن السماع .

تلاحظ ـ طبعا ـ انني أتحدث عن « الحاكم » ولا اتحدث عن « الحكم » ، وملاحظتك دقيقة ، لكنني متمسك بما قلت ، فالظاهرة السائدة في معظم بلدان عالمنا الثالث هي ظاهرة « الرجل الواحد » . . . « الحاكم الفرد » .

هذه حقيقة ، وسوف أعود معك في ما بعد الى أسبابها .

يكفينا ان نتفق الآن على أن الديمقراطية في بلادنا « مشكلة » . . . أكبر من « أزمة » .

في بلدان العالم المتقدم نستطيع ـ ربما ـ أن نقول ان الديمقراطية في أزمة ، لكنها ليست مشكلة .

لماذا ؟

لأن الديمقراطية محصلة سياسية لنتائج اقتصادية اجتماعية وفكرية حققها نضال طويل خاضته مجتمعات البلاد المتقدمة .

تتذكر انني قلت لك مرة أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق الا في مناخ يسمح

بحل المشاكل عن طريق المناقشة الحرة . . . الحوار الديمقراطي .

ان ذلك لا يمكن أن يتوفر الا اذا كان مجتمع المتجين قادرا على أن يصنع ثروة تكفي المجموع ، وان يكون توزيع هذه الثروة بين المتجبن على أساس يكفل لكل منهم نصيباً عادلا في الثروة العامة يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والكساء ، من الصحة والمسكن ، من التعليم والثقافة .

مثل ذلك التوازن الاقتصادي الاجتماعي هو القاعدة التي يمكن ان يقوم عليها التوازن السياسي داخل اي مجتمع . التوازن السياسي يعبر عن نفسه بمؤسسات دستورية . المؤسسات الدستورية وعاء الحوار ، ثم هي مصدر القرار بعد الحوار .

ان التوازن ليس حالة نهائية او جامدة لأن حركة المجتمع متواصلة ، وهي تجيء معها بتناقضات جديدة بين المصالح والقوى ، ولهذا فان الحوار يجب أن يكون مستمرا بغير نهاية .

هذه هي الديمقراطية كما تعرفها البلاد المتقدمة . نتيجة توافرت لها أسبابها الموضوعية ، ومع ذلك لا يخلو الطريق من عقبات تصنع أزمات طارئة وأحيانا مستعصية .

وعلى سبيل المثال فان ديمقراطية البلاد المتقدمة تواجهها الآن أزمة طغيان قوة الجهاز التنفيذي بسبب حدة ودقة الصراعات الدولية . هناك أيضا أزمة تزايد قوة وسائل الاعلام الحديثة التي تؤثر بالانطباع وليس بالاقناع . هناك كذلك الخطر الذي تمثله المصالح المالية العملاقة (شركات البترول وشركات السلاح مثلا) في التأثير على صنع القرار السياسي ، وهكذا .

ومع ذلك فقد استطاعت الديمقراطية في بعض هذه البلاد المتقدمة أن تواجه - ولا أقول تحل - مثل هذه الأزمات (في الولايات المتحدة مثلا أمكن اخراج « ريتشارد نيكسون » من البيت الأبيض - وهو قمة الجهاز التنفيذي في أكبر دولة في العالم . وهناك أيضا أمكن كشف جموح شركات البترول وجنون شركات السلاح) .

■

تراني ابالغ لو قلت أن الديمقراطية هي أعقد قضايا الانسانية في ماضيها وحاضرها ، وربما مستقبلها .

سبب التعقيد أن الكل طلبوها ويطلبونها وسوف يلحون في طلبها ، لكن أحدا لا يعرف بالتحديد ماذا يريد منها ، أو حتى ما هي على وجه اليقين ؟

وعالم اليوم على سبيل المثال يختلف في مذاهبه واتجاهاته ، لكن كلمة « الديمقراطية » على لسان كل المختلفين .

هناك مثلا : رأسمالية واشتراكية وماركسية ، وبين هذه المذاهب كلها حروب ، لكنها جميعا تجري تحت لواء الديمقراطية . . . كلهم ديمقراطيون .

وهناك مثلا :شرق وغرب وشمال وجنوب ، وبين هذه الاتجاهات جميعا فوارق وفواصل بعيدة بعد السماء عن الأرض ـ لكن الاتجاهات الأربعة تلتقي عند حديث واحد هو : « الديمقراطية » ـ بالحق أو بالادعاء .

والخلط شديد . ولسنا وحدنا الذين نخلط ، وانما الكل يخلطون .

يخطر على بالي أن أروي لك تجربة وموقفا عشت فيهما بنفسي .

قبل فترة ليست بعيدة وجدتني مدعوا الى ندوة دولية عن « مستقبل الديمقراطية في العالم » تقرر عقدها في أثينا عاصمة اليونان وموطن أول ظاهرة ديمقراطية . بل ان جلسة الافتتاح جرت وقائعها بحضور الرئيس « تساتسوس » رئيس جمهورية اليونان ـ في أطلال « هيرود اتيكوس » حيث كان مواطنو أثينا الأحرار يلتقون للمناقشة في ما يعنيهم من أمور قبل قرابة ثلاثين قرنا من الزمان .

كان المشتركون في الندوة عددا محدوداً من الناس لا يزيدون عن خمسة عشر ، لأن منظمة الـ « يونسكو » التي ساهمت في اختيارهم وجدت أن كثرة العدد قد تؤدي الى تسيب المناقشات .

من أوروبا كان هناك « ميشيل دوبريه » رئيس وزراء فرنسا الأسبق ، وكان هناك « ماريو شواريز » رئيس وزراء البرتغال وقتها .

من اميركا كان هناك « ايتشفاريا » رئيس جمهورية المكسيك السابق ، وكان

هناك الكاردينال « كامارا » كاردينال البرازيل الثوري العنيد .

من الولايات المتحدة كان هناك ثلاثة من أبرز المفكرين : الاقتصادي « جون كينث غالبريث » ، والمؤرخ « آرثر شليزنغر » ، وأستاذ علوم المستقبل « هيرمان كاهن » .

من آسيا كان مفروضا أن تجيء السيدة « أنديرا غاندي » ، لكن ظروف الهند دفعتها الى الاعتذار في آخر لحظة .

من الشرق الأوسط والعالم العربي كان هناك « الهادي نويرة » رئيس وزراء تونس ، وكنت أنا .

وأثارت الندوة اهتماما بالغا الى درجة أن الرئيس « تساتسوس » رئيس جمهورية اليونان ، وهو أصلا أستاذ قانون ـ طلب اعتباره عضوا مشاركا في الندوة ، كذلك تكرر نفس الطلب من السيدة « هيلين فلاخوس » وهي صاحبة أكبر دور النشر في اليونان كما أنها من أبرز المناضلين ضد الحكم العسكري الذي تحكم في موطن الديمقراطية الأول أكثر من عشر سنوات كئيبة . والى جانب ذلك ، فقد أقبل على جلسات الندوة كثيرون من المفكرين من كل أنحاء العالم ، يسمعون ويشتركون أحيانا في المناقشات .

وجاءت التجربة والموقف ـ مما أريد ان أحدثك عنه ـ في اليوم الثالث من الندوة .

كنت في اليوم الثاني منها قد فرغت من القاء بحث قدمته عن « الديمقراطية في العالم الثالث » ، ثم تركت المنصة بعد ذلك وآثرت أن أجلس وسط المشاركين في الندوة من خارج أعضائها الأصليين ، خصوصا وقد وجدت بينهم عدداً من المعارف والأصدقاء .

كان المتحدث الرئيسي يومها هو « ماريو شواريز » رئيس وزراء البرتغال ، ولفت نظري قوله : « ان الديمقراطية بخير في اوروبا ، والدليل على ذلك انها انتصرت أخيرا في اليونان بزوال الحكم العسكري ، وفي أسبانيا بعودة النظام البرلماني ، وفي البرتغال بقيام ثورة زهور القرنفل الحمراء » !

بعده كان الدور على « ميشيل دوبريه » رئيس وزراء فرنسا الأسبق ، فاذا هو يشير مرة أخرى الى عودة الديمقراطية لليونان ولأسبانيا والبرتغال .

بعده طلبت السيدة « هيلين فلاخوس » الكلمة فاذا هي تكرر نفس المعنى : انتصار الديمقراطية في اليونان واسبانيا والبرتغال كدليل على أن الديمقراطية بخير في أوروبا !

ورفعت يدي من وسط القاعة طالبا حق السؤال ، وابتسم رئيس الجلسة وقال : « انني أرى احد أعضاء الندوة الأصليين يريد أن يبدي رأيا من القاعة ، وسوف أعطيه هذا الحق .

ووقفت وقلت :

« انني لا اريد ان أبدي رأياً ، ولكن ان اسأل سؤالاً . ويظهر انها غريزة الصحفي لا تريد ان تتخلى عنه بصرف النظر عن موقعه .

انني لاحظت أن زملاءنا الذين تحدثوا اليوم - « ميشيل دوبريه » و « ماريو شواريز » و « هيلين فلاخوس » - تحدثوا عن انتصار الديمقراطية في اليونان واسبانيا والبرتغال .

هناك كثير في رأيي يستحق ان نهنىء انفسنا عليه لعودة الديمقراطية الى هذه البلدان الثلاثة ، ولكن هناك ظاهرة تلفت نظري ، وهي متكررة في الحالات الثلاث التي عادت فيها الديمقراطية الى اليونان واسبانيا والبرتغال .

ان الديمقراطية في كل بلد من هذه البلدان الثلاثة عادت بحادثة لا علاقة لها بجهود الديمقراطيين .

ان الديمقراطية عادت في اليونان لأن الحكم العسكري بقيادة الكولونيل « جوانيدس » وجد نفسه امام خطر لم يستطع مواجهته ، وهو الغزو التركي لجزيرة قبرص . وهكذا فقد كان هو بنفسه الذي تخلى عن الحكم لقائد الجيش ، وكان قائد الجيش هو الذي اتصل تليفونيا بالسياسي القديم « كارمانليس » لكي يعود من منفاه في باريس ويشرف على تسليم الحكم للمدنيين ، وعلى اجراء انتخابات برلمانية جديدة في اليونان .

ان الديمقراطية في اسبانيا لم تعد اليها الا لأن الجنرال « فرانكو » مات موتا طبيعيا بعد سن الثمانين . كانت الديمقراطية والديمقراطيون في حالة عجز كامل في اسبانيا . وحتى خلال ستين قضاها « فرانكو » على فراش الموت ظلت الديمقراطية على الباب الخارجي حتى خرج جثمان « فرانكو » الى مثواه الأخير ، وبعدها فقط خطت الديمقراطية أول خطوة الى الداخل .

أما الديمقراطية في البرتغال فقد ظلت غائبة طوال ديكتاتورية « سالازار » ، وخلفتها ديكتاتورية « جيتانو » التي هزمت هزيمة منكرة في أنغولا أمام الثوار الانغوليين . ان الجيش البرتغالي المهزوم في أنغولا هو الذي عاد الى وطنه فقاد ثورة زهور القرنفل الحمراء ضد الديكتاتورية في لشبونة .

الخص ما أريد أن أقوله :

الديمقراطية عادت في اليونان لأن الجيش أمام موقف معين - الغزو التركي لقبرص - عجز عن تحمل المسؤولية .

الديمقراطية انتظرت أربعين سنة في اسبانيا حتى مات الجنرال « فرانكو » ، وكان كبار الضباط من معاونيه هم الذين ساندوا انتقال السلطة الى الملك « خوان كارلوس » .

والديمقراطية في البرتغال لم يحققها الا كفاح الرجل الأسود في مستعمرة أنغولا ضد الاستعمار البرتغالي .

هذا ما حدث ، وكلامي فيه ليس تعليقا وانما هو سؤال .

ما هو سر هذه الظاهرة المتكررة في البلدان الأوروبية الثلاثة التي هنأنا انفسنا جميعا بعودة الديمقراطية اليها ؟

لماذا لم تعد الديمقراطية الا بحادثة لعب فيها العسكريون أبرز الأدوار ؟

ثم أين هو موقع العسكريين الآن من عملية الانتقال الى الديمقراطية ؟ هل ابتعدوا عن الساحة ، ام انهم - كما تقول شواهد كثيرة - موجودون في الأجنحة في الانتظار ؟!

مرة أخرى انني أسأل فقط ، وسأكون سعيدا عندما يتبرع لي أحد بجواب .
لا أبالغ اذا قلت لك أن السؤال أحدث في القاعة اثراً زاد عما كنت أتوقعه .

وجرب « ميشيل دوبريه » أن يجيب ، وجرب « ماريو شواريز » ان يجيب . وفضلت « هيلين فلاخوس » أن تنظر اليَّ وتبتسم ، ولعلها كصحفية مقتدرة ادركت ان حق السؤال حافز لا يستطيع صحفي ان يقاومه مهما كانت الظروف .

ثم انفضت الجلسة حين جرى تذكيرنا جميعا بان الوقت قد حان لكي نستعد للذهاب الى قصر الرئاسة حيث يقيم لنا الرئيس « تساتسوس » مأدبة عشاء .

وحين كنت أغادر قاعة الاجتماع ، اقبل عليَّ السيد « الهادي نويرة » رئيس وزراء تونس يقول لي :

ـ محرجاً كان سؤالك يا أخي . . . محرج حقيقة.

وقلت له إنني بالقطع لم أقصد احراج أحد ، ولكني كنت فعلا أبحث عن جواب مقنع لظاهرة رأيتها أمامي .

أتذكر أنني حين دخلت قصر الرئاسة وجاء دوري لمصافحة رئيس الجمهورية ـ فوجئت بأن سؤالي الأخير في الجلسة المسائية قد وصل اليه بسرعة البرق ـ فاذا هو يقول لي :

ـ اثار سؤالك مساء اليوم اهتمامي ، وأريد ان أتحدث معك فيه . وقلت للرئيس انني تحت تصرفه ، ثم اتجهت الى حلقات المدعوين الذين وقفوا ينتظرون افتتاح موائد العشاء . انتقلت من حلقة الى حلقة ، ثم وجدتني أنسلخ وحدي لأجول في بعض قاعات قصر الرئاسة أعيش مع ذكريات أيام مضت .

كان القصر الجمهوري هو نفسه القصر الملكي القديم .

جئته مرة من قبل مع جمال عبد الناصر ، وكان يقوم بزيارة لليونان بدعوة من الملك « بول » .

عند هذا السلم ، على مدخل قاعة العشاء ، التقى جمال عبد الناصر مع الملك « بول » . كانت السيدة قرينة الرئيس عبد الناصر تصحبه في هذه الزيارة ، وكانت

معها الملكة « فردريكا » قرينة الملك « بول » .

كان الأربعة يستعدون لدخول قاعة العشاء الكبرى التي امتلأت بالمدعوين يومها ينتظرون دخول الرئيس المصري وقرينته وملك اليونانيين وملكتهم . وتولت الملكة « فردريكا » تنظيم خطى الدخول الى القاعة .

المنظر أمامي كأنه نابض بالحياة .

الملكة « فردريكا » تقول لـ « جمال عبد الناصر » :

ـ انني سوف اضع يدي على ذراعك وندخل معا . . . ثم تضع قرينتك يدها على ذراع الملك ويدخلان معاً .

وسألها « جمال عبد الناصر » ببساطة : « لماذا؟ » .

وقالت الملكة « فردريكا » ضاحكة : لأن هذا هو البروتوكول يا سيدي الرئيس .

وضحك « جمال عبد الناصر » وقال لها :

ـ من سوء الحظ انني لا اعرف الا بروتوكول الصعيد في مصر . . . ادخل مع الملك . . . وانت تدخلين مع زوجتي .

ولم ينتظر « جمال عبد الناصر » .

مد يده الى يد الملك « بول » يدعوه الى الدخول معه .

وترك الملكة مع قرينته تدخلان وراءهما .

وضاع بروتوكول أوروبا ، وفرض بروتوكول الصعيد نفسه .

أتذكر كل ما حدث يومها كأنني أراه امامي . . . بل واتذكر ردود فعلي ، وقد قلتها له في ما بعد ، ومؤداها أنه كان يجب ان يعطي الفرصة لبروتوكول أوروبا لأننا كنا في أوروبا . لكن ما قلته لم يجعله يغير رأيه .

كنت واقفا في مكاني مع ذكريات ايام مضت حين هرع نحوي احد الأمناء يقول لي :

ـ اين انت ؟ . . . كنا نبحث عنك . . . رئيس الجمهورية يريدك .

وقلت وأنا أنفض عن مشاعري ذكريات أيام مضت :

ـ ارجوك ان تغفر لي . . . لقد شدتني ذكريات عشتها في هذا القصر قبل سنوات .

واسرعت وراءه الى حيث كان الرئيس « تساتسوس » جالسا في صالون على حافة قاعة العشاء الكبرى . واشار ، فجلست الى جواره ، وقال لي :

ـ اثار اهتمامي سؤ الك في جلسة اليوم .

انني سمعت عن اجابات قدمت عليه في الجلسة ، واريد ان تسمع اجابتي . وقلت :

ـ انني آسف لأن سؤ الي اثار ضجة اكثر مما قدرت ، ومع ذلك فانه يسعدني ان اسمع رأيك يا سيادة الرئيس .

وقال الرئيس « تساتسوس » :

ـ هل أذكرك بالقول المأثور عن « مونتيسكيو » بان « الديمقراطية الحقيقية لم توجد قط ولن توجد قط » ؟ اذا كان هذا القول صحيحا ، وانا أعتقد انه صحيح ـ اذن فلا بد ان نستمر في المحاولة ، لا بد للمؤ منين بالديمقراطية ان يرفعوا اعلامها باستمرار ، وان يتهزوا كل فرصة تاريخية تسنح امامهم لكي يحاولوا كسب مواقع جديدة تفتح الطريق اليها .

انا اتكلم عن اليونان . ان الكفاح ضد الدكتاتورية العسكرية لم يتوقف منذ استولوا على السلطة . صحيح ان الظروف الأخيرة التي انهار فيها النظام العسكري حدثت خارج ارادتنا جميعا وخلقت وضعا استطاعت فيه القوى الديمقراطية ان تتقدم لملء الفراغ ، لكننا يجب ان نسلم ان هذا الانهيار حدث لأن النظام الديكتاتوري بطبيعته مفلس ، وحين أفلس فقد كانت الديمقراطية هي المخرج الوطني الوحيد .

ان الرئيس اليوناني كان يتكلم باسلوب استاذ حكيم ، واتذكر انني قلت له :

ـ انني لا اختلف كثيرا مع ما تقوله لي الآن . ان عبارة بالذات ضمن حديثك لها

رنين خاص ، وهي عبارة « ان واجب جميع المؤمنين بالديمقراطية ان يحاولوا باستمرار كسب مواقع جديدة تفتح الطريق الى الديمقراطية» .

هذه العبارة في اعتقادي لها أهمية خاصة . « فتح الطريق الى الديمقراطية » . . . هذا اقصى ما نملكه في ظل ظروف طبيعية .

انك تحدثت عن ظروف اليونان ، وانا استأذنك ـ تجنبا لأي حرج ـ ان أتحدث عن ظروف اسبانيا .

الديمقراطية لم تعد هناك لأن « فرانكو » اختفى والملك « خوان كارلوس » على العرش .

اذا كنا نتحدث عن الديمقراطية بصورتها الدستورية ، فانا اسمح لنفسي ان اقول أن الصورة السياسية هي على نحو أو آخر انعكاس لحقائق اقتصادية اجتماعية .

اني أخشى أن المتناقضات الأساسية التي أدت الى ظهور الديكتاتورية في اسبانيا لم تجد حلا بعد .

ان ديكتاتورية « فرانكو » جمدت بقوة البطش العسكري كل هذه المتناقضات لمدة اربعين سنة ، لكنها لم تستطع حلها .

المتناقضات الطبقية . . . الاقليمية . . . الدينية ، الى آخره ـ ما زالت الى حد كبير كامنة في اعماق المجتمع الأسباني . . .

ان حدة هذه المتناقضات لم تسمح بحلها ديمقراطيا لأن الحوار استحال في اسبانيا ، وعندما استحال الحوار وقعت الحرب الأهلية . ان الحرب الأهلية في اسبانيا فتحت الطريق الى ديكتاتورية « فرانكو » الذي حكم اربعين سنة ، ولكن الحرب الاهلية في اسبانيا لم تنته بعد . ما كاد « فرانكو » يختفي حتى دوى الرصاص وفرقعت القنابل .

لكي ينفتح الطريق الى الديمقراطية في اسبانيا لا بد ـ في ظني ـ من تحولات اجتماعية واقتصادية وفكرية تخفف حدة المتناقضات لكي ينفسح مجال الحوار في ظروف تسمح به .

كان « فرانكو » يضع القوة العسكرية امام الحكم .

واتصور ان مشكلة الملك « كارلوس » ليست هي ان يغير وضع القوة العسكرية من أمام الحكم وينقلها وراءه . . . ليس هذا هو الحل .

الحل الديمقراطي هو أن يصبح الحكم في غير حاجة الى القوة العسكرية الا في حماية الأمن الخارجي للدولة ، ربما قلت إن تلك ليست أزمة اسبانيا وحدها ، ولكنني اتجاسر واقول انها ازمة حزام الزيتون كله في جنوب اوروبا - اذا سمحت لنفسي ان أستعير هذا التعبير من المستشار الألماني « هيلموت شميدث » . هذه أزمة البرتغال واسبانيا وايطاليا واليونان أيضاً .

ولم نستطع استكمال الحديث ، فقد تجمع حولنا عدد من المدعوين . . واتسعت الدائرة .

■

شردت بك طويلا في هذا الحديث .

بدأنا بحديث السلطة الرابعة . . . ثم دخلنا الى حديث الديمقراطية . . . ثم شدتنا ذكريات قديمة وجديدة !

أليست كذلك حكاية الديمقراطية . . . قديمة جديدة هي الأخرى . . . منذ الأزل وحتى الأبد سوف تظل حلم البشر من كل مذهب ومن كل اتجاه ؟

ترن في آذانهم دائما كلمة ذلك الديمقراطي العظيم « مونتيسكيو » : « ان الديمقراطية الحقيقية لم توجد قط ولن توجد قط » .

وهم مع ذلك يحاولون .

طريق ليس له نهاية ، ولكن له بابا .

هذا هو المهم .

ركاب على طائرة مخطوفة !
ماذا بعد الحيرة
بين الشمال الغربي والشمال الشرقي ؟!

(. . . . . .)

أرجوك أن لا تشعر بالملل لحديث طويل أثقل عليك به في موضوع الديمقراطية .

المشكلة عويصة معقدة ، وأكثر من ذلك خطرة !

والمأزق - أو المآزق - التي تواجهنا فيها أنه ليست هناك حلول مثالية لها ، وليست هناك حلول عملية سريعة لها ، بل ليست هناك طرق واضحة للاقتراب من مثل هذه الحلول .

الغريب مع ذلك أن الجميع في العالم الثالث - وهنا في عالمنا العربي بالذات - يتحدثون عن الديمقراطية ولا يكفون عن الحديث ، ومع ذلك فأنا أشك اذا كان اي من هؤلاء المتحدثين عن الديمقراطية - والذين يتحلونها لهذا النظام أو ذاك يعرف حقيقة ما يتحدث عنه ؟

أحيانا - أقول أحيانا - أعذرهم ، فليسوا وحدهم الذين لا يعرفون ، لأن الديمقراطية ليست قانونا واحدا ، وانما هي مجموعة قيم انسانية تشكلت من خلال تاريخ طويل . تاريخ ساهم فيه الفكر اليوناني ، وأضاف اليه تراث المسيحية والاسلام ، وطورته أفكار عصر التنوير والنهضة ، وعمقته تيارات وحركات وثورات عظيمة سياسية واجتماعية بلغت ذروتها في العصر الذي شهد الثورات الثلاث الكبرى : الاميركية والفرنسية والروسية - بالطبع الى جانب التجربة الغنية للنظام البرلماني الانكليزي - وغير ذلك وغيره .

حين يتحدث أحد عن الأديان - الاسلام مثلا - فهو يعرف ما يتحدث عنه . . يعرف أن للاسلام خمسة اركان . ليست أربعا وليست ستة . يعرف أن هناك مرجعا اسلاميا واحدا هو « القرآن » .

وحين يتحدث أحد عن المذاهب - الماركسية مثلا - فهو يعرف ما يتحدث

عنه . . يعرف أن هناك قوانين علمية بلورها « ماركس » وشرحها « لينين » ودارت من حولها اجتهادات واسعة ، ولكنها ظلت في حدود « قوانين أساسية » .

أما في الديمقراطية فان القضية جد مختلفة . فنحن أمام مجموعة قيم انسانية ، ولسنا أمام كتاب قوانين أو كتاب اجراءات .

الديمقراطية مثلا ليست مجرد دستور مكتوب ، لأن أي دستور مكتوب يمكن أن يصبح حبرا على ورق .

والديمقراطية مثلا ليست مجرد مجلس نيابي ، لأن أي مجلس نيابي يمكن أن يتحول الى ساحة لعد الأصوات والموافقة الاجماعية بالتصفيق وقوفا على أي شيء !

قلت لك إنني أحيانا أعذر الذين يتحدثون عن الديمقراطية وهم لا يعرفون ما يتحدثون فيه ، ولكني في أحيان أخرى لا أستطيع أن ألتمس لهم عذرا لانهم لا يبذلون جهدا في سبيل المعرفة ، وأسوأ من ذلك يسدون على المعرفة كل سبيل !

قلت لك المشكلة عويصة معقدة ، والأكثر من ذلك خطرة - واذا أردت دليلا فامش ببصرك - من فضلك - على الأرض العربية كلها ، ثم صف لي ما ترى ، وصف لي شعورك ازاءه .

دعك من الصورة السياسية الظاهرة ، صورة هذا الانقسام في العالم العربي بسبب ما حدث من المبادرة الى كامب ديفيد . هذه صورة نعرفها جميعا ونعرف مشاعرنا ازاءها .

أتجاسر وأقول لك ان هذه الصورة السياسية الظاهرة ليست كل المشكلة في عالمنا العربي ، وانما هي جزء من المشكلة . . . أتجاسر وأقول أكثر انها عرض من أعراض المشكلة . . مشكلة الديمقراطية ، أو بتعبير أصح مشكلة غياب مجموعة القيم الانسانية التي تفتح الباب للديمقراطية .

ما هي النقطة الجوهرية في محنة العالم العربي الآن ، ولاحظ أنني أتحدث عن الكل ولا أقصر حديثي على طرف دون أطراف ؟

اذا أذنت لي أن أجيب على هذا السؤ ال لقلت لك إن محنة العالم العربي في هذه المرحلة من تطوره هي :

من الذي يتخذ القرار فيه ؟ كيف يتخذ هذا القرار ؟ كيف يفرض هذا القرار ؟

أليست تلك بؤ رة المشكلة ؟ في قضايا الحرب والسلام . في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية . في قضايا الفكر والثقافة ؟

هكذا ترى أنه ليست هناك مشكلة أخرى غير مشكلة الديمقراطية ، لأنه ليس هناك حل لأي عقدة خارج اطار الديمقراطية .

عويصة معقدة هذه المشكلة ـ كما اتفقنا ـ وأكثر من ذلك خطرة .

هل أحكي لك عن احساس غريب يراودني عندما أتأمل الصورة الشاملة لأوضاع العالم العربي ؟

هو احساس لم أجربه في الواقع ، والحقيقة أنني لا أريد أن اجربه ـ لكني أتمثله وأتصور مشاهده وتفاصيله وأكاد أراها جميعا رأى العين . . في الخيال طبعا !

اني أحس أننا جميعا في العالم العربي ركاب على طائرة مخطوفة . صعدنا جميعا اليها في رحلة حلمنا بها الى هدف ظننا أنه مقصدنا ، واتخذ كل منا مقعده ، وربط حزامه ، ثم جاءنا من الميكروفونات صوت القائد يحيطنا علما بتفاصيل الرحلة : الارتفاع الذي سنطير عليه وسرعة الطيران وموعد الوصول الى الهدف وحالة الجو خارج الطائرة ، الى آخره .

ثم تحركت الطائرة الى الممر الذي تقرر اقلاعها منه ، ثم فتحت محركاتها على الآخر، ثم راحت تمتطي الهواء ، وتصعد ، ومرقت من السحب ، وانتظم خط سيرها في الفضاء العالي .

وفككنا الأحزمة ، وسمح لنا بالتدخين ، ورحنا نتأمل ما حولنا ونطل من النوافذ على معالم الأرض تحتنا : صحاري وبحار وجبال نمرق فوقها جميعا في طريقنا المرسوم .

وبدأت حفاوة الطعام والشراب ومضيفات الطائرة يخطرن في الممرات يوزعن ابتسامات حلوة مع الأطباق والأكواب .

فجأة جاء صوت قائد الطائرة يحذر بأن عاصفة على الطريق .

ورفعت الأطباق والأكواب على عجل ، وطويت الموائد ، والتفت الأحزمة من جديد تربط الركاب الى مقاعدهم ، وتوقف التدخين ، وتنبهت الأعصاب .

ثم بدأت الطائرة الضخمة تدخل وسط العاصفة . الجو يغيم . السحب المشحونة تتصادم . البرق يلمع بقرب الأجنحة كأنه لسعات سوط له أكثر من لسان .

المشاعر تتوتر في الطائرة ، والأعصاب مشدودة ، والقلق يمسك بالأنفاس .

صوت قائد الطائرة يقول للركاب بصوت تشيع فيه نبرة ثقة « إن الطائرة على وشك أن تجتاز العاصفة ، والطريق بعد ذلك الى آخره أمان » .

في هذا الجو المعبأ بالصراع بين الخوف والأمل ، ينقض ما لم يكن في الحسبان .
حركة غامضة في الطائرة ، واذا بمجموعة ناس قرب المقاعد وفي الممرات وداخل مقصورة القيادة مدججين بالسلاح . . مسدسات في أيديهم ، وقنابل في جيوبهم وأصابع ديناميت .

الطائرة مخطوفة ، وعلى كل أن يلزم مكانه ولا يتحرك .

تحركات هستيرية قرب باب مقصورة القيادة لأن قائد الطائرة يرفض تحويل وجهتها الى حيث صدر له الأمر من أحد المختطفين . . الهستيريا تزداد ، ثم تدوي طلقة رصاص ، واحدى المضيفات تصرخ بأن قائد الطائرة قد قتل .

ما زالت الطائرة في العاصفة ، لكنها هي الأخرى أصبحت مجالا لعاصفة أخرى أكثر هولا وبشاعة .

رجال بين الركاب تنهار أعصابهم ، نساء يجهشن بالبكاء ، أطفال يعلو صراخهم ، وأحد المختطفين يزأر في الجميع أن يلزموا الصمت والا . . .

ويسود صمت مروع يقطعه بين حين وآخر أنين أو شهيق أو نشيج مكتوم .

المختطفون يروحون ويجيئون . . أحدهم يمد أسلاكا موصولة ببطارية في محاولة لتلغيم جسم الطائرة . احدى المضيفات تحاول أن تقول له كلمة ، فيرد عليها بضربة من مقبض مسدسه فتسقط على الأرض ودمها يسيل .

العاصفة ما زالت تلعب بالطائرة ، والرعب يمسك بها من الداخل . المصيبة لا تتوقف عند هذا الحد .

اندفاعات عصبية ، ثم كلمات غاضبة ، ويفهم الركاب أن هناك خلافا بين المختطفين أنفسهم .

اختلفوا على من يكلفونه بقيادة الطائرة بعد قتل قائدها ، واختلفوا الى أين يذهبون ؟ واختلفوا حتى في ما يريدون . . بعضهم كما يبدو يريد أن يطلب فدية مال . وبعضهم يريد أن يحتفظ برهائن لغرض . والبعض الآخر يريد أن يذيع اعلانا صاخبا بمبادىء يدعي الايمان بها . ولم يعد سلاحهم موجها الى الطائرة وركابها فقط ، وانما ارتفع السلاح أيضا من بعضهم موجها الى بعضهم الآخر !

ونحن ـ جميعا في العالم العربي ـ ركاب هذه الطائرة المخطوفة . . ؟

لا أحد يسألنا في شيء . . . ولا نحن قادرون على أن ننطق بشيء . والعاصفة عاتية والخطر مجنون . والمصير علمه عند الله . لكننا في طائرة مخطوفة بين السماء والأرض يتحكم فيها حامل مسدس أو طالب فدية أو صاحب اعلان صاخب ، وكلهم عصبيون معنا ومع أنفسهم أيضا ، وكلهم لا يعرفون شيئا عن الطائرة أو الطيران .

صورة مفزعة ، ومع ذلك ألا تراها ـ بالحق ـ قريبة من واقع الحال الذي نعيش فيه ؟

■

دعنا الآن نفكر : كيف وصلنا الى هذا الحال ؟

كيف فقدنا السيطرة على القرار ، وعلى كيفية اتخاذ القرار ، وعلى وسائل فرض القرار ؟

بتعبير آخر : كيف ضاع منا الطريق الى الديمقراطية ؟ . . كيف فاتتنا فرص الاقتراب من هذا الطريق ؟

كيف وجدنا أنفسنا ـ بعد الآمال العريضة والأحلام الزاهية ـ ركابا في طائرة مخطوفة ؟

هذه أسئلة لا بد أن نبحث لها عن جواب ، ولا بد أن يكون بحثنا جادا ، ولا بد أن يكون منهاجنا موضوعيا ـ لأن المسألة أكبر وأخطر من أن تترك نهبا ضائعا بين الوهم والأكذوبة .

وربما وجدنا أنفسنا الآن في حاجة الى التفاتة سريعة الى الوراء .

أظنك تتفق معي على أن بداية بحثنا عن الاستقلال الوطني كانت هي نفسها بداية بحثنا عن الديمقراطية . كنا نطالب بجلاء المستعمر الذي احتل أرضنا وحاول اخضاع ارادتنا . وحين رحنا نكافح من أجل حقنا المقدس في السيادة على أوطاننا وفي حكم أنفسنا بأنفسنا ، فقد كنا في الواقع نتحدث عن هدفين متصلين ببعضهما عضويا : الاستقلال والديمقراطية .

نستطيع أن نقول بصفة عامة إننا بعد الحرب العالمية الأولى وصلنا ـ في بعض المواقع العربية ـ الى نوع من شبه الاستقلال بالغنا في أهميته وقتها ، لكننا مع ذلك تصورناه مناسبة لبدء تجربتنا الديمقراطية الحديثة .

ماذا فعلنا ؟

كان تأثرنا بأوروبا الغربية ـ شمال البحر الأبيض المتوسط ـ شديدا ، وكان هذا طبيعيا ، فقد كانت أوروبا الغربية ـ بريطانيا وفرنسا بالذات ـ هي صاحبة أكبر التأثيرات الفكرية والثقافية علينا ـ كذلك فان بريطانيا وفرنسا بالذات كانتا في ذلك الوقت أكثر المجتمعات تقدما ـ الولايات المتحدة بعيدة وراء المحيط ، وروسيا مستغرقة أو غارقة في تفاعلات ثورتها الكبرى ـ ومن الطبيعي أن يكون الأكثر تقدما هو المثل الأقرب الى المحاكاة . وفضلا عن ذلك فان بريطانيا وفرنسا كانتا دول الاستعمار الغالب في المنطقة ، والقوي هو دائما مصدر الوحي للضعيف . وهكذا فان الشكل الديمقراطي الغربي . . واجهة الديمقراطية السياسية الغربية كانت لها جاذبية خاصة بالنسبة لنا .

هكذا أقبلنا على النموذج الأوروبي للديمقراطية السياسية في الغرب .

دساتير منقولة من فرنسا ومن بلجيكا ومن غيرهما . مجالس نيابية تمثل العموم وتمثل الصفوة . . . نواب وشيوخ ـ كما هو الحال في فرنسا وبريطانيا .

أحزاب تتصارع ، وساسة يتجادلون في ما بينهم ويتنازعون . . ان ذلك الصراع لم يكن في فراغ اجتماعي بالقطع ، ولكن الحدود لم تكن واضحة .

ولم تمض غير سنوات قليلة حتى اكتشفنا أن التجربة الديمقراطية التي بدأناها مع الاستقلال المنقوص وصلت بنا الى طريق مسدود .

اكتشفنا أن الدساتير المنقولة من فرنسا وبلجيكا ، ومجالس النواب والشيوخ ! وصراعات الأحزاب والساسة ـ تسير كلها في طريق لا يعبر عن الحقيقة الوطنية .

ان القيمة الحقيقية للأشكال السياسية هي ان تكون تعبيرا صادقا عن حقائق اجتماعية ـ اقتصادية ـ ثقافية الى آخره .

واذا كانت الاشكال السياسية الأوروبية صادقة في تلبية حاجات مجتمعاتها ، فلأنها عبرت بأمانة عن حقائقها الاجتماعية .

ان الديمقراطية السياسية في اوروبا الغربية نجحت لأن دولها المتقدمة استطاعت مبكرا أن تحل قضايا نموها الرئيسية : حققت وحدتها القومية عبر حروب طويلة . حققت وحدتها الدينية والطائفية والعنصرية بعد عمليات تصفية كانت دموية في كثير من الأحيان . حققت توازنها الطبقي بكل الوسائل ، وفي مقدمتها الاستعمار ونهب ثروات الشعوب الأخرى ، وحصلت بذلك على التراكم الرأسمالي الاولي الذي مكنها من الثورة الصناعية التي فتحت الطريق ـ سلما أو عنفا ـ لتوازن اجتماعي يمكن على أساسه أن تقوم مؤسسات الحوار الديمقراطي بدورها في عملية تشكيل القرار .

ذلك حال كان يختلف عن أحوالنا ، وحين نقلنا الأشكال مع اختلاف المضامين وقعنا في المأزق .

وحدتنا القومية ممزقة . مشاكل الأقليات الدينية والطائفية والعنصرية الغام متفجرة أو موقوتة . التوازن الاجتماعي في حالة خلل شديد ، وفي الحقيقة فان السيطرة السياسية داخل معظم الأوطان العربية كانت للقلة المالكة التي كانت ارتباطاتها بالنظام الاستعماري القديم موضع شكوك وريب .

ان الاشكال المستعارة من أوروبا الغربية للديمقراطية السياسية ما لبثت أن

واجهت هزة الأفكار التي اجتاحت شعوب العالم كله أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها .

وحين جاءت صدمة قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ، فلقد اكتشفنا أننا في حاجة الى تغيير عميق .

كانت اولى ضحايا التغيير هي تلك الواجهات المستعارة من أوروبا الغربية للديمقراطية السياسية .

■

نتقل بسرعة الى مرحلة لاحقة في عملية بحثنا عن الديمقراطية .

لقد شهد العالم العربي في مطلع الخمسينات أحداثا هائلة تعبر كلها عن الحاجة الى التغيير العميق ـ سلاسل من الانقلابات والثورات ـ أهمها بغير جدال الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ .

ان هذه الثورة نقلت السلطة في مصر بعيدا عن متناول القلة المالكة القديمة ، ومع المعارك التي خاضتها ضد الاستعمار القديم والجديد والتي بلغت ذروتها في السويس ، ومع الصراع الهائل ضد المصالح الأجنبية المسيطرة والتي بلغت ذروتها بقرارات التمصير والتأميم ، ومع طموحات التطوير الزراعي والصناعي التي بلغت ذروتها ببناء السد العالي ، ومع اعادة التوازن الاجتماعي التي بلغت ذروتها بقرارات يوليو (تموز) الاشتراكية سنة ١٩٦١ والتي بلغت ذروتها بالحجم الذي وصل اليه القطاع العام في مصر في ذلك الوقت ـ فقد بدا لكثيرين أن الديمقراطية الاجتماعية هي الأصل والأساس .

كانت مجموعة الدول الاشتراكية ـ الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية ـ في ذلك الوقت تسجل معدلات باهرة في النمو الاقتصادي . وكانت هذه الدول هي نفسها المستعدة أكثر من غيرها لمساعدة الدول المتحررة التي حصلت على استقلالها حديثا ، والمنطلقة الى اعادة بناء نفسها من جديد على قواعد من القوة الاقتصادية الاجتماعية الراسخة .

وبدأت جاذبية النموذج الشرقي تثير الاهتمام وتغري .

وللحقيقة فانه كانت هناك اسباب موضوعية تجعل الاغـراء أشـد ، خصوصـا بسبب الضرورات التي فرضتها ظروف استمرار وتصاعد الصراع العربي - الاسرائيلي ، الى جانب انحياز الـولايات المتحدة لاسرائيل ، الى جانب مساندة الغرب عموما لأوضاع في العالم العربي استنفدت زمانها .

هكذا ساد تصور بأن الأولوية الأولى يجب تركيزها على تحقيق أبعد شوط في الديمقراطية الاجماعية . وكان هناك شيء من الصدق في ذلك .

يقال مثلا : أيهما أقرب الى جوهر الديمقراطية - أن تكون للفلاح قطعة أرض يملكها ، أو أن تكون له مجرد تذكرة انتخابية يستعملها في واقع الأمر نيابة عنه ذلك الاقطاعي مالك الأرض ؟

ويقال مثلا : وأيهما أقرب الى جوهر الديمقراطية - أن يجد العامل مكانا لابنه في الجامعة ، أو أن يقف في طابور أمام صندوق انتخابات ؟

وفي الحقيقة فانه يمكن التسامح ازاء مرحلة تكون فيها ممارسة الديمقراطية بالموافقة ازاء قضايا ذات طبيعة خاصة تعبر عن مطالب وطنية وقومية التقى عليها الاجماع ولكن تعطل تحقيقها لأسباب خارجة عن الارادة الشعبية .

لم يكن متصورا أن تكون هناك أغلبية ضد تحقيق الاستقلال ، أو ضد الاصلاح الزراعي ، أو ضد اعلان الجمهورية ، أو ضد بناء السد العالي ، أو ضد مجانية التعليم ، أو ضد مظلة التأمينات الاجتماعية ، أو ضد بناء قاعدة صناعية صلبة ، أو ضد اعادة التوازن الاجتماعي بقرارات يوليو (تموز) الاشتراكية - مثلا .

لكن مهام العمل الوطني لا تتوقف ، والقضايا التي تواجهه تزداد تعقيدا والخيارات فيها ليست بدهية ، وبالتالي فان الديمقراطية بالموافقة مرحلة انتقال لا بد أن تنقضي لكي تفسح المجال لديمقراطية المشاركة .

صحيح أن الديمقراطية الاجتماعية مقدمة ضرورية ، ولكن الخطأ يحدث حين تلتبس الأمور ويسود الاعتقاد بأن الديمقراطية الاجتماعية هي بديل الديمقراطية السياسية . وليس ذلك صحيحا !

النقطة الحرجة في المعادلة كلها أن سلطة الدولة تلعب دورا أساسيا في تنفيذ

المطالب التي يمكن أن تقبل فيها الديمقراطية بالموافقة ، واذا طالت هذه المرحلة عند حد معين فان سلطة الدولة ـ أجهزة الحكم في واقع الأمر ـ سوف تتعود احتكار القرار وينتهي الأمر الى تحكم بيروقراطي يفرض وصايته على الارادة الشعبية .

ان التجارب الثورية في العالم العربي ـ أو تلك التي حسبت نفسها كذلك ـ واجهت هذه النقطة الحرجة ووقفت امامها تبحث عن مخرج .

■

قد يكون مناسبا أن نلخص الآن :

لقد توجهنا دائما الى الشمال ، الى أوروبا ، في البحث عن نموذج للديمقراطية :

■ كان توجهنا اولا شمالا بغرب : الى أوروبا الغربية ـ بريطانيا وفرنسا بالتحديد ـ ومن هناك أخذنا مواد دساتير وأشكال مجالس نيابية ، ثم سقطت الواجهات كلها ولم تصمد للتجربة .

كانت هذه محاولتنا على درب الديمقراطية السياسية .

■ توجهنا بعد ذلك شمالا أيضا . . شمالا بشرق هذه المرة : تأثرنا بتجربة الديمقراطية الاجتماعية في مجموعة البلدان الاشتراكية . . شدتنا فكرة المساواة ، وبهرتنا معدلات النمو السريع ، وأعجبتنا برامج التخطيط المتلاحقة خمس سنوات بعد خمس سنوات ـ لكن الأمور التبست علينا فظننا ان الديمقراطية الاجتماعية يمكن أن تكون بديلا للديمقراطية السياسية .

هل تلاحظ شيئا ؟

هل تلاحظ أننا ذهبنا الى الشمال الغربي متأخرين مرحلة ، وكذلك ذهبنا الى الشمال الشرقي متأخرين مرحلة ؟

نقلنا عن أوروبا الغربية واجهاتها السياسية في وقت كانت الديمقراطية الغربية كلها تدخل مرحلة أزمتها العنيفة . . . كادت تفلس ـ لولا معجزة ـ أمام النازية والفاشية ، وبعد الحرب الساخنة وجدت نفسها في الحرب الباردة وسباق السلاح ، ثم جاءت ظواهر سيطرة أجهزة المخابرات ، وقوة تأثير وسائل الاعلام بالانطباع

وليس بالاقناع ، وطغيان الشركات متعددة الجنسيات ، والحرب الضارية ضد النظم المتحررة .

أليس غريبا مثلا أن أكبر الديمقراطيات السياسية في العالم ـ الولايات المتحدة ـ لم تستطع احتمال التجربة الديمقراطية السياسية في شيلي ؟

ان الدكتور « الليندي » وصل الى الحكم في « ستياغو » عن طريق صناديق الانتخاب . . بالطريق البرلماني .

ولأنه كان ينتهج سياسة تحررية يمكن أن تلحق ضررا بالمصالح الأميركية ، فان أكبر الديمقراطيات ضربت بسلاح الانقلاب العسكري حل الديمقراطية الذي اوشك أن يتحقق في «شيلي».

هل يمكن لبلد أن يدعي الديمقراطية في أرضه ، ثم يحاربها بالانقلاب في بلاد شعوب أخرى ؟

ومع ذلك كان هذا بالضبط ما حدث ، وأظنه كان أظهر تعبير عن أزمة الديمقراطية السياسية .

هكذا نقلنا عن الشمال الغربي في وقت أزمته نموذجا للديمقراطية السياسية ، ولم يستطع أن يصمد .

نظرنا الى الشمال الشرقي متأخرين أيضا . اننا لم ننقل عنه نقلا مباشرا كما فعلنا من قبل مع الشمال الغربي ، فقد صدتنا عن النقل عوامل كثيرة مؤثرة ، أولها قضية الدين والقضية الوطنية والقومية ـ ولكنه بغير شك أثار اهتمامنا .

الغريب أنه حين لفت انتباهنا نموذج الديمقراطية الاجتماعية حيث وجدناه ـ كان الشمال الشرقي في أزمة .

تشاء مفارقات التاريخ أن النموذج الشمالي الشرقي بدأ يلفت انتباه العالم الثالث في نفس الوقت ـ ١٩٥٦ ـ الذي وقف فيه « نيكيتا خروشوف » أمام مجلس السوفيات الأعلى في جلسة سرية يتلو فيها تقريره الشهير عن عصر « ستالين » . . . عصر شهد ألوانا مخيفة من العدوان حتى على الشرعية الثورية نفسها . ولم يكن هذا العصر سنة أو ستين أو ثلاثا وإنما كان ثلاثين سنة عجز فيها « النموذج الكبير » للديمقراطية

الاجتماعية عن أن يوقف العدوان أو أن يخفف جموحه .

وأليس غريبا مثلا أن أكبر الديمقراطيات الاجتماعية في العالم ـ الاتحاد السوفياتي ـ لم تستطع احتمال نسمات للحرية هبت ذات ربيع سنة ١٩٦٨ على « براغ » عاصمة « تشيكوسلوفاكيا » في ما عرف بتجربة « دوبتشيك » ـ فاذا القوات المسلحة السوفياتية تجتاح « تشيكوسلوفاكيا » كلها وتحتلها في ساعات ؟

كانت « تشيكوسلوفاكيا » تحت حكم حزب شيوعي ، وتحت توجيه فكر ماركسي ، وتحت قيادة حلف عسكري يضم مجموعة دول اوروبا الشرقية كلها ـ ومع ذلك فقد بدا ربيع « براغ » خطرا داهما لا يمكن صده الا بالغزو المسلح !

أظنني أول من يعترف بما قدمه لنا نموذج الشمال الشرقي ، وأول من يشهد أنه تحمل أعباء كثيرة في مساعدة حركة التحرر والتطور في العالم الثالث ـ لكن ذلك كله في رأيي ليس مبررا .

هناك أزمة في النظام الاشتراكي .

ليس يكفي بناء الصناعات الثقيلة ، وليست تكفي ترسانات السلاح المتفوق .

بل ليست تكفي حقوق مادية مكفولة للفرد من غذاء وكساء ومسكن وتعليم وعلاج وتأمين . . . واجازات ترفيه أيضا .

لكن ذلك كله لا يغطي على حقائق اخرى ـ أولها غيبة الديمقراطية السياسية غيابا يصعب قبوله ويستحيل تبريره !

■

ان المشكلة أعقد ـ على وجه القطع ـ من هذه المقولات المتعجلة .

أعقد من تقليد للشمال الغربي في مرحلة ، وأعقد من اهتمام بالشمال الشرقي في مرحلة اخرى .

أولاهما أعطتنا شكلا بغير مضمون للديمقراطية السياسية ، والثانية أعطتنا قدرا لا بأس به من الحرية الاجتماعية ، لكن هذه الحرية الاجتماعية ـ بسبب نقص في ادراك أهمية الحرية السياسية ـ عجزت عن الدفاع عن نفسها أمام أول محاولة انقضاض !

هناك قدر من الحقيقة في هذه المقولات المتعجلة ، لكن المسائل ليست بهذه البساطة لأن تجربة الديمقراطية السياسية في الشمال الغربي وراءها تاريخ وتراث وظروف موضوعية . كما أن تجربة الديمقراطية الاجتماعية في الشمال الشرقي وراءها تجربة وتراث وظروف موضوعية .

في العالم الثالث عموما ـ وفي العالم العربي بوجه خاص ـ تجربة وتراث وظروف موضوعية تفرض احكاما مختلفة وتقتضي حلولا لمشكلة الديمقراطية لا تلتقط من الهواء ولا تخترع من الفراغ ولا يجدي فيها التلفيق . . أو التزويق .

مشكلة الديمقراطية جد كل الجد . ليس مبالغة ان نقول إن الديمقراطية هي كل شيء لأنه خارج اطار الديمقراطية ليس هناك حل لأي شيء .

والا ظللنا الى الأبد ركابا في طائرة مخطوفة !

بـــأمـــانـــة:
لمـاذا تعطلت مسيرة الديمقراطيــة
فيـــ بــلادنا؟

ربما تتفق معي على أنني واحد من هؤلاء الذين يناسب ظروفهم أن يتحدثوا عن الديمقراطية في المطلق . لكن ذلك معناه - اذا فعلته - انني أتصور أن ايقاع التطور التاريخي العام يمكن - أو ينبغي - ضبطه على ظرف خاص لفرد واحد أو لأفراد في مثل موقفه . وهذا جنون مطبق ، فضلا عن أنه مستحيل عمليا ، وأخلاقيا !

اذا كنا نحتاج الى شيء في هذه المرحلة من حياتنا - فهو الأمانة الموضوعية .

أسهل الأشياء أن يتحدث المتحدثون عن الديمقراطية بلغة الأحلام ، وذلك وهم في بعض الأحيان ، وفي بعضها الآخر فانه كلام حق يراد به باطل !

وأرخص الأشياء - بعد أسهلها - أن يتحدث المتحدثون عن الديمقراطية وهم في الواقع يروجون لنوع من المخدر ينسي الناس حقيقة أحوالهم ، ويقعدهم في اسار واقعهم حيث تتحدد مصائرهم بعيدا عن مشاركتهم ، ثم تكون قمة الديمقراطية هي دعوتهم الى الاحتفال - رسميا وشعبيا - بما تقرر في غيابهم !

قلت لك ان قضية الديمقراطية في بلادنا يجب أن تؤخذ جدا لا هزل فيه ، ولا هوى !

واذا حاولنا أن نأخذ قضية الديمقراطية في بلادنا بما ينبغي أن تؤخذ به - لحق علينا ان نسأل أنفسنا :

- لماذا لم نستطع ؟ لماذا لم نصل ؟ لماذا لم نقترب من حالة الديمقراطية مجرد اقتراب ؟

- ان هناك بالطبع أسبابا بعيدة وقريبة ، ولا بد لنا أن نبحث ونتقصى ، على الأقل لكي نستطيع أن نعرف - ولو على وجه التقريب - أين الآن مكاننا ؟ والى أين بعد الآن ؟

اذا رحنا نبحث ونتقصى ، فسوف نجد ما يلي :

أولا ـ ان شعوبنا ـ بغير استثناء تقريبا ـ فتحت عيونها على زمانها في الثلث الثاني من القرن العشرين ـ على استقلال ناقص وهوية ضائعة .

عاشت جميعا لقرون طويلة تحت سيطرة نظم استعمارية جائرة نهبت مواردها وشوهت شخصيتها

قضية الاستقلال الناقص كانت قابلة للحل باستمرار النضال ، ولكن قضية الهوية الضائعة كانت أعقد .

حين حصلنا على الاستقلال الناقص لم تكن حدودنا السياسية كدول تضم في اطار كل منها شعبا واحدا متجانسا يستطيع أن يتفق على هوية محددة .

ربما كانت مصر على وجه التحديد ، استثناءً نادرا في العالم الثالث ، فقد استطاعت سيطرة النهر الواحد المنتظم وتماسك الوادي المنبسط الى جانب حماية الصحاري والبحار المحيطة ـ أن تصنع أمة دولة ـ ربما كانت الأولى في التاريخ ـ في هذه البقعة من الشمال الشرقي لأفريقيا .

لم تكن هناك مشاكل قوميات متعددة داخل نفس الحدود السياسية ، ولا مشاكل عنصرية أو طائفية حادة .

وبرغم ذلك فانه حتى مصر واجهت بعد استقلالها مشكلة هوية :

هل هي « مصرية » : هويتها في ماضيها الفرعوني أو في اتصالها عبر البحر الأبيض بأوروبا ؟

هل هي « عربية » : هويتها في انتمائها العضوي الى بقية شعوب أمة محيطة بها تشدها اليها روابط تاريخ ومصير ؟

هل هي « اسلامية » : هويتها في الدين الذي تشترك في الأيمان به مع أمم وشعوب أخرى من أقصى الشرق الى أقصى الغرب ؟

ان قضية الهوية ليست قضية فلسفية يمكن أن تدور حولها مناقشات فكرية مترفة ، وانما هي قضية تتصل عمليا بالأمن القومي للدولة بل وبوحدتها الوطنية .

وعلى سبيل المثال فان دولا قريبة واجهت في مشكلة الهوية مصاعب أصعب كثيراً من حيرة مصر بحثاً عن ذاتها .

أمامنا على سبيل المثال ايران . كانت القبضة الحديدية لنظام الشاه تمسك بكل شيء وتسيطر على كل المقادير هناك . ولما جاءت الثورة « باحتمالاتها الديمقراطية » ، وتراخت القبضة الحديدية وانتهت سيطرتها اذا بـ « احتمال الديمقراطية » ، في « ايران الثورة » يواجه تمرد الأكراد والتركمان في الشمال ، وتمرد العرب في الجنوب . وفي سبيل الاحتفاظ بكيان الدولة في ايران لم يكن هناك مفر من أن يتراجع « احتمال الديمقراطية » فيها .

إن لنا الحق بالطبع أن نتساءل : لماذا الآن فقط ـ وبعد الثورة ـ تطفو على السطح فجأة مشكلة العرب الايرانيين ؟ ـ كانت لهم دائما بالقطع حقوق في مطالب ـ ولكن أين هذه المطالب أيام الشاه ؟ وكيف كان موقفهم في حروب العرب مع اسرائيل بينما الحاكم الامبراطوري في بلدهم هو أقرب صديق الى أعدى أعداء العرب ؟

ينطبق نفس الشيء على الأكراد وعلى التركمان . ويمكن أن نتصور أن هناك قوى أجنبية تحرك كوامن النار لأغراض لها ضد الثورة الايرانية ـ نقول ذلك ثم نذكّر انفسنا أن أحدا لا يستغل شيئا غير موجود . . . وانما يستغل شيئاً له وجود .

والواقع أننا لو أخذنا الحق الأول والأساسي في الديمقراطية ـ وهو حق تقرير المصير ـ وطبقناه على كثير من دول العالم الثالث ، لانقسمت بعض الدول الى دولتين والبعض الآخر الى ثلاث وربما أكثر لأسباب متعددة قومية وعنصرية ودينية الى آخره .

■

ثانيا ـ ان الدول التي خرجت في الثلث الثالث من القرن العشرين الى زمانها باستقلال ناقص وهوية ضائعة ، ما لبثت أن واجهت المشكلة الاجتماعية .

الاستقلال يعطي الناس آمالاً بغير حدود في حياة أفضل ـ لكن الموارد الوطنية لا تكفي .

الجزء الأكبر منها جرى نهبه في عصور الاستعمار . حينما نستعمل تعبير

« النهب » فنحن لا نبالغ . كان « نهبا » ما تعرضت له بلاد مثل مصر والهند ، وهما ابرز النماذج في عملية النهب المنظم في العالم .

لو أن أحداً راجع حمولات سفن شركة الهند الشرقية في القرن السابع عشر لأفزعته عملية المراجعة . السفن من « كَلْكُتّا » الى « لندن » تحمل كل ما يمكن حمله : ذهب - جواهر - بضائع - تحف . كل ما يمكن خلعه وحمله ، هذا بالطبع غير عملية الاستغلال المنظم التي لحقت بعملية النهب وكان منظما هو الآخر .

في بعض بلاد إفريقيا شرقاً وغرباً امتد النهب المنظم الى البشر عن طريق العبودية .

ما بقي من الموارد الوطنية - بعد عمليات النهب المنظم والاستغلال المنظم - كان هو الأرض الزراعية لسبب واحد هو استحالة نقلها!

وكانت هذه الأرض محصورة في ملكيتها بين الذين تعاونوا - من السكان المحليين - مع قوى النهب والاستغلال . والنتيجة : خلل في التوازن الطبقي داخل الوطن الواحد ، وصراعات اجتماعية مشحونة بالتوتر .

ان عملية النهب والاستغلال ما زالت تجري حتى هذه الأيام .

على سبيل المثال ، نحن نتصور أن مجموعة الدول المصدرة للبترول - « الأوبيك » - تخلصت من هذا النهب والاستغلال ، وهي الآن في وضع يمكنها من فرض إرادتها على المستهلكين .

ننسى - أو يراد لنا أن ننسى - أنه في مقابل كل دولار تحصل عليه الدولة المنتجة للبترول ، فهناك خمسة دولارات على الأقل تحصل عليها المصالح الدولية المسيطرة على سوق البترول - من الانتاج إلى النقل الى التكرير الى التصنيع الى التوزيع .

أي أنه إذا كان دخل السعودية من البترول يصل الى أربعين بليون دولار تحصل عليها الحكومة السعودية ، فان هناك في مقابلها مائتي بليون دولار تحصل عليها المصالح الدولية المستفيدة من بترول السعودية .

والعالم كله يحاسب السعودية ، وليس هناك من يحاسب المصالح الدولية المسيطرة .

اكثر من ذلك ، فان ثروة السعودية ـ مثلا ـ ما زالت ثروة مالية سائلة لم تتحول الى ثروة اقتصادية منتجة . ولأنها ثروة سائلة فقد اصبح سهلاً احكام الحصار عليها في أسواق المال الى درجة تجميدها عمليا في أرصدة بنكية أو سندات خزينة تحول الثروة المالية الى مجرد ثروة احصائية .

هكذا نجد أمامنا وضعا قابلا للتفجر .

آمال بعد الاستقلال واسعة وموارد قليلة ، لأن الثروة جرى ـ أو يجري نهبها . وما بقي منها داخل أي وطن من الأوطان محصور في ملكية الأقلية المتميزة ، بينما الأغلبية محرومة لا يصدها عن أخذ ما تراه حقا لها غير سلطة الدولة . وسلطة الدولة ليست سلطة محايدة بين الطبقات ، لأن الذي يمسك بالثروة هو الذي يمسك بالسلطة . وهنا تواجه الديمقراطية محنتها الكبرى .

■

ثالثا ـ ان الأوضاع القلقة التي تواجهها بلداننا ـ في العالم الثالث كله ـ بعد الاستقلال الناقص ، وفي ضباب الهوية الضائعة ، وفي ظل الاحباط الشديد من خيبة الأمل في أحلام واسعة ـ تحدث هزات وخلخلات عند قوائم المجتمع ، ويحدث كثيراً ان تؤدي هذه الهزات والخلخلات الى احتمال انهيار وشيك ، وهنا يجيء المناخ العام الذي يمهد لتدخل الجيوش في الحياة السياسية لأوطانها .

إن كل وطن يحصل على الاستقلال ـ حتى وإن كان ناقصا ـ يبادر أول ما يبادر الى إنشاء جيش ـ إذا لم يكن لديه من قبل جيش ـ أو إلى تقوية جيشه إذا كان هناك من قبل الاستقلال وجود لنوع من القوات المسلحة الوطنية .

والهدف واضح ، فالجيش هو حامي التراب الوطني ثم هو الأداة النهائية لحفظ الوحدة الوطنية .

لكن الجيش شيء آخر غير ذلك ، إنه يتحول ـ بطبيعة الأحوال ـ ليصبح المؤسسة المنظمة الوحيدة في الدولة ، وحين تؤدي الهزات والخلخلات إلى احتمال

انهيار عام فان الجيش يتدخل أو يدعى إلى التدخل ويكون ظن الموجهين له أن مهمته المقبلة هي إمتداد منطقي لمهمته التقليدية : حماية التراب الوطني والحفاظ على الوحدة الوطنية .

إن هناك ـ لكي لا نخطىء ـ ظروفا تاريخية تصبح فيها القوات المسلحة مجالاً لظهور طلائع ثورية ، وهذا شيء آخر غير تدخل الجيش ـ كجيش ـ بالاستيلاء على السلطة ، ولكن علينا أن نلاحظ أنه حتى في حالة ظهور الطلائع الثورية داخل القوات المسلحة ، فان دور القوات المسلحة ككل يزداد بروزا في عملية صنع القرار السياسي .

سواء كان تدخل الجيش ـ كجيش ـ بالاستيلاء على السلطة ، أو كان تدخل الجيش ـ بطلائع ثورية ظهرت فيه واستولت به على السلطة ـ فان النتيجة النهائية في الحالتين أن القوات المسلحة تصبح القاعدة المباشرة لنظام الحكم الجديد .

والقيادة في الجيوش أوامر ، ولكن القيادة السياسية ـ اذ كنّا بصدد الديمقراطية ـ لا يمكن أن تكون أوامر ، خصوصا في مواجهة تحولات اجتماعية تتلاطم تياراتها بشدة وبعنف .

■

رابعا ـ ويحدث في بعض الأحيان ـ في بعض الأوطان ـ أن تقوم نظم ثورية ـ أو تقدمية ـ تعبر عن الأمل في توازن اجتماعي جديد . لكن تحقيق هذا التوازن الاجتماعي ـ الذي يمكن ان يؤدي الى ديمقراطية حقيقية ـ ليس مسألة بسيطة أو هينة .

إن الطبقة التي تمسك بالثروة والسلطة في أي وطن ـ منظمة ، تعرف ما تريد ، وبقية الطبقات التي تبحث عن توازن اجتماعي جديد ـ ليست منظمة ، وهي لا تعرف بعد ما تريد ، أو على الأصح لا تعرف طريقها اليه ، وهذا طبيعي لأن حالتها في الواقع تكون حالة فوران ترفض ما تراه أمامها دون أن يكون لديها تصور واضح لطريق مرسوم الى ما تريد بديلاً عنه .

وتظن القيادات الجديدة ـ الثورية أو التقدمية ـ أن وعيها هي بالضرورات يستطيع أن يحل محل الارادة المنظمة لطبقات الأغلبية في أوطانها ، وهكذا تلجأ الى

اجراءات استثنائية تستعمل فيها سلطة الدولة التي استولت عليها بالقوة .

والمشكلة أن المدى الذي يمكن ان تذهب اليه الاجراءات الاستثنائية تصعب بعد ذلك السيطرة عليه .

وحتى اذا أدت الاجراءات الثورية إلى نوع من الديمقراطية الاجتماعية ، فهناك مأزق الوقوع في محظور اعتبار هذه الديمقراطية الاجتماعية بديلا عن الديمقراطية السياسية ، بصرف النظر عن كل ما يقال عن الديمقراطية المركزية وغير ذلك مما يجري القول به أحيانا حتى في بلاد سبقت أشواطا بعيدة في الديمقراطية الاجتماعية وتعللت بالديمقراطية المركزية التي تتم ممارستها داخل حزب سياسي مسيطر .

ولقد وجدنا ـ حتى في الاتحاد السوفياتي ـ ان الحزب يذوب في لجنته المركزية ، ثم ان اللجنة المركزية تذوب في مكتبها السياسي ، ثم ان المكتب السياسي يذوب بدوره في سكرتيره الأول الذي يصبح رجلا واحدا على قمة جهاز السلطة لا يمكن تغييره الا بالموت الطبيعي او بالانقلاب المفاجيء .

■

خامسا ـ ان بلادنا في هذه المرحلة من تطورها مهيأة تاريخيا لدور الرجل الواحد ـ وشرعيته أحيانا ـ فهي تمر بفترة انتقال من الشرعية التقليدية التي تستند السلطة فيها الى قواعد شبه اقطاعية وشبه دينية الى الشرعية الدستورية القانونية التي لا يمكن أن تتحقق على غير قواعد التوازن الاجتماعي .

في هذه المرحلة الانتقالية يبرز دور الرجل الواحد بكل مزاياه وبكل نواقصه . وربما استطاع رجل واحد ان يستوعب آمال أمته في لحظة تاريخية معينة ، وربما استطاع أن يعبر عن هذه الآمال وأن يحقق بعضها . لكن الرجل الواحد في النهاية فرد . انسان معرض لما يتعرض له كل البشر . يحتاج الرجل الواحد الى جهد خارق لجهود البشر لكي يتذكر انه مجرد مرحلة في تاريخ طويل سابق وفي تاريخ ممتد لاحق . الخطر أن يتصور رجل واحد أن تاريخ امته بدأ به ، وأنه ينتهي به . خطر النسيان انساني . ثم ان الرجل الواحد عمر واحد .

ان الخطر يصبح مضاعفا اذا تذكرنا كيف يجيء الرجل الواحد الى السلطة في العالم الثالث .

في معظم الأحيان يجيء من أحد طريقين لا ثالث لهما : اما بالوراثة واما بالانقلاب .

والوراثة والانقلاب كلاهما ليس أحسن مدرسة لاعداد الرجل الواحد لدوره التاريخي الا بمصادفات غير عادية يصعب اتخاذها مرجعا ومقياسا خصوصا في قاموس الديمقراطية .

■

سادسا ـ ان بلادنا في هذه الأحوال الحرجة تصدمها ثورة العصر الكبرى ، وهي ثورة التطلعات التي جاءت بها الطفرة الهائلة في وسائل المواصلات والاتصالات .

ان أي فلاح في أطراف ايران او العراق ، الجزائر أو موريتانيا ـ اصبح في استطاعته أن يرى رأي العين على شاشات التلفزيون صورا من الحياة في مجتمعات أخرى في أوروبا وأميركا على سبيل المثال . في استطاعته أن يرى كيف يسكن الناس ، كيف يأكل الناس ؟ كيف يتعلم الناس ؟ كيف يلبس الناس ؟ كيف يقضي الناس أوقات فراغهم ؟

النزعة الى المساواة انسانية ، ومن الطبيعي ان مستويات الحياة في بلاد متقدمة تكون لها قوة جذب غلابة في مجتمعات أخرى متخلفة .

والنزعة الى المساواة ـ وهي انسانية ـ لا تشغل نفسها بقراءة التقارير عن ارقام الانتاج ومستويات الدخل القومي وموازين توزيع هذا الدخل .

وهكذا فان شعوبا تعيش في واقعها تحت حد الفقر بمتوسط دخل قومي لا يزيد عن مائة جنيه استرليني في السنة للفرد ـ تعيش في أحلامها مع مجتمعات تجاوزت حاجز الغنى بمتوسط دخل قومي لا يقل عن خمسة آلاف جنيه استرليني للفرد في السنة .

ثورة في التطلعات تخلق توترات وتقلصات اجتماعية مؤلمة لا تجد لنفسها دواءً شافياً او سريعاً ، والحل الأسهل لمثل هذه التوترات والتقلصات هو الامساك بأجنحة هذه التطلعات ، او حتى تكسير هذه الأجنحة ـ والوسيلة هي سلطة الدولة ، خصوصا في المناخ العاصف لمحاولات استكمال الاستقلال الناقص والبحث عن

الهوية الضائعة واعادة حساب الموارد المنهوبة وتوزيع الموارد الباقية ودور الرجل الواحد ومسؤ وليته الظاهرة .

■

سابعا ـ هناك فوق ذلك كله عنصر ضاغط بقسوة ، وهو عنصر نستطيع أن نسميه « عنصر الايقاع الزمني للحركة التاريخية » .

ان الزمن لا يعطي للدول التي لحقت بعصرها في الثلث الثاني من القرن العشرين فسحة كافية لانجاز المهام الضرورية لتطورها السليم نحو الديمقراطية .

ان كل المشاكل التي تواجه هذه الدول الآن كانت في يوم من الأيام أمام غيرها ، لكن هذا الغير كانت أمامه فرصة متاحة مع ايقاع زمني محتمل .

ان شعوب أوروبا الغربية على سبيل المثال أخذت وقتها ـ قرابة ثلاثمائة سنة ـ وهي تحاول خلق الدولة الأمة داخل حدود سياسية مرسومة . ولقد تمكنت من حل مشاكل هويتها و وحدتها الوطنية خلال قرون من عمليات الدمج والتصفية القومية والعنصرية والدينية .

كانت هناك مذابح ، وكانت هناك حروب أهلية ، وكانت هناك موجات هجرة عبر البحار والمحيطات .

نفس الشعوب احتاجت الى قرابة مائتي سنة لكي تحقق الثورة الصناعية ، ولم تكن هذه الثورة الصناعية ممكنة بدون عملية النهب المنظم والاستغلال المنظم للمستعمرات .

نفس الشعوب قضت قرابة خمسين سنة وهي تحاول ان تستوعب ثورة التكنولوجيا الحديثة وما ترتب عليها من ثورة ادارية .

كان ايقاع الزمن يعطيها كل الوقت الذي تريده . وكان الزمن نفسه يسمح لها بما لم يعد يسمح به لغيرها :

لم يقل أحد أن شرعية دور الفرد الواحد في أوروبا ديكتاتورية ، مع انه استمر قرونا ـ لا أتحدث عن الحكم المطلق للملوك ـ ولكني اتحدث عن دور الرجل التاريخي من « كرومويل » الى « بسمارك » مثلا .

لم تقم الدنيا وتقعد لمذابح « البروتستانت » في فرنسا الكاثوليكية مثلاً - لم يعترض أحد على نهب الهند بواسطة شركة الهند الشرقية (البريطانية) مثلاً - لم يكن هناك عائق يقف في وجه موجات الاستعمار الاستيطاني التي خرجت من أوروبا واحتلت أخصب الأراضي في قلب افريقيا .

باختصار حلت اوروبا الغربية نصف تناقضاتها بالعنف في زمن كان يرى العنف طبيعيا، وحلت نصفها الآخر بتصديره - بواسطة الاستعمار - عبر القارات والمحيطات، وواجهت القرن العشرين باوضاع اجتماعية متوازنة بشكل عام وبدرجة يمكن معها ان يكون الحوار الديمقراطي اسلوبا لحل ما يجد منها.

ألا تلاحظ انه حتى الولايات المتحدة الأميركية - التي أُلقي اليها بعبء الفائض الانساني عن احتياجات اوروبا - راحت بدورها في مرحلة انشاء الأمة الدولة - للبيض - تبيد الهنود الحمر وتطاردهم الى القفار حتى تخلو الأرض للقادمين عبر البحر من البيض ؟

تلاحظ ايضاً أن الدستور الأميركي - وثيقة الحرية الكبرى في التاريخ الانساني - لم تأت بذكر للزنوج . . . كانوا عصب الاقتصاد الزراعي في اميركا قبل اختراع المحركات . . . كانوا عبيدا .

ألا تلاحظ ان بترولنا الرخيص قام في عصر الصناعة بدور « العبيد » في عصر الزراعة .

كأنه كان علينا ان ندفع نحن تكاليف التقدم المادي والديمقراطي .

قدمت الينا فواتير الحساب ودفعنا دون مناقشة : مستعمرات ، مجالات هجرة استيطانية ، عبيد ، مواد خام منهوبة ، طاقة مستباحة - حتى يحقق العالم المتقدم توازنه وانسجامه .

هل اضيف شيئاً آخر : حتى قيام دولة اسرائيل كان ثمنا دفعناه ليحلّوا بعض متناقضاتهم .

في أوراق لورد « بلفور » ، صاحب الوعد المشهور ، وقد نشر بعضها أخيرا - وثيقة تتحدث عن « حماسه » لوطن يهودي في فلسطين ، كانت حماسة على حد قوله

«ان هؤلاء اليهود كانوا يثيرون القلق في المجتمعات الأوروبية التي لم تكن على استعداد لاستيعابهم ، وكان الحل الوحيد ان يذهبوا مع بعضهم وبعيدا عنّا في بلد يكون لهم» .

فاتورة حساب باهظة دفعناها ، وما زلنا ندفع .

في بلادنا كان الأمر يختلف .

رجال مثل «عبد الناصر» و«نهرو» ـ وغيرهما ـ مثلا كان عليهم ان يحققوا مطلب الهوية القومية ، وان يخوضوا غمار الثورة الصناعية والثورة الاجتماعية والثورة التكنولوجية ـ كل هذا في عشر سنوات او عشرين سنة .

وكان عليهم ان يفعلوا ذلك بغير مذابح . بغير مستعمرات . بغير مجال لتصدير التناقضات من داخل الوطن الى خارجه .

فسحة من الزمن محصورة ، ثم هو زمن مقيد باعتبارات عصرية لم تكن قائمة في تجارب سابقة . وكانوا مطالبين ـ والمطلب حق ـ باكبر قدر ممكن من الديمقراطية .

■

ثامنا ـ هناك اضافة فوق ما تقدم كله ، وهي تكاد تصل بالمشكلة الى حدود المأساة ـ وتلك هي ان بلادنا تعيش تجربتها المضنية هذه في عالم تتنازع على السيادة فيه اثنتان من القوى الأعظم . كل منهما لها عقيدة اجتماعية تتصادم مع عقيدة الأخرى . وهذه العقائد الاجتماعية مسلحة نوويا .

ولأن السلاح النووي استحال استعماله في حسم الصدام بينهما مباشرة ، فان النزاع بين القوتين الاعظم وعقائدهما انتقل الى منافسة خطرة على السيطرة والنفوذ والموارد وطرق المواصلات والمسالك البحرية والأجواء والفضاء .

والنتيجة : أصبح كل وطن من الأوطان ـ خصوصا في بلادنا المكشوفة ـ معرضا ومستهدفا .

هناك من يبحث فيه عن قواعد عسكرية ، وهناك من يبحث عن قواعد اجتماعية .

هناك من يحاول السيطرة على بترول ، وهناك من يحاول السيطرة على مواقع استراتيجية .

هناك من هو مستعد للمغامرة بالانقلاب من الداخل ، وهناك من هو مستعد الى حد الغزو المسلح من الخارج .

واستطاعت بعض بلادنا ان تجد لنفسها طريقا في عصر الحرب الباردة ، ولكن عصر الوفاق لحق بعصر الحرب الباردة وجعل الطريق أشد وعورة وأشد وحشة .

وهكذا اصبحت المخاطر المتحفزة من الخارج ـ سواء كانت مخاطر حقيقية او مدعاة ـ قوة جديدة مضافة ـ بالضرورة ـ الى سلطة الدولة .

■

اطلت عليك بعد هذه الأسباب البعيدة والقريبة التي تشرح لماذا لم نستطع ؟ لماذا لم نصل ؟ لماذا لم نقترب من حالة الديمقراطية مجرد اقتراب ؟!

كان لا بد ان نبحث وان نتقصى . وأن نكون جادين وأن نكون موضوعيين .

لكننا بعد هذا كله أمام سؤال حيوي :

ـ هل معنى ذلك أننا أمام حكم مقادير لا مهرب منها ، منعتنا وسوف تمنعنا الى زمن لا نراه عن الوصول أو حتى الاقتراب ـ مجرد الاقتراب ـ من حالة الديمقراطية ؟

هل هو حكم أزلي أبدي ، علينا بأن نظل محرومين من حقوق المواطنة ، وبأن لا يكون الانسان منا هو « الموضوع » في التاريخ ـ كما ينبغي ويحق له ـ بأن يكون مجرد « شيء » في التاريخ ؟!

أقول لك على الفور : ليس ذلك ما قلت به . . . وليس ذلك مما يمكن أن أقول به .

ما حاولت أن أقوله هو أن هناك أسبابا وظروفا موضوعية عاقت وصولنا واقترابنا من حالة الديمقراطية ـ لكنني في نفس الوقت أقول ان هناك أسبابا وظروفا موضوعية تفتح الأبواب ـ ولا بد ان تفتحها ـ امام احتمالات الديمقراطية .

نفس الدواعي التي ادت الى التعطيل هي نفس الدواعي التي يتحتم من أجلها ان تفتح الأبواب . . . مجرد فتح الأبواب .

قلت لك : ان قضية الديمقراطية هي كل شيء . . . وانه ليس هناك حل لأي شيء خارج نطاق الديمقراطية .

دعني اكرر لك هذا القول :

كيف نحل قضية الهوية بغير حوار ديمقراطي حولها ؟

كيف نحل قضية الوحدة الوطنية بغير حوار ديمقراطي حولها ؟

كيف نحل قضية التنمية . . . قضية التوازن الاجتماعي . . . قضية ثورة التطلعات . . . قضية دور الرجل الواحد والانتقال بعده . . . كيف نحل هذه القضايا كلها بغير حوار ديمقراطي حولها ؟

ان الله اعطى غيرنا عمقا في الزمن تمكنوا به من حل تناقضاتهم .

أعتقد ان الله قادر على ان يعطينا عمقا في الفكر ـ اذا استحال عمق الزمن ـ . نستطيع أن نناقش فيه تناقضاتنا .

لا نتحدث الآن عن حل التناقضات ، ولكن عن استكشاف حدودها فقط .

مجرد أن نفكر . . . وان نفكر بحرية .

أليس مخيفا ذلك الخيار المطروح علينا الآن :

فكروا كما تشاؤون ولكن هناك السجون والمعتقلات !

أو

لا تفكروا في شيء وليست هناك سجون او معتقلات ! ؟

أليس هناك خيار ثالث :

حرية في التفكير بغير موانع . . . بغير روادع ؟! .

مرة اخرى
أزمة المثقفين في العالم العربي
النظم المحاصرة
والرجل الواحد على القمة؟!

لك الحق أن تلحظ في رسائلي اليك نبرة أسى .

لا أخفي عليك أيضا أنني ، الى جانب الأسى ، أشعر بقلق شديد : القضايا الكبرى معلقة فوق رؤ وسنا كأنها كتل صخر سوداء من شلالات النيل عند أسوان .

والمخاطر داهمة كأنها صواريخ نووية تفلتت من قواعدها ولم يعد هناك ما يردها أو يمسك بها .

ومع ذلك فنحن جميعا في حالة فكرية غريبة . . . شيء ما بين البلادة والشلل .

هل أبالغ لو قلت لك أن اكثر ما يخيفني في أحوالنا الراهنة هو حالة التشرذم والضياع التي يعيش فيها الفكر العربي . المفكر العربي . المثقف العربي بالتعبير السياسي الشائع والمتعارف عليه ؟

ليكن أن بعض القضايا المعلقة فوق رؤ وسنا وبعض المخاطر المندفعة نحونا ـ ليست جميعا من صنع أيدينا ، وانما هي في جزء منها نتائج طبيعية لمراحل في التطور.

ليكن . . . هل يمنعنا ذلك من أن نفكر فيها : مجرد أن نفكر فيها ؟ لا أظنني أتجاوز القصد اذا قلت أن الفكر العربي . المفكر العربي . المثقف العربي ـ لم يواجه من قبل مثل هذه المحنة التي تخيم بالبلادة والشلل بعرض الأفق كله .

تحت الاحتلال العثماني . تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني . في خضم معارك الاستقلال . في البدايات العسيرة للحكم الوطني ـ لم يكن هناك قط مثل ما نراه الآن .

في كل هذه العصور والعهود كان للفكر العربي . المفكر العربي . المثقف

العربي ـ دور بارز شامخ في البحث والاجتهاد والاستكشاف وارتياد الآفاق المجهولة والبعيدة .

في بداية اليقظة العربية الحديثة كان المناخ العربي مهيأ لعملية تصالح كبرى بين الفكر العربي وبين روح وقيم العصر . محاولة لحاق واتفاق وانسجام . لا تفرط في خصائصها الذاتية وهي مع ذلك قادرة على أن تعيش عالمها بثقة تمكنها من أن تنظر اليه في عينيه دون شعور بالخوف وبغير مركبات من أي نوع .

وفي تلك الفترة عشنا زمان النجوم الوحيدة البازغة ، بأضوائها الباهرة . بدأت في مصر بذلك المعلم العظيم « رفاعة رافع الطهطاوي » الذي استطاع أن يمد جسرا بين فكر التنوير والنهضة في أوروبا وبين عرب القرن التاسع عشر .

ثم توالى ظهور النجوم في كل ناحية من الأفق العربي طوال ما تبقى من القرن التاسع عشر وحتى قرب منتصف القرن العشرين .

لا أجدني ـ ولا أجدك ـ في حاجة الى أعادة رصد النجوم الوحيدة البازغة التي لمعت وأضاءت حياتنا طوال تلك الفترة . كلها مذكورة ومشهورة .

■

بعد فترة النجوم الوحيدة البازغة دخلنا عهدا جديدا ، عهد التيارات الكبرى المتنافسة والمتصارعة في العالم العربي . كان عهد التيارات الكبرى تطورا منطقيا لعهد النجوم الوحيدة البازغة .

خمسة تيارات كبرى هبت رياحها على منطقتنا ، واحتدمت المنافسة بينها والصراع .

التيار الديني المحافظ . التيار العلماني المتحرر . التيار الماركسي العلمي . التيار الذي تمثله حركة البعث في أيامها الأولى . التيار الذي تمثله الناصرية التي اكتسحت المنطقة كالاعصار طوال الخمسينات والستينات .

كان الحوار نشيطا بين هذه التيارات كلها في فترة حافلة بالخصوبة الفكرية . وكان لكل تيار فكره ومفكروه ومثقفوه .

وحين فرضت ظروف الحركة العربية قيودا على حرية الحوار ، لم تنزل أستار

الصمت وأسواره على العالم العربي ، وانما شهد هذا العالم العربي ظاهرة حافلة بالحيوية. تركز الحوار بين التيارات المتنافسة المتصارعة في مراكز محددة بالذات جرى التبادل الفكري بينها باردا أحيانا وساخنا في أحيان أخرى .

كان هناك مركزان رئيسيان للحوار العربي : مركز في القاهرة بكل ما تمثله ، ومركز أمامه في بيروت بكل ما تجمع فيها من قوى تيارات أخرى متعددة .

الآن اختلفت الصورة تماما .

عهد النجوم الوحيدة البازغة ذهب أوانه .

وعهد التيارات المتنافسة لحقه الوهن فتبددت قواه .

وبيروت ليس فيها ضوء غير وهج الانفجارات والحرائق .

والقاهرة لا تتحاور مع أحد . تكلم نفسها فقط . لانها في عزلة عن الباقين . تقول هي أنها عزلتهم . ويقولون هم انهم عزلوها . وفي المحصلة النهائية فان العزل قائم !

أليس ذلك ما وصلنا اليه ؟

والنتيجة أنه لم يعد هناك فكر ، ولا حرية فكر ، ولا تبادل أفكار ، وبالطبع لا حوار . كل هذا والقضايا معلقة والمخاطر داهمة !

■

اذا أردت دليلا ، فسوف أرجوك أن تجيل النظر حولنا في العالم العربي ثم تصف لي ما تراه !

أحسبك ترى نفس ما أراه :

نظم في الحكم يركز كل نظام منها نفسه في حدود اقليمه . والحدود كلها مغلقة أو شبه مغلقة . والنظم الحاكمة كلها يشغلها هم رئيسي هو احكام السيطرة على أجهزة القوة في الدولة : الجيش والبوليس والمخابرات والمباحث من ناحية ـ ومن ناحية أخرى احكام السيطرة على أجهزة الاعلام : التليفزيون والاذاعة والصحافة والكتاب سواء كان كتابا تعليميا أو كان كتاب ثقافة عامة .

وعلى قمة السلطة رجل واحد ، وأجهزة القوة في الدولة تحميه ، وأجهزة

الاعلام في الدولة تتعامل معه على أساس القول المأثور عن أحد ثوار اليمن الذي هرب من السجن في كهوف « حجة » ليقف أمام مؤتمر للأدباء العرب ليقول في سياق خطابه : « . . . وفي اليمن نوعان من الأدب . أدب في مدح الامام ، وأدب في رجاء عفوه ، وهذا كل شيء » !

هل تستغرب بعد ذلك حالة التشرذم والضياع التي يعيش فيها الفكر العربي . المفكر العربي . المثقف العربي بالتعبير السياسي الشائع والمتعارف عليه ؟ !

ما الذي جرى للمثقفين العرب ؟

أحسب أن علينا ـ قبل محاولة الاجابة على هذا السؤال ـ أن نتفق على تعريفات محددة أو شبه محددة نحتكم اليها ونقيس عليها .

هكذا نسأل أنفسنا : من هو المثقف بالمعنى السياسي الذي نتحدث عنه ؟

اذا سمحت لي أن أجرب حظي في الاجابة ، فسوف أقول لك :

ـ نحن نعرف القائد أو الرجل التاريخي بأنه : رجل تتسع همته لآمال أمته .

أظننا على نفس الرؤى نستطيع أن نقول : ان المثقف هو رجل تتسع همومه لهموم آخرين . رجل تتعدى اهتماماته حدود مصالحه الشخصية . وهكذا فانه يشعر شعور آخرين ، ويعبر عنهم ، ويبلور مطامحهم وآمالهم ، وينبههم لحقوقهم التاريخية حتى وان لم تكن واضحة امامهم بنفس درجة وضوحها أمامه .

ان ذلك التعريف العام يحدد على نحو أو آخر المجالات التي يمكن فيها أن نعثر على مثل هذا المثقف .

ونستطيع بصفة عامة أيضا ان نقول « انه المجال الذي يوجد فيه هؤلاء الناس الذين يكونون في طاقتهم ـ وربما في علمهم ـ ان يؤثروا في غيرهم بالكلمة القادرة على الفعل ، او بغيرها من وسائل التعبير » .

ان ذلك القدر من الاقتراب الى تعريف عام للمثقف يدعونا ـ بتخصيص أكثر ـ الى القول بان نخب المثقفين توجد عادة في بيئات الجامعات والآداب والفنون ووسائل الاعلام ـ الصحافة والاذاعة والتليفزيون .

بالطبع فاننا لا نستطيع القول بان كل الذين يتحركون في هذه البيئات هم من المثقفين . . . كثيرون بينهم فنيون فقط .

وبنفس الدرجة فاننا لا نستطيع القول بانه خارج الذين يتحركون في هذه البيئات لا يوجد مثقفون . . . مثل ذلك التعميم متعسف .

هي مجرد محاولة للبحث عن اطار واسع ومرن للتحديد - وبعده نستطيع العودة الى سؤ النا الأصلي : « ماذا جرى للمثقفين العرب؟» .

والرد السريع : « كثير » .

اذا أردت ردا مفصلا فارجوك أن تأخذ في اعتبارك انني سوف أركز في حديثي لا على أشخاص ولكن على بيئات . . . على ما حدث للبيئات التي يمكن ان يظهر فيها المثقفون ، فذلك اولى وأجدى عند مناقشة ظاهرة عامة وواسعة .

■

اذا أخذت بهذه الملاحظة فاسمح لي أن أعرض عليك بعدها ما يلي :

أولاً : ان عهد الثورات - وبالطبع الانقلابات ! - في العالم العربي واجه بيئات المثقفين بمآزق عويصة .

بيئات المثقفين عادة هي التي تمهد للثورة ، وعندما تتحول الثورة من حلم الى حقيقة ، يجيء المأزق .

الكل مع الثورة عندما تكون مجرد حلم انساني بالتغيير . عندما يجيء التغيير فان مقتضياته العملية تفرض اجراءات يبدو بعضها غير انساني .

ذلك حدث في كل الثورات ، من الثورة الفرنسية الى الثورة الايرانية .

لجان الأمن العام للثورة الفرنسية قدمت للمقصلة رؤوس مئات وآلاف . واللجان الثورية الايرانية وضعت امام فرق الاعدام حتى الآن اكثر من مائتي انسان .

وذلك يحدث صدمة لأي مفكر ، فهو لا يعقد مقارنة بين ما كان وبين ما هو كائن .

لا يعنيه مثلا في حالة ايران ان هناك اكثر من خمسين الف انسان ذهبوا بالقتل الصامت الى قبورهم في عشرين سنة من حكم الشاه ، وانما يعنيه ان الثورة الحلم وضعت امام فرق الاعدام مائتي انسان .

المفكر عادة يتصور طريقا للتغيير لا يسايره الواقع بالضرورة .

والواقع الايراني مثلا يقول ان هناك كبتا عنيفا من قهر سنوات طويلة مارسته اجهزة الشاه - وبينها « السافاك » - وهذا الكبت لا بد ان يعبر عن نفسه . ثم ان هذا التعبير في حد ذاته قصاص عادل والا استبيحت كل الجرائم لأن الجريمة أصبحت بغير عقاب .

الواقع الايراني مثلا يقول ان هناك قوى اجنبية تسعى بالدرجة الأولى بين الاقليات القومية التي كانت دائما على علاقة مشبوهة بها ، وهكذا فقد اصبح سهلا تحريكها بالتمرد ضد ثورة قلبت موازين القوى في منطقة شديدة الحساسية ، ومن مقتضيات حماية الثورة ان تردع والا وجدت وطنها ممزقا ضاعت وحدته الوطنية في نفس لحظة سقوط الشاه كأنه كان وحده القادر على حفظ وحدة التراب .

ان الثورة الفرنسية واجهت مأزقا دفعها الى احضان ظاهرة « نابليون » .

وظاهرة « نابليون » بدورها أسلمت فرنسا الى ردة اعادتها الى حكم اسرة « البوربون » .

كان « جمال عبد الناصر » - على سبيل المثال - يرى بوضوح ذلك المأزق بين الحلم والحقيقة ، ومن رؤيته لهذا المأزق فقد ظل شهوراً طويلة يتردد أمام حلم الوحدة بين مصر وسوريا عندما طرح هذا الموضوع بشدة بعد حرب السويس . كان رأيه ان الوحدة ثورة ، وان الثورة حلم ، وانه من الخير لهذا الحلم ان يبقى لأطول فترة ممكنة مصونا من الحقائق العملية للتنفيذ . كان يقول :

- طالما الوحدة حلم فليس في وسع احد ان يطالها بسهم يصوبه نحوها .

اذا تجسد الحلم فسوف تصوب اليه كل السهام وبعضها سوف يصيب ، لأن المشاكل سوف تطرح نفسها . الحلم اجنحة تخفق في الهواء . اما تحقيق الوحدة فهو

عملية دمج سياسي واقتصادي واجتماعي ونفسي لها كلها مشاكلها ومخاطرها .

نستطيع ان نقول باختصار ان المثقفين العرب - او قطاعاً كبيراً منهم - صدمتهم الفجوة بين الحلم وتحقيق الحلم .

والحقيقة ان المسؤولية مشتركة فبعض الأنظمة لم تحسن التعامل حتى بالحوار مع مثقفيها .

ثم ان بعض المثقفين - لانتماءات طبقية او لجمود مذهبي او لغير ذلك من الأسباب - عجزوا تماما عن رؤية ضرورات التغيير الشامل ومصاعب هذا التغيير .

ولقد ادى ذلك كله الى ان النظم دفعت الى الصفوف الأمامية بالموثوق فيهم بصرف النظر عن خبراتهم ، واحدث ذلك مشكلة عويصة تناولتها فيما كتبت - اذا كنت تذكر - في وقت مبكر سنة ١٩٦٠ ، وقصرت كلامي وقتها على تجربة مصر ، واطلقت التعبير الذي شاع استعماله بعدها وهو « اهل الثقة واهل الخبرة » ، وتمنيت - وكانت تلك محصلة ما قلته في ذلك الوقت - ان يتحول اهل الخبرة الى اهل ثقة واهل الثقة الى اهل خبرة من خلال ممارسة عملية التنمية في مصر .

ان الأيام اعطتنا جميعاً الدليل على ان مشكلة اهل الثقة واهل الخبرة ليست مشكلة عربية ، فالرئيس الأميركي « جيمي كارتر » اجرى اخيرا تعديلا واسع النطاق في جهاز حكمه قال صراحة انه استهدف فيه وضع « اهل الثقة » في مقدمة النظام ، وبمقتضى ذلك فان مساعده « هاملتون جوردان » اصبح الرجل الثاني في الدولة بعده ، وهذه الدولة هي الولايات المتحدة الأميركية اكبر قوة في العالم وفي التاريخ حتى الآن .

■

ثانياً : تقابلنا بعد ذلك مشكلة ، تلك ان بيئات المثقفين - بالذات في الجامعات وتخصصاتها في كل مجالات الفكر والعلم - اصبحت مجتمعا عالميا متصلا ، ولم تعد مجرد دوائر محصورة في حدود كل وطن .

عالمية العلم صنعت عالمية العلماء . اكاد اقول اننا أمام تغيير في معنى الوطنية ذاتها .

الوطنية في شكل من اشكالها ارض ينتمي اليها فرد . وهو يجد فيها أمانه . ان الأمان لم يعد مجرد درء الخوف ، وانما الأمان بمعناه الحقيقي هو الفرصة امام هذا الفرد ان يحقق ذاته ويبدع في اي مجال يستطيع ان يحلق فيه .

لقد حلت البيئة محل رقعة أرض بالذات .

تساءل مثلاً : اين يجد أحد اساتذة التنمية الاقتصادية او الاجتماعية ، او احد اساتذة العلوم السياسية والاستراتيجية ، او احد اساتذة الفيزياء او الكيمياء - نفسه ليبدع ؟

في جامعة في وطنه لا تستطيع ان تقدم له وسائل التقدم في البحث وادواته ، ولا تستطيع ان توفر له مناخ الحرية الضرورية الذي يستطيع فيه ارتياد كل الآفاق ؟

او في جامعة في بلد متقدم يعطيه كل ما عز عليه في وطنه ؟

ليست القضية قضية اجر مادي ، وانما هي اكبر . . . هي قضية مناخ وقضية حرية وقضية وسائل وادوات .

اتذكر انني فوجئت مرة سنة ١٩٧٥ حينما كنت ضيفا على مؤتمر الخريجين العرب من الجامعات الأميركية .

كان عليّ ان اتحدث اليهم في بعض قضايا العمل العربي - . . . وتحدثت . . . لكنني كنت حريصا على سماعهم أكثر من اي شيء آخر .

هناك وجدت عشرات ألوف - عشرات الوف فعلاً - من خيرة الشباب العرب يحملون ارقى الدرجات العلمية ، ويحتلون ارفع المراكز ، ويؤثرون في بيئاتهم الجديدة تأثيرا لا شك فيه .

ما الذي دعاهم الى هناك ؟

بعضهم اختار بضمير مستريح ، وبعضهم اختار ولكن ضميره ما زال قلقا .

والحقيقة انهم في الحالتين كانو تعبيرا عن معنى جديد في الوطنية .

في الماضي كان المثقف يستطيع ان يجد امانه على رقعة ارض ، في حمى عائلة او قبيلة ، او قرية او مدينة ، او دولة او وطن بالمعنى القومي .

في الحاضر ، وفي المستقبل اكثر ، تبرز ظاهرة الوطن البيئة . الأمان في مناخ وليس على رقعة ارض بالذات .

كانت تلك قوة جذب غلابة .

وفي نفس الوقت فقد كانت هناك قوة طرد في العالم العربي . قوة طرد سببها تحكم السلطة الزائد ، وسببها ضيق الفرص المتاحة امام التقدم الفكري والعلمي . . . والمادي ايضا .

أتذكر انني قلت لهؤلاء في حديثي اليهم ، وكان ختام وقائع مؤتمر مشهود :

ـ ابقوا حيث انتم ، ولكن ما نطلبه منكم هو ان تفكروا في اوطانكم القديمة هناك . ان لذلك سوابق كثيرة في عالمكم العربي ، فقديما كان كل المفكرين والفلاسفة والمجتهدين يتعدون قدر ما يستطيعون عن دائرة السلطة المركزية ويعيشون في الأطراف حتى يفكروا بحرية بعيدا عن الخلفاء والقواد والولاة !

■

ثالثاً : هناك قضية اخرى ضغطت على المثقفين في العالم العربي ، وهي قضية اموال البترول .

بين عشية وضحاها تفتحت ابواب في العالم العربي باغراءات لم يسمع بمثلها من قبل .

وكان الضغط شديداً على عناصر من أصلح العناصر في العالم العربي . لكي نكون منصفين فان هذه العناصر لم تذهب الى حيث ذهبت بغواية الذهب الاسود وحده ، لكنها ارغمت على الغربة في اوطانها الأصلية .

أرغمت بالتجاهل . وأرغمت بالاضطهاد الفكري والعلمي .

فرضت عليها ظروف السلطة في اوطانها ان تتخلى عن الدور الأساسي للمثقف ، وهو ان يتخطى باهتماماته حدود مصالحه المباشرة .

اذا كان المثقف سوف يحصر اهتمامه في نفسه ـ وهذا هو المجال المسموح به ـ اذن فما الذي يمنعه من ان يحصل على احسن الشروط المتاحة امامه حيث تكون ؟

(٢٥ في المائة من اعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية هم الآن خارج

مصر . وفي ٤ سنوات من العمل في احدى الجامعات العربية يحصل استاذ مصري على ما يمكن ان يحصل عليه في ثلاثين سنة في مصر ـ نقلت عن تقرير شبه رسمي) .

هكذا استطاعت اموال البترول ان تشد الى خدمتها عناصر من خيرة ما ظهر في العالم العربي .

اتذكر يوما كنت اتحدث فيه مع احد المرشحين لتشكيل الوزارة في مصر .

ابدى حيرته امامي من انه يجد مجال الاختيار امامه ضيقا في مصر .

كل ما يجده : اما اسماء تقليدية فقدت بريقها لأنها فقدت حماستها ، واما اسماء مجهولة بلا بريق وفي الغالب بلا حماسة .

ووجدتني اقول له ـ وكنت عائدا من جولة في العالم العربي :

ـ انني استطيع ان اقترح عليك وزارة كاملة من المصريين في الكويت وحدها .

المسألة ان نمد بصرنا خارج الحدود .

ثم ان يكون في طاقتنا ان نعطي لهؤلاء امانا حقيقيا لطرح آرائهم ووضع سياساتهم على ضوء استراتيجية للعمل الوطني تستند الى اوسع قاعدة من القبول الاختياري ـ الديمقراطي ـ العام .

■

رابعاً : تلحق بهذه القضية قضية أخرى قريبة الشبه منها وفي نفس الوقت شديدة الاختلاف عنها ، وهي قضية استيعاب عناصر كثيرة من المثقفين بواسطة تنظيمات وأجهزة ذات طابع دولي .

ان هذه القضية التي اقصدها ليست محلية وليست عربية ، وانما تكاد ان تكون ظاهرة عالمية واعترف لك انني أشعر حيالها بتوجس شديد .

ان هذه القضية ظهرت اول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية هناك احست الرأسمالية الكبيرة ان المثقفين في المجتمع الأميركي يمكن ان يكونوا خمائر تمرد على نطاق واسع ـ وهكذا بدأت عملية الاستيعاب المنظم للمثقفين خصوصا من هؤلاء القريبين من مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع .

هكذا انتشرت فجأة ظاهرة مراكز الدراسات التي تمولها وتوجه نشاطها مصالح مالية كبرى .

مؤسسة « روكفلر » ـ مؤسسة « فورد » ـ مؤسسة « راند » . . . الى آخره الى آخره .

شركات بترول وشركات سيارات وشركات اسلحة ـ تتجه كلها الى انشاء مؤسسات علمية تشد صفوة الصفوة من المثقفين في كل المجالات من الاعلام الى التاريخ ، من علم النفس الى علم الحرب ـ ثم يقال لهؤلاء جميعا بغير ان يتحدد القول في الفاظ بالذات :

ـ ماذا تريدون ؟ تريدون ان تفكروا ؟ هذا هو مجالكم للتفكير باقصى قدر من الحرية ! ـ وتريدون ان تطمئنوا الى اوضاعكم المالية ؟ اليكم اجورا ومكافآت لا تقل عما يتقاضاه مديرو شركاتنا في مجالات البترول والسيارات والسلاح الى آخره !

لا داعي اذن لأن تشعروا انكم في ضيق علمي او مادي .

فكروا آمنين ، واعطونا نتاج فكركم ، فنحن والمجتمع كله في حاجة اليه .

وهكذا بدات عملية استيعاب المثقفين لحساب المصالح الرأسمالية الكبرى .

ان هذه الظاهرة التي بدأت لميركية ـ امتدت من امريكا الى اوروبا، ثم انتقلت من أوروبا الى العالم الثالث ، وبالطبع فان العالم العربي لم يكن بعيدا عن آثارها .

امامي بعض الاحصائيات عن عدد المثقفين العرب ، في الجامعات وخارج الجامعات ، ممن يشاركون في ابحاث ودراسات تمس جميع مجالات الحياة العربية . والأبحاث والدراسات كلها بالتعاون ـ او بالاشتراك ـ مع مؤسسات دولية ولا احد يعرف حقيقة ارتباطاتها ولا حقيقة مقاصدها .

وفي اقل القليل فهي عملية استيعاب لما بقي من عناصر المثقفين على الأرض العربية .

ومع ذلك فدعني اهمس في اذنك دون ان يسمع احد:

تحت تصرف مؤسسة «ايد» AID الأميركية مبالغ لتمويل ابحاث في مصر تصل قيمتها الى ما بين ثمانين ومائة مليون دولار ، والمؤسسة هي التي تحدد مجالات الابحاث وتختار لها الموجهين والمشرفين والباحثين . وهي التي تقرر الميزانيات والأجور والمكافآت الى آخره . وليس هناك من يحاسب او يراجع او حتى يتساءل .

لكن تلك ليست نهاية القصة .

القضية ان مؤسسة « ايد » هي واجهة من الواجهات التي تستتر وراءها وتعمل من خلالها وكالة المخابرات المركزية الأميركية . انني لست القائل بهذه التهمة ، وانما الذي قال بالتهمة واثبتها هو الكونغرس الاميركي نفسه حين تصدت لجانه للتحقيق في نشاط وكالة المخابرات المركزية الأميركية .

ان التقرير النهائي للجنة الكونغرس في التحقيق حول نشاط المخابرات تعرض لهذا الموضوع وكشف المستور من خباياه .

لكن المشكلة انهم يقرأون تقاريرنا ، واما نحن فلا نقرأ تقاريرهم .

الغريب ان عددا من المثقفين المصريين من العاملين في مجموعة ابحاث مؤسسة « ايد » يرون الصورة كما هي ، ولا يخدعون انفسهم فيها .

احدهم ـ وهو من صفوة الصفوة ـ قال لي بصراحة :

ـ نعم . . . اطلعت على بعض ما نشر حول تحقيق الكونغرس في نشاط مؤسسة « ايد » ضمن مؤسسات غيرها اتهمت بكونها واجهة لوكالة المخابرات المركزية الاميركية . وبدون ان اطلع على ما جاء في هذا التقرير فلقد لفتت نظري شواهد :

● بعض الأبحاث التي تجري لم تترك لي مجالا للشك لحظة في ان الهدف منها هو عملية جمع معلومات .

● اختيار الباحثين كان ملفتا للنظر في كثير من الأحيان ، فلقد كانت العين دائما ليس فقط على الأكثر علما ، ولكن على الأكثر حيوية والأكثر تقدمية ـ بمعنى اصح المثقف اكثر من مجرد العالم !

ثم اضاف :

ـ انني وغيري تناقشنا كثيرا في هذه المعضلة ، ثم استقر رأينا على ان لا نكتب في

أبحاثنا ما لا نستطيع نشره في مصر .

ومع ذلك ـ هل يدهشك لو قلت لك ان ما لديهم من المعلومات والأرقام الصحيحة اكثر مما لدى اية جهة رسمية في مصر ؟ .

ثم كانت الجملة الختامية الموجعة في شهادته كلها :

ـ قل لي ؟ هل يستطيع باحث لا يزيد مرتبه عن سبعين جنيها في الشهر ان يرفض ببساطة دورا في بحث يدر عليه لسنوات خمسمائة جنيه في الشهر .

ان الاغراء لا يقاوم ، خصوصا اذا الزم هذا الباحث نفسه بان لا يتجاوز في ما يقدمه بعد حد معين .

اتذكر انني علقت على ما سمعت بقولي :

ـ ليست المسألة مسألة معلومات . . . انا واثق بغير حدود في كل باحثي مصر . ولكن ما يخيفني هو الاستيعاب . استيعاب بيئة من اخصب بيئات المثقفين .

هل ترى وجهة نظري ؟

ما هي نتيجة هذا كله ؟

النتيجة ان العالم العربي يتعرض لعملية تفريغ مخيفة من صفوة المثقفين فيه . نتيجة ساهمت في صنعها عوامل متعددة : حماقة السلطة ـ تغير معنى الوطنية ـ تحول بيئات المثقفين الى مجتمع عالمي ـ هجرة العقول ثم اخيرا استيعاب هذه العقول حتى وان بقيت في اوطانها دون هجرة !

ودعني اسألك :

ـ ما الذي يترتب على هذا التفريغ الفكري في العالم العربي ؟

يترتب على التفريغ فراغ .

فراغ تملأه البلادة والشلل كما قلت لك ـ او فراغ تملأه المصادفات ويملأه المجهول .

نعــــم . . .

الى جانب ما اشعر به من أسى . . . اشعر بقلق عميق !!

حديث مخيف
اقرأه واحكم بنفسك!
غيبة الديمقراطية
أضعفت حتى الموقف التفاوضي العربي

على هامش ما كنت أحدثك فيه عن مشاكل الديمقراطية في بلادنا ـ تمر بذاكرتي واقعة اتمنى أن لا تكون اعادتها عليك مضيعة لوقتك . . .

في خريف سنة ١٩٧٥ قادتني ظروف عملي الصحفي الى واشنطن ، في زيارة من تلك الزيارات الدورية التي أحرص على القيام بها في فترات متنظمة الى مواقع التأثير الدولي ، احاول أن أستكشف وان أفهم ، وأن أحتفظ بصلتي بالحوادث والتيارات الفاعلة في العالم متجددة وخصبة .

ذات يوم خلال تلك الزيارة كنت على موعد مع واحد من أبرز صناع القرار السياسي الاميركي وقتها . واظن أن تأثيره على هذا القرار ما زال محسوسا حتى وقتنا هذا . ربما تسمح لي ان أحتفظ باسمه ، فأنا لا أريد احراجه . حين دار بيننا هذا الحديث ، كان المفهوم ضمنا أنه حديث خاص . حوار غير مقيد . « طيران حر في الآفاق المفتوحة » ـ على حد تعبيره هو ذلك الوقت .

مضت أربع سنوات على هذا الحديث تقريبا . وجدت أحداث ووقائع غيرت صورة المنطقة . وهكذا أسمح لنفسي أن أعود الى وقائع ذلك الحديث محتاطا ـ لواجبات الامانة ـ بكتمان اسم طرفه الآخر . تفهمني أنت بلا شك . وأعتقد أنك تقرني .

أعود الى وقائع ذلك الحديث في واشنطن .

أتذكر أنني في موضع من حديث طويل عن المنطقة وأزمة الشرق الاوسط ـ كما كانت في تلك الفترة بعد توقيع اتفاقية فك الارتباط الثانية بين مصر واسرائيل ـ رحت أتحدث عما يمكن أن تقبله الشعوب العربية وما لا يمكن أن تقبله . ثم رحت أفرق بين الممكن والمستحيل بالنسبة للرأي العام العربي . ثم رحت أرسم حدودا بين

المحرمات وغير المحرمات في السياسة العربية . ثم أشياء أخرى من هذا القبيل .

ظل صديق هذا الحديث يسمعني بصبر وطول بال ـ أشهد له بهما ـ وكانت عيناه مركزتين في اهتمام على ما أقول من فوق نظارة نصف دائرة ـ أو نصف قمر كما يقولون ـ تعلقت بأرنبة أنفه . وحين جاء دوره في الحوار ليرد ما قلته أو يعلق ، فوجئت بمدخله الى ما يريد قوله ، وشدني ـ وأثارني ـ أيضا ـ تحليله الواقعي ـ أو هل أقول تشريحه ـ للأوضاع العربية العامة كما كان يراها .

انني أريد الآن أن اروي لك تفصيلا ما سمعته منه . وأرجوك أن تسمعني بأناة وروية . وأتمنى لو استطعنا ـ أنت وأنا ـ أن نفكر فيه مليا مرة أخرى . انني فكرت طويلا في ما سمعت منه . وعدت الى التفكير فيه مرات كثيرة في ظروف مختلفة . ولكنها الآن أول مرة أبوح فيها بما سمعته في ذلك الوقت لمخلوق .

اسمع ماذا قال لي . . .

قال ، وأنا أكرر لك كلماته بالحرف تقريبا . فأنا لم أنس ولم يكن في مقدوري أن أنسى . وصدقني انني حتى هذه اللحظة ما زلت أسمع أصداء تلك الكلمات في أذني . . .

قال :

ـ أنا اختلف معك في كثير مما سمعته منك . أنت في ما أظن تتحدث عن تصوراتك ، وربما كنت أيضا تعبر عن تصورات نخبة من المثقفين في العالم العربي . ولكني لست واثقا من أنك تعبر عن الواقع العام في العالم العربي .

انني سمعتك تتحدث عما يمكن أن تقبله أو لا تقبله الشعوب العربية . وعن الرأي العام العربي . وعن حدود الاختيار في السياسة العربية . . .

الى أي مدى ذلك دقيق في تعبيره عن الحقائق العملية في العالم العربي الآن ؟

لا أعرف ، ولكني لست واثقا من أنني أتفق معك . انني لا أتكلم من فراغ ، ولكني أستند الى تجربة فعلية واجهتنا نحن هنا في واشنطن .

واجهتنا هذه التجربة في بداية سنة ١٩٧٤ . في ذلك الوقت كنا أمام احتمالات تغييرات جوهرية يمكن أن تختلف بها السياسة المصرية اختلافا كاملا عما كانت عليه في أيام صديقك جمال عبد الناصر . وطرحنا هنا أمامنا سؤالا محددا :

ـ هل هذه التغييرات ممكنة ؟ وهل هي مأمونة ؟ ان هذا السؤال طرح على كل خبرائنا ، حتى على مستوى مجلس الأمن القومي الاميركي :

ـ هل تستطيع مصر أن تأخذ بخيارات سياسية تختلف جوهريا عن خياراتها في وقت عبد الناصر ؟

وتباينت آراء خبرائنا . كان بعضهم يرى أن الخيارات التي أخذت بها التجربة الناصرية تستند الى ما وصفته أنت بحق بأنه ثوابت من الجغرافيا والتاريخ والواقع الاقتصادي والاجتماعي لمصر ـ وبالتالي فان أي تغيير جوهري مستحيل ، ثم هو غير مأمون !

كان للبعض الآخر من خبرائنا رأي مختلف . كان رأيهم أنه صحيح من الناحية النظرية أن ثوابت الجغرافيا والتاريخ والواقع الاقتصادي والاجتماعي هي التي تعطي للخيار السياسي شرعيته . ولكن ذلك لا يمنعنا من رؤية سوانح عملية تعطي ـ ولو على المدى القريب ـ فرصا متاحة لا يحق لنا تجاهلها حتى باسم الجغرافيا والتاريخ والواقع الاقتصادي والاجتماعي .

كان رأيهم أن عبد الناصر في محاولته الثورية في مصر قد صفى قواعد النظام المصري القديم اجتماعيا ، وترتب على ذلك أنه صفى أيضا معظم القوى السياسية التي كانت تعبر عن هذه القواعد .

حزب الوفد ـ أقوى الأحزاب قبل الثورة ـ صفى . أحزاب الأقلية التي كانت تنازعه السلطة صفيت . تصفية هؤلاء جميعا كانت نتيجة محققة للاصلاح الزراعي ولقوانين التأميم . كذلك صفيت لأسباب أخرى أحزاب اليمين ـ الاخوان المسلمون ـ وأحزاب اليسار ـ الشيوعية . النتيجة أنه كان هناك فراغ في الساحة المصرية . القوى الاجتماعية الجديدة التي اراد عبد الناصر أن يمهد لظهورها في مصر

لم تظهر بعد . والتنظيمات السياسية القديمة كلها مضروبة . باختصار الساحة السياسية فارغة تماما . ان عبد الناصر حاول في مجال التنظيم السياسي ، ولكن المحاولات لم تنجح تماماالأن أي تنظيم سياسي لا قيمة له الا بمقدار ما يعبر عن قوى اجتماعية . وقوى اجتماعية قادرة .

أعرف أنك تقول لي أن عبد الناصر اختفى من الساحة بينما كانت عملية التحول من القديم الى الجديد ما زالت جارية ، ولكن هذا التفسير لا يعنيني ، ولم يكن يعني خبراءنا كثيرا .

الواقع الذي بدا أمامهم أن الساحة السياسية المصرية خالية من أي قوى منظمة تستطيع أن تعترض على أي تغييرات جوهرية في السياسة المصرية ـ فضلا عن أن تقاومه .

الشيء المهم أن يقتنع صناع القرار في مصر بمثل هذه التغييرات الجوهرية .

أنت تعرف ظروف مصر التاريخية . تعرف أهمية وقوة السلطة في مجتمع نهري . تعرف أن السلطة في حد ذاتها جزء مهم حتى من الشرعية . ان أهمية ذلك تزداد اذا تذكرنا ان وسائل الاعلام كلها في مصر تحت سيطرة وملكية سلطة الدولة . وأنت تعرف مدى تأثير وسائل الاعلام في العصر الحديث .

هكذا انتهى رأي هذا البعض من خبرائنا الى أن الفرصة سانحة لتغييرات جوهرية في الخيارات السياسية المصرية . مثل هذه التغييرات الجوهرية يمكن ان تحدث ، ويمكن ان تكون مأمونة .

لست في حاجة الى أن أقول لك ان هذا الرأي الأخير كانت له الغلبة على الرأي الأول .

وجدناه ـ كما قلت لك ـ فرصة سانحة .

لا بد أن تعترف معي أن أصحابه كانوا على حق . التجربة العملية أيدت وجهة نظرهم . كانت هناك بالطبع عوامل أخرى مساعدة ، منها أنه كانت في مصر في ذلك الوقت اوجاع كثيرة بسبب مصاعب اقتصادية عويصة ، ومشاعر نفسية

متناقضة . كانت الطبقة التجارية في مصر أقرب الطبقات الى الانتعاش السريع ، فقد وصلت نفسها بسرعة بأموال البترول الجديدة ـ وهذه الطبقة كانت على استعداد للتغيير السريع .

ان بعض خبرائنا كانوا يرون أن الحلم الناصري أكبر من طاقة الشعب المصري وموارده، كان هذا الحلم قابلا للتحقيق في حالة واحدة، وهي حالة تحقيق الوحدة العربية أو الاقتراب من تحقيقها. ولكن ذلك لم يحدث بسبب ظروف كثيرة معقدة في العالم العربي. وهكذا بقي الحلم الناصري قريبا من الأرض. . . طائر جسمه أثقل من قوة أجنحته.

الى جانب ذلك كان هناك عنصران يجب أخذهما في الحساب .

العنصر الاول : أن الوطنية المصرية ـ المحدودة بحدود الوادي ـ لها جذورها وقوة جذبها .

والعنصر الثاني : أن الزيادة الهائلة في أسعار البترول في ذلك الوقت خلقت فوارق طبقية بين مصر وبين قطاع كبير في العالم العربي .

كل هذه الظروف والاعتبارات والعناصر تجيء الى الساحة بمناخ مختلف .

أظنني استطردت طويلا خارج موضوعي . . . كل هذا خارج الموضوع على أي حال .

صميم الموضوع : أن المناخ السائد في مصر في ذلك الوقت من بداية سنة ١٩٧٤ أقنع بعض خبرائنا ـ وأقنعنا جميعا ـ أنه يمكن أن تحدث تغييرات جوهرية في السياسة المصرية . وهذه التغييرات الجوهرية يمكن أن تلاقي قبولا . ثم انها أيضا ـ الى جانب القبول ـ يمكن أن تكون مأمونة !

■

كان ما زال يواصل حديثه وأنا اسمعه مأخوذا . اعترف لك . قال :

ـ تستطيع أن تتصور بالطبع أهمية العالم العربي بالنسبة للولايات المتحدة . تستطيع أن تتصور أننا لا نكف يوما عن دراسة ظواهره .

كانت هناك ظاهرة ملفتة للنظر .

بعد أن اختفى عبد الناصر تبعثرت جماهيره في كل بلد عربي .

كانت خطورة عبد الناصر أنه كان تيارا عريضا ممتدا عبر كل الحدود السياسية في العالم العربي . ان ذلك كان يدفع بعض الناس الى أن يقولوا خطأ أن عبد الناصر يستطيع أن يفعل أي شيء . لم يكن ذلك صحيحا ، لأن عبد الناصر كان مسؤ ولا أمام هذا التيار الى جانب أنه يقوده .

كانت هناك علاقة جدلية - كما يقول الماركسيون - بين الاثنين : التيار وقائده .

ولأن التيار الناصري كان أبعد من سلطة حكم عبد الناصر في مصر - يمتد في بلاد عربية متعددة وبعيدة - فان وسيلة عبد الناصر للاحتفاظ بقوة هذا التيار الى جانبه كانت وسيلة وحيدة ، وهي ان يلتزم التزاما كاملا بأهدافه المعلنة التي شدت اليه ولاء جماهيره .

كان هذا الوضع خطرا . . . بالغ الخطورة . وكان يقيد حركتنا - حركة الولايات المتحدة - في المنطقة .

اذا تحدثنا مع عبد الناصر ، فان عبد الناصر كان يكفيه أن يشير الى جماهيره والى التزامه أمامها .

واذا تحدثنا مع غير عبد الناصر في عواصم عربية أخرى ، فقد كان الشعور بالخوف - والشلل بعده - من عبد الناصر وجماهيره - اول ما يواجهنا ويقطع الطريق على أي حديث .

بعد اختفاء عبد الناصر وتبعثر جماهيره أصبح الوضع في المنطقة معقولا . زالت منه الأسطورة الممتدة عبر كل الحدود . أصبحنا بعد ذلك أمام دول طبيعية . . دول عادية . عندما تكون هناك حركة تاريخية عامة ونشيطة في منطقة من مناطق العالم ، فان التعامل معها يكون صعبا . حساب مثل هذه الحركات ليس سهلا ، لان عناصر القوة غير المنظورة تصبح أشد تأثيرا من عوامل القوة المنظورة .

بعد اختفاء عبد الناصر وجماهيره ، أصبحنا أمام مجموعة دول في العالم العربي

تمسك بأمورها حكومات مسيطرة بغير اعتراض مؤثر داخل أوطانها .

أنت تتحدث عن « عالم عربي » وتعد فيه أكثر من عشرين دولة . وأنا أختلف معك في هذا العدد .

هناك في تقديرنا اربع أو خمس دول فاعلة في المنطقة ، ليس أكثر .

انا ندرس ، ولا نكف عن الدرس بالطبع لأن الأمر يعنينا أكثر من غيرنا بحكم مصالحنا في المنطقة .

في الدول الاربع او الخمس الفاعلة في المنطقة ـ بالذات من حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ لفتت نظرنا الدائرة المحصورة لصنع القرار .

انني اطلعت منذ وقت قريب على تقرير يتناول دوائر التأثير في صنع القرار السياسي في هذه البلاد العربية المؤثرة في المنطقة .

هل يدهشك لو قلت لك أننا شبه واثقين من أن عملية صنع القرار السياسي في هذه الدول الاربع او الخمس محصورة في ما بين اثنين وثلاثين الى خمسة وثلاثين فردا ؟

هذا هو عدد الناس الذين يؤثرون فعلا . . . أتحدث عن التأثير الفعلي في القرار .

أنت تحدثني عن جماهير . . . ورأي عام . . . الى آخره .

وأنا لا أرى غير خمسة وثلاثين فردا على اكثر تقدير في أربع او خمس دول بالعدد .

في بعض هذه الدول : رجل واحد ـ في بعضها الآخر : اثنان أو ثلاثة ـ أقصى ما تزيد اليه الدائرة : أن تصل الى سبعة أو ثمانية .

نحن كما ترى نتكلم على موجتين مختلفتين .

أنت تتكلم على موجة ما يمكن أن يكون أو ما يجب أن يكون ـ وأنا أتكلم على موجة ما هو كائن فعلا . . . ما أراه أمامي !

■

شيء ما - في ما أظن - بدا على تعبيرات وجهي - دفعه الى أن يبتسم . ابتسم ولم يتوقف عن الحديث .

قال :

- أعرف أنك ترى في ما أقول تجاهلا للتاريخ .

أريد أن أذكرك بأننا نؤثر في التاريخ كما يؤثر فينا .

ليس التاريخ هو الذي يصنعنا فقط ، ولكننا نحن أيضا نصنع التاريخ .

لنفترض أن ظروفا سنحت لحدوث تغييرات جوهرية في سياسة بلد من البلدان . ولنفترض أن هذه التغييرات الجوهرية لم تكن متسقة تماما مع الدواعي التاريخية البعيدة المدى . ولنفترض - رغم ذلك - أنها حدثت واستمرت - ولو لبعض الوقت . ألا تتصور أن حدوثها واستمرارها - ولو لبعض الوقت - سوف ينشىء أمرا واقعا تكون له قوة الحقيقة التاريخية من ناحية أنه يصعب تجاهل آثارها في ما بعد ذلك ، حتى في ظروف تكون فيها هذه الآثار مكروهة وغير مرغوب فيها ؟

السياسة أحيانا وفي بعض الظروف تقتضي ذلك .

تقتضي خلق حقائق جديدة . . . حتى اذا لم تكن هذه الحقائق متسقة مع التاريخ . . . استمرارها ولو لبعض الوقت سوف يلحقها عمليا بالتاريخ . تصبح جزءا منه بالواقع ، حتى اذا لم تكن جزءا منه بالطبيعة .

في بعض الأحيان تخلق الحقائق الجديدة بدون تخطيط مسبق . خذ مثلا تقسيم ألمانيا . كان التقسيم في البداية اجراء من اجراءات الاحتلال بعد الهزيمة ، وكان المفروض أن ينتهي في سنوات قليلة بعد انتهاء الحرب . لكن الحرب الباردة لم تجعل من تقسيم ألمانيا أثرا من آثار حرب ساخنة انتهت ، وانما جعلت هذا التقسيم خط مواجهة استراتيجية وعقائدية في الحرب الباردة . وأدى هذا الى خلق حقائق تاريخية جديدة . لنقل أن وحدة ألمانيا حقيقة تاريخية - ما الذي يجديه قولنا هذا ازاء تقسيم ألمانيا ، وقد أصبح هو الآخر حقيقة تاريخية ؟ . . لتكن هذه الحقيقة الجديدة مؤقتة ، ولكن من الذي يستطيع أن يتصور متى تنتهي ؟ وكيف ؟ وبأي ثمن ؟

هنـاك في العالـم أمثلـة كثـيرة . لديكم في الشرق الاوسـط من ذلك أشـكال وأنواع .

متى ؟ كيف ؟ بأي ثمن ؟ ـ اسئلة لا أحد يستطيع الاجابة عليها .

■

أراني مستعدا أن أكتفي من هذا الحديث في واشنطن بهذا القدر . تستطيع أن تتصور طبعا أنني جادلت وحاولت وقلت في النهاية أن هذا المنطق الذي لا يرى الى أبعد من أنفه ـ ليس فقط منطقا خاطئا ولكنه أيضا خطير .

ومع ذلك !

مع ذلك لا أستطيع أن أملك نفسي من أن أعترف لك ـ لك أنت ـ بما لم أعترف له به في واشنطن .

نحن الذين نغريهم بمثل هذا النوع من الحديث ؟ بمثل هذا النوع من الخطط ؟ بمثل هذا الانكار للتاريخ ؟

نتصور أن جلال السلطة لا يكتمل الا اذا كانت مطلقة . نتصور أن شرعيتها لا تسود الا بالخضوع الكامل لارادتها ـ وهذه اذا أذنت لي تصورات بالية عفا زمانها .

ترى الى أين وصلت بنا مشكلة غياب الديمقراطية في بلادنا ؟ دخلت حتى في موقفنا التفاوضي في الصراع الأساسي الذي نخوضه من أجل أمتنا .

انني سمعتها كثيرا ، وسمعها غيري من الذين أتاحت لهم الظروف أن يتابعوا عن قرب مراحل صراعنا السياسي مع اسرائيل . منذ أن بدأت عملية المفاوضات بواسطة « هنري كيسنجر » بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول) مباشرة ـ قالتها « غولدا مائير » في واشنطن :

ـ لا أستطيع أن أوافق على كذا وكذا وكذا ؟ حتى لو كنت أريد فان ذلك خارج طاقتي . سوف يتحطم الائتلاف . المعارضة سوف تقلب الدنيا عليّ . الرأي العام سوف يثور . الصحافة سوف تجعل حياتنا جحيما لا يطاق ؟

هم هناك ـ العرب ـ أقدر على المرونة منا . كل واحد منهم يملك قراره الى النهاية . ظروفهم لا تضعهم تحت رحمة الائتلاف الحاكم أو المعارضة المتيقظة أو الرأي العام أو الصحافة .

بعد « غولدا مائير » قال « ايزاك رابين » نفس الشيء . بعد « رابين » جاء الدور على « مناحم بيغين » ليقوله . وقد قاله وكرره كثيرا .

انك لا تستطيع أن تحكم بنفسك الى أي مدى نجحت الديمقراطية في حماية الأمن القومي . بل وحتى في تدعيم الموقف التفاوضي لهذا الطرف أو ذاك .

هل تريدني أن أقول لك ما هو أكثر ؟

انني أظن أن غياب الديمقراطية أدى الى إنهيار حتى في الأجهزة الفنية والبيروقراطية في أوطاننا العربية .

يشعر الخبراء ـ فضلا عن المثقفين والمفكرين ـ أن اجتهاداتهم مهما كانت قيمتها لن تصل الى التأثير على عملية صنع القرار .

لا أحد يعترض ان اجتهاداتهم مكتوبة على ورق مرتب في ملفات . لكن القرار يتخذ على مستوى آخر لا تصله الملفات . واذا وصلته فانها لا تقرأ ، واذا قرئت فبغير تأثير .

ما الذي يحدثه ذلك في النهاية لدى هذه الأجهزة الفنية او البيروقراطية ؟

تستطيع أن تتصور ، بل أنك تستطيع أن ترى بنفسك وأن تتأمل وتدرس وتقارن .

يحدث ذلك في القرارات السياسية ، وفي القرارات الاقتصادية ، وفي غير ذلك من المجالات ، وتكاليفه ـ صدقني ـ على العمل الوطني والأمن القومي فادحة .

في النهاية نجد أمامنا قرارات في الفراغ . قرارات لم يدر حولها حوار فكري . وقرارات لم تسمع فيها آراء متخصصين وخبراء قضوا عمرهم كله في التقييم والمتابعة .

■

دعني أعود الى ذلك الحديث المثير ـ والمستفز أيضا ـ في واشنطن في خريف سنة ١٩٧٥ ، وقد رويت لك أطرافا مما جرى فيه .

انني خرجت بعده أقلب القديم والجديد ، وأراجع وأستعيد ثم أقول لنفسي :

ـ لو أنهم يأخذون كل شيء . لو أنهم يحتكرون كل جاه . لو أنهم يتمسكون بالحق ـ والسلطة ـ في كل قرار .

لو أن هذا كله لهم في مقابل شيء واحد يتركونه ، وهو حق التفكير وحق التعبير الحر عن التفكير ـ لكان الأمر في رأيي يساوي .

من يومها كررتها لنفسي عشرات المرات . ما زلت أكررها لنفسي حتى الآن : حق التفكير والتعبير للانسان العربي . للمفكر العربي . للمثقف العربي . فقط . نعم ، فقط . ولا شيء غير ذلك . لا شيء أبدا .

هل توافقني ؟ !

ما هو الدور
الذي يقوم به المثقفون
في مجتمعاتهم؟



(. . . . . .)

نعم .

لو أنهم أخذوا كل شيء . . . كل شيء ، وتركوا لغيرهم فقط حرية التفكير والتعبير ـ لأحسست باطمئنان على المستقبل العربي مهما كانت العقبات أمامه ، ومهما كانت الصعاب والمخاطر .

يعود بنا هذا القول الى مشكلة المثقفين . . .

هل تسمح لي أن أستطرد الى قصة وحوار مع جمال عبد الناصر ـ كلاهما ما زال حيا في ذاكرتي : القصة والحوار .

صباح يوم سبت ـ في ما أذكر ـ من سنة ١٩٦٨ ، فوجئت بمن يقول لي أن الصديق والزميل ـ وقتها في « الأهرام » ـ الدكتور « جمال العطيفي » قد اعتقل .

واتصلت بمكتب الرئيس جمال عبد الناصر أسأل عن السبب ، وقال لي مدير مكتبه : ان السبب كان مقالا كتبه « جمال العطيفي » ونشرته له في « الاهرام » عن القوانين التي تصدر وتنشر في أعداد استثنائية محدودة من « الوقائع المصرية » دون تعميم على الناس بالقدر اللازم لعلمهم بها .

وأضاف مدير مكتب الرئيس عبد الناصر :

ـ ان أمر الاعتقال لم ينفذ في بيت « جمال العطيفي » لكي لا تنزعج أسرته . ثم انه أيضا لم ينفذ في « الأهرام » مراعاة لمشاعر من فيه . وإن ضابط المباحث الذي كلف بالعملية اتصل بـ « جمال العطيفي » في مكتبه ورجاه أن يقابله في الخارج لأمر مهم . وعندما التقيا على سلالم وزارة العدل ـ اذا لم تكن الذاكرة قد خانتني ـ نفذ ضابط المباحث ما كلف به .

كان شعوري مزيجا من الدهشة والصدمة والأسف . ورجوت مدير مكتب الرئيس في ابلاغه في استراحة القناطر ـ حيث كان يقيم وقتها ـ بوجهة نظري ، وكانت تتلخص في عدة نقاط :

أولها ـ انني أعتقد أن ما كتبه « جمال العطيفي » يدخل في اطار حرية النشر والتعبير في قضية بالغة الأهمية تتعلق بسيادة القانون ذاته .

ثانيا ـ ان التعرض لكاتب المقال على هذا النحو يتعارض مع اتفاقي مع الرئيس بشأن حرية « الأهرام » ، وهي جزء من حرية الصحافة أعتبر نفسي مسؤ ولا عنه مباشرة لأنه في صميم اختصاصي وعملي .

ان « الأهرام » يستمد قيمته من حريته ، وهي حرية حرصنا دائما على أن تكون حرية مسؤ ولة ، وفي ممارستها فاننا نشرنا كثيرا من الآراء المفتوحة لأكبر كتاب مصر ، مما جعل « الأهرام » وقتها حصنا منيعا لمثقفي مصر .

وثالثها ـ ان مثل هذا الاجراء العنيف لا يقتصر أثره على « الأهرام » وحده ، وانما سوف يمتد تأثيره الى قضية أوسع هي قضية المثقفين في مصر . وأبسط ما يمكن أن أقوله هو أن مثل هذا الاجراء سوف يثير قلقهم وسوف يدفع بكثيرين منهم الى السلبية والصمت ، وهذه خسارة ضخمة لمصر قبل أي طرف آخر .

ورابعها ـ أنني أنا الذي نشرت المقال كرئيس تحرير مسؤ ول ، فاذا كانت هناك عقوبة فليس كاتب المقال هو مستحقها وانما المستحق ناشره ، وهذه قاعدة مسلم بها .

انني أمليت هذه النقط املاء على مدير مكتب الرئيس ليضمنها رسالة اليه . وحين سألني مدير مكتب الرئيس لماذا لا أتصل به مباشرة في القناطر وأبلغه بنفسي ما أريد ؟ ـ كان ردي « ان الرئيس تصرف في الموضوع كله بالطريق الرسمي ، أي أن أمر الاعتقال صدر ونفذ دون اتصال بي ، ولهذا فاني أوثر أن يكون تعاملي معه فيه بالطريق الرسمي » .

وقال لي مدير مكتب الرئيس انه على أي حال سوف يبعث برسالتي الى استراحة

القناطر في أسرع وقت . فالرئيس هناك في نصف اجازة لمدة أسبوع يرافقه فيها كل من السادة « أنور السادات » و « حسين الشافعي » و « علي صبري » .

ومضى يوم السبت ، ولحقه يوم الأحد وأنا أحاول أن أهدىء خواطر من حولي ، وأقلب في ذهني ـ في نفس الوقت ـ الأسلوب الذي يجب أن أتصرف به تجاه الواقعة ، والنتائج التي يمكن أن أرتبها على عدم تصحيحها .

وصباح يوم الاثنين ، اتصل بي « أنور السادات » تليفونيا من استراحة القناطر يقول لي :

ـ ما هذا الذي تفعله؟ . . أنت تترك الجو هنا لكل من يريد أن يستثير ويحرض أريدك أن تتصل ب « المعلم » ـ هكذا كان يسمي جمال عبد الناصر ـ فورا وأن تقابله . ان المسألة سوف تتعقد ، وهو متضايق لأنك لم تتصل به .

وتساءلت على التليفون :

ـ من الذي يحق له أن يتضايق ؟ . . . هو . . . أو أنا ؟» وقال « أنور السادات » :

ـ لا تضيع وقتك في مثل هذه الشكليات . . . اتصل به فورا وتحدث معه بنفسك ، ولا تترك المجال مكشوفا لآخرين !

ووعدت بأن أفكر .

ومضى يوم الأثنين والثلاثاء والأربعاء وأنا لا أستقر على قرار .

لم تطاوعني يدي لأمسك بسماعة التليفون وأدير القرص برقم التليفون الموضوع بجوار سرير جمال عبد الناصر في غرفة نومه . أعترف أنني كنت متأثرا . . . ربما كنت مجروحا لأن تجربة في الحرية تمنيت أن تنجح واجهت صدمة لا مبرر لها .

مساء الأربعاء عاد « أنور السادات » يتصل بي قائلا على الفور :

ـ يظهر أنك جننت . . . لماذا تترك الأمر بينك وبينه لكل من يريد أن يتبرع بكلمة . . . انني أعرف مشاعره . ضيقه الحقيقي أنك لم تتصل به . هو الآن

يتمشى في الخارج على شاطىء النيل . اطلبه بعد عشر دقائق وسوف تجده .

■

وانتظرت الى صباح الخميس ، ثم غالبت ترددي وطلبته ، وقلت له إنني أريد أن ألقاه . ودعاني الى استراحة القناطر . وكنت هناك بعد مسافة الطريق .

دخلت الاستراحة ، وقيل لي أن الرئيس ومعه مرافقوه الثلاثة على ظهر « الذهبية » النيلية الراسية على شاطىء النيل بجوار الاستراحة . وتوجهت عبر الحديقة الى الباب المؤدي الى الطريق المحاذي لشاطىء النيل حيث ترسو الذهبية « استار » . وعلى السطح ، وأنا أصعد سلم الذهبية ، لمحت الرئيس على شرفتها جالسا ومعه « أنور السادات » و « حسين الشافعي » و « علي صبري » . وسلمت وجلست وتابعت بقية نقاش في أمر كانوا يتحدثون فيه ، لكني لزمت الصمت ، لم أبد رأيا ولم أنطق بكلمة . ثم التفت الي جمال عبد الناصر وقال لي :

ـ جاءتني رسالة منك . . . هل نتخاطب الآن بالرسائل؟

وقلت ما مؤداه « ان الظروف لم تترك لي خيارا آخر ، ومع ذلك فما دامت الفرصة قد سنحت لي الآن لحديث مباشر ، فاني أريد أن يكون هذا الحديث خاصا بيننا لا يسمعه أحد غيرنا » .

وضحك جمال عبد الناصر وقال مشيرا الى رفاقه الثلاثة الجالسين معنا ـ ومداعبا :

ـ لا تريد أن تتكلم أمامهم . . . هل أفهم أنك لا تثق فيهم؟

وقلت « انني بالطبع أثق فيهم ، ولكني أفضل أن أقول ما عندي بينه وبيني فقط لكي أشعر بحريتي كاملة خالصة من أي قيد » .

وهم جمال عبد الناصر واقفا وهو يقول :

ـ اذا كنت مصمما . . . فتعال معي .

ومشى ومشيت وراءه ، ونزل سلم الذهبية من سطحها الى غرفة المائدة فيها ، وجلس على طرف المائدة وجلست أمامه .

وقال :

ـ سوف أسمعك . سوف أقول لك رأيي بعدها .

أتذكر حديثنا الذي طال ساعتين وربع الساعة .

هل أقول لك إنني أعتز بوقائع هذا الحديث ؟ . . أعتز به له قبل اعتزازي به لنفسي .

ماذا أقول لك ؟

كان كبيرا كبيرا كبيرا وهو يسمع صديقا له يقول له ما يعتقد أنه الحق ، ويقوله بصراحة .

لا أسمح لنفسي أن أقص عليك ما قلته له . ذلك الآن تجاوز لا يليق . لو كان حيا واقتضت الظروف أن أروي الحديث كله لرويته . لكنه لم يعد بيننا . ولهذا لا أستبيح لنفسي أن أدعي الشجاعة على غائب . ما أكثر الشجاعة هذه الأيام على الغائبين . الفئران كلها تعربد في غياب القطط . ولم يكن جمال عبد الناصر قطا وانما كان أسدا مهيبا وشامخا .

ومع ذلك فسوف أروي لك جزءا مختصرا من حديثنا بما نتحدث فيه الآن ، وكان ذكره هو الذي قاد فكري بالتداعي الى القصة كلها .

قلت له في نهاية حوارنا الطويل :

ـ « ما الذي أريده بكل هذا الحشد من قادة الفكر والمثقفين الذين حشدتهم في « الأهرام » ؟

انهم ليسوا مجرد حلى ذهبية أزين بها صدر « الأهرام » . ولكنهم وظيفة ودور لا غنى لمصر عنه ولا غنى له عنها .

آراؤهم كلها ، اجتهاداتهم بما فيها من خطأ أو صواب ، افكارهم النافذة الى كل ركن وناحية من حياتنا الوطنية والقومية ـ اثراء لهذه الحياة لا حدود له .

كل ما حاولناه ونحاوله أن ندير على مستوى الوطن كله حوارا مفتوحا ومسموعا ـ ومعمقا قدر ما نستطيع ـ أمام كل الناس وأمامك أنت أيضا .

ما هي فائدة هذا الحوار ؟ ـ فائدة هذا الحوار هي ذاتها مهمة المثقفين في مجتمعهم :

عن طريق حوارهم ـ في مجتمعهم، بما فيه حكامه ـ يكون هذا المجتمع على اتصال بكل التيارات وبكل الاتجاهات وبكل الآراء وبكل الأحداث الجارية والمتوقعة ـ لا يفاجأ هذا المجتمع بما فيه حكامه بشيء لم يكن يتوقعه وينقض عليه على غير انتظار.

هذا هو الجزء الأول من مهمتهم .

والجزء الثاني أنه عن طريق حوارهم، فان مجتمعهم ـ بما فيه حكامه ـ يأمن ضد الحصار بعد الأمان ضد المفاجأة ـ وذلك عن طريق توسيع دائرة الخيارات المطروحة في مواجهة أي موقف . أسوأ ما يمكن أن يواجه مجتمعا وحكما هو أن يجد أمامه ظروفا معينة ولا يجد أمامه الا خيارا واحدا . . . طريقا واحدا للتصرف ، لا بديل له كأنه حكم مقادير .

الحوار المفتوح أمان من المفاجأة ، لأنه يستكشف الأفق الوطني والقومي كله .

والحوار المفتوح توسيع لدائرة الاختيار لأنه يطرح من البدائل ما يعطي حرية في الحركة وفي التصرف وفي القرار .

كان جمال عبد الناصر ينصت ، وكان يعلق ، وكان يشرح أحيانا .

■

وانتهى حديثنا ووقف ، ووقفت ، وصعد السلم الى سطح الذهبية ، وصعدت وراءه . . . واتجه الى حيث كان رفاقه الثلاثة في مجلسهم كما تركهم ، وتبعته . وجلس وجلست ، وعيون الثلاثة معلقة بنا تحاول أن تستشف ما جرى بيننا ونتيجته .

وجلس جمال عبد الناصر على مقعده المجاور لمائدة عليها جهاز تليفون ، ورفع سماعته وطلب الى سكرتيره أن يوصله بوزير الداخلية وقتها السيد « شعراوي جمعة». وتحولنا الى آذان لا تريد أن تفوتها كلمة أو حرف أو نبرة.

وسمعناه جميعا يصدر أمره واضحا بينا :

ـ شعراوي . . . افرجوا عن جمال العطيفي الآن.

ووضع سماعة التليفون .

وحاولت أن أكتم مشاعري ، بل وتحاشيت أن تلتقي نظراتي بنظرات أحد .

واستأذنت جمال عبد الناصر اذا كنت أستطيع أن أستعمل تليفونه في اتصال مع أسرة « جمال العطيفي » أطمئنها أنه في الطريق اليها . وأشار الى التليفون قائلا برقة : « تفضل » .

واتصلت .

ثم مضت دقائق في أحاديث عادية ، واستأذنت في الانصراف ، وسألني جمال عبد الناصر : « ألا تبقى للغداء؟» .

وقلت « انني أريد أن أعود الى مكتبي ، فقد تركته والشعور بالانتظار يمسك بأعصاب كل من فيه » .

وبدأت أتأهب للانصراف ، وسمعت « أنور السادات » يستأذن هو الآخر في العودة الى بيته بعد أسبوع قضاه في القناطر بعيدا عنه . ثم يقول لي « أنور السادات » :

ـ خذني معك . نركب سيارتي أو سيارتك ، ونتحدث في الطريق .

أطلت عليك . أرجوك أن تغفر لي ، فان الذكريات حياة متجددة . تسترجع صورة منها فاذا بقية الصور المتصلة بها تتداعى . المشهد الواحد يجر قصة كاملة .

كان هدفي أن أشرح لك وجهة نظري ـ عمليا ـ في دور المثقفين في مجتمعاتهم ، وفي قيمة هذا الدور .

حوارهم ـ كما قلت لك ولعبد الناصر ـ أمان من أي مفاجآت .

حوارهم ـ أيضا كما قلت لك وله ـ أمان من الحصار .

دورهم يجعل مجتمعهم ـ بما فيه حكامه ـ في حالة يقظة وتنبه وتأهب لكل احتمال .

ودورهم يجعل مجتمعهم ـ بما فيه حكامه ـ في وضع أفضل لاختيار بدائل من القرارات لا يعترضها سد ولا تفرض عليها مقادير لا تدفع ولا ترد .

ليس هذا دورهم فقط ، وانما ذلك جزء منه .

لاحظ أنني لا أتحدث عن المثقفين بمنطق الحق الطبيعي فقط ، وبشعار أن حقهم في الحرية كحقهم في الماء والهواء ـ ذلك صحيح . ولكن دعني أقول لك بصراحة أن كل حق لا يؤدي وظيفة اجتماعية حية ينكمش ويضمر . ذلك قانون البقاء ذاته . الحقوق مقدسة من لزومها لحركة التطور . تنقلب الحقوق المقدسة الى نوع من التعاويذ والتمائم والأصنام . قباب ليس تحتها أولياء ! !

■

دعنا نستطرد أكثر في استكشاف بقية أبعاد دور المثقفين في مجتمعاتهم .

أكاد أقول أن غياب دور المثقفين ـ بتعبير أدق تقطع دور المثقفين في العالم العربي ما بين أوقات صحو تشرق فيها الشمس وأوقات غيام يسود فيها الظلام ـ أدى الى وضع خطير نعاني منه الآن ، وسوف نظل نعاني .

لم يتقدم شعب من الشعوب أو أمة من الأمم أو مجتمع أمم الا بعد أن استطاع ـ بالفكر الحر والمفتوح ـ أن يصل الى نوع من التراضي العام الذي يقطع ويحسم في عدد من مقومات وجوده . . . ثوابت لا يستطيع أحد تغييرها بارادة فردية أو بجرة قلم .

أحكام الجغرافيا والتاريخ على أي شعب أو أمة أو مجتمع أمم ـ هي أول هذه الثوابت .

تحدد لها انتماءها فلا يعود لعبة سياسة أو نزوة أهواء .

تحدد لها ضرورات أمنها فلا تعود حائرة بين الآفاق لا تعرف اين تحذر وأين تطمئن .

تحدد لها ضرورات مصالحها القومية فلا تعود هذه المصالح معلقة بالمصادفات أو بالمغامرات ، أومختلطة بمطامع فئات أو جماعات أو طبقات تسود يوما في غفلة زمان ، فاذا هي تهدم في لحظات محصلة قرون ونضال أجيال .

أليست هذه العناصر : الجغرافيا والتاريخ والانتماء وضرورات الأمن والمصالح ـ هي التي تحدد لأي وطن أو أمة أو مجتمع امم ، خطوط استراتيجيتها العليا .

ان الاستراتيجية العليا لأي مجتمع غير قابلة للتغيير . ما هو قابل للتغيير هو أساليب الحركة لتحقيق أهدافها ، وليس الأهداف نفسها .

خذ اسرائيل مثلا ، رغم كل ما نعرفه عنها ورغم كل ما نقوله .

هل يملك أحد في اسرائيل أن يتعرض للثوابت ـ كما تتصورها العقيدة الصهيونية ـ رغم ارتباك أساسها عند الأعماق ؟

هل يملك أحد أن يغير في دعاوى الوطن التاريخي ؟ هل يملك أحد أن يغير في دعاوى الهجرة ؟ هل يملك أحد أن يغير في منطق التفوق العسكري ؟

لا أحد يملك، لا حزب، ولا ائتلاف، ولا حكومة ـ لا أحد.

خذ انكلترا ، خذ فرنسا ، خذ أوروبا ، خذ الولايات المتحدة ، خذ الاتحاد السوفياتي .

كلها بغير استثناء ـ كل من تقدم بغير استثناء ـ تقدم باستراتيجية عليا استقر بناؤها على أساس ثوابت .

ان المجتمعات تصل الى هذه الثوابت بالفكرة ، بالتجربة ، باستخلاص نتائج التجربة عن طريق حوار واسع معمق متصل تقوده وتبديه أكثر عناصرها استنارة وقدرة على الرؤية الصافية .

ما هو رأيك في رجل يمشي في الدنيا وسط الزحام ، وهو ما زال يسأل نفسه : من أنا ؟

اذا كان ما زال يسائل نفسه : « من أنا ؟ » فكيف له أن يعرف ماذا يريد ؟ وما هي وسائل تحقيق هذا الذي يريده ؟ وهل تتسع طاقته لارادته فيصل ، أو تضيق فيتوقف في منتصف الطريق ؟ وكيف يراجع نفسه ليتأكد ويستوثق ؟ وما هو المرجع والمعيار الذي يهتدي به ويقيس عليه ؟

أليست غريبة ـ على سبيل المثال ـ هذه المناقشة التي ما زالت تدور في مصر الآن ؟ نحن عرب ؟ لا ، لسنا عربا .

نحن جزء من حضارة البحر الأبيض ؟ لا ، نحن لم نكن قط دولة بحر ، وانما كنا دواما دولة بر . لنقل أننا موصولون بعهد الفراعنة .

لكي أكون منصفا ، فان الحيرة سابقة لأن المناقشة الحرة تقطعت .

حين قيل بانتماء مصر العربي ـ سكت الرأي الآخر (البحر الأبيض والفراعنة) .

وحين بدأ القول بالبحر الأبيض والفراعنة ـ سكت ، أو ربما أقول أسكت الرأي الآخر عرب وعروبة من آسيا الى افريقيا .

لم يتصل الحوار ، وانما تقطع . وفي كل مرة نعود وكأننا نبدأ من جديد . . . ومن فراغ .

■

بسبب تقطع الحوار لم يتعطل فقط اتفاقنا على « الثوابت » ، وانما عجزنا عن البت في قضايا حيوية كان يجب أن نفرغ منها ونتركها وراءنا محسومة ومقطوعا في أمرها .

مثلا قضية الدين والمجتمع . والدين والسياسة . والدين والدولة .

في وقت من الأوقات كنا بقرب اتفاق تستقر به هذه القضية في مكانها السليم . عشنا حوارا أدارته مجموعة من المثقفين العظام في تاريخ مصر . . . في التاريخ العربي الحديث : « رفاعة رافع الطهطاوي » . . . الشيخ « جمال الدين الأفغاني » . . . الامام « محمد عبده » ـ وغيرهم وغيرهم .

انقطع الحوار ، وعدنا الى حيث كنا قبلهم ـ كأننا عدنا الى أواخر العصر المملوكي حيث كان الخلط شديدا والتخلف مستحكما .

أعرف أن القضية معقدة ، وأعرف أنها ضاربة بجذورها الى أعماق الأعماق ـ لكنني أعرف أيضا أن كل مجتمع يسعى الى حد أدنى من الاتساق مع نفسه مهد لذلك بمجموعة من القيم خرجت من دائرة الخلاف باختيار حاسم بعد مناقشة حرة ومفتوحة ومتصلة .

هل تريد أن أروي لك قصة على هامش قضية الدين ودوره ؟

سألني صديق من كبار رجال السياسة في مصر ـ قال :

ـ لاحظت اهتمامك بثورة « الخميني » ، وأريد أن أسألك : هل توافق على أن يحكم مشايخ الدين ؟ . . هل السياسة مجالهم؟

وقلت له :

ـ هل تسمح لي أن اسألك بدوري : هل توافق أن يحكم ضباط الجيوش ؟ . . وهل السياسة مجالهم ؟

كانت هناك ظروف تاريخية أدت الى حكم عسكريين ، وقد قبلنا بعضهم وتحمسنا لهم . في ما يتعلق بي فقد قبلت وتحمست لحكم عبد الناصر . الظروف التاريخية في مصر قضت أن تنبثق الثورة من آخر مكان كان يجب أن تنبثق منه ـ تقليديا ـ وهو الجيش . . . الجيش بطبيعته أداة محافظة على الأمر الواقع وليس أداة لتغييره .

ظروف تاريخية مشابهة فعلت في ايران . هناك أيضا انبثقت ثورة شعبية من آخر وسط كان يجب أن تنبثق منه ـ تقليديا ـ وهو وسط رجال الدين . لا تنس خصوصية المذهب الشيعي في الاسلام .

قصة السنة بصفة عامة هي قصة الدولة في الاسلام ، وقصة الشيعة بصفة عامة هي قصة الثورة في الاسلام .

رويت لك هذه القصة على الهامش لكي ترى معي أن القضية بالفعل معقدة . . . ليست بالسهولة التي تظهر بها على السطح . لكن القضية لا بد أن تصل بالحوار الحر والمفتوح الى مكانها الصحيح .

هناك قضايا أخرى كثيرة ومعلقة .

■

هل أحدثك عن اضافة الى دور المثقفين تقتضيها ظروف العصر وأوضاعه ؟

انني هنا أتحدث عن العالم كله ، ولا أتحدث عن العرب وحدهم . تلاحظ ـ ربما ـ أننا في زمن مختلف . انتهى فيه ما كنا نسميه « عصر العمالقة » .

تلك ظاهرة عامة لها ظروفها ولها دواعيها ، وهي في ناحية منها ظاهرة طيبة لها ايجابياتها .

لم يعد « روزفلت » هو الذي يحكم في الولايات المتحدة ، ولكن الذي يحكم الآن هو « جيمي كارتر » ـ ولم يعد « ديغول » في باريس ، ولكن في باريس الآن « جيسكار ديستان » ـ ولم يعد « تشرشل » هو رئيس وزراء بريطانيا ، ولكن مسز « تاتشر » ـ ولم يعد « جواهر لال نهرو » في الهند ، ولكن « كاران سنغ » ـ ولم يعد « ماوتسي تونغ » في الصين ، ولكن « هواكوفنغ » .

« عصر العمالقة » انتهى ، والقيادة انتقلت اليوم الى رجال من حجم عادي وكفاءات عادية .

تصور على سبيل المثال مصير الولايات المتحدة الأميركية لو أن « جيمي كارتر » هو الذي يصرف شؤونها . . . دون أن يكون هناك ذلك الحوار الهائل الذي توجهه جماعات المثقفين ، والذي يدور الآن في الولايات المتحدة ويغطي رقعتها من المحيط الى المحيط ، ويعوض فراغ البيت الأبيض من عملاق ترتفع هامته ويمتد ظله على السياسة الأميركية ؟!

لا أريد أن أخوض كثيرا في هذه النقطة بالتطبيق على العالم العربي .

أترك التفاصيل فيها لك . فكر وأطل التفكير . وتأمل . واحكم بنفسك .

ثلاث قضايا حيوية:
هل هناك صلة بينها ؟

(. . . . . . .)

ليس صحيحا أن هناك شعبا يفكر بمعدته . لا تصغ لهذه الترهات ولا تضع وقتك حتى في مناقشتها .

الشعوب أكبر من أن تكون مجرد آلات طحين . والأنسان أنبل من أن يتحول الى مجرد خط أنابيب من الأمعاء ، تمتد ما بين المطبخ والحمام ـ والا فنحن ننكر التاريخ وننكر التقدم ، وننكر أنفسنا ذاتها ماضيا وحاضرا ومستقبلا !!

صحيح . سوف تلاحظ أن القضايا الاقتصادية المباشرة . . . قضايا الطعام والأسعار والأجور والسكن وما شابهها ـ هي أول أسباب الصدام عامة بين الجماهير والسلطة في مجتمعاتنا . لكننا لا نستطيع أن نسطح الظواهر أو نقبل في تفسيرها أول هاجس شك يخطر على البال .

الملاحظة صحيحة ، وهي ظاهرة تتكرر أمامنا مرة بعد مرة ـ فما هو معنى ذلك ؟ ما هو تفسيره الصحيح اذا كنا لا نريد أن نسطح أو نستسلم لهواجس الشكوك !

سوف أحاول أن أشرح لك وجهة نظري تفصيلا ـ فاصبر عليّ .

دعنا أولا نتفق على أننا لا ننفرد بهذه الظاهرة دون العالمين . . . فمعظم المشاهد العنيفة الكبرى في التاريخ قديما وحديثا ، وفي العالم شرقا وغربا ـ تحركت لمثل هذه الأسباب الاقتصادية المباشرة : ضريبة إضافية على الملح . إختفاء رغيف الخبز . إرتفاع مفاجيء في أسعار الطعام أو الوقود . زيادة لا تحتمل في نسبة البطالة ـ الى آخره .

إذا اتفقنا على أن الظاهرة تشمل آخرين غيرنا ـ فقد جاء الوقت لنبحث عن الأسباب دون شعور بعقدة ذنب نخص بها أنفسنا تحاملا وتجنيا !

دعنا نستعرض كل النواحي والمجالات :

● لنأخذ مثلا قضايا الاستراتيجية العليا . . . قضايا الهوية الوطنية والقومية ، والأمن والمصلحة .

قد يقول لنا قائل : أليست هذه القضايا أهم من القضايا الاقتصادية المباشرة ، أو على الأقل أليست موازية في الأهمية ؟

والرد : ربما كانت أهم أو على نفس الدرجة من الأهمية ، ولكن المشكلة أن هذه القضايا معقدة ، والجماهير الواسعة لا تستطيع أن تحكم فيها الا بالاختيار من خلال حوار يدور أمامها ويطرح حقائقه وبدائله تحت بصرها وسمعها .

ليس في ذلك تقليل من حق الجماهير الواسعة أو سلطاتها ، بل على العكس فانك بذلك تعطيها كل شيء . . . تعطيها سلطة الحكم .

ما هو معنى أن تحكم ؟ . . أن تحكم معناها أن تختار .

إذا لم يكن هناك حوار ، فكيف يتسنى للجماهير أن تعرف أن هناك حقائق وبدائل أخرى - خصوصا في ظروف تسود العالم العربي شرحتها لك من قبل (حدود مغلقة - سلطة مطلقة - أجهزة قمع وردع - اعلام : تليفزيون واذاعة وصحف ، مسخرة كلها لكي يراها أو يسمعها أو يقرأها رجل واحد !) .

● لنأخذ مثلا قضايا السياسة الخارجية وما يتصل بها .

قد يقول لنا قائل : أليست هذه القضايا الأخرى مهمة . . . إنها قضايا حيوية تتصل بالسلام والحرب ؟

والرد : هي فعلا قضايا حيوية تتصل بالسلام والحرب . لكن المسألة ليست بسيطة . لعلك تتذكر « دزرائيلي » ذلك السياسي اليهودي الداهية الذي حكم بريطانيا في أواخر القرن الماضي . كان له رأي في هذه المسألة أظنني أميل لقبوله . كان « دزرائيلي » - وهو في المعارضة - يتحدث يوما مع بعض نواب حزبه من المحافظين ، وكانوا غاضبين لأخطاء فادحة في السياسة الخارجية ترتكبها حكومة « غلادستون » ، وتحمس بعض النواب وقالوا أنهم اذا لم يستطيعوا أن يثيروا مجلس العموم ضد الحكومة فانهم سوف ينزلون الى الشارع لتعبئة الرأي العام ضدها .

وهز « دزرائيلي » رأسه وقال :

ـ «ولا يستطيع احد أن يقوم بمعارضة مؤثرة ضد أية حكومة في مجال السياسة الخارجية .

لماذا ؟

لأن الناس يتصورون ـ وهذا منطقي ـ أن الحكومة لديها أكثر مما لدى الآخرين . واذا اتخذت قرارا فلا بد أن يكون هذا القرار مسنوداً بكل ما لديها .

لديها سفراء يراقبون ويتابعون . ولديها جواسيس يأتون بالمعلومات . لديها أجهزة دولة تدرس وتقيم . رئيس الوزراء ووزير الخارجية يعود كل منهما الى بيته آخر كل نهار ومعه صندوق أحمر مختوم بخاتم الملكة مليء بالوثائق السرية .

ذلك يكفي لاقناع الناس بأن الحكومة في موقف أفضل من موقف أي معارض في السياسة الخارجية . ليس لديه الا رأيه أو ما يصل الى علمه ، ولا بد أن يكون قليلا بالقياس الى ما يصل للحكومة رأيا وعلما » .

● القضايا الاقتصادية المباشرة شيء آخر .

لا تحتاج الجماهير الواسعة في شأنها الى حوار يدور أمامها ويعرض عليها حقائقه وبدائله لكي تختار . . . الحقائق أمامها ، بل أن الحقائق تصدمها مباشرة .

ولا تحتاج الجماهير الواسعة في شأنها ـ ايضا ـ الى معلومات السفراء والجواسيس وأجهزة الدولة والصناديق الحمراء المختومة على الوثائق السريه . . . كل المعلومات عندها مباشرة ، وهي لا تراها فقط ولكن تحس بها أيضا . وعندما تصطدم الجماهير وتحس بهذه القضايا الاقتصادية المباشرة ، فانها تتنبه وتراجع :

إذا كان ما يتصل بحياتها مباشرة قد اختل حسابه . . اذن فلا بد أن يكون الحساب مختلاً في غيره .

وهكذا فان مشكلة تبدأ بسبب قضايا مباشرة ـ إقتصادية وأحيانا غير إقتصادية ـ سرعان ما تجر وراءها ما هو أكثر وأحيانا أخطر !

هذه وجهة نظري .

مرة أخرى لسنا في ذلك وحدنا ـ خذ مثالا :

اول ثورة أميركية ـ وهي الثورة التي أدت الى الاستقلال ـ نتجت مباشرة عن ضريبة على الملح .

آخر ثورة أميركية ـ وهي ثورة الشباب التي أدت الى الانسحاب من فيتنام ـ لم تفرض الانسحاب بسبب آراء وحجج إستراتيجية أو سياسية أو حتى إنسانية .

إن التمرد في الجامعات ضد الحرب في فيتنام بدأ مع رفض الشباب أن يستجيب لنداء التجنيد بعد أن رأى على شاشات التليفزيون أهوال الحرب وبشاعتها . ان هذا السبب المباشر أدى الى تساؤلات عن دواعي هذه الحرب ومشروعيتها . وفتح الباب امام آراء وحجج أعطت لثورة الشباب وقودا معنويا في رفضهم وتمردهم ، وفي هذا الجو أصبح إحراق بطاقات التجنيد أبلغ تعبير عن الوطنية !!

هذا موضوع أردت أن أعرضه عليك اليوم !

■

موضوع ثان أستأذنك في عرضه عليك اليوم أيضاً ، وربما تجد له صلة بما سبق ، وربما لا تجد مثل هذه الصلة .

إذا وجدت مثل هذه الصلة ـ فحديثي اليك سياق واحد متصل . وإذا لم تجد مثل هذه الصلة ـ فاعتبر أنها موضوعات متفرقة أسوقها إليك بسرعة لكي أفرغ من هذه الرسائل عن « الديمقراطية » : مشكلاتها ومصاعبها وضروراتها ـ وأنتقل منها إلى غيرها مما يستجد علينا ، وهو كما ترى بحمد الله كثير !

أريد أن أحدثك عن الأساليب المختلفة للساسة في خطاب شعوبهم في مختلف المراحل وفي مختلف الظروف :

● هناك شعوب بلغت حدا من النمو فرض على ساستها أن يخاطبوها بالعقل وحده .

إنني حضرت ـ كما تعرف ـ معركة الانتخابات البرلمانية الأخيرة في بريطانيا ، وتابعت العملية الديمقراطية كلها من داخل كبريات الصحف البريطانية ، ومن خلال لقاءات مع بعض المبرزين في الحياة العامة ، ثم على شاشات التليفزيون

البريطاني وكانت عدساته في كل الدوائر ومع كل المرشحين مسرحا منصوبا كل الوقت للزعماء والسياسيين .

كانت مجالات المعركة مفتوحة محددة ، وكان أسلوب التوجه الى الجماهير ومخاطبتها : « بالعقل » ، وحتى عندما تدخلت فنون الدعاية أو الاعلام ـ سمها كما تشاء ـ كان تدخلها في أساليب العرض لا أكثر .

كانت القضايا كلها عقلانية :

الصناعة ـ والزراعة ـ السوق الأوروبية ـ البطالة ـ التضخم ـ التعليم ـ دور القطاع العام ودور القطاع الخاص .

في هذه المجالات كان السباق يدور ، وكان المنطق وحده سيدا ، والأرقام قبل أي شيء آخر حكم وحيد .

هذا أسلوب في الخطاب . . . أسلوب مخاطبة العقل .

لكي نكون منصفين لا بد أن نقول أن أسلوب العقل يصلح بإشتراطين أساسين :

الأول ـ تحدثنا عنه ، وهو بلوغ مرحلة من النمو . . . أو التقدم يرفع مستوى الحوار الى مستوى العقل .

الثاني ـ ولا بد أن نشير اليه ، هو أن تكون الظروف التي يواجهها العمل الوطني ظروفا طبيعية . . . ظروفا عادية لا تضغط عليها طوارىء ولا تشد أعصابها تحديات قاسية ، كظروف الحرب مثلا .

● هناك أسلوب آخر . أو لنقل حالة أخرى يكون حديث العقل وحده فيها غير كاف ، ويكون على الساسة أن يتخطوا حديث العقل الى ما وراءه .

أسلوب الحديث الى « ما وراء العقل » لا مفر منه في أوضاع شعوب لم تصل بعد الى مرحلة النمو ، أو في أوضاع شعوب وصلت الى هذه المرحلة ولكنها تواجه ظروفا عادية تضغط عليها ـ كما قلنا ـ طوارىء ، وتشد أعصابها تحديات قاسية كظروف الحرب مثلا .

وهنا نصل الى نوعين من الساسة : نوع ـ وراء العقل ـ يخاطب أحلام الشعوب ،

ونوع آخر ـ وراء العقل ـ يخاطب غرائزها .

لكي نكون في جانب الأمان فسوف أضرب لك المثل في الحالتين من تجربة فرنسا في الحرب العالمية الثانية .

الشعب الفرنسي شعب متقدم ، ولكنه في الحرب واجه طارئا وتحديا مثله الغزو الألماني الذي وصل الى حد احتلال باريس نفسها .

وقف الجنرال « ديغول » ـ في المحنة ـ وحين تعطل العقل ـ يخاطب أحلام فرنسا . يدعوها الى المقاومة . الى رفض الاحتلال ، الى البقاء في صف حلفائها ضد جحافل الظلام الزاحفة من الرايخ الثالث ، يستثيرها ـ بعد الحرب بحلم أوروبا الموحدة .

كان « ديغول » وحده ، وكانت أغلبية الشعب الفرنسي لا تعرفه وربما لم تسمع باسمه ، فقد كان آخر منصب وصل إليه هو منصب وكيل وزارة الحربية . وقد راعه أن فرنسا على وشك أن تسقط ـ على وشك أن تستسلم بارادتها قبل أن تستسلم جيوشها . وركب آخر طائرة من « بوردو » الى « لندن » ، وهناك قابل « تشرشل » ، وكان كل ما طلبه هو موجة إذاعة موجهة الى فرنسا كي يستطيع صوته أن يصل اليها مخاطبا أحلامها .

في البداية لم يكن صوته مقبولا لدى الشعب الفرنسي ، لكن الحلم الذي قدمه اليه دبت فيه الحرارة وعادت اليه الروح وسرت فيه الحياة يوما بعد يوم ، فاذا فرنسا الحرة تنهض من وسط حطام الهزيمة .

ذلك نموذج حي لأسلوب سياسي توجه لشعبه من وراء العقل وخاطب أحلامه . . . الأحلام ليست أوهاما وإنما آمال تستطيع ضمائر الشعوب ـ وعقولها أيضا ـ في لحظات تاريخية معينة أن تستوعبها ، وتستطيع هممها أن تحولها الى حقائق مؤثرة .

النموذج الثاني نموذج المريشال « بيتان » في نفس الحرب العالمية الثانية .

لم يكن « بيتان » مغمورا كـ « ديغول » ، وإنما كان ماريشالا تتوهج وراءه أضواء معركة « فردان » الشهيرة والحاسمة في الحرب العالمية الأولى .

ان الماريشال وقف في المحنة ـ حين تعطل العقل ـ يخاطب غرائز فرنسا ـ يدعوها الى الاستسلام للأمر الواقع . لقد خانها حلفاؤها وتخلوا عنها . تحملت وحدها كل العبء . زهرة شبابها ذبحت في حرب السبعين ضد ألمانيا . ثم ذبحت مرة ثانية في خنادق الحرب العالمية الأولى . ثم ذبحت مرة ثالثة أمام عاصفة المدرعات الألمانية التي قادها ماريشالات « هتلر » : « رونشتدت » و« غودريان » و« رومل » وغيرهم .

ماذا بقي لفرنسا ؟ لقد سئمت الحرب . نصف نسائها أرامل . ونصف أطفالها أيتام ، ومئات الوف من أبنائها لاجئين هربوا نصف عراة نصف جياع نصف حفاة لكي يعيشوا فقط . . . لا يريدون غير أن يعيشوا . سئموا الحرب وسئموا الموت ، والآن يريدون نهاية للحرب .

كانت لهجة الماريشال مؤثرة ، فقد عبر عن آلام فرنسا وأحزانها . وكان حديثه مصدقا ، أليس هو بطل معركة « فردان » ؟ واستسلمت فرنسا ، وتأملت في صمت عميق مشهد « هتلر » وهو يرقص رقصة النصر تحت قوس النصر في الـ « شانزليزيه » .

ظلت ثلاث سنوات مع غرائزها . . . حتى تمكن « ديغول » من ايقاظ أحلامها .

في العالم العربي ، وفي العالم الثالث عموما ، نفس الشيء .

سوف نصل الى مرحلة من النمو يسود فيها خطاب العقل وحده . لكننا في المراحل التي نجتازها ، وبالضغوط الموجهة الينا ، وبالتحديات الزاحفة نحونا ـ نحتاج الى شيء أكثر من العقل .

وهنا ينقسم الساسة الى نوعين . . . نفس النوعين .

نوع يوجه الخطاب الى أحلام الشعوب . الأحلام ـ كما اتفقنا ـ آمال تستطيع ضمائر الشعوب ـ وعقولها أيضا ـ أن تستوعبها ، وتستطيع هممها ـ اذا استثيرت ـ أن تحولها الى حقائق مؤثرة .

ونوع آخر يوجه خطابه الى غرائز الشعوب ، يضرب على أوجاعها ، ويستغل آلامها ، ويلهيها بأن تجلس قعيدة تلعق جراحها وتلعن الأيام .

هل اقول لك على معيار لا يخطيء ، وتستطيع بتطبيقه أن تحدد أي سياسة وأي سياسي يوجه الخطاب الى الحلم ، وأيها وأيهم يوجه الخطاب الى الغريزة ؟

ما رأيك في هذا المعيار :

حينها تسمع في بلد من البلدان صوتا واحدا يتكلم وما حوله صمت عميق ـ فهذا حديث الى الغرائز.

وحينها تسمع في بلد من البلدان صوت حوار ـ ربما علا فيه صوت واحد ـ ولكن الصوت الواحد حوله اصوات أخرى وحركة حية ـ فهذا حديث الى الحلم .

هل تعرف الأغنية البرازيلية الشهيرة عن « الحلم » ؟ لم أكن أعرفها ، ولكن الكاردينال « كامار » أسقف البرازيل الثوري العنيد غناها أمامي ذات مساء في أثينا . تقول الأغنية :

« إذا كنت أحلم وحدي . . . فهذا مجرد حلم

إذا كان الحلم مشتركا . . . أنت وأنا وهو

وكل الناس معنا فيه

إذن فهذه هي الخطوة الأولى في تحقيقه»

■

هل استأذنك في الانتقال الى موضوع آخر ـ ثالث ـ أعرضه عليك اليوم .

مرة أخرى لا أعرف إذا وجدت صلة بينه وبين ما سبقه في هذا الحديث ، أو ضاعت منك ـ أو مني بمعنى أصح ـ هذه الصلة !

أتردد كثيرا قبل أن أقول لك إنني أخشى أن نكون مقبلين في منطقتنا على مرحلة عنف لا أعرف الى أين يقودنا ؟

عدة أسباب تجعلني أقيم للمجهول ألف حساب وحساب :

١ ـ كان لدينا حلم عربي الى وقت قريب . الى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ . صراع نخوضه . أمة نوحدها . موارد هائلة تستطيع أن تعيد بناء حياتنا . عالم ينظر الينا في احترام ومهابة . أين ذهب الحلم العربي ؟

٢ ـ كان لدينا أمل في توازن اجتماعي عربي يبنيه طموح عام توفرت له إمكانيات لم تكن من قبل تحت أيدينا . الأمل في التوازن الاجتماعي ـ الآن يشحب . ونحن نتراجع بسرعة مخيفة عما كنا بقربه ولو بالأمل . شعوب فقيرة وشعوب غنية . داخل نفس الشعب تناقضات تزداد حدتها يوما بعد يوم .

٣ ـ كانت لدينا فرصة حقيقية في العبور الى الديمقراطية كان لازما لحياتنا . بل كان حقا لشعوبنا . لقد كانت حرب أكتوبر (تشرين الأول) ـ كما قلت وقتها ـ إنتصارا للرجل العربي العادي . . . للمواطن العربي العادي . كان هو : مصريا وسوريا وفلسطينيا وجزائريا وعراقيا وليبيا وسعوديا وكويتيا وسودانيا وأردنيا ومغربيا ، الى آخره ـ البطل الحقيقي في هذه الحرب .

ماذا حدث بعد الحرب ؟ عدنا الى الحدود المغلقة ، والسلطة المطلقة ، وأجهزة القمع والردع ، والجلوس أمام التلفزيون والاستماع الى أجهزة الراديو ، وقراءة الصحف منهمكة في نوعين من الأدب « أدب في مدح الامام ، وأدب في رجاء عفوه» ـ على حد تعبير ذلك الأديب اليمني الأريب !

المشكلة الحقيقية بعد ذلك أننا لا نفكر . . . ليس مسموحا لنا أن نفكر .

ترى معي أن سنة الحياة هي الحركة ـ لا يمكن تجميدها .

وترى معي أن الحركة تغيير مستمر ـ لا يمكن ايقافه .

وترى معي أننا اذا لم نفتح للتغيير بابا بفكرنا ـ فان دواعي التغيير سوف تقتحم النوافذ علينا لتفرضه .

ما الذي يمكن أن يؤدي اليه الكبت ؟ ـ دعنا نسأل أنفسنا بصراحة .

حمام الدم الذي عاشته اثيوبيا تحت حكم « منغستو هيلامريم » لم يكن الا رد فعل لكبت طويل تحت حكم امبراطور عجوز ـ هيلاسلاسي ـ فقد صلته بالزمن وبالعصر.
العنف الذي نراه في ايران حتى هذه اللحظة ليس الا نتيجة حتمية لحكم امبراطور شاب في عدد سنيّ عمره ، ولكنه تصور أن بمقدوره أن يلغي التاريخ . . . أراد أن يعود بايران الى عصر « قورش الأكبر » ، كأن خمسة وعشرين قرنا من الزمان ضاعت

من سجـلات التـاريخ . . . أراد أن يغطـي التراجـع بمهرجـان كبـير في « بيرسوبوليس » . كان الاحتفال بداية النهاية .

هـل تسمح لي مرة أخرى ـ أن أستطرد الى قصة على الهامش ؟

ما أكثر استطراداتي الى الهوامش في هذه الاحاديث ؟

ذات مرة في مقر الامام « الخميني » ـ أيام كان في فرنسا ـ خرج معي أحد مساعديه المقربين بعد أن حضر حديثا طويلا بين الامام وبيني . ظننته يريد أن يودعني الى الباب الخارجي تأدبا ، ولكنه ـ كما إكتشفت ـ أراد شيئاً آخر .

سألني عن بعض الجوانب في تجربة جمال عبد الناصر ، وأجبته قدر ما استطعت .

وفوجئت به يقول لي :

ـ «إنني معجب بتجربة جمال عبد الناصر الا في شيء واحد ذلك الكلام عن الثورة البيضاء » .

ودافعت قائلا : « ظروف مصر وطبيعة شعبها » .

وقال مصرا :«لا أعرف الكفاية عن ظروف مصر وطبيعة شعبها ، ولكني أعرف الكفاية عن ظروف الثورة وطبيعة الثورة المضادة .

خذ ما يجري أمامك في أيران اليوم . . . أليست إرادة الشعب واضحة ؟ أليس صحيحا أنه كله يرفض حكم أسرة « بهلوي » ؟ ومع ذلك فالشاه يسلط جيشه بطائراته ودباباته ومدافعه على الجماهير العزلاء . بحر من الدماء في ايران .

نستطيع نحن من هنا الى يوم القيامة أن نحلم بثورة بيضاء . لكن الأمر لا يتعلق بنا وحدنا ، لأن الآخرين سوف يفرضون العنف .

كانت ثورة « مصدق » بيضاء أو شبه بيضاء ـ هل تركوا الثورة أو تركوا « مصدق » ؟

هل تركوا الثورة المصرية وهل تركوا عبد الناصر ؟ هل تركوه حتى بعد موته ؟

ماذا كانت الحرب عليكم سنة ١٩٦٧ غير عاصفة عنف دموي ؟ كيف توصف هذه الحملة على عبدالناصر حتى هذه اللحظة ؟ أليست عاصفة من العنف الدموي ؟

إن تجارب حركة التحرر الوطني في الخمسينات والستينات علمت قوى السيطرة والاستغلال في العالم ـ كما علمت أعوانها المحليين ـ أن خطر الثورة يمكن أن ينفذ حتى من ثقب أبرة . وهكذا فهم الآن يسدون كل المنافذ حتى ثقوب الابر .

إذا كان الخطر يخيفهم حتى من ثقب ابرة ، فكيف تتصور حالتهم اذا وجدوا أبواب الثورة تفتح على مصراعيها ؟

يؤسفني أن أختلف معك .

تقول لي ثورة بيضاء ـ وأنا أقول لك ذلك عصر فات وانقضى .

هم لن يتركوها بيضاء . وهكذا فان علينا أن نتوضأبالدم ـ كما يقول المثل الايراني ـ حتى ولو كنا مكرهين » .

تأمل نماذج كثيرة على اتساع العالم كله غير ايران . . . أثيوبيا كما ذكرت لك من قبل ، وأوغندا وغانا ونيكاراغوا ـ أينما أدرت البصر في العالم فسوف تجد عواصف عنف تهب من كل اتجاه . . . ليست مصادفات كلها ، وليست مزاجا سوداويا لثائر هنا أو متمرد هناك . . . إنما هي ظاهرة عامة في عصر يموج بالأحلام الخيرة ، لكن قوى الشر ـ والجهل أحيانا ـ تحاصر الأحلام بالكبت والقمع مرات ، وبالخديعة والمراوغة مرات أخرى .

والنتيجة المحققة : إنفجار.

المأساة أنه ليس ضروريا وليس حتميا .

الفهرس